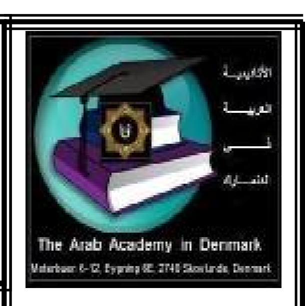


الأكاديمية العربية في الدنمارك



كلية الدراسات العليا

&

كلية الإدارة والإقتصاد

"أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني و معوقات التسويق في قطاع غزة"

إعداد الطالب/

هشام محمد محمد رضوان

إشراف/

الأستاذ الدكتور : إنعام الحيالي

قُدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في التسويق

بكلية الدراسات العليا في الأكاديمية العربية في الدنمارك

فلسطين

عام :٢٠١١م - ١٤٣٢ ه

الإهداء :-

إلى روح الشهيد الرمز القائد ياسر عرفات (أبو عمار) ...

إلى روح شهداء فلسطين الأكرم منا جميعا ...

إلى أمي العطوفة الحنونة،التي وقفت معي في جميع محطات حياتي ،في طفولتي وشبابي ...

إلى روح والدي الشهيد ...

إلى أخي وأختي الأعزاء ...

إلى زوجتي وأبنائي الأحباء ...

إلى أصدقائي الأعزاء

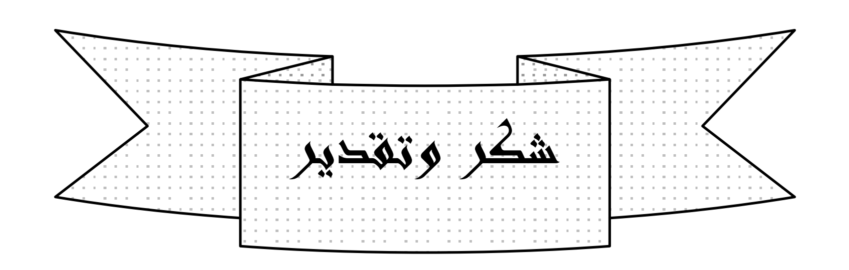
ماهر غنيم و محمد عوض...

أهدي لهم هذه الدراسة ...

متمنياً من الله عز وجل أن أقدم لهم

المزيد والمزيد ...





أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية ٧٦.... صدق الله العظيم .

وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" ..... (رواه أبو داوود) .

وفاءً وتقديراً وإعترافاً مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدة طلابهم في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور / **إنعام الحيالي** الفاضلة، المشرفة على هذه الدراسة وصاحبة الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير.

وشكري الجزيل لأستاذي الفاضل الموجه لي خلال دراستي ، حفظه الله: **أ.د نور نائل**.

ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر لمنبر العلم ونبراسه "الأكاديمية العربية في الدنمارك"مُمَثلة في رئيس الجامعة :أ.د **وليد الحيالي**. و كل العاملين والموظفين في الأكاديمية.

و أتقدم بالشكر الجزيل لمُنسقة الأكاديمية في فلسطين،الأستاذة الفاضلة/ميرفت عمر.

وأخيراً ،أتقدم بجزيل شكري إلى كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الرسالة على أكمل وجه.

هشام رضوان

توصـــية المشـــرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة قد أنجزت تحت إشرافي في الأكاديمية العربية في الدنمارك – كلية الدراسات العليا - تخصص تسويق ، وهي جزء من متطلبات نيل درجـة الماجستير في العلوم الإدارية والإقتصادية .

التوقيـع :

المشرف : الأستاذ الدكتور : **إنعام الحيالي**

تفويض

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة الموسومة :-

"أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة "

أفوض الأكاديمية العربية في الدنمارك بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

التوقيع: هشام محمد رضوان

التاريخ: ١٤/ ٧ / ٢٠١١م .

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأنه قد إطلعنا على الرسالة الموسومة بـ :

"أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة "

وقد جرت مناقشة الطالب/ هشام محمد محمد رضوان في محتوياتها وكل ما له علاقة بها ، ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الإدارية و الإقتصادية من الأكاديمية العربية في الدنمارك بتقدير ....

وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠١١م.

أعضاء لجنة المناقشة :-

اللقب العلمي	الإسم	الصفة في اللجنة	التوقيع
....	....	....	....
....	....	....	....
....	....	....	....
....	....	....	....

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة المخططات

الملخص

تتمتع فلسطين بطبيعة زراعية خاصة، حيث تتنوع فيها الصفات المناخية التي تمكن من التنــوع فــي زراعــة محاصيل مختلفة ومتنوعة وذات ميزة تنافسية وتصديرية. و يعتبر القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للــدخل والمــلاذ الأخير لجزء كبير من الشعب الفلسطيني خلال الأزمات الإقتصادية، ويشهد القطاع الزراعي في فلسطين تراجعات ملموسة بالنسبة لبعض المؤشرات الرئيسية المتعلقة بدور هذا القطاع في البنية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الفلــسطيني. ومــن المؤشرات الهامة على ذلك هو حدوث تراجع ملموس في مساهمة القطاع الزراعي في أدائه بكافة المقاييس والمؤشــرات ، فتراجعت وتذبذبت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ، وأيضاً حصول إنخفاض حاد في كميــة وقيمة الصادرات الزراعية، وذلك بعد أن كانت تحقق فائضاً ملموساً فيه، إذ أن الــسبب المركــزي والمباشــر للمعــضلة الزراعية في فلسطين هو حصول تراجع كبير في القدرة التنافسية للقطاع الزراعي الفلسطيني .

هنالك عدد كبير من العوامل التي أدت إلى التحولات الجوهرية في القطاع الزراعي الفلــسطيني، مــن أهمهــا على سبيل المثال السياسات المعادية للقطاع الزراعي و التي تطبقها سلطات الإحتلال الإســرائيلي، فلقــد أمعنــت القــوات الإسرائيلية في تجريف وتدمير البنية التحتية و كل ما هو متعلق بالقطاع الزراعي والتي قــضت علــي مــساحات كبيــرة من الأراضي الزراعية والمنشآت الزراعية من(أشجار، حظائر (دواجن و أبقار و أغنام) ، شبكات ري، دفيئات زراعيــة ، حيوانات، أبار مياه زراعية، خلايا نحل..وغيره. وقامت دولة الإحتلال الإسرائيلي أيضاً بإتباع مجموعة من الممارســات والإجراءات التعسفية تجاه كل ما هو فلسطيني، فقامت بنهب الموارد المائية والطبيعية بشكل ممنهج، وبما يخــدم الأهــداف الإسرائيلية التوسعية. وسعت إلى تسخير القطاعات الإنتاجية الفلسطينية ومن ضمنها القطاع الزراعــي لخدمــة الإقتــصاد الإسرائيلي ويعيق أي محاولة للنهوض بالقطاع الزراعي، وقد أدى ذلك إلى خلق تشوهات هيكلية في بنية القطاع الزراعــي ، و إزداد إعتماد القطاع الزراعي الفلسطيني على القطاع الزراعي الإســرائيلي ســواء مــن حيــث مــدخلات الإنتــاج أو المستلزمات الزراعية أو من حيث تسويق المنتوجات من السلع والخدمات الزراعية، وتعــزز مفهــوم التبعيــة للقطــاع الزراعي الإسرائيلي مع إستمرار تحكم إسرائيل بكافة مقومات النهوض بالقطاع الزراعي الفلسطيني .

إضافة إلى ذلك، ساهمت السياسات الإسرائيلية الموجهة في السيطرة علـــى التجـــارة الخارجيـــة الفلـــسطينية . ومع إنطلاق الانتفاضة وما رافقها من ممارسات قمعية إسرائيلية بحـــق الفلـــسطينيين، وبالخـــصوص القطـــاع الزراعـــي والتسويقي.وبدت مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية عاجزة تماماً عن إدارة الأزمة و عـــدم القـــدرة علـــى تعزيـــز دور الوزارات في تخفيف حدة وأثار المعاناة للقطاع الزراعي والمزارعين .

وتعد مسألة التسويق الزراعي من المسائل الملحة والهامة لتأثيرها المباشر على المُنـــتج والتـــاجر والمـــستهلك ، وجميع القرارات المتعلقة بالإنتاج تعتمد على التسويق والدراسات التسويقية التي هي الدليل والموجه للقرارات الإنتاجيـــة ، إذ إن القرار الإنتاجي الصحيح يجب أن يأخذ بالحسبان التوقعات المـــستقبلية للأســـعار والأســـواق المحتملـــة لتـــصريف المنتوجات والمساحة المتوقع زراعتها والكميات المعروضة وصولاً إلى تحقيق ربـــح معقـــول للمـــزارعين الفلـــسطينيين ، وتعتمد عملية تسويق الإنتاج الزراعي في نجاحها على توفر البني التحتية التسويقية والخدمات التسويقية المساندة.

وفي هذا الإطار يجب إيجاد برامج إرشاد وتوعية للمزارعين يوضح فيها ظـــروف التـــسويق داخليـــاً وخارجيـــاً ، والعمل على توفير منتوجات ذات مواصفات نوعية مطلوبة ومرغوبة في الأسواق المحلية والخارجية، حتى يكون قـــابلاً للتصدير وتحقيق الأرباح المناسبة والعمل على إقامة مراكز ووحدات متخصصة بالفرز والتغليف والتخزين وفق الـــشروط الفنية المطلوبة وإيجاد التشريعات المناسبة والقوانين الخاصة بتشجيع التصدير إلى الأسواق الخارجية.

كما أن عملية التصنيع الزراعي تلعب دوراً مهماً وأساسياً في مسألة التسويق الزراعي، إذ تساهم مساهمة كبيرة في تسويق المنتوجات، ولابد من إعطائها الإهتمام اللازم وتشجيعها من خلال قيام معامل حديثة لعـــصر وتـــصنيع بعـــض المحاصيل الزراعية و الفواكه مثل(الحمضيات وتعبئة وتكرير زيت الزيتون)ووضع رسوم جمركيـــة عالميـــة لإســـتيراد العصائر والمركزات الكيماوية والزيوت النباتية كي يتمكن المنتج المحلي من منافسة المنتوجات المستوردة وفـــرض نفـــسه في السوق المحلية بالسعر المناسب للمُنتج والمستهلك معاً، وتفعيل دور مؤسسة التخزين والتبريد بحيث تتمكن من تـــسويق المنتوجات الزراعية، وتبسيط إجراءات القروض الزراعية وزيادتها وتوسيعها.

وكذلك بالنسبة للإنتاج الفائض الذي يستدعي إيجاد أسواق تصريف خارجية له، وتقديم الدعم المناسب، بالشكل الذي يحقق الإستقرار للمحاصيل الزراعية ويدفع المنتج (المزارع) إلى التوسع في زراعتها وإستخدام أساليب متطورة تزيد الإنتاجية وتغطي التكلفة وتعطي مردودية مرتفعة وتوفر المياه ،وترشيد إستخدام الأسمدة من خلال سياسة تسويقية تراعي أهمية التسويق الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات الذي يصبّ في دفع عملية التنمية الاقتصادية .

وتتأثر عملية الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي بأسعار ونوعيه وكمية المنتوجات الزراعية الأولية الفلسطينية (وكذلك المدخلات الزراعية) بسياسات وإجراءات المعابر والحدود، وبنوعية وسائط النقل المسموح بها، وبذلك تتأثر تكلفة الإنتاج الزراعي الفلسطيني .

ومن خلال الدراسة تعرفنا على واقع القطاع الزراعي والتسويق الزراعي في فلسطين و المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة الفلسطينية مع الإشارة إلى أهمية القطاع الزراعي والتسويق الزراعي في فلسطين .وفي ظل ضعف الموارد في فلسطين حيث إن من خواص القطاع الزراعي إعتماده على عوامل بيئية ومناخية وحيوية، ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تحسن إستخدامها للقطاع الزراعي والتسويق الزراعي، وأن تستغلها بالوضع الأمثل وفق خطط وبرامج مدروسة ومحسوبة، ووفق أداء إقتصادي حر كفء مستقل لا يتبع الإقتصاد الإسرائيلي، ويمكنه الحياة والصمود بشكل يوفر فرص العمل الكافية، ويحقق معدلات دخل مقبولة، ويخفف المعاناة عن المزارعين والمواطنين الفلسطينيين ويحسن مستويات المعيشة من خلال تبني سياسات كسر الإحتكارات وتشجيع المنافسة وتعزيز دور القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية على وجه الخصوص، عبر الإهتمام بقطاع الأعمال الصغيرة والمنزلية. كما وينبغي الإنفتاح على العمق العربي والإسلامي وتقليل التبعية لإسرائيل والعمل على تحقيق تنمية مستمرة للإقتصاد الفلسطيني. ولن يتحقق هذا إلا إذا إضطلعت الدولة بدورها التنموي المناسب دون إفراط أو تفريط.

وعلي السلطة الفلسطينية إعادة النظر في السياسات الوطنية والإهتمام وإعادة إعمار الأراضي الزراعية والمحافظة عليها وتأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي والتسويقي، ووضع خطط وإستراتيجيات لتطوير القطاع الزراعي والتسويقي الفلسطيني.

Abstract

Palestine enjoy of private agricultural nature, where the diversity of qualities climate that enables diversity in the cultivation of various crops and diverse and competitive advantage and export . The agricultural sector is the main source of income, and the last refuge for a large part of the Palestinian people during economic crises, as evidenced by the agricultural sector in Palestine falls concrete for some key indicators relating to the role of this sector in economic and social infrastructure of Palestinian society. It is important indicator of this is a significant decline in the contribution of the agricultural sector in the performance of all benchmarks and indicators, tumbled and fluctuating share of the agricultural sector in the Palestinian GDP, and also for a sharp decline in the quantity and value of agricultural exports, and after that the surplus concrete in it, as that the reason for the central and direct agricultural dilemma in Palestine is for a significant decline in the competitiveness of the Palestinian agricultural sector.

There are a large number of factors that have led to fundamental shifts in the Palestinian agricultural sector, most notably, for example, policies hostile to the agricultural sector and applied by the Israeli occupation authorities,which Israeli forces have meditated in the bulldozing and destruction of infrastructure and all that is related to the agricultural sector, which eliminated the large tracts of agricultural land and agricultural enterprises of the (trees, pens (poultry and cattle and sheep), irrigation systems, greenhouses, animals, water wells farming, bee hives .. and others. and the State of Israeli occupation also follow a set of practices and arbitrary measures against all that is Palestinian, so she looted the water and natural resources systematically, and to serve the goals of Israeli expansionism. and sought to harness the productive sectors of the Palestinian, including the agricultural sector to serve the Israeli economy and hamper any attempt to promote the agricultural sector,which has led to the creation of structural abnormalities in the structure of the agricultural sector , and increased adoption of the Palestinian agricultural sector on the agricultural sector both in terms of Israeli inputs or agricultural inputs or in terms of marketing the products of agricultural goods and services, and promote the concept of dependency of the agricultural sector with the continued Israeli control of all elements of Israel's advancement of the Palestinian agricultural sector.

In addition, Israeli policies contributed direct to control of the Palestinian external trade. With the launch of the **Intifada** and the accompanying repressive Israeli practices against the Palestinians, and in particular the agricultural sector and marketing.

The institutions and organs of the Palestinian Authority is unable to completely manage the crisis and the inability to strengthen the role of ministries in the alleviation of suffering and the effects of the agricultural sector and farmers.

The issue of agricultural marketing are the urgent and important issues to their direct impact on the producer and the merchant and the consumer, and all decisions relating to production depends on marketing and marketing studies which are the guide and directed to the decisions of productivity, the resolution of productive right must take into account the outlook for prices and potential markets for the disposal of products and space to be cultivated and the quantities offered, to achieve a reasonable profit for the Palestinian farmers, and the process of agricultural production is based in the marketing success on the availability of marketing infrastructure and marketing services support.

In this framework must provide programs to guide and educate farmers, explain the conditions of marketing internally and externally, provide products with specifications of the quality required and desirable in the domestic and overseas markets, in order to be viable for export and profit occasion and setting up centers and units specialized sorting, packaging and storage under the conditions required technical, and the creation of appropriate legislation and laws to encourage export to foreign markets.

The process of agricultural industrialization play an important and essential to the issue of agricultural marketing ,because it have a significant contribution to the marketing of products, and must be given due attention and encouragement through the establishment of modern laboratories of the age and manufacture of some agricultural crops and fruits (such as citrus, packaging and refining of olive oil) and a fee customs global import of juices and chemicals concentrates, vegetable oils.

So that the local product to compete with imported products and to impose himself in the local market at the right price for the product and the consumer together, and activating the role of enterprise storage and cooling so that the marketing of agricultural products, and simplifying procedures for agricultural loans, increase and expand.

As well as for the production of surplus, which calls for the creation of markets discharge external to him, and to provide appropriate support, in the form to achieve stability of agricultural crops and pay the producer (farmer) to the expansion of the cultivation and use sophisticated methods to increase productivity and cover the cost and give a cost-effective high availability of water, and the rationalization of the use of fertilizers through a policy of take into account the importance of agricultural marketing and its role in achieving food security, increasing exports and improving the balance of payments, which it is important in the process of economic development .

Agricultural production and marketing affected of agricultural prices and the quality and quantity of primary agricultural products Palestinian (as well as agricultural inputs) policies and procedures and border crossings, and the quality of transportation allowed, and thus affected the cost of the Palestinian agricultural production.

Through the study we learned the reality of the agricultural sector and agricultural marketing in Palestine and the problems and difficulties facing the Palestinian agriculture with reference to the importance of the agricultural sector and agricultural marketing in Palestine.

In weakness of resources in Palestine, where the properties of the agricultural sector dependence on environmental factors, climatic and dynamic, the Palestinian Authority should improve the use of the agricultural sector, agricultural marketing, and exploited the situation the best according to plans and programs of a deliberate and calculated, and according to the performance of free economic efficient independent does not follow the economy Israeli, and can live, survive in providing sufficient employment opportunities, and achieve the income levels are acceptable, and relieve the suffering of the farmers and the Palestinian citizens and improve living standards through the adoption of policies to break the monopolies and promote competition and strengthening the role of the private sector and the productive sectors, in particular, through the interest in the business sector and small appliances. It also should be openness to the Arab and Islamic depth and reduce dependence on Israel and work to achieve continuous development of the Palestinian economy. This will be achieved only if the state has the right development, in turn, without excess or negligence.

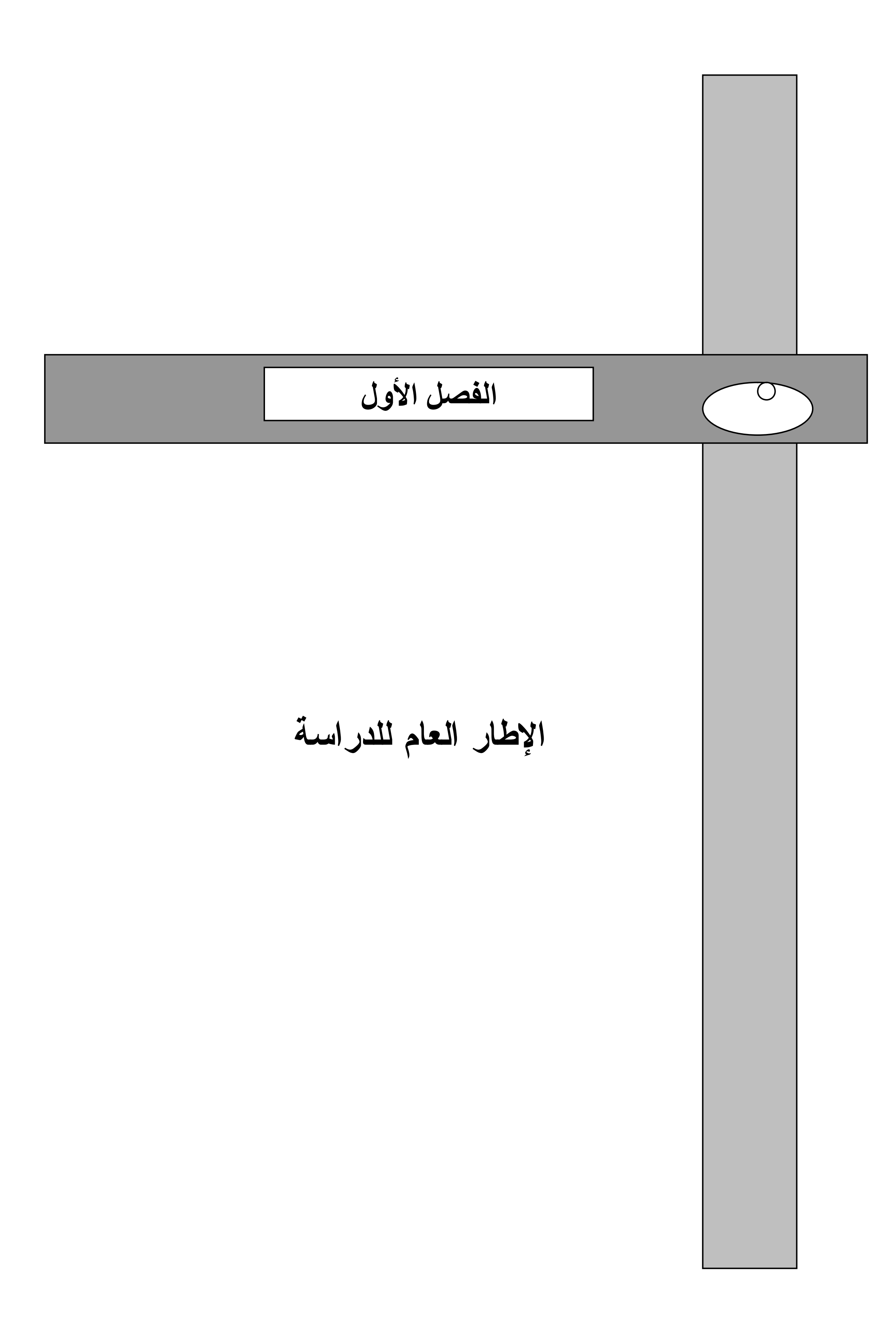
The Palestinian Authority must to follow a policy of rehabilitation of the agricultural sector, focusing primarily on the substantial improvements in productivity to choose crops with high productivity, and provide marketing infrastructure for workers in this sector of the producers and traders. The Palestinian Authority must increase the size of the agricultural sector in general, whether in terms of quantity of production or area planted. And that it is necessary to provide funding for the agricultural sector to remain steadfast and held in turn in the national economy.

Required from the Palestinian Authority to act as a central key to the advancement of the agricultural sector through the provision of material between the anchor and the establishment of legal systems that govern the relationship between the parties related to the agricultural sector and policy-making aimed at protecting producers against foreign competition and the protection of farmers and consumers. Which may arise from monopolies would drain the surplus of agricultural products important to the consume.

The Palestinian Authority functions relating to agricultural research, extension and protection of crops from disease and reduce the impact of negative and preserve the environment and the reduction of desertification and soil erosion and fragmentation of agricultural land and the liberated territory. If it was necessary to export agricultural products marketing Palestinian, we must first before that meet all their nutritional needs basic domestic production, and development of the agricultural sector is driven by natural conditions and economic terms, often increasing the population in Palestine at a faster rate than the rate of growth of agricultural production.

Palestinian National Authority should reconsider its policy and national interest and the reconstruction of agricultural land, preservation and rehabilitation of infrastructure for the agricultural sector and marketing, and to develop plans and strategies for the development of the agricultural sector and the Palestinian catalog.

فهرس المحتويات



الإطار العام للدراسة

١ - ١ المقدمة :-

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعتبر القطاع الزراعي ركيزة أساسية في النشاط الإقتصادي ويقوم بدور أساسي في التنمية الإقتصادية، ويرجع الدور الرئيسي للقطاع الزراعي في مجال تنمية الموارد الإقتصادية إلى ما تقدمه من مواد غذائية و منتوجات أخرى ضرورية في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء ، ومقدار مساهمته في تلبية الإحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني، وتذبذبت نسبة مساهمته حسب الجداول الإحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – مسوحات زراعية، من (٦- ١٥%) من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني[١].

ولقد شهد هذا القطاع تذبذباً في الصعود والهبوط في مساهمته بالناتج المحلي الفلسطيني، ففي أعوام السبعينيات تراجعت نسبة الإنتاج الزراعي من (٣٥- ٤٥%) من الناتج الوطني ، وفي أعوام الثمانينيات تراوحت نسبة الإنتاج الزراعي من ٢٨% إلي ٣٨%، ثم إنخفضت النسبة في عام ١٩٩٣م لتصل إلي ١٩% ، وفي عام ١٩٩٤م وصلت إلي(٢٥%)، كذلك تراجع الإنتاج الزراعي في غزة في عام ١٩٩٧م ليصل إلي(١٦%) ، وكذلك تفاوتت نسب حصة القطاع الزراعي بسبب إنتفاضة الأقصى منذ عام ٢٠٠٠م وحتى الوقت الحاضر[٢] .

الحديث عن القطاع الزراعي، يعتبر حديث عن أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إلى جانب القطاعات الأخرى، فهو القطاع الذي يعتمد عليه أكثر من ٢٠% من السكان البالغ عددهم حوالي (٣،٨٨٠,٣٨١) ثلاثة ملايين وسبعمائة واثنان وستون ألف نسمة ،وهذا الوضع السكاني كما في منتصف عام٢٠٠٥م ، يتوزعون كما يلي :- مجموع سكان الضفة ٢,٤١٦,٨٠٧ نسمة، مجموع سكان قطاع غزة حوالي ١,٤٦٣,٥٧٤ نسمة[٣] .

ويعتبر القطاع الزراعي هو المركز والقلب النابض والعمود الفقري للإقتصاد الفلسطيني والداعم له، ونظراً لمساحة السلطة الفلسطينية المحدودة وندرة الموارد الداعمة للإقتصاد، حيث تبلغ مساحة فلسطين حوالي **٢٧ ألف كم**^{٢}و تبلغ مساحة الأراضي ٢٦,٣ مليون دونم ، منها ٧,٦ مليون دونم أراض زراعية، و يقع الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية في المرتفعات الجبلية و شمال النقب ، أما المناطق السهلية الساحلية والداخلية فتبلغ مساحتها ثلاثة ملايين دونم ، و رغم

---

[1] / تقرير إعادة تهيئة وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين، وزارة الزراعة ، ٢٠٠٤ .
[2] / احمد محمود القاسم، الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني ، www.mafhoum.com
[3] / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (١٠) ، ٢٠٠٩ .

صغر نسبة الأراضي الزراعية في السهول الساحلية إلا أنها تُعتبر أفضل أراضي فلسطين من حيث خصوبتها و ملاءمتها للزراعة حيث التربة الخصبة و المياه المتوفرة و بالتالي تُعتبر هذه المناطق من أكثر مناطق فلسطين إزدحاماً بالسكان[٤].

يمتاز القطاع الزراعي الفلسطيني بالإنتاج الحر و نظام التسويق الداخلي . وعلى أية حال فإن الحركة التجارية لمدخلات و مخرجات الإنتاج الزراعي كانت تحت سيطرة إسرائيلية تامة. لكن بعد قدوم السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤م ، و بالرغم من الضغوطات والمحددات التي تفرضها سلطات الإحتلال الإسرائيلي، إلا أن السلطة الفلسطينية إستطاعت إنتزاع بعض الحقوق التسويقية ووضعت بعض اللوائح التي تحكم معدل التبادل السلعي الزراعي مع المنتوجات الزراعية الإسرائيلية ، بالإضافة إلي التصدير والإستيراد الخارجي .

وتمتاز بعض المدن الفلسطينية مثل قطاع غزة بالأهمية الزراعية، حيث تشكل الزراعة المصدر الأساسي للدخل ، لما تمتاز به الأراضي من خصوبة للتربة ووفرة للمياه. ويُعتبر قطاع غزة منطقة سهلية زراعية إلا أنه تم ترك الأراضي الزراعية ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة الظروف الإقتصادية الناتجة عن ممارسات دولة الإحتلال الإسرائيلي من تدمير وتجريف للأراضي وخصوصاً تلك الأراضي المجاورة للحدود[٥].

وإنطلاقاً من المشاكل المتنوعة(تدمير و حصار وإغلاق وإنقسام) التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني (نباتي وحيواني) وخاصة في قطاع غزة وكذلك تسويق المنتوجات الزراعية، حيث يُعتبر التسويق الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في العملية الزراعية برمتها، ويقصد به تسويق المنتوجات الزراعية (وهي عملية وصول المنتج الزراعي في نهاية المطاف إلي المستهلك في أجود وأحسن صورة وبأسعار مناسبة)[٦] .

وجدَ من الواجب والمفيد إجراء هذه الدراسة بهدف إلقاء الضوء علي وضع القطاع الزراعي والأهمية الإقتصادية له، وأيضاً علي وضع التسويق الزراعي الفلسطيني و المشاكل والمعوقات التسويقية، ومحاولة إيجاد الحلول العلمية والتوصيات لها.وتتناول الدراسة أيضاً واقع التسويق الزراعي في قطاع غزة الجزء الثاني الصغير من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث سيتم إستعراض آلية ومسارات تسويق المحاصيل الزراعية (فواكه وخضار) ،وإنعكاستها على العملية التسويقية، وأيضاً تحاول الدراسة إلقاء الضوء على أبرز العقبات والمعوقات والمشاكل التي تعترض القطاع الزراعي وعملية التسويق الزراعي، وفي النهاية وضع التوصيات والحلول من أجل إعادة هيكلة

---

[4] / تقرير الإنتاج الزراعي في فلسطين . شبكة الإنترنت موقع ، www.l-7ob.com
[5] / محمد الراعي ، وعبد الفتاح نصرالله دراسة حول الخيارات والبدائل المتاحة للتشغيل بعد الانسحاب من قطاع غزة، ،٢٠٠٦ .
[6] / جاد إسحق ، و نادر هريمات ، تقرير عن القطاع الزراعي الفلسطيني وآفاق تطويره من خلال البحث العلمي، فلسطين، ٢٠٠١ .

عمل ودورالقطاع الزراعي والتسويق الزراعي في ضوء الأوضاع التـي يعيـشها الـشعب الفلـسطيني، وفـي ضـوء المتغيرات الراهنة.

١ - ٢ مشكلة الدراسة :-

تتلخص في التالي:-

- وضع القطاع الزراعي الفلسطيني المهمش والأهمية الإقتصادية له.
- إلقاء الضوء علي وضع القطاع الزراعي والمحاصيل التصديرية في قطاع غزة .
- أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني جراء الحصار والإغلاقات والتجريفات من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي .
- ما هو الوضع الراهن للتسويق الزراعي في قطاع غزة .
- ما هي أهم مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي و التسويق للمحاصيل الزراعية التصديرية.

١ - ٣ فرضيات الدراسة

يتصف المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع زراعي، وتشكل الأنشطة الزراعية الركيزة الكبرى للإقتصاد الفلـسطيني ، لما يُساهم به القطاع الزراعي من رفد وإمداد قطاع الصناعة بالمواد الأولية،وتوفير مكان للعمال، كذلك تُمثل الصادرات الزراعية السواد الأعظم من حجم الصادرات الفلسطينية ، لقد إعتمدت هذه الدراسـة علـي مجموعـة مـن الفرضـيات التي تهدف للإجابة علي مشاكل الدراسة وتحقيق أهدافها وهي كما يلي:-

- مدى تأثير القطاع الزراعي في الناتج المحلي الكلي والإقتصاد الفلسطيني .
- دور المحاصيل التصديرية كمصدر أساسي للصناعات الغذائية والتجارة الخارجية والمساهمة في دعم الإقتصاد الفلسطيني.
- تأثيرالإجراءات الإسرائيلية في عرقلة دخول إحتياجات القطاع الزراعي من المستلزمات الزراعية وتصدير المحاصيل الزراعية .
- توجد علاقة وطيدة بين القطاع الزراعي والتسويق الزراعي .

١ - ٤ أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف ،أهمها:

- § التعرف على واقع القطاع الزراعي الفلسطيني بصفة عامة في أراضي السلطة الفلسطينية.
- § التعرف على واقع المحاصيل التصديرية في قطاع غزة.
- § الآثار المترتبة علي القطاع الزراعي الفلسطيني جراء الحصار و الإغلاقات .
- § الإطلاع على آلية ومسارات و تطوير التسويق الزراعي للمنتوجات الزراعية في قطاع غزة .
- § تحديد ودراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي والتسويق الزراعي و إقتراح التوصيات والحلول المناسبة لها.

١ - ٥ أهمية الدراسة

يحظي القطاع الزراعي والمحاصيل التصديرية بأهمية كبيرة ، نتيجة لإرتباطه بالناتج المحلي والإقتصاد الكلي ومدي مساهمته في توفير المواد الخام الاولية ، والقدرة على إستيعاب الأيدي العاملة، ومدي إرتباطه بالتجارة الداخلية والخارجية.

لذا اصبح من الضروري البحث في إمكانية تطوير القطاع الزراعي والتسويقي لمعالجة المشاكل والمعوقات التي يعاني منها ، مما يستوجب إيلاء هذا القطاع الإهتمام الضروري بتطويره وتنميته وذلك لتعزيز القدرة الذاتية للإقتصاد الفلسطيني.

إهتمت الدراسة بالقطاع الزراعي الفلسطيني ومؤشراته و الواقع الصعب الذي يعيشه والوضع الراهن الذي وصل اليه، وكذلك تطرقت وبينت الوضع العام للتسويق الزراعي والاسواق.

وفي النهاية تم وضع الحلول والإقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير ونمو القطاع الزراعي وأيضاً تطوير قطاع التسويق الزراعي الفلسطيني والعملية التسويقية .

١ - ٦ مصادر الدراسة

يعتمد في هذه الدراسة على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات، حيث تشمل المصادر الثانوية كالدراسات والتقارير الخاصة المرتبطة بهذه الدراسة وفقاً لما هو متاح، و إستسقاء البيانات من الكتب والمجلات والدوريات والتقارير والإحصاءات المنشورة وغيرها

أما المصادر الأولية فتشمل: البيانات التي تم جمعها من الإحصاءات الزراعية ، وكذلك من اللقاءات الشخصية مع مزارعين ومسئولين ذوي خبرة في البلديات ودوائر الزراعة .

وإستخدام التكنولوجيا الحديثة – شبكة الإنترنت - في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.

١ - ٧ حدود الدراسة و إشكاليات الدراسة

ستتم الدراسة في **الحدود الجغرافية** لأراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) بشكل عام في مجال القطاع الزراعي .**أما الحد الزمني للدراسة** : فستتم الدراسة في الفترة الزمنية منذ قدوم السلطة الوطنية منذ العام ١٩٩٤م بعد إتفاقية (أوسلو) . حيث سيتم التعرف على الوضع الزراعي وأهميته الإقتصادية والمؤشرات الزراعية ، وكذلك التعرف على المحاصيل الزراعية بصفة عامة والمحاصيل التصديرية بصفة خاصة ، و التطرق لمعوقات التسويق الزراعي وأثرها على المحاصيل التسويقية .

ومن أهم الإشكاليات التي تم مواجهتها في كتابة هذه الدراسة، عدم وجود مراجع كثيرة متكاملة تتناول هذا الموضوع . أكثر ما كتب في الموضوع، قد جاء على شكل تقارير تتناول بعض الجزئيات من الدراسة، أو على شكل مقالات تتحدث عن جوانب أو التطرق للموضوع بصورة مقتضبة لبعض جوانبه، أو من خلال منشورات صغيرة أو نشرات متخصصة، وأغلب تلك التقارير والمنشورات تم الحصول عليها عن طريق شبكة الإنترنت، بعض التقارير التي تناولت موضوع القطاع الزراعي وأهميته الإقتصادية كانت تنشر بعدة أوجه ومدى إرتباطها بموضوع التقرير الذي تم كتابته، لذا من الضروري الإشارة إلى هذه الإشكاليات التي واجَهتُها في كتابة هذه الدراسة، ولمحاولة تجاوز هذه الإشكاليات تم التوثيق من أكثر من مرجع لنفس المعلومة أحياناً، لتوخي الدقة في التوثيق وصحة المعلومات الواردة في هذه الدراسة.

١-٨ دراسات سابقة

- **دراسة أحمد محمود القاسم (١٩٩٩)**، عن الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني ،المشاكل والحلول ، في مقدمته تحدث عن دور السلطة الفلسطينية منذ١٩٩٤م وما قامت به لإعادة الإعتبار للقطاع الزراعي الفلسطيني بعد ما قضت علية دولة الإحتلال الإسرائيلي، وقامت السلطة بعمل مشاريع وبرامج زراعية شتي مثل مشاريع آبار زراعية وأبار تجميع مياه وعمل دورات للمرشدين الزراعيين بالخارج.

وتطرق الباحث للأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي والتأثير المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الإقتصادي، وخلال الدراسة تطرق إلى دور الزراعة في الناتج المحلي قبل قدوم السلطة الفلسطينية وبعدها، وكذلك وضح دور الزراعة في الصادرات إلى دولة الإحتلال الإسرائيلي وإلى الدول العربية ، ثم يوضح البحث المعوقات التي تعترض نمو القطاع الزراعي من بنية تحتية وضعف في خدمات ما بعد الحصاد ونقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية.

وتطرق الباحث لإستعمالات الأراضي الزراعية في فلسطين وتقسيميها، والتي تطرق فيها الباحث للأنماط الزراعية والمساحات الزراعية للموسم ١٩٩٥/١٩٩٦م، وتطرق خلال هذه الدراسة إلى بعض أسباب نقص الحمضيات في قطاع غزة، وتحدث عن المساحات الزراعية للموسم الزراعي ١٩٩٦/١٩٩٧م، وعن أهم المحاصيل وأعدادها وإنتاجها ، وتطرق للمشاكل التي تعترض تنمية وتطوير الثروة الحيوانية، وأيضاً تطرق للمشاكل والمعوقات التي تواجهها المراعي الفلسطينية.ووضح الباحث للسياسات والتوجهات المتعلقة بإستغلال الأراضي الزراعية . وتطرق إلى عدم تحكمنا في أراضينا ومستلزمات الإنتاج و الزراعة المتعلقة بالأمن الغذائي . وفي النهاية وضع الباحث عدة توصيات للنمو وتطوير القطاع الزراعي والتعاوني مع الدول العربية .

- **دراسة د. جاد إسحق ونادر هريمات**، معهد الأبحاث التطبيقية(٢٠٠١)، دراسة عن القطاع الزراعي الفلسطيني وأفاق تطويره من خلال البحث العلمي، وفيه تطرق الباحثان عن دور البحث العلمي الهام في العملية التنموية ، ثم تحدثا عن التطور الزراعي وإعتماده علي الأرض والمياه كعناصر إنتاج رئيسية ، وخلال الدراسة تطرقا إلى خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني ، ومصادر المياه، والإنتاج الزراعي في فلسطين للقطاعين النباتي والحيواني وبينا المساحات المزروعة وأعداد الثروة الحيوانية للعام ١٩٩٦م، وبينا مدي مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي الفلسطيني، وكيف يوفر فرص عمل، ثم بينا أثر الواقع السياسي علي القطاع الزراعي.

و تطرق الباحثان للعديد من المشاكل والمعوقات التي تعيق القطاع الزراعي ومن ضمنها المشاكل الفنية وضعف البحث العلمي، وتطرقا لعملية التنمية الزراعية والريفية، وأيضا للتسويق والتجارة الزراعية والتصنيع ، وأسهبا في الدراسة عن واقع البحث والإرشاد الزراعي في فلسطين وخصوصاً بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م، وبين خلال الدراسة المعوقات المؤثرة على الإنتاج والبحث والإرشاد ومنه ،معوقات مؤسساتية، ومحددات سياسية وإجتماعية وإقتصادية والتي لها التأثير المباشر وغير المباشر على تطور القطاع الزراعي، وهناك معوقات الإنتاج .وتطرق خلال دراسته للخطة المتوسطة لوزارة الزراعة الفلسطينية للبحث والإرشاد للفترة بين ١٩٩٩-٢٠٠٣م، و في النهاية تصورات لمتطلبات تطوير البحث العلمي الزراعي في فلسطين منها:-

- تحديد أولويات البحث وإحتياجاته ،وتنشيط التنسيق المشترك بين المؤسسات ذات الصلة.
- تفعيل دور مديرية الإرشاد والبحوث التطبيقية والمركز الوطني للبحث الزراعي ،في مجال نقل التكنولوجيا والبحث العلمي ورفع مستوي التنسيق ما بينها وبين المؤسسات الوطنية ذات الصلة.
- يجب النظر إلي البحث العلمي الزراعي كعملية تكاملية ومستمرة من خلال توجيه الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية في الجامعات الفلسطينية ومراكز البحث الأهلية،والمراكز الحكومية وغير الحكومية، لمواضيع تخدم أولويات البحث الزراعي
- تشجيع القطاع الخاص على الدخول في مجال البحث والتطوير الزراعي .
- إنشاء مجلس وطني فلسطيني للبحوث الزراعية مكون من وزارة الزراعة والمؤسسات ذات الصلة من القطاع العام والخاص ، يُعني بوضع أولويات الأبحاث وكيفية العمل على رفع كفاءة العمل البحثي العلمي الزراعي .

- **دراسة زريد**(٢٠٠٠)[٧] ، **بينت** واقع التسويق الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومشاكله. وركزت الدراسة على مدى تأثير الإجراءات الإسرائيلية على هذا القطاع، حيث إعتبرته الضحية الأبرز للسياسات الإقتصادية الإسرائيلية. وأوضحت الدراسة المعوقات الإسرائيلية أمام التصدير عبر المعابر والموانئ والمطارات الإسرائيلية، وكذلك المعوقات الإسرائيلية أمام التسويق الزراعي الفلسطيني والذي حد من تطوره بشكل كبير. وتحدثت الدراسة أيضاً عن عدم وجود سيادة حكومية تسويقية.

---

[7] ا/ لتسويق المحلي للمحاصيل النقدية المروية في فلسطين، فتحي السروجي ، معهد ابحاث السياسات الزراعية ماس (٢٠٠٩)
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2524

وعدم توفر أي مؤسسات أو هيئات عاملة في مجال تسويق الخضار والفواكه. وركزت الدراسة على أن الأسواق المحلية تحصل علىمنتوجات الخضار والفواكه من أسواق الجملة. أما بالنسبة للتسويق الخارجي فإن الجهاز التسويقي الفلسطيني لا يزال قاصراً على مجاراة الطلب المتزايد وذلك لكثرة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، سواء المشاكل المتعلقة بالأداء الفني والإقتصادي والمؤسسي للتسويق بالإضافة إلى المعوقات التنظيمية والتشريعية. وقد أوصت الدراسة بتشغيل المطار والميناء الفلسطيني والإشراف الفلسطيني الكامل على حركة البضائع المصدرة والواردة من و إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة على المعابر الفلسطينية – المصرية، والمعابر الفلسطينية- الأردنية و بالإضافة إلي إنشاء محطة فحص مشتركة فلسطينية إسرائيلية قرب المعابر بين الجانبين ومنح الفلسطينيين حق الإشراف والمتابعة على نقل وتخزين وشحن البضائع وحرية تنقل المصدرين وبضائعهم .

- **دراسة سلمي**(٢٠٠٠)[8] **إستعرضت** بعض المعوقات التي تقف أمام الخدمات التسويقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقسمت الدراسة هذه المعوقات إلى معوقات تتعلق بالإنتاج ومتطلبات السوق، ومعوقات تتعلق بالخدمات التسويقية وعقبات التصدير. وبالنسبة لمعوقات الإنتاج ومتطلبات السوق، تشير الدراسة إلى أن الإنتاج الزراعي الفلسطيني شهد تغيرات ملحوظة ، وذلك بسبب التغييرات في الأذواق الإستهلاكية العربية التقليدية المتغيرة حيث يحاول كل نمط زراعي الإستجابة إلى قطاع معين ضمن الظروف البيئية وعمليات التسويق والتخطيط، والتي تمنع بالتالي وضع أسس لبدائل تسويقية ناجحة. أما بالنسبة للمعوقات المتعلقة بالخدمات التسويقية ومتطلبات الجودة والمواصفات، فتشير الدراسة إلى الطبيعة الحساسة لتجارة الخضار والفواكه في ظل الإجراءات الإسرائيلية الصعبة، وضعف تطبيق نظام المواصفات والجودة على المنتوجات الزراعية المصدرة، وعدم توفر وسائط نقل مبردة خاصة لنقل المنتوج الزراعي، وعدم وجود مرافق تسويقية مساندة . وتشير الدراسة إلى أن من أهم الخدمات التسويقية لتقنيات ما بعد الحصاد في فلسطين هي : مشاغل المصدرين (محطات التعبئة والتدريج) التي تحتاج إلى إعادة تأهيل من خلال توفير المعدات والآلات الضرورية والطواقم الفنية المدربة، والتصنيع الذي تغيب عنه إستراتيجية وطنية واضحة، والنقل الذي يعاني من عدم كفايته وضعف البنية التحتية في قطاع النقل الزراعي، والتخزين حيث لا توجد وسائل تخزين حديثة وكافية. أما بالنسبة للتمويل، فلا تتوفر أي تمويل يذكر للخدمات التسويقية ولتقنيات ما بعد الحصاد أو لعمليات التسويق. وقدمت الدراسة مقترحات عامة وأخرى

[8] / سروجي فتحي، مرجع سابق .

خاصة لتطوير تقنيا ما بعد الحصاد أو لعمليات التسويق. وقدمت الدراسة مقترحات عامة وأخري خاصة لتطوير تقنيات ما بعد الحصاد والجودة للمساعدة على إيجاد نظام تسويقي كفؤ وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً.

- **دراسة أبو علي**(٢٠٠٠)[٩] **أبرزت** المشاكل والعقبات التي تواجه التسويق الزراعي في فلسطين. وشملت هذه المشاكل الممارسات الإسرائيلية، إضافة إلى العقبات الفنية والمؤسسية. ووضعت الدراسة بعض الإستراتجيات والمقترحات التسويقية المناسبة للنهوض بالقطاع الزراعي، وبعض المقترحات الفنية والإنتاجية، ومقترحات أخر للبناء المؤسسي ، وأخيراً مقترحات لدور الحكومة والقطاع الخاص سواء في نطاق التسويق المحلي أو التسويق الخارجي. وعلى وجه التحديد تضمنت المقترحات :-

إنشاء نظام معلومات تسويقي كفؤ، وتحسين مواصفات الجودة للإنتاج الزراعي، وإجراء الدراسات اللازمة والمتعلقة بتكاليف الإنتاج الزراعي، وضرورة المشاركة في إقامة المعارض المحلية والدولية، ودراسة جميع النظم والتعليمات التي تضعها الجهات المستوردة للإنتاج الزراعي ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها، والعمل على خفض تكاليف الإنتاج المرتفعة نسبياً في فلسطين لتعظيم الميزة التنافسية للإنتاج الفلسطيني وتعظيم الجهود نحو الزراعات ذات القيمة المرتفعة في الأسواق الخارجية.

و الإتجاه التدريجي والمبرمج نحو الزراعة العضوية لبعض المحاصيل التصديرية، لأن لها فرص تسويقية جيدة في الأسواق العربية والدولية وبعائد مجزي، و الإتجاه نحو التنوع السلعي وخاصة في المحاصيل التصديرية لتقليل المخاطر إلى أقل حد ممكن. وبينت الدراسة أهمية إجراء الدراسات اللازمة حول إنشاء بنية تحتية ملائمة لتصدير المنتوجات الزراعية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص، والجمعيات التعاونية علي توفير وسائل النقل المناسبة، وتوفير تسهيلات الشحن السطحي عبر الميناء بواسطة الحاويات المبردة.

- **كانت دراسة أبو النجا ،أحمد**(٢٠٠٠)[١٠] ، عن التجربة الإسرائيلية في التسويق الزراعي ، ولخص أبو النجا التجربة الإسرائيلية في التسويق الزراعي ، والتي "إعتمدت علي نظام التسويق الجماعي، وتشكيل مجالس لكل فرع من فروع النشاط الزراعي . وشكلت هذه المجالس فيما بينها شركة للتسويق بالمشاركة مع شركة تسويق محلية. وساهمت الحكومة

---

9 / سروجي فتحي، مرجع سابق .
10 / المرجع السابق .

بقيمة ٥٠% من أسهم هذه الشركة. وكان لمشاركة الحكومة في إقامة هذه الشركة أهمية كبيرة، حيث إعتمدت الشركة إسلوب التسويق بالعمولة لصالح المزارعين. ومنحت هذه الشركة إمتيازاً لتصدير الخضار والفواكه الطازجة والزهور. وبدأت الشركة بالتسويق إلى الدول الأوربية، ومن ثم إمتد نشاطها ليشم الأسواق الأمريكية واليابانية، ودول شرق أسيا ودول أمريكيا اللاتينية. وشمل نشاط الشركة تسويق الحمضيات بعد إلغاء إمتياز مجلس الحمضيات. وكما حصلت على إمتياز التسويق من خلال تزويد المزارعين بكل ما هو جديد في مجالات وسائل الإنتاج لزيادة قدرتهم الإنتاجية ورفع مستوي جودة الإنتاج. وتنظم الشركة زيارات ميدانية للمزارعين للأسواق الخارجية، كما إستخدمت الشركة إسلوب التنافسية بين المزارعين لتحسين جودة إنتاجهم ، حيث يتم محاسبة المزارعين بناءاً على سعر بإعتماد عدة أسس واضحة. وأخيراً، تذكر الدراسة أن من أهم أسباب نجاح الشركات الإسرائيلية في مجالات التسويق العالمية هو الدور الكبير الذي تلعبه وزارة الزراعة وقسم مراقبة الجودة.

- **دراسة الجعفري و لافي**(٢٠٠٤)[11] إستعرضت القدرة التنافسية للتمور في الأسواق المحلية وأسواق التصدير ، حيث هدفت الدراسة بصورة رئيسية ، إلى البحث في آليات تعزيز القدرة التنافسية، لإنتاج تمور (المجول) الفلسطينية، وتسويقها في أسواق التصدير، وذلك من خلال تحديد الميزتين : النسبية، والتنافسية لإنتاج تمور المجول، وما يرتبط بهما من سياسات زراعية، لها تأثيرها المباشر على العملية الإنتاجية والتسويقية للمدخلات والمخرجات، مثل : سياسات التسعير ، والتسويق، ودعم الحصول على المدخلات، وكيفية إستخدامها في زراعة النخيل، وتوفير المناخ الملائم لزراعة نخيل المجول في منطقة الأغوار الفلسطينية، التي تنطبق عليها مواصفات الزراعة العضوية ومعاييرها، وهي شروط أساسية وضرورية لتوفر الميزة النسبية. كما هدفت الدراسة إلى دراسة إتجاه الطلب على التمور بشكل عام، وعلى تمور المجول بشكل خاص في كل من الأسواق الفلسطينية والإقليمية والدولية، وتحديد الآفاق الممكنة أمام إنتاج التمور الفلسطينية ، من حيث المساحات المزروعة ، وحجم الإنتاج والمخزون، ودراسة آفاق التصدير للتمور الفلسطينية في الأسواق الإقليمية والدولية. وقد وجدت الدراسة أن فرص تسويق تمور المجول ، في الأسواق المحلية محدودة في المدى القصير ، وذلك بسبب إنخفاض الدخل، وإرتفاع أسعار هذه المنتوجات، مقارنة مع أسعار الفواكه الأخرى. كما يعزي ذلك إلى ما تقوم به إسرائيل، من عمليات إغراق السوق المحلية لتمور المجول، وذلك في غياب القوانين والتشريعات

[11] / محمود الجعفري، دارين لافي، دراسة القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الاسواق المحلية وأسواق التصدير،٢٠٠٤

المحلية، الكفيلة بمنع عمليات الإغراق. وقد وجد خلال الدراسة أن آفاقاً تسويقية كبيـرة، تمـام تـسويق تمـور المجـول الفلسطينية في الأسواق العالمية، وخصوصاً في الأسواق الأوربية.

ولا تقل جودة تمور المجول الفلسطينية عن نظيرتها الإسرائيلية أو الأمريكية ، إلا أن تعزيز قدرتها التنافسية فـي أسـواق التصدير، يتطلب توفير العديد من المتطلبات المتعلقة بالإنتاج، وذلك بدءاً بإختيار الفسائل ذات الأنواع الجيـدة لزراعتهـا والعناية بها، مروراً بعمليات التسويق، التي تبدأ بقطف الثمار، وتنتهي بوصول المنتوج بصورة نهائيـة إلـى المـستهلك النهائي .

- **دراسة "بكدار"، ٢٠٠٥** أعدها المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية و الإعمار" **بكدار**" تتحدث الدراسة حـول القطـاع الزراعي الفلسطيني ومظاهر التهميش والتشويه التي تعتريه،وقد بينت هذه الدراسة واقع ومعطيات الزراعة في فلـسطين عبر طرح المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة الفلسطينية مع الإشارة إلى أهمية القطاع الزراعي في فلسطين وإبراز أهم مظاهر التهميش والتشويه الذي تعتريه.

و إستخلصت الدراسة في نهايتها عدداً من النتائج والتوصيات لتطوير وإحياء دور قطاع الزراعة. حيث إعتبرت الدراسـة في مقدمتها أن الزراعة شكلت وما تزال أهم دعائم الإقتصاد الوطني وكانت على الدوام مـصدر الـرزق لنـسبة كبيـرة من أبناء شعبنا حيث قيل "إذا كانت الزراعة بخير فإن الوطن بخير" وقد تعرضت الزراعة إلى العديـد مـن الإجـراءات والتشوهات نتيجة الإحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن.

ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية فقد طغت الاحتياجات والقضايا الـسياسية والأمـور الحياتيـة والخدماتيـة العامـة على الإهتمام بالقطاع الزراعي ومثل ذلك بشكل أساسي في محدودية الموازنات والمخصـصات التـي تـضعها الـسلطة الوطنية الفلسطينية للزراعة حيث لم تتجاوز موازنة وزارة الزراعة ٠,٦٥ من مجموع موازنة الـسلطة خـلال الـسنوات السابقة ، ومحدودية الدعم الداخلي لمدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي وضعفه إن لم يكن غياب مؤسسات الإقراض والتمويل وصناديق التامين والتعويض في حالة الكوارث. وهذا لا يعكس بأي حال من الأحـوال أهميـة ودور الزراعـة والإمكانات والدور المستقبلي للزارعة وخاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد إرتفاعات غير مسبوقة في أسعار النفط والغذاء.حيث انه من المتوقع تصاعد قيمة فاتورة الغذاء بنسب أعلى من نسب إرتفاع فاتورة النفط، والذي سيؤدي إلـى أن يصبح أنتاج السلع قليلة الجدوى حاليا ذات جدوى كبيرة وبشكل خاص الحبوب والبقوليات والأعلاف واللحوم الحمراء.

وكان من البديهي والمنطقي أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية وأولوية متقدمة لدى الدول والمؤسسات المانحة وصناديق التمويل، ولكن الذي حدث هو عكس ذلك تماما حيث كان تعامل تلك المؤسسات مع الزراعة بكثير من التخوف والتردد وذلك لإعتبارات سياسية لها علاقة مباشرة بتشابك وتداخل مواضيع الأرض والمياه والاستيطان. هذا ناهيك عن ضعف كفاءة الإنجاز و غياب التنسيق مع مؤسسات السلطة الفلسطينية عند تنفيذ الدول المانحة لمشاريعها.

وأوصت الدراسة بأن هذا الإهمال والتهميش إن إستمر فإن النتيجة والعاقبة واضحة، فاتورة غذاء تضاهي فاتورة النفط أو تزيد، أراضي مهملة ومتروكة وسينجم عن ذلك مشاكل إقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية قد لا يمكن التعامل معها وإن تم التعامل معها وإصلاحها سيكلف أضعاف ما يتطلبه تطوير وتنمية هذا القطاع حاليا.

- **دراسة سروجي، فتحي** (٢٠٠٩)، تستعرض الدراسة التسويق المحلي للمحاصيل النقدية المروية في فلسطين ، و تأتي أهمية هذه الدراسة من إستهدافها لفئة المزارعين الذين جرت العادة علي إعتبارهم من أكثر فئات المجتمع ضعفاً، بسبب تعرضهم للمخاطر كما تركز الدراسة على المشاكل التي يعانون منها، وأنها أخذت بعين الإعتبار ووجهات نظر المزارعين في حل تلك المشاكل، وذلك من خلال توزيع إستبيان خاص على المزارعين.

وكذلك وضحت الدراسة أن هنالك فئات أخري غير المزارعين يمكن أن يستفاد منها، كالوسطاء والمستهلك النهائي والحكومة. فبالنسبة للوسطاء ، قام الباحث بمقابلة العديد منهم لمعرفة المشاكل التي يعاني منها قطاع التسويق الزراعي الفلسطيني. وبالنسبة للمستهلك يمكن أن يستفيد عن طريق خفض التكلفة التسويقية، ما يؤدي إلي إنخفاض الأسعار على مستوي تجارة التجزئة. وتكمن إستفادة الحكومة في توصيات السياسات الإقتصادية التي تقترحها الدراسة. الأمر الذي يؤدي إلي المساهمة في حل بعض المشكلات التي يعاني منها قطاع تسويق المحاصيل الزراعية بشكل عام ، وفئة المزارعين بشكل خاص.وأوضحت الدراسة أهمية مقارنة المشاكل التسويقية في مناطق الدراسة إلى أن النشاطات الزراعية بما فيها التسويقية، يمكن أن تتأثر بموقع المزرعة من حيث وجودها في منطقة دون الأخرى من هذه المناطق.

وقام الباحث بتوزيع إستبيان على ٣٨٨ مُزارع في محافظات الضفة الغربية التي تنتشر فيها الزراعة المروية. وتم توزيع الإستبيانات حسب الأهمية النسبية لكل محافظة من مجموع المساحات المروية في هذه المحافظات. وقد إحتوت الأستبانة على أسئلة عامة حول كل من المزرعة والمُزارع نفسه، وإحتوت أيضاً على أسئلة متعددة تتعلق بالعملية التسويقية.

وكانت هناك أسئلة متعلقة بعملية تدريج وتصنيف المحصول قبل طرحه في الأسواق، والطرق المستخدمة في تسويق المنتوجات الزراعية وأهميتها النسبية، وأسواق الخضار التي يتم تسويق المنتوجات فيها، والمشاكل التي يعاني منها المزارعون في تسويق منتوجاتهم، وكذلك تحليل للإستبيان، وخاصة الأمور المتعلقة بالحيازات الزراعية والحائزين لها. وكذلك تطرق الباحث إلى الطرق المستخدمة في تسويق المحاصيل النقدية المروية.

وكان من أبرز مشاكل التسويق التي يعاني منها الحائزون إرتفاع رسوم السوق المركزي، حيث بلغت نسبة من أفاد بوجود هذه المشكلة ٧٩%، ومن المشاكل الأخرى التي يواجهها المزارعون، ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات(٥٨%)، ومنافسة المنتوجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية (٥١%) وتعدد الوسطاء (٤٠%)، مشيرا إلى أن هنالك مشاكل أخرى تواجه العملية التسويقية، ولكنها أقل أهمية من سابقاتها وهي:عدم وجود قانون ينظم عمل أسواق الخضار (٢١%) والحواجز العسكرية الإسرائيلية (١٨%)، وعدم وجود شركات تصدير أو شركات تصنيف وتدريج قريبة من أماكن الإنتاج (١٨%).وعدم وجود سياسة زراعية حكومية واضحة (١٨%). وأما المشاكل الموجودة على نطاق أضيق فهي سوء الطرق الزراعية، وعدم توفر وسائل نقل مناسبة.في نهاية الدراسة تطرق الباحث لأهم المشاكل التي توصلت لها الدراسة ، ووضع الباحث بعض التوصيات لسياسات إقتصادية يمكن إستخدامها لتحسين واقع التسويق الزراعي في الأراضي الفلسطينية. بعد مروره بالعديد من عمليات الغسل ،التنظيف، التجفيف، الفرز، والتغليف، وغيرها من العمليات، التي تكسب المنتوج قيمة مضافة عالية، ومن ثم الحصول على سعر مرتفع في الأسواق الدولية.

وقد ركزت الدراسة علي إجراء هذه العمليات التسويقية، بعناية تامة، و بإستخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة في هذا المجال، وعلى الإلتزام بالمواصفات والمقاييس لما لها من أهمية في الحصول علي منتوجات من تمور المجول، ذات الجودة العالية، الذي يعزز من قدرتها التنافسية في تلك الأسواق. ولضمان النجاح في عمليات الإنتاج والتسويق، وللحصول على منتوج ذو قدرة تنافسية عالية في الأسواق المحلية، وأسواق التصدير، فقد أوصت الدراسة ضرورة تقديم الدعم اللازم للمزارعين، والمنتجين،والمصدرين، من قبل الجهات المهنية وخصوصاً وزارة الزراعة ،الإغاثة الزراعية،والجمعيات الزراعية.

دراسات حول التسويق الزراعي في دول عربية

- **رصدت دراسة علام (٢٠٠٠)**[12] التجربة المصرية في التسويق الزراعي، وإعتبرتها من التجارب العميقة ، حيث مرت سياسة التسويق الزراعي بعدة مراحل. وتمثلت المرحلة الأولى في السوق الحرة للمنتوجات الزراعية مع بعـض التـدخل الحكومي في أسواق محاصيل إستراتيجية وهي القمح والقطن والسكر خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضـي. أما المرحلة الثانية، فتمثلت في السيطرة الحكومية الكاملة على الأسواق فـي الـستينيات وذلـك مـن خـلال الـسيطرة على مستلزمات الإنتاج الزراعي والتسليم الإجباري لبعض المحاصيل الزراعية والتسويق التعاوني لبعـضها.وتلـت هـذه المرحلة مرحلة السوق الحرة للإنتاج الزراعي مع بعض التدخل الحكومي(فترة من منتصف السبعينيات حتـى منتـصف الثمانينيات) وهي بداية الإنفتاح الإقتصادي ، حيث قللت الدولة من تدخلها في السوق الزراعية، وتركت الحرية للمنتجـين في عمليتي الإنتاج والتسويق. وقد أضرت هذه المرحلة بصغار المنتجين، حيث لم يستطيعوا تسويق منتوجاتهم مع تحكـم الوسطاء وسيطرة كبار التجار على السوق، فزاد دور التعاونيات الزراعية في تسويق إنتاج المزارعين في هذه المرحلـة. وإتصفت المرحلة الأخيرة التي بدأت من منتصف ثمانينيات القرن الماضي بالتحرير الكامل للسوق الزراعية، وهي مرحلة تحرير الإقتصاد القومي والتي أعطت القيادة للقطاع الخاص، وحدت من دور القطاع العام ، وبذلك توقف تـدخل الدولـة في الزراعة حيث أصبح التسويق الزراعي حراً وفق آليات السوق. وقد بدأت هذه المرحلة في ظل وجود جوانب قـصور في الخدمات التسويقية، وتخلف أسواق السلع الزراعية.

ونقص الدور التشريعي والرقابي للدولة، وندرة في مصادر الإئتمان وتمويل التسويق الزراعي، وضعف القـدرة التنافـسية للمنتوجات الزراعية. أما في مجال الصادرات، فهناك هيئات حكومية عاملة تهدف على تطوير قدرة الصادرات المـصرية منها الحجر الزراعي والذي يقوم بدور الرقابة على الصادرات والواردات الزراعية من حيث مطابقتها للمواصفات المحددة من قبل الدولة، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات التي تتولي الإشراف علي مواصفات السلع المُصدرة، ومركز تنميـة الصادرات ، والهيئة العامة للتوحيد القياسي، والبنك المصري لتنمية الصادرات. ويبين كل ذلك مـدي الإهتمـام بنـشاط التصدير.

---

[12] / سروجي فتحي، مرجع سابق .

- **وتستعرض دراسة إستانبولي(٢٠٠٠)**[13] أن أهمية التسويق الزراعي في الأردن إزدادت في أواخر الستينيات من القرن الماضي، حين بدأ التحول من الزراعة العائلية التقليدية الصغيرة المساحة إلي الزراعة الكبيرة المكثفة والحديثة والتي تتجاوب مع متطلبات التصدير والتصنيع ، وإهتمت الحكومة الأردنية منذ ذلك الحين بالتسويق الزراعي بسبب الزيادة التي حدثت في الإنتاج. وقامت بإنشاء سوق عمان المركزي، ولكن دورها إنحصر في وضع القوانين وإدارتها، وتركت الخدمات التسويقية للقطاع الخاص. وتأثر الإقتصاد الأردني منذ منتصف الثمانينيات بالظروف الخارجية بشكل كبير، ما أدي إلي زيادة الطلب علي المنتوجات الزراعية بشكل مفاجئ. وشهدت الأردن وضعاً زراعياً مضطرد النمو ، وخاصة بعد عام ١٩٦٧م، غير أن الخبرات المتراكمة لديها في الإنتاج لم تواكبها كفاءة مضطردة في التسويق، ولا في البنية التحتية والمعلوماتية. وبدأت الأسواق تتراجع في النصف الثاني من الثمانينيات، وأدت هذه الظروف إلي قيام الحكومة بإجراء بعض التغييرات المؤقتة في سياساتها الإقتصادية، وأكدت على أهمية تصدير الفواكه والخضار في سياسة التعديلات الهيكيلية على الإقتصاد الأردني. وقد تبني الأردن سياسة التجارة الحرة لأنه بلد صغير في إنتاجه ليس له القدرة على التأثير على الأسعار العالمية. وتطور الإنتاج الزراعي مع نهاية الثمانينيات وأصبح مستجيباً للطلب في السوق المحلي والأسواق التصديرية المجاورة، حيث تحسنت قدرته التنافسية. وتم إحداث تغييرات طبيعية في النظام التسويقي القائم بسبب زيادة الطلب علي النوعية ذات الجودة العالية سواء في السوق المحلي أو في أسواق التصدير. وركزت الدراسة علي توفر عدة مرافق تسويقية هامة في العملية التسويقية منها، أسواق الجملة المركزية والموجودة في المدن الكبيرة، أسواق الجملة الثانوية، وأسواق التوزيع ، بالإضافة إلى توفر وسائط النقل والمخازن المبردة والعبوات والمعلومات ومؤسسة التسويق الزراعي.

- **بينت دراسة حول المشاكل والقيود التسويقية في لبنان**[14] أعدتها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا(١٩٩٥) ، أن على رأس هذه المشاكل والقيود ، يأتي : عدم كفاية الخدمات المساعدة، وضعف أو إنعدام الربط بين خدمات ومرافق البحث والإرشاد ومدخلات التسويق، وضعف التنسيق بين السياسات الزراعية(سياسات الإنتاج التسويق) ، والتمدن ونزوح السكان الريفيين، ومشاكل الغائبين، وإختفاء الأراضي الزراعية وإنخفاض الإنتاجية.

---

13 / سروجي فتحي، مصدر سابق .
14 / المصدر السابق .

تتأثر لبنان تأثراً كبيراً بترتيبات الإنتاج والتسويق الزراعي الموجودة في البلدان المجاورة، وبخاصة في سوريا والاردن وتركيا، وذلك بسبب صغر حجم لبنان وموقعه. كما يتأثر تصدير منتوجاته الزراعية بالسياسات المتبعة لدى شركائه التجاريين، مثل بلدان الخليج وخاصة السعودية . أما بالنسبة للأسواق الداخلية في تسويق المنتوجات الزراعية، تذكر الدراسة وجود خمس أسواق جملة مركزية في لبنان بالإضافة إلي الوسطاء، ووكلاء النقل، والتجار، وشركات التصدير والتعاونيات. وتقوم هذه المؤسسات بدور محدود في الإقتصاد اللبناني بالتعاون مع المؤسسات الحكومية كوزارة الزراعة ووزارة الإقتصاد والتجارة. أما بالنسبة لتسويق المدخلات الزراعية فيسيطر عليها عدد محدود من الشركات تعمل كمستوردة وموزعة لهذه المدخلات . وتوجد أيضاً مرافق مساندة للتسويق ، كمرافق التخزين والتبريد. وتعاني صناعة التخزين في لبنان من إنكماش بسبب تباطؤ الواردات وتجارة المرور العابر التي تتطلب تخزيناً بارداً، و الإنقطاع الكهربائي المتكرر، مما يسبب مشاكل في مراكز التعبئة والنقل التي تعاني من مشاكل في تجارة المرور العابر للفاكهة والخضروات والبيض بسبب التأخير علي الحدود وأسعار النقل المرتفعة.

دراسات حول التسويق الزراعي في بعض دول العالم

- **قام إيلز(Elz,1987)**[15] بتلخيص أهم مناقشات حلقة عمل عقدها البنك الدولي شارك فيها كبار المسئولين في التسويق الزراعي. تم عقد الحلقة في واشنطن ، وكان الغرض منها توفير منتدى لمناقشة جوانب هامة في مجال تسويق المنتوجات الزراعية، ومن أهم تلك الجوانب: المؤسسات التسويقية، وتشكيل الأسعار، والسياسات والعلاقة بين التسويق الزراعي والإقتصاد. وجري التأكيد علي التسويق المحلي، جنباً إلي جنب مع التسويق الخارجي. وكان من أهم القضايا التي برزت خلال المناقشات، يؤدي تطوير عمل الأسواق إلى تحفيز الإنتاج وزيادة الكفاءة الإقتصادية، كما يؤدي تطوير البنية التحتية للأسواق إلى تحسين الأمن الغذائي، ضرورة تكوين نظام معلوماتي يتعلق بالأسواق، وضرورة تنظيم العلاقة بين كافة المؤسسات ذات العلاقة بالتسويق الزراعي. وأخيراً، ركزت المناقشات على أن تنظيم الأسواق يؤدي إلي إشباع حاجات المستهلك النهائي، إضافة إلي أن هذه الأسواق يمكن أن تعمل كمحفز للوصول إلى الأسعار الصحيحة.

---

[15] / سروجي فتحي، مرجع سابق .

- دراسة شلبي و دننجر(Shilpi&Deninger,2007)[16] **تحلل** أثر المرافق والبنية التحتية المتوفرة في السوق على قرار المزارعين في البيع في السوق. وتم إجراء الدراسة بإستخدام مسح شامل للمزارعين، والأسواق والقرى في ولاية تاميل نادو في الهند في عام ٢٠٠٥م. وتشير نتائج التقدير القياسي أن إحتمالات المبيعات في السوق تزداد بشكل معنوي مع تحسن مرافق السوق وإنخفاض مدة الفر من القرية إلي السوق. وتشير النتائج إلي أن الثروة تقلل تكلفة وصول المزارع إلى المرافق السوقية أكثر مما يزيد من تكلفة فرصة المزارع البديلة المتمثلة في وقت الفراغ. يستطيع المزارعون الأغنياء على الحصول على حصة غير متناسبة من فوائد التسهيلات المتاحة في الأسواق المزدحمة. وكما تبين نتائج محاكاة السياسة، أن المنافع من تحسين المرافق السوقية تتوجه لصالح المزارعين الفقراء في الهند.

- دراسة للبنك الدولي(٢٠٠٣)[17] **قيمت** تأثير شركة من الشركات المهتمة بالتسويق الزراعي في مالاوي، ونشاطاتها التسويقية علي رفاه العائلات في مالاوي. إعتمدت الدراسة على ثلاثة تقارير أساسية يستخدم كل واحد منها منهجية مختلفة عن التقارير الأخرى. فبينما إستخدم تقريران منها أساليب كمية إحصائية لتحليل البيانات خلال فترة مع العائلات١٩٩٧/١٩٩٨م، إستخدم التقرير الثالث بيانات نوعية، معتمداً علي الزيارات الميدانية في ٢٠ وحدة قروية. وكان الهدف لمعرفة أثر إنخفاض النشاطات التسويقية للشركة في سنوات قادمة. وبينت نتائج التحليل أن الإشتراك مع تلك الشركة له تأثير إيجابي على رفاه العائلات. وعلى وجه التحديد ، تشير نتائج التحليل أن معدل إستهلاك الفرد يزيد بنسبة٢٠% للعائلات التي تعيش قريبة من الشركة، وهذا دليل على أن مرافق هذه الشركة تسهل على العائلات القروية الوصول إلى قنوات التسويق المختلفة، خاصة عند شراء المدخلات أو بيع إنتاجهم. أما النتيجة الثانية التي توصلت إليها الدراسة ، فهي أن التأثير النافع من القرب من أسواق الشركة تظهر بصورة أكثر وضوحاً في المناطق القروية البعيدة عن الطرق الرئيسية، حيث تنعدم البدائل لخدمات تسويقية كتلك التي تقدمها هذه الشركة. وأخيراً تشير النتائج إلى أن الدور الذي تقوم به الشركة يصبح أكثر أهمية في مبيعات الذرة خلال فصول القحط عنه خلال فصول الحصاد .

16 / سروجي فتحي، مرجع سابق .
17 / المرجع السابق .



خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني

٢ - ١المقدمة: -

أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤م إلى سيادة مناخ سياسي وإقتصادي جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ترك هذا المناخ أثره في القطاعات الحيوية التي تخدم المجتمع الفلسطيني وذلك بسبب الجهود المبذولة من قبل مؤسسات السلطة الفلسطينية ولا تزال تبذلها للتغلب عليى الآثار السلبية التي خلفها الإحتلال الإسرائيلي الصهيوني ، ومن أجل توفير الحد الأدنى المقبول من الخدمات، مع العلم أن السلطة الفلسطينية قد ورثت مجتمعاً فلسطينياً يفتقد إلى البنية التحتية في جميع المجالات ومنها القطاع الزراعي ويفتقر إلى الخدمات الضرورية وإلى مؤسسات وطنية حكومية، على هذا الأساس فقد كان من أهم أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية بناء مؤسسات قادرة على إدارة كل القطاعات التي تخدم هذا المجتمع وقادرة على وضع سياسات وبرامج إنمائية وتطويرية بشكل فعال، وكذلك وضع تشريعات وقوانين لتنظيم المجتمع الفلسطيني وتطوير النظم الإقتصادية ووضع منهجية فعالة للإنماء ولبناء إقتصاد قوي. وفي هذا السياق أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية أهمية قطاع الزراعة بإعتباره النشاط الإقتصادي الأساسي في الريف الفلسطيني وكونه أحد من أهم القطاعات المنتجة للسلع في الإقتصاد الفلسطيني، وبالتالي فقد وجهت السلطة الفلسطينية أنظارها لبناء المؤسسة الزراعية على المستوي الوطني في إطار سلطة مستقلة تكون قادرة على تحديد أولويات وإتجاهات السياسة الزراعية وأهدافها ووضع المعايير القانونية والتشريعية والسعي إلى تحقيق التكامل الفعال بين التخطيط الزراعي والجوانب الأخرى الإقتصادية والبيئية والإجتماعية المرتبطة به .في هذا الفصل سيتم الحديث عن القطاع الزراعي الفلسطيني منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م ، حيث سيتم التطرق إلى معطيات القطاع الزراعي وأهميته الإقتصادية وأزمة القطاع الزراعي بسبب الإحتلال الإسرائيلي والحصار والإنقسام وكذلك تحليل المؤشرات الزراعية الفلسطينية خلال موسم زراعي، والتعرف على أهم المحاصيل الزراعية في فلسطين .

٢ - ٢ المبحث الأول : مراحل تطور القطاع الزراعي في فلسطين

يحتل القطاع الزراعي في فلسطين أهمية كبيرة ، حيث يلعب دوراً كبيراً في توفير الأمن الغذائي وفي مجـــالات الإنتاج والتشغيل والتصدير، ويعاني القطاع الزراعي الفلسطيني مجموعة من المشاكل والتحـــديات التـــي أعاقـــت نمـــوه وتطوره، وحالت دون أن يلعب دوره كأحد أهم القطاعات الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية.

ويستهدف هذا المبحث توضيح الدور الذي لعبه القطاع الزراعي في الإقتصاد الفلسطيني، كما يستهدف التعـــرف على النشاط الزراعي وتطوره قبل قدوم السلطة في العام ١٩٩٤م .

٢ - ٢ - ١ نبذة عن القطاع الزراعي الفلسطيني قبل قدوم السلطة الفلسطينية

تنوعت الأقاليم المناخية في فلسطين بين إقليم الأبيض المتوسط الرطب وشبه الرطـــب والإقلـــيم الـــصحراوي الجاف وشبه الجاف ، وأدى ذلك في النهاية إلى تحقيق تنوع فـــي الزراعـــة الطبيعيـــة والمحاصـــيل الزراعيـــة .وبفعـــل الخصائص الطبوغرافية والمناخية المتفاوتة تميزت فلسطين بإنتاج أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية أهمها الحمضيات الحبوب والزيتون والعنب والخضر والتبغ ، وتعد الحمضيات من المحاصيل الزراعية الرئيسة للتصدير، إذ أسهمت بمـــا نـــسبته ٨٠% من مجموع قيمة الصادرات .تنوعت الأقاليم المناخية في فلسطين بين إقليم الأبيض المتوسط الرطب وشبه الرطـــب والإقليم الصحراوي الجاف وشبه الجاف، وأدى ذلك في النهاية إلى تحقيق تنوع في الزراعة الطبيعية والمحاصيل الزراعية[١٨] .

٢ - ٢ - ١ - ١ الأراضي الزراعية قبل عام ١٩٤٨م

تَميز الإقتصاد الفلسطيني بأنه إقتصاد زراعي بالدرجة الأولى وكان ثلثي سكان فلسطين يعملون فـــي القطـــاع الزراعي ، حيث بلغ عدد سكان فلسطين ١٩٧٧٦٢٦ نسمة، كان نسبة المسلمون ٦١,٥%، ونسبة المسيحيون ٨%، ونسبة اليهود ٣١,١%، آخرون(دروز، بهائيون، سامريون، شيعة) بنسبة ٠,٨%) حسب إحصاءات عام ١٩٤٧م[١٩] .

ولقد إعتمدوا في معيشتهم بشكل مباشر على الزراعة، رغم أن البلاد لم تكن قد حققت الإكتفاء الذاتي في الإنتاج والإستهلاك الغذائي بصورة عامة، والحبوب بصورة خاصة. وقد تفاوتت إستعمالات الأرض الفلسطينية لعوامـــل متعـــددة

---

18 / تقرير عن الزراعة في فلسطين خلال الإنتداب البريطاني قبل عام ١٩٤٨ ، www.alburayj.com/geo zer edabin ent.htm

19 / تقرير عن الوضع الديموغرافي خلال فترة الإنتداب البريطاني، http://www.nazweb.jeeran.com/population/pop_develop/britain.htm

كان من أهمها :-(نوع التربة وطبوغرافية ودرجة تصريفها للمياه) ، ولقد إنعكس كل ذلك على معدل الـــدونم بالإضـــافة إلى الإنتاج الكلي[٢٠].

وقد تنوعت الأقاليم المناخية في فلسطين بين إقليم الأبيض المتوسط الرطب وشبه الرطب والإقلـــيم الـــصحراوي الجاف وشبه الجاف ، وأدى ذلك في النهاية إلى تحقيق تنوع في الزراعة الطبيعية والمحاصيل الزراعية .

ولقد بلغ مجموع ما شملته فلسطين من الأراضي الزراعية قبل عام ١٩٤٨ حوالي ٦,٣ ملايين دونـــم، وقـــدر مجموع ما إمتلكه المحتلون الإسرائيليون من أراض زراعية في فلسطين حتى عام ١٩٤٤ بنحو ٠,٧٣ مليـــون دونـــم، أي بأقل من ١٠% من مساحة الأرض الزراعية، في حين كان العرب يمتلكون أكثر من ٩٠% منها.و تميزت فلسطين بإنتـــاج أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية أهمها الحمضيات والحبوب والزيتون والعنب والخضر والتبغ.وتقع معظم الأراضـــي الزراعية في المرتفعات الجبلية وشمال النقب حيث تعتمد الزراعة أساساً على الأمطار، وأما المناطق السهلية الساحلية والداخلية فقد شملت مساحتها حتى أواخر عهد الإنتداب ثلاثة ملايين دونم فقط من الأراضي الزراعية، وقد تميزت هذه المنـــاطق بـــوفرة مواردها المائية وإنتظامها بالإضافة إلى تربتها الجيدة وإنتاجها الزراعي الوفير، الأمر الـــذي جعلهـــا مركـــز للتجمعـــات السكانية والعمرانية[٢١].

٢-٢-١-٢ الزراعة في فلسطين قبل فترة عام ١٩٤٨م

في هذا المحور سنتناول واقع التطور الزراعي لغاية عام ١٩٤٨م :-

إن فلسطين منذ القدم بلادً تعتمد على زراعة سهولها الخصبة وإستغلال جبالها وعمل الترتيبات اللازمـــة لحفـــظ تربتها، وكان معظم السكان في القرن التاسع عشر يعملون في الزراعة بإستثناء سكان المدن الساحلية والقدس فقـــد كـــانوا يتعاطون التجارة وقد تم تأمين إحتياجات المناطق المحيطة بالمدن بالمنتوجات الزراعية التي تحتاج إليها من حبوب وخضر وثمار وألبان وبيض كما كانت الزراعة في المناطق الداخلية والجبال زراعة اكتفاء ذاتي قوامها الحبوب[٢٢].

ولقد ساد الزراعة العربية خلال المدة الواقعة بين عام ١٨٨٢ وبدايـــة الحـــرب العالميـــة الأولـــى إتجاهـــان :- **أحدهما** إلى زراعة الحبوب ، وكان يحتل ما نسبته ٧٥% من المساحة المزروعة ، وقد إتسمت هـــذه الزراعـــة بتخلفهـــا

[20] / تقرير عن الزراعة في فلسطين خلال الانتداب البريطاني قبل عام ١٩٤٨، مصدر سابق
[21] / موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا ،http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2508
[22] / / موقع وكالة وفا ، مصدر سابق

النسبي وإتباع الأساليب التقليدية ، ولكن لوحظ أن المردود الذي حققه المنتج العربي للحبوب كان أفضل من الـــذي حققـــه المهاجر(الإسرائيلي) اليهودي الذي زرع الحبوب، والسبب أن المزارع الفلسطيني كان أكثر تمرســـاً وخبـــرة، **والإتجـــاه الثاني** إرتبط بزراعة الأشجار المثمرة والخضر، وأخذ يشق طريقه في القرن التاسع عشر وينمو بـــسرعة ، وقـــد تمكـــن المزارع الفلسطيني من تطوير هذا الإتجاه بفعل إرادته وإرتباطه بـــالأرض وبفـــضل بعـــض مـــوارده الماليـــة الذاتيـــة - رغم محدوديتها- والموارد التي كان البنك العثماني الزراعي (١٨٨٥) يتيحها له، (لعـــب هـــذا البنـــك دوراً إيجابيـــاً في تطوير الزراعة العربية في فلسطين)[٢٣].

و كانت الزراعات التي نمت في فلسطين عبارة عن زراعات سنوية موسمية كالحبوب والخـــضر، أو زراعـــات دائمة كالأشجار المثمرة ، وقد كانت زراعة الحبوب مزدهرة في مرج بن عامر وسهل غزة وبئر السبع وبعض الـــسهول الداخلية كزراعة الخضر فكانت في السهل الساحلي حول يافا والرملة وفي وادي الأردن.

وبالنسبة إلى الأشجار المثمرة فقد كان من أهمها أشجار الحمضيات ، وقد نمت زراعتها وفق طرق حديثة جـــداً ، وإقتصرت في البداية على العرب أنفسهم ، وسجلت نمواً سريعاً فيما بين عام ١٨٩٥م وعام ١٩١٥م، فإرتفعت المـــساحة المزروعة من ٦،٦٠٠دونم إلى ٣٠،٠٠٠دونم ، وإرتفع الإنتاج من ١٨،١٩٩ طناً إلى ٦٤،٠٠٠ طن ، وقد تركزت بساتين الحمضيات في السهل الساحلي بين حيفا وغزة وفي وادي الأردن ، وكان البرتقال اليافاوي من أجود الأصناف التي تنـــتج في فلسطين لِسُمك قشرته ، ورائحته العطرة ، وخلوه النسبي من البذور، وكان يصدر إلى دمشق وشرق الأردن والحجـــاز وإنكلترا وفرنسا، وبلغت صادراته عام ١٩١٣/ ١٩١٤م حوالي ١,٥٥٣,٨٦١ صندوقاً[٢٤].

ولقد عانت الزراعة العربية في نهاية هذه المرحلة من نتائج الحرب العالمية الأولى لكون الدولة العثمانية طرفـــاً فيها، تبع ذلك لجوئها إلى إلغاء قروض البنك العثماني وتجنيد العاملين في الزراعة في جيوشها وقيامها بمصادرة حيوانات الجر والنقل للأغراض العسكرية وقطع الأشجار ومنها بساتين الحمضيات لإستعمالها في الوقود، فتراجع الإنتاج وتكـــاثرت ديون الفلاحين[٢٥].

---

23 / تقرير عن الزراعة في فلسطين موقع ،www.nazweb.jeeran.com
24 / موقع وكالة وفا ، مصدر سابق
25 / تقرير عن الزراعة في فلسطين خلال الانتداب البريطاني ،مصدر سابق

٢-٢-١-٣ تقسيم الإنتاج الزراعي

إنقسمت الزراعة في فلسطين خلال فترة الإنتداب البريطاني من عام (١٩٢٠ حتى ١٩٤٨م)، إلى ثلاثة أنواع رئيسية تمّيز كل نوع منها بخصائصه الإنتاجية والتسويقية ونظام دورته، وكانت كما يلي[٢٦] :-

أولا: الزراعة الوطنية : حيث مارسها الفلاحون العرب وكانت أساليبها تقليدية تستعمل فيها الوسائل القديمة كالمحراث البلدي والفأس والمنجل والمذراة ولاسيما في المناطق الجبلية ، وقد إعتمدت هذه الزراعة في أغلبها على الأمطار(محاصيل شتوية وتطبيق نظام الدورات الزراعية)، وإختلف إنتاجها من سنة إلى أخرى بسبب اختلاف كمية الأمطار، فلقد تعثرت زراعة الحبوب ومن ثم تدهورت بسبب عدم إهتمام حكومة الإنتداب البريطاني بتنميتها، وبسبب عدم مساهمة القطاع اليهودي الإسرائيلي في زراعتها إلا بنسبة محدودة جداً ، ومما زاد الطين بلّه الكساد العالمي الذي تبعه مباشرة سلسلة من مواسم الحصاد الرديئة خلال المدة الواقعة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٤ م بسبب قلة الأمطار، وقد أشارت بعض المصادر إلى أن سعر القمح إنخفض من ١٠،٨١ جنيهات فلسطينية للطن في عام ١٩٢٩ إلى ٦،٩٧ جنيهات في عام ١٩٣١ م، وسعر الشعير إنخفض من ٧،٦٦ جنيهات إلى ٣،٠٣جنيهات خلال نفس المدة . ورغم تأثر الزراعة الإسرائيلية اليهودية بهذا الإنخفاض إلا أن أثره كان بدرجة أقل من درجة تأثر الزراعة العربية، بسبب محدودية المساحات المزروعة بالحبوب، وبسبب تلقي الزراعة الإسرائيلية اليهودية دعماً كبيراً من كثير من المنظمات اليهودية (كالكيرين كايميت والكيرين هايسود)[٢٧].

و بالنسبة إلى تطور الإنتاج حسب المساحات المستغلة لمختلف الأقسام الرئيسية فقد إنخفضت إنتاجية المساحات المزروعة حبوباً من ٢٤٨,٤ ألف طن إلي٢٠٩,٩ ألف طن، حسب الجدول الملحق رقم (٢ - ١) بينما إزدادت إنتاجية الخضروات من ٦٨,٧ ألف طن عام ١٩٣٥م إلي ٢٤٤,٨ ألف طن عام ١٩٤٥م ، كما زادت كمية الإنتاج من الفواكه من ١٦٢،٩٨٤ طناً إلى ٢٠١،٥٦١ طناً . وإنخفضت إنتاجية المساحة المزروعة بالحمضيات من ٧٣٩٣ ألف طن عام ١٩٣٥م إلى ١٤٧٤ ألف طن للعام ١٩٤٥م و إنخفضت إنتاجية المساحة المزروعة تبغاً من واحد ألف طن إلى حوالي ٥٠٠طن، و زاد الإنتاج من ٥٣,١ ألف طناً إلى ١٦٨ ألف طناً، و زادت إنتاجية المساحة المزروعة زيتوناً

---

[26] / تقرير عن الإنتداب البريطاني علي فلسطين،http://ar.wikipedia.org

[27] / أكرم عطوة، تقرير عن المشاكل التي عاني منها المزارع في ظل حكومة الانتداب البريطاني، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/171108.html

من ٤٥ ألف طن إلى ١٥٧,٨ ألف طن. و لوحظ تذبذب إنتاج الزيتون خلال الأعوام التالية، ويعود ذلك إلى طبيعة إنتاج أشجار الزيتون المتقلبة .

جدول(٢ - ١) يوضح تطور الإنتاج الكلي لبعض المحاصيل الزراعية في فلسطين / بمئات الأطنان* :-

الإنتاج	1935	1936	1937	1938	1945	
					الإنتاج الكلي	كمية الإنتاج للمزارع الفلسطيني
الحبوب والحبوب الزيتية	2484	1810	3130	2416	2099	1934
الخضار	687	703	1203	1294	2448	1891
الزراعات العلفية	-	-	753	-	1973	208
الأشجار المثمرة	531	866	594	958	947	733
الزيتون	450	157	472	352	795	783
الحمضيات	73973	127863	138933	152648	14737	***
البطيخ	688	813	1208	869	1428	6356
التبغ	10	12	24	5	5	***

*- المصدر: الزراعة في فلسطين خلال الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٨ ، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا ، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2508

من الجدول (٢- ١) حصل تحول في نوعية الإنتاج الزراعي خلال الفترة الزمنية من١٩٩٣٥م وحتى ١٩٤٥م، فإنتقل من الإستهلاك الذاتي (كما في الحبوب) إلى الإنتاج التسويقي للخضر و الفواكه و الدخان و الزيتون. كما أن التحول كان في إتجاه المنتوجات التي تدر دخلاً أكبر . فعلى الرغم من إرتفاع الأسعار بشكل عام فيما بين عام ١٩٣٥م وعام١٩٤٤م، فإن إرتفاع أسعار الخضر كان قد بلغ عشر مرات تقريباً مقابل إرتفاع سعر الحبوب ثلاث مرات فقط . و قد رافق ذلك إزدياد في المساحة المزروعة بمحصول التبغ من ٢٢،٣٠٦دونم إلى ٢٨،١٦٩دونم .

ففي المناطق الزراعية إستغل المزارعون العرب بطون الأودية في زراعة الحبوب ، وإستغلوا منحدرات الجبال في زراعة الأشجار المثمرة كالزيتون والعنب والتفاح والتين والأجاص واللوزيات وغيرها . ولقد أسهمت الأشجار في تطوير إقتصاد المناطق الجبلية من خلال إزدياد المساحات المخصصة لزراعتها من ٣٣٢،٠٠٠دونم في عام ١٩٣١م إلى ٨٣٢،٠٠ دونم في نهاية عام ١٩٤٢م.

وأعتبرت الأشجار المثمرة من أهم الغلات في فلسطين بالنسبة إلى قيمتها وإحتلت نصف القيمة الإنتاجية للزراعة العربية خلال موسم ١٩٤٤ / ١٩٤٥م(٤٨،٢%)، و أسهمت الخضار بأكثر من ربع القيمة الإنتاجية ، و الحبـوب بأقـل من الربع . وقد توسعت زراعة الخضار العربية أساساً في السهول وفي منطقة يافا – الرملة(و بالتحديد شـمالي غـزة) التي أنتجت في عام ١٩٣٨م ، ما نسبته ٣٨ % من الإنتاج العربي للخضر .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية دخل الجيش البريطاني كمشتر كبير للخضار ، الأمر الـذي سـجل فـي عـام ١٩٤٤م حوالي ٢٧١ ألف طن ولقد إستحوذ القطاع العربي على ما نسبته ٧٦ % من هذا الإنتاج وبهذا شـملت زراعـة الخضار كل مناطق فلسطين، وأسهمت في تنشيط حركة التجارة والنقل و التمويل وتشغيل القوى العاملة ، وقد كان لقضاء طولكرم وقضاء غزة دور بارز في ذلك جعلهما ينتجان معاً ما نسبته ٤٥ بالمائة من الإنتاج العربي للخضار، كما إحتلـت هذه الزارعة المساحات المروية في الجليل الأعلى ووادي الأردن . وكانت أهم أصـناف الخـضر المزروعـة البنـدورة و الملفوف و البصل و الثوم و البطاطس . ولكن بالرغم من محاولة المزارعين العرب تحديث أساليب زراعة الخـضار فإن ضيق المساحة المروية وفقدان القروض الزراعية وعدم تنظيم التسويق ومضاربة الإنتـاج الإسـرائيلي ومقاطعتـه للإنتاج العربي ، كل ذلك لعب دوراً في عرقلة نمو هذه الزراعة[٢٨].

ثانيا : زراعة الحمضيات : نشطت زراعة الحمضيات بعد الحرب العالمية الأولى و تركزت فـي الـسهل الـساحلي الفلسطيني لتوفر المياه الكافية و التربة الخفيفة المناسبة فيه . حيث تم إحضار مواتير تعمل على الـديزل مـن بريطانيـا لإستخدامها للآبار التي تم حفرها لإستخراج المياه الجوفيـة التـي إسـتخدمت فـي زراعـة الحمـضيات والمحاصـيل الأخرى.ومنذ ستينات القرن الماضي، تطورت أدوات الزراعة فأصبحت الأراضي تحرث بواسطة سكة حديد خاصة تجـر بواسطة التراكتور الزراعي تنزل إلى عمق التربة وتقلبها وكذلك فرامة الأرض وغيرها، وأصبحت الزراعة بشكل أفـضل وتطور الإنتاج الزراعي وقل الإعتماد على الأيدي العاملة[٢٩].

وتعتبر زراعة الحمضيات من أهم المنتوجات الزراعية في فلسطين . وقد بدأت زراعة عربيـة ثـم أهـتم بهـا المهاجرون الإسرائيليون اليهود عندما لمسوا نجاح زراعتها على يد العرب ، و أصـبحت مـساحة الأشـجار المزروعـة بالحمضيات في عام ١٩٣٨م حوالي ٣٠٠،٠٠٠دونم يملك المزارعون العرب منها ١٤٤،٠٠٠دونم . وقد شهدت صادرات

---

28 / موقع وكالة وفا ، مصدر سابق .
29 / تقرير عن مقتطفات من التاريخ المصور لفلسطين ، http://www.usp1.ps/vb/showthread.php?t=77873

الحمضيات خلال فترة الثلاثينات نمواً ملحوظاً فزادت إلى ٢،٤ مليون صندوق في عام ١٩٣٨/ ١٩٣٩م ، الأمر الذي منح فلسطين نصيباً هاماً في السوق الدولية (٢٣% في عام ١٩٣٩م من صادرات الحمضيات)[30].

إلا أن الحرب العالمية الثانية تسببت في تراجع هذا الجزء من القطاع الزراعي ، إذ أنه نتيجة لإتلاف كثير من البساتين أصبحت المساحة المزروعة في عام ١٩٤٥م حوالي ٢٤٤ ألف دونم يملك العرب منها ١٢٦ ألف دونم . كما تدنى معدل إنتاج الدونم من مائة صندوق قبل الحرب إلى ٣٥ صندوقاً، وذلك لفقدان الأسمدة الآزوتية وقد كانت الحمضيات من أهم الصادرات الفلسطينية، وبقيت حتى عام ١٩٣٩م تشكل ما نسبته ٨٠% من مجموع الصادرات الفلسطينية، إلا أنها تراجعت أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم عادت إلى الارتفاع بعد الحرب.و بالنسبة إلى قيمة الصادرات الفلسطينية من الحمضيات فقد بلغت خلال ١٩٢١/١٩٢٢م حوالي ٣٣٣،٧١٦ جنيهاً فلسطينياً إرتفعت بعد عشر سنوات إلى ١،٧٨٥،٢٠١من الجنيهات الفلسطينية ثم إلى ٤،٣٥٥،٨٥٣جنيهاً فلسطينياً خلال ١٩٣٨/١٩٣٩م.

وإنخفضت قيمة الصادرات من الحمضيات خلال الحرب العالمية الثانية فبلغت ١٥،٥٦٤جنيهاً فلسطينياً خلال ١٩٤١/١٩٤٢م. إلا أن قيمة الصادرات عادت فإرتفعت بعد إنتهاء الحرب إلى ٤،٨٨٩،٨٠٠ جنيه فلسطيني خلال ١٩٤٦/١٩٤٧م. وكانت بريطانيا من أهم البلدان المستوردة للحمضيات الفلسطينية. فقد بلغت نسبة ما إستوردته عامي ١٩٣٥م و١٩٣٦م، من مجموع الصادرات الفلسطينية من الحمضيات بنسب ٧٩،٩% ، ٩٦,٣% علي التوالي. و كانت بريطانيا تسيطر على ما نسبته ٧٠% من مجموع صادرات فلسطين التي كانت تتمتع بإمتيازات الرسوم الجمركية المطبقة على أجزاء الإمبراطورية البريطانية[31] .

ثالثا :الزراعة الكثيفة و المختلطة : تعتمد هذه الزراعة الحديثة على توافر الري و التسميد ورأس المال، و تزرع الأرض فيها أكثر من مرة في السنة، وتسد الزراعة الكثيفة حاجات سكان المدن الإستهلاكية من الخضر و الفواكه و منتجات الألبان و اللحوم وغيرها .وتقسم المزارع المختلطة إلى : -

١) المزارع المختلطة في السهل الساحلي ، و تراوح مساحة الوحدة منها بين ٢٠ و ٢٥ دونماً ، و تنتج الخضر و النباتات العلفية ، و تربى فيها الحيوانات و الدواجن .

---

30 / تقرير عن الزراعة في فلسطين خلال الانتداب البريطاني، مصدر سابق .
31 / المصدر سابق .

٢) أما المزارع المختلطة في الأودية وفي الجليل ، تتراوح مساحتها بين ٥٠ و ٦٠ دونماً ، و تسود فيها زراعة الحبوب المروية ، المزارع المختلطة الواسعة ، وتبلغ مساحتها ١٠٠دونم ، و تركز على زراعة الحبوب المروية جزئياً بسبب نقص موارد المياه [٣٢].

ونظراً لإعتماد الزراعة الكثيفة على رأس المال لتنفيذ مشروعات الري و شراء الآلات و البذور و الأسمدة و الأبقار الولود وللقيام بعمليات التسويق المنتظمة ، فقد قام بها المزارعون الإسرائيليون اليهود، ولا سيما في مزارعهم التعاونية وأما المزارعون العرب فقد كانت مشاركتهم في هذه الزراعة الكثيفة متواضعة [٣٣].

٢-٢-١-٤ الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٩٤٨- ١٩٦٧م

نتيجة لحرب ١٩٤٨م حدث تناقص كبير في الأراضي الزراعية التي يملكها الفلسطينيون، كما أن ٥٩% من أراضي الضفة الغربية غير صالحة للزراعة و تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية نتيجة تزايد السكان بسبب الهجرة السكانية وبالتالي ارتفعت قيمة الكثافة الزراعية إلى حوالي ١٠٠٠ نسمة /كم^{٢} في عام ١٩٦٦م . و نتيجة الضغط السكاني على الأرض الزراعية و زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي، إزدادت مساحة الأرض الزراعية بنسبة ٣٥% عما كانت عليه في عام ١٩٤٨م، حيث إزداد عدد السكان بنسبة ٧٥%. بينما إزدادت الكثافة الزراعية في قطاع غزة نتيجة الإزدحام السكاني حيث إنخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية و تدنى نصيبه من الإنتاج الزراعي[٣٤].

أولا :- واقع القطاع الزراعي في الضفة الغربية : تمثل الزراعة القطاع الإنتاجي السلعي في الضفة الغربية،فقد كانت تساهم بنسبة ٢٧% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة ٣٧% من الأيدي العاملة . وقد بلغت المساحات المزروعة في الخمسينيات حوالي ٢٤٣٥٠٠٠دونم ، أي ما يوازي ٤٠% من مساحة الضفة الغربية، وبلغت المساحات المروية ٣٢,٢٠٠٠دونم أي ما يوازي ١٣,٢% من مجموع المساحات المزروعة، ولم تشهد المساحات المزروعة أي تراجع قبل عام ١٩٦٧م بل شهدت الزراعة تقدماً ملموساً فيما بين ١٩٥٠/١٩٦٧م ، بسبب إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة إلا أن الإنتاج الزراعي شهد تذبذبات بسبب تفاوت كمية الأمطار من عام لأخر[٣٥].

---

32 / موقع وكالة وفا ، مصدر سابق .
33 / تقرير عن الزراعة في فلسطين خلال الانتداب الفلسطيني ،مصدر سابق .
34 / موقع وكالة وفا ، مصدر سابق .
35 / الزراعة في فلسطين ، مصدر سابق .

ثانيا: - واقع القطاع الزراعي في قطاع غزة : شهدت المساحة المزروعة في قطاع غزة زيادة مستمرة من عـام ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٦٧م ، حيث إرتفعت من ٩٧ ألف دونم عام ١٩٤٨م إلى ١٤٦ ألف دونـم ، وفـي عـام ١٩٦٠م إرتفعت إلى ١٧٠ ألف دونم. وظلت مساحة الأرض الزراعية في عام ١٩٦٦م حوالي ١٧٠ ألف دونم .

وإتسعت عام ١٩٦٨م لتصل إلى ذروتها ١٩٨ ألف دونم، بعد ذلك حدث تذبذب في مساحة الأراضي الزراعية فهي تتراوح بين ١٧٤ ألف دونماً إلى ١٤٤ ألف دونم و قدرت مساحة الأرض الزراعية لموسم ١٩٩٨/٩٧م بحوالي ١٩٥،١٣٩دونـم بنسبة ٥٤,٥ % من مساحة قطاع غزة[٣٦].

٢-٢-٢ الأراضي الزراعية في الضفة الغربية و قطاع غزة(أراضي السلطة الفلسطينية)

إن الأراضي الفلسطينية الحالية البالغة مساحتها ٦,٢٠٧ كم٢، وهي تضم مساحة الضفة الغربيـة وقطـاع غـزة ، حيث تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥,٨٤٥ كم٢، بينما تصل مساحة قطاع غزة إلى ٣٦٥ كم٢[٣٧].وهذه المساحة هي جـزء من مساحة فلسطين التاريخية البالغة ٢٧ ألف كم٢، والتي إغتصبتها إسرائيل بعد حـرب ١٩٤٨م والمعروفـة بحـدودها الطبيعية التاريخية وهي :- البحر الأبيض المتوسط من الغرب وصحراء سيناء(مصر) من الجنوب ، نهر الأردن ووادي عربة من الشرق و من الشمال الحدود اللبنانية.

أ) الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩٤م :-

تبلغ الأراضي الزراعية في الضفة الغربية و قطاع غزة حوالي ٦,٢ مليون دونم منهـا ٥,٥٥٦ مليـون دونـم في الضفة الغربية، و ٠,٣٦٤ مليون دونم في قطاع غزة، و يمكن تقسيم الأراضي في الـضفة الغربيـة وقطـاع غـزة إلى ثلاث فئات (الأراضي الزراعية ، الأراضي الرعوية، وأراضي أخري)[٣٨]:

تناقصت مساحات الأراضي المزروعة في الضفة الغربية و قطاع غزة، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعـة عام ١٩٧٨م حوالي ٢،٠٧٧،٠٠٠ دونم،ثم تناقصت إلى ١،٥٥٦،٠٠٠دونم عام ١٩٨١م ثم إزدادت إلى ١،٩٥٢،٠٠٠دونم في عام ١٩٨٩م. فلقد إنخفضت الرقعة الزراعية في الضفة الفلسطينية بنسبة٣٩،٤% خلال الفترة (١٩٦٧– ١٩٨٧) م .

---

36 / موقع وكالة وفا ، مصدر سابق .
37 / تقرير عن إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين ، وزارة الزراعة -٢٠٠٤ .
38 / تقرير عن النشاط الزراعي في فلسطين ، مصدر سابق .

و لم تزد نسبة المساحة المروية عن ٤،٩ %، من إجمالي المساحة المزروعة ، بينما بلغت هذه النسبة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة نحو ٦٩ %، كما إنخفضت حصة الناتج الزراعي للضفة في الناتج المحلي من ٥٣،٥ %في عام ١٩٦٨م، إلى ٢١% عام ١٩٧٧م، ثم إلى ١٥،٧% عام ١٩٨٥م ، وإرتفعت إلى ٢٦،٨% عام ١٩٨٦م، أما في قطاع غزة فقد إنخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من ٢٨،١% عام ١٩٦٨م ، إلى ٨،٢ % عام ١٩٨٤ م ، ثم إلى ١١،٤ % عام ١٩٨٥م، و ٢١،٧ % عام١٩٨٦م، ويعود السبب في الإنخفاض إلى تقليص المساحات المزروعة ، والتقيد الشديد في إستخدام المياه للري الزراعي. أما التذبذب في حصة الناتج الزراعي، فهو ناجم عن التأثر الشديد بالتقلبات الجوية نتيجة الإعتماد الشديد على الأمطار[٣٩] .

والجدول(٢-٢) يبين مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية و قطاع غزة في عام ١٩٨٩م بالدونم*:-

المنطقة	نوع الأراضي					
	زراعية	مروية	بعلية	رعوية حرجية	إستعمالات أخرى	المجموع
قطاع غزة	**190000**	**115000**	**75000**	**41000**	**133000**	**364000**
الضفة الغربية	**1752400**	**96400**	**1656000**	**2000000**	**1803600**	**5556000**
المجموع	**16424**	**211400**	**1731000**	**2041000**	**1936600**	**5920000**

*- المصدر/ تقرير عن النشاط الزراعي في فلسطين، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان، http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z10

أدت عملية مصادرة الأراضي ،والسيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية إلي إنعكاسات سلبية على القطاع الزراعي، لذلك كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بشكل ملحوظ من ٣٦,٣% عام ١٩٦٦م ، إلى ٢٦,٣% عام ١٩٨٣م ، ووصل إلى ٢٧,٩% عام ١٩٨٥م .

وقد بقي نمط الزراعة كما هو في الضفة الغربية إذ إحتل الزيتون المرتبة الأولى في مساهمته من مجموع الدخل الزراعي فوصلت نسبة مساهمته ٥٠%. بينما إحتلت الحمضيات المرتبة الأولى في قطاع غزة في نسبة مساهمتها في الدخل الزراعي بنسبة ٥١%. إنخفضت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية بنسبة ٣٧% .

[39] / نبيل السهلي، تقرير عن الاقتصاد الفلسطيني للدولة الفلسطينية، www.mafhoum.com/press6/166E18.htm

كما إنخفض إسهام الإنتاج الحيواني في تكوين الناتج الزراعي من ٤٠% قبل الإحتلال، إلى نحو ٢٨% في أواسط الثمانينات بحيث لم تتجاوز في مطلع عام ١٩٨٨ م أكثر من ١٣% للقمح، و٢٨% للحوم ، و٢٢% للحليب ، و٤٢% للبيض[40].

وتقلصت المساحة المزروعة في الضفة الغربية من ١٨٥٨٤٠٠دونم عام ١٩٦٩/١٩٦٦م إلى ١٥٨٤٨٠٠دونم في عام ١٩٨٤/١٩٨٣م، أما في قطاع غزة فلم تتأثر المساحة المزروعة بسبب الظروف الديموغرافية لسكان قطاع غزة ، إذ أن ٥٠% من العمالة المستخدمة في دولة الإحتلال من قطاع غزة كانت تأتي من مخيمات اللاجئين[41].

ولقد ظلت إسرائيل تحتل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧م وحتى عام ١٩٩٤م (إتفاقية أوسلو)والتي بدأت إسرائيل بعد الإتفاقية بالإنسحاب التدريجي من مناطق السلطة الفلسطينية.وفي فترة الإحتلال الإسرائيلي، سيطرت إسرائيل سيطرة مطلقة على الموارد الطبيعية والمراعي أمام حركة المُزارع والمواطن الفلسطينيين حتى ظلوا محصورين في المدن والقرى الفلسطينية والتي ليس لها منفس طبيعي أو منفذ.

٢-٢-٣ أهميه الطبيعة الجغرافية لفلسطين وتأثيرها على القطاع الزراعي

لفلسطين أهمية طبيعية كبري بحكم موقعها الجغرافي من العالم فهي ملتقي القارات الثلاث: أفريقيا ، آسيا ، أوروبا . وبسبب موقعها المميز هذا تعاقب عليها العديد من الحضارات الإنسانية على أرض فلسطين وتركت شواهد وأثارًا تميزت بها هذه الحضارات ، كما أن هذا الموقع الجغرافي المتميز أدى إلى غناها بالتنوع الحيوي حيث توجد فيها معظم أنواع النباتات الطبيعية والحياة البرية المختلفة. وتتميز فلسطين بتباين واضح في المناخ حيث ترتفع درجات الحرارة صيفاً إلى أعلى معدلات لها فتصل إلى حوالي٥٠ درجة مئوية في الأغوار ،وتنخفض شتاءً إلى أدنى معدل لها في المرتفعات الشمالية لتصل إلى درجة الصفر المئوية. ويتباين معدل سقوط الأمطار من أعلى مستوي له في مرتفعات الضفة الغربية شمالاً فيبلغ في بعض المواسم حوالي ٧٠٠ ملم ليصل إلى أدنى معدل له في جنوب شرق قطاع غزة حوالي ١٥٠ملم.

40 / نبيل السهلي، المصدر السابق .
41 / الزراعة في فلسطين، www.nazweb.jeeran.com

٢-٢-٣-١التضاريس والمناطق الجغرافية لفلسطين

تمتاز فلسطين بتنوع تضاريسها وبيئاتها المناخية وأحياءها من حيث الأرض، درجة الحرارة، كميــات الأمطــار ، الإرتفاع والإنخفاض عن سطح البحر وهذه العوامل مجتمعة تنحصر في مساحة صغيرة جغرافيا. لهذا إستحقت فلــسطين لقب أرض اللبن والعسل، لأن هذه العوامل الطبيعية تعطي خاصية فريدة للأرض .

وتقسم المناطق الفلسطينية إلى المناطق التضاريسية المناخية التالية :-

أولا: المناطق السهلية: ينقسم إلى :-

أ) **الساحلي في غزة**: طوله حوالي ٤٢ كيلو متر ويمتد حتى الحدود المصرية، ويتكون من تربــة رمليــة إلــى طينيــة متوسطة.ويتراوح سقوط الأمطار مابين(٣٥٠-٤٠٠ملم)، ونمط الزراعة السائد فيه هو الحمضيات والخضروات والفواكه.

ب) **المنطقة الشبه ساحلية**: وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة، و يصل معدل سقوط الأمطار إلــى (٦٠٠ملــم) ، نمط الزراعة السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية[٤٢].

ثانيا: المرتفعات الوسطي وسلسلة جبال (القدس، ونابلس والخليل) :-

تقع هذه المرتفعات في وسط فلسطين وفي جنوب سهل مرج بن عامر، ويمتد من مدينة جنين شمالاً حتى الخليــل جنوباً وتشكل الجزء الأكبر من منطقة الضفة الغربية. ويصل طولها إلى حوالي ١٢٠كم، وأقصي عرض لها حوالي٥٠كــم ومساحتها ٥,٣ مليون دونم وتتكون من:- جبال نابلس والقدس والخليل وأعلى قمة لها في الخليل وترتفع عن سطح البحــر ١٠٣٠متر، ويصل معدل سقوط الأمطار مابين(٣٠٠ - ٧٠٠ملم) ،ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتــون والمحاصيل الحقلية.[٤٣]

ثالثا : الأغوار:- تبلغ مساحتها ٤٠٠ ألف دونم بطول٦٥ كم وعرض ٣٠٠متر ،ومعظم التربة فــي هــذه المنــاطق من السيروزية الجيرية.ويتراوح معدل سقوط الأمطار مابين (١٠٠-٢٥٠ملم) وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الإستوائية .

---

42 / غازي الصوراني ، دراسة عن الإقتصاد الفلسطيني ...الواقع والأفاق ،٢٠٠٦ .
43 / الصوراني ، ٢٠٠٦ ، المصدر السابق .

رابعا : منطقة المنحدرات الشرقية : وتمتد من المنطقة الشرقية شمال جنين إلى البحر الميت جنوباً، ويشغل أعمق مرتفعات المنخفض الأردني، ويبلغ طول هذا الحوض ٩٣ كم ويوجد فيه العديد من الأودية مثل (وادي البحر الميت ووادي المشاس) . وتتراوح كمية سقوط الأمطار من (١٥٠ – ٣٥٠ ملم) ، وتستخدم في الرعي والزراعة البعلية[٤٤].

٢-٢-٣-٢ العوامل البيئية والطبيعية المؤثرة على الزراعة في قطاع غزة

هنالك العديد من العوامل البيئية والطبيعية التي تؤثر في إستخدامات الأراضي في قطاع غزة منها :-

١) **المناخ**: يقع قطاع غزة في منطقة انتقالية بين مناخ ساحل البحر المتوسط المعتدل والمناخ الصحراوي الجاف . وبشكل عام يسود المناخ الجاف صيفاً والمناخ الرطب شتاءً. ويتميز بصفة عامة باعتدال مناخه إذ يبلغ المعدل السنوي لدرجة الحرارة فيه ٢٠ درجة مئوية .

٢) **التربة**: سطح قطاع غزة مستو بشكل عام، إذ لا تظهر فوقه تضاريس مفاجئة الإرتفاع أو الإنخفاض، ويبلغ معدل إرتفاعه مابين ٢٠- ٤٠ متر فوق سطح البحر ولكن بعض المواقع ترتفع أكثر من ذلك لتصل إلى ٨٥ متر عند تل المنطار شرقي مدينة غزة و٧٠ متراً عند بيت حانون، ويقطع وادي غزة جنوب مدينة غزة .ويظهر الإنحدار العام لسطح قطاع غزة من الشرق إلى الغرب ليصل على شاطئ البحر بحواف جروف شديدة الإنحدار، وتظهر هذه الجروف بوضوح في أماكن متعددة بالقرب من شاطئ البحر، تسود التربة الرملية في قطاع غزة، وتتخللها بعض المناطق الطينية وخصوصا في المنطقة الوسطى من قطاع غزة[٤٥].

من أهم أنواع التربة السائدة في قطاع غزة :-

أ- **الكثبان الرملية**: التي تغطي منطقة ساحل البحر المتوسط، هذه التربة هي من نوع الغريسولز وهي مؤلفة بشكل رئيسي من المرو (الكوارتز). تنشأ هذه التربة من الرمال القادمة من صحراء سيناء وهي تلائم زراعة الدفيئات وزراعة الأنفاق .

ب- **تربة اللويس**: ينتشر هذا النوع من التربة في المنطقة الواقعة بين مدينة غزة ووادي غزة وهي مؤلفة بشكل أساسي من الرمال الطينية والصلصال .

---

[44] / غازي الصوراني ، الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية نقدية ومهمات مستقبلية، فلسطين،٢٠٠٤ .
[45] / أكرم أبو عمرو ، مصدر سابق .

ت- **التربة الغرينية**: تنتشر هذه التربة على منحدرات المنخفضات الشمالية بين وادي غزة ومنطقة بيت حانون (إيريز).

٣) **الطبوغرافيا** : يعتبر السهل الساحلي من أبرز المعالم الطبوغرافية في قطاع غزة الذي تحده جبال الخليل من الشمال الشرقي وصحراء النقب في الجنوب الشرقي وصحراء سيناء في الجنوب. يتميز السهل الساحلي بوجود تلال الكركار التي يتراوح إرتفاعها بين ٥٠-٩٠م. يفصل هذه التلال عن بعضها البعض مجموعة من المنخفضات العميقة مثل وادي غزة. هذه الوديان امتلأت بالترسبات النهرية القادمة من التلال المحيطة، ويقطع السهل الساحلي مجموعة من الأنهار مثل وادي غزة، وادي الحليب ووادي السلقا[٤٦] .

٢-٢-٣-٣ المناخ والطقس

تمتاز الأراضي الفلسطينية بإحتوائها على عدد متنوع من المناطق المناخية ، حيث يعتبر المناخ السائد هو مناخ البحر الأبيض المتوسط مع فصل صيف طويل ،حار وجاف، وشتاء ماطر محدود. وهذه الخاصية المناخية أعطت الأراضي الفلسطينية صبغة زراعية مميزة وهي القدرة على زراعة العديد من المحاصيل المتنوعة ضمن مواعيد مختلفة وعلى مدار العام . أما الطقس ، فعوامله المحددة واضحة من حيث التذبذب في بدء الموسم المطري وتوزع الأمطار وكمية السقوط الكلية والتوزيع الحراري السنوي (معامل التبخر) ، حيث تزداد الحرارة بإتجاه الجنوب والشرق، ومعدل أمطار يتراوح مابين (١٠٠-٧٠٠) ملم . فالتباين المناخي في فلسطين منحها صفات طبيعية خاصة ومميزة للزراعة، حيث يعتبر غور الأردن أول بيت بلاستيكي طبيعي في العالم ، بسبب تميزه بمناخ معتدل خلال فصل الشتاء وتوفر المياه فيه،حيث كان ومازال يشكل مصدراً مهماً لسلة الغذاء الفلسطينية، وخصوصاً في مجال إنتاج الخضروات[٤٧].

٢-٢-٣-٤ مصادر المياه الفلسطينية

أولا :مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة :-

تتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية[٤٨] :

---

46 / تقرير إستخدامات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ،http://olom.info/ib3/ikonboard.cgi?act=ST;f=40;t=12883

47 / إسحق جاد و نادر هريمات ، ٢٠٠١، مصدر سابق

48 / جمال الصوراني، دراسة عن المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠٦ .

١) **الخزان الغربي** :- ويغطي الحوض حوالي ١,٧٩٥كيلومتر مربع من مساحة الضفة الغربية ويضم مـــدينتي طـــولكرم وقلقيلية ويمتد ليشمل أراض داخل الخط الخضر ، وتشكل المياه المستخرجة من الحوض الغربي في الـــضفة الغربيـــة بواسطة الآبار الإسرائيلية حوالي ٢٠% من المياه المستغلة من قبل الإسرائيليين في حين قدرت الكمية التـــي يـــستغلها الفلسطينيون بحوالي ٢٢ مليون متر مكعب.

٢) **الخزان الشمالي** :- ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق ويغطي الحوض الجزء الـــشمالي من الضفة الغربية وتبلغ مساحته ١٠٥٠كيلومتر مربع ويضم مدينتي نابلس جنوبا وجنين شمالا ، وهي غنيـــة بالميـــاه أيضا ، و تتراوح أعماق الآبار فيها ١٠٠-٢٥٠متر .

٣) **الخزان الجنوبي** :- و يمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل.

٤) **الينابيع** :- يبلغ عددها حوالي (٤٠٠٠) نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف.

٥) **الآبار** :- تصل إلي حوالي ٥٠٠ بئر .

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيها وتلك التي تقع في منطقـــة المواصـــي ، حيـــث أقـــام العـــدو الإسرائيلي عدداً من المستوطنات في تلك المنطقة قبل الإنسحاب عام ٢٠٠٥م[٤٩] .

ثانيا : الموارد المائية :-

تبلغ كمية الأمطار المتساقطة سنوياً ٢٤١٠ مليون متر مكعب ، منها ٢٣٠٠ مليون متر مكعب فـــي الـــضفة الغربية، و١١٠ مليون متر مكعب في غزة ، وهي المصدر الرئيسي " للخزانـــات الجوفيـــة " ، وتبلـــغ التغذيـــة الجوفيـــة للأراضي الفلسطينية ٦٣٥ مليون متر مكعب موزعة كما يلي الضفة تصل إلى ٥٧٩ مليون متر مكعـــب وغـــزة تـــصل إلي (٥٦)مليون متر مكعب، تسمح إسرائيل بضخ ١٦٨ مليون متر مكعب ســـنوياً للفلـــسطينيين معظمهـــا للإســـتعمالات الزراعية وبعضها لمياه الشرب.

ويقدر بأن المياه المسموح بها للفلسطينيين لمختلف أنواع الاستخدامات تتراوح بـــين ٢١٥-٢٣٥ مليـــون متـــر مكعب فقط، مما يؤثر سلبا على التطور الزراعي والصناعي في فلسطين، ومما يعني أيضًا بأن إسرائيل تسيطر وتـــستخدم

---

49 / غازي الصوراني ، ٢٠٠٤، مصدر سابق .

أكثر من ٨٣% من المياه الفلسطينية في إطار سعيها المستمر للسيطرة على كافة الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتقدر الكمية الجارية للمياه في الجداول وخاصة في فصل الشتاء بـــ : ١٤٤ مليون متر مكعب ، وتمنع إسرائيل المزارعين الفلسطينيين من الإستفادة منها، حيث تتجه معظمها إلى الأراضي الإسرائيلية .

أما حوض نهر الأردن فتبلغ كمية المياه فيه ١٦٠٠ مليون متر مكعب ، يمنع الفلسطينيون الإستفادة منها وتستخدم إسرائيل حوالي ١٣٠٠ مليون متر مكعب منها ، يسمح بضخ ١٦٨ مليون متر مكعب سنوياً للفلسطينيين ، معظمها للإستعمالات الزراعية وبعضها لمياه الشرب ، تقدر كمية المياه المسموح بها للفلسطينيين في مختلف أنواع الإستخدامات تتراوح ما بين ٢١٥-٢٣٥ مليون متر مكعب سنوياً ، مما يعني أن إسرائيل تسيطر وتستخدم أكثر من ٨٣% من المياه الفلسطينية المتوفرة، وهذا بدوره يؤثر سلباً على عجلة التطور الزراعي والصناعي في فلسطين[٥٠].

ويصل الإستهلاك السنوي من المياه لغرض الزراعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٧٤ مليون متر مكعب وهي تشكل ٦٠% من مجموع المياه المستهلكة سنويا[٥١] .

ومن الجدير بالذكر أن قطاع غزة يستهلك من المياه سنوياً كمية تفوق كمية المياه المتجددة، الأمر الذي أضر بالخزان الجوفي الفلسطيني، حيثُ يبلغ حجم العجز الكلي في المياه نحو ٣٠- ٤٥ مليون متر مكعب سنوياً[٥٢]. ويعاني قطاع غزة من ندرة حادة في المياه، فيعتبر الخزان الجوفي المصدر الأساسي للمياه الصالحة للشرب.

جدول (٢-٣) يوضح الإستهلاك المائي في قطاع غزة حسب النشاط *:-

الرقم	القطاع	الإستهلاك المائي
١-	**الزراعي**	**85-90 م م٣/ سنوياً**
٢-	**الآدمي " للشرب "**	**42-50 م م٣ / سنوياً**
٣-	**الصناعي**	**2 م م٣ / سنوياً**
المجمـــــــوع		**129-142 م م٣ / سنوياً**
-	**إجمالي نصيب الفرد**	**30 م٣ سنوياً**
-	**إجمالي نصيب الفرد من مياه الزراعة**	**63 م٣ سنوياً**
-	**إجمالي نصيب الفرد من المياه في فلسطين**	**93 م٣ سنوياً**

*- المصدر : محمد الراعي، عبد الفتاح نصرالله ، دراسة حول الخيارات والبدائل المتاحة للتشغيل بعد الانسحاب من غزة، ٢٠٠٦

50 / تقرير مراقبة شهر أغسطس حول التطور الاقتصادي و التماسك الاجتماعي، شبكة الانترنت .
51 / إسحق جاد و نادر هريمات ، ٢٠٠١، مصدر سابق
52 / دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمحطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة ، سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٣ .

من خلال الجدول(٢-٣) يتضح أن حجم إستهلاك المياه المخصصة للزراعة يعتبر من أعلى مستويات الإستهلاك في قطاع غزة، وقد بلغ حجم الاستهلاك الكلي من المياه في قطاع غزة عام ٢٠٠٠ نحو ١٤٢مليون متر مكعب[٥٣].

في حين أن كميات المياه المتجددة من مياه الأمطار التي تسقط سنوياً على قطاع غزة تبلغ كميتها الإجمالية نحو (٩٦) مليون متر مكعب سنوياً (حسب إحصاءات سلطة المياه الفلسطينية).[٥٤]

إن سيطرة العدو الإسرائيلي على مصادر المياه في أرضنا الفلسطينية حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة، التي تتمثل في هذا النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها القرى ، المدن، والمخيمات الفلسطينية، رغم التزايد المستمر في هذه الإحتياجات، وكل ذلك بسبب سيطرة العدو الصهيوني على ٧٩% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل ٢١% للفلسطينيين حسب تقرير "بتسيلم" في شهر آب من العام ٢٠٠٠م .وفي هذا السياق فإن معدل الاستهلاك اليومي للفرد الفلسطيني من المياه لا يتجاوز ٧٠ لتر يوميا مقابل ٣٥٠ لتر للإسرائيلي، و٦٠٠ لتر للمستوطنات[٥٥] .

٢-٢-٣-٥ معطيات الواقع الزراعي في فلسطين

أولا :الملكيات الزراعية :-

إن حجم الملكيات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة، فقد بينت الدراسات والمسوحات بالنسبة للضفة الغربية أن ٥٠% من الحيازات الزراعية المروية ذات حجم ملكية بين(١-٢٠) دونم، بينما حوالي ٧٥% من الحيازات الزراعية في المناطق المطرية ذات حجم ملكية من (١-٢٠) دونم وهذه الأراضي تتركز في المناطق ذات المصادر المائية الجيدة والتي تفوق فيها معدلات الأمطار السنوية عن ٤٠٠ملم. وبالمقارنة نجد أن الملكيات التي تزيد عن ١٠٠دونم لا تشكل أكثر من ٨% من مساحة الأراضي المروية و٣,١%من مساحة الأراضي البعلية.[٥٦]

أما بالنسبة لقطاع غزة فإن أكثر من ٧٠ % من الحيازات هي حيازات صغيرة، و لها تأثير سلبي على التنمية الزراعية. من هنا نجد أن خطر تفتت الملكية في تزايد مستمر حتى في الأراضي ذات الزراعات المطرية، وهذا بسبب صغر حجم المساحة المتاحة وقوانين الإرث المتبعة.

---

53 / دراسة حول استهلاك المياه في فلسطين ، موقع يافا الإخباري www.yafa-news.com

54 / محمد الراعي وعبد الفتاح نصرالله ،٢٠٠٦ ،مصدر سابق .

55 / الصوراني،٢٠٠٤، مصدر سابق .

56 / إسحق جاد و نادر هريمات ، ٢٠٠١، مصدر سابق

وهذا ينعكس سلبا على إمكانية إستخدام الميكنة الزراعية الحديثة خصوصا في الزراعات البعلية، ويحدد وضـــع وتطبيـــق الخطط والسياسات الزراعية[٥٧].

ثانيا : واقع تقسيمات الأراضي الفلسطينية :-

تتصف الأراضي الفلسطينية زراعية بكونها، إما زراعية، أو مراعـــي، أو غابـــات، و بهـــا بعـــض المنـــاطق الصحراوية المحدودة، كما تعتبر معظم الزراعة في فلسطين بعلية، أي تعتمد على سقوط الأمطار، أمـــا النبـــات فتـــشكل ١% من الأرض، والمراعي ١١% ، والأراضي السكنية ٨,٢%، الأراضي الجرداء ١٤% ،(يمنع إستعمالها مـــستوطنات ومناطق عسكرية)، مقالع الحجارة والرمل ٠,٤% (يمنع إســـتعمالها إلا حـــصمة)، والمـــستوطنات الإســـرائيلية ٣,٤% ، والمناطق المغلقة عسكرياً ١٧,٥% ، والقواعد العسكرية ١% ، ومحميات مغلقة ١٢,٣% ، مما يعنـــي بـــأن الاحـــتلال الإسرائيلي قد صادر ما يساوي ٦٣% من الأراضي الفلسطينية ، لإقامة المستوطنات والقواعد العسكرية والطرق الالتفافية والمناطق الأمنية ، مما أثر على الزراعة والبناء والصناعة والطرق ومختلف أشكال استعمالات الأراضي[٥٨].

وتقسم الأراضي الزراعية إلى :-

أ) الإنتاج النباتي :-

المساحات الزراعية في فلسطين: - تبلغ المساحة الكلية لأراضي السلطة الفلسطينية(الضفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة) حوالي٦,٢ مليون دونم منها ٥,٥٥٦ مليون دونم في الضفة الغربية،و٠,٣٦٤مليون دونم في قطاع غزة، وتقدر مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في الضفة والقطاع بحوالي ٢,٢ مليون دونم وتقسم أراضي السلطة الفلسطينية[٥٩]، إلى :-

- الأراضي الزراعية وتبلغ مساحتها **١,٩٦٢٤٠٠**دونم.
- الأراضي الرعوية والحرجية وتبلغ مساحتها **٢,٠٤١,٠٠٠**دونم.
- الأراضي الأخرى وتبلغ مساحتها **١,٩١٦,٦٠٠**دونم.

---

57 / تقرير عن سمات المحاصيل الزراعية الفلسطينية-http://www.multka.net/vb/showthread.php?t=229380

58 / تقرير عن مراقبة شهر أغسطس حول التطور الاقتصادي و التماسك الاجتماعي، شبكة الانترنت

59 / تقرير عن الانتاج الزراعي في فلسطين ، www.1-7ob.com

وجدول (٢-٤) يوضح أهم المساحات الخاصة بالقطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية والمزروعة بأشجار الفاكهة والخضار والمحاصيل الحقلية في الأعوام (١٩٩٤م /٢٠٠٨م) بالدونم*:-

الموسم الزراعي	مساحة أشجار الفاكهة	مساحة الخضار	مساحة المحاصيل الحقلية
1994-1995	1143598	197752	563152
1995-1996	1118075	190984	502110
1996-1997	1137317	185812	510568
1997-1998	1148408	181984	530276
1998-1999	1124015	159116	328882
1999-2000	1192658	173862	469682
2000-2001	1174458	134909	467122
2001-2002	1181239	174534	495297
2002-2003	1158050	174121	482848
2003-2004	1152692	179800	491178
2004-2005	1147525	179139	506686
2005-2006	1136693	192961	496006
2006-2007	1164562	187344	482494
2007-2008	1172387	185770	495388

*- المصدر: قام الباحث بجمع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٨).

حسب الجدول(٢- ٤)، يتبين ما يلي:-

- إرتفعت المساحة المزروعة بأشجار الفواكه من ١,١٤٣٥ مليون دونم خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م (٩٢,٥% في الضفة الغربية، ٧,٥% في قطاع غزة)، إلى ١,١٩٢٦ مليون دونم خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م ، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٠,٨% فقط. وقد ساهمت المساحة المزروعة بالفاكهة بما نسبته ٦٠% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م، إرتفعت إلى ٦٥% خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م ، وقد إنخفضت نسبة المساحة المزروعة بالفواكه في قطاع غزة من ٤٦,٥% من إجمالي المساحة المزروعة في القطاع إلى ٤٣,١% خلال نفس الفترة ، وهذا يعود إلى التنوع في زراعة المحاصيل الأخرى.

- وفي الضفة الغربية ساهمت المساحة المزروعة بالفواكه بما نسبته ٦١,٥% من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م ، إرتفعت هذه النسبة إلى ٦٧,٧% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م.وقد وصلت مساحة الأشجار في الموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م حوالي ١،١٤٧٥ مليون النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة حيث بلغت ٣٢,٦%.

- إنخفضت المساحة المزروعة بالخضروات من ١٩٧,٧٥٢دونم خلال الموسم ١٩٩٤/ ١٩٩٥م،(٣١% في القطاع ، ٦٩% في الضفة الغربية)، إلى ١٧٣٨٦٢دونم خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م،(٢٧,١% في قطاع غزة، ٧٢,٩% في الضفة الغربية). وقد ساهمت المساحة المزروعة بالخضروات ما نسبته ١٠,٣% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ١٩٩٤/٢٠٠٠م، إنخفضت هذه النسبة إلى ٩,٤% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠.بلغت نسبة المساحات المزروعة بالخضار ٩,٨% للموسم الزراعي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م .وقد شكلت المساحة المزروعة بالخضراوات في قطاع غزة ما نسبته ٣٣,١% من إجمالي المساحة المزروعة في القطاع خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م،و إنخفضت هذه النسبة إلى ٢٦,٨% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م، هذا يعود إلى التركيز على المحاصيل الحقلية. وفي الضفة الغربية شكلت المساحة المزروعة بالخضراوات ٨% إنخفضت إلى ٧,٦% خلال نفس الفترة المذكورة.بلغت نسبة المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م حوالي ٢٧,٦%.

- إنخفضت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية من ٥٦٣,١٥٢دونم خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥ (٩٣,٤% في الضفة، ٦,٦% في قطاع غزة) إلى ٤٦٩,٦٨٢دونم خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م (٨٨,٧% في الضفة الغربية، ١١,٧% في قطاع غزة)، وذلك بسبب الإهتمام بالفواكه على حساب المحاصيل الحقلية في الضفة الغربية. وقد ساهمت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية ما نسبته ٢٩,٥% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م، إنخفضت إلى ٢٥,٥% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م .

وقد شكلت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في الموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠١م ما نسبته ٢٠,٣% من إجمالي المساحة المزروعة في قطاع غزة، إرتفعت هذه النسبة إلى ٣٠% خلال نفس الفترة. وفي الضفة الغربية إنخفضت النسبة من ٣٠,٥% إلى ٢٥%. وبالتالي يمكن ملاحظة إنخفاض مساحة الخضار والفواكه في قطاع غزة بشكل ملحوظ رغم تمتع القطاع بإنتاج الخضراوات ، حيث بدأ هذا المحصول بالتراجع تدريجياً.

كما تبين أن مساحة الأراضي المروية في قطاع غزة أكبر من مساحتها في الضفة الغربية، بسبب إعتماد الزراعة في الضفة الغربية على الأراضي البعلية (غير المروية) وخاصة الزيتون، وتتركز زراعته في محافظات الضفة الغربية ، وتتركز زراعة الحمضيات في قطاع غزة .وقد عمدت سلطات الإحتلال خلال الإنتفاضة الثانية(إنتفاضة الأقصى) إلى تجريف الأراضي وتدمير الآبار، حيث تشير المعلومات إلى أن ما مساحته ١٠٧,٤ دونم (أشجار،خضار، دفيئات زراعية ،محاصيل حقلية)، تم تجريفها حتى شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٨م[60].

ب) الغابات و المراعي :- تقسم الغابات في فلسطين إلى نوعين رئيسين وهما :-

أ- **الغابات المزروعة الصناعية** – ٢١,٤ ألف دونم ومعظمها من الصنوبر والسرو.

ب-**الغابات الطبيعية** – ١٠٠ ألف دونم وتحتوي على العديد من الأشجار المتوطنة مثل الخروب والسريس والبلوط والبطم والملول وغيره . أما المراعي السائدة فهي المراعي الطبيعية حيث فقط مابين ١٥ – ٢٠ % من مساحة المراعي يسمح الرعي فيها وتقدر بحوالي ٣٤٠ – ٤٦٠ ألف دونم وتمتاز هذه المراعى بتنوع نباتاتها وتباين قدرتها الرعوية وتفاوت فترة الرعي المناسبة حسب الموقع والتضاريس .

ج) الثروة الحيوانية:- يعتبر الإنتاج الحيواني فرعاً زراعياً هاماً في فلسطين . كإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي مثل الإنتاج الزراعي ،ويعتبر كمصدر للبروتين الحيواني من الناحية الغذائية ومصدر دخل مادي للعاملين فيه .وتحتوي الثروة الحيوانية في فلسطين علي الأبقار والأغنام والماعز والدواجن والنحل والأسماك.

---

60 / موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، www.moa.gov.ps

والجدول(٢-٥) يوضح أعداد الثروة الحيوانية منذ عام(١٩٩٤-٢٠٠٨م)*:-

الموسم	أعداد الأبقار	أعداد الأغنام	أعداد الماعز	أعداد الدجاج اللاحم(ألف طير)	أعداد الدجاج البياض (ألف طير)	أعداد خلايا النحل
1994-1995	18034	445151	252235	28564	1413	43088
1995-1996	19312	634489	272636	25558	1638	56050
1996-1997	20976	504903	267101	35505	1976	47625
1997-1998	22050	537998	252258	38550	2061	57850
1998-1999	23858	504078	295033	48418	2059	46195
1999-2000	23688	566409	308845	43457	2518	46020
2000-2001	26601	615838	313583	47890	2518	46585
2001-2002	30105	758293	355387	48909	2171	47900
2002-2003	33235	828678	392122	37065	2895	51428
2003-2004	32395	811864	398821	33533	2513	59946
2004-2005	33746	803165	371198	40641	2556	64689
2005-2006	36284	793874	387123	31533	3372	65921
2006-2007	34255	744764	343565	26581	2797	65948
2007-2008	32986	688899	322082	27682	2695	66733

*- المصدر: قام الباحث بجمع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٨).

حسب الجدول (٤-٢) فيما يتعلق بالثروة الحيوانية فتشير النتائج إلى التالي:-

§ أن الأبقار في الموسم الزراعي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م كان أعلى مستوي له، حيث وصلت عدد الأبقار إلى (٣٦,٢٨٤) رأس بقر، وأدنى موسم لعدد الأبقار فكان الموسم ١٩٩٤/ ١٩٩٥م حيث وصل عدد الأبقار إلى ١٨,٠٣٤ رأس من مختلف السلالات والأعمار منها (٥,٠٠٠) رأس في قطاع غزة و (١٣,٠٣٤) رأس في الضفة الغربية.

§ أما بالنسبة للأغنام فكان أعلى موسم لها في الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣م فقد وصلت عددها إلى ٨٢٨,٦٧٨ رأس فقد وصل عددها في الضفة الغربية ٧٧٩,٥٩٥ رأس، ووصل عددها في قطاع غزة ٤٩٠٨٣ رأس مابين بلدي ومُهجن. وأدنى موسم كان الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥ فكان عددها ٤٤٥,١٥١ رأس من كل السلالات البلدية والمهجنة.

§ أما قطاع الماعز فقد وصل أعلى موسم الموسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤م حيث وصل عددها إلى ٣٩٨,٨٢١ رأس وأدنى موسم كان الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م فقد كان عددها ٢٥٢,٢٣٥ رأس مابين بلدي ومهجن .

- أما الدجاج اللاحم فكان الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢م أعلى موسم فقد وصل عددها ٤٨,٩٠٩ ألف منها ٧٦,٣% في الضفة الغربية ، و٢٣,٧% في قطاع غزة، وأدنى موسم ١٩٩٥/١٩٩٦م فقد ويصل عددها ٢٥٥٥٨الف طير توزع كالتالي فقد ساهم قطاع غزة بنسبة ٣٠% والضفة الغربية بنسبة ٧٠

- الدجاج البياض في الموسم الزراعي ٢٠٠٢ /٢٠٠٣م وصل عددها أعلى معدل فكان ٢,٨٩٥ ألف طير، حيث وصل عدد الدجاج البياض في قطاع غزة ١,٠٠٣ ألف طير وفي الضفة الغربية ١,٨٩٢ ألف طير. وأدنى موسم ١٩٩٤/١٩٩٥م فوصل إلي ١,٤١٣ ألف طير كان هدد الدجاج البياض في قطاع غزة حوالي ٤٦٠ ألف طير والباقي في الضفة الغربية .

- أما قطاع النحل ، فكان أعلى موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥م فقد وصل إلى ٦٤,٦٨٩ خلية، كان في الضفة الغربية ٤٦,٦٩٠ خلية وفي قطاع غزة ١٧,٩٩٥ خلية. وأدنى موسم كان ١٩٩٤/١٩٩٥م فقد وصلت أعداد الخلايا إلى ٤٣,٠٨٨ خلية، كان عدد الخلايا في قطاع غزة يصل إلى ١٦,٠٠٠ خلية والباقي في الضفة الغربية.

يُستنتج أن قطاع الثروة الحيوانية قد بدأ المواطن الفلسطيني الإهتمام به بدرجة كبيرة ومميزة بعد قدوم السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤م حيث بدأت نسبة أعداد الثروة الحيوانية في التزايد والإرتفاع ، وسبب الإهتمام بهذا القطاع لأنه يُدر دخلاً مجزياً يجعله يعيش هو وعائلته حياة عزيزة كريمة.

وقد تراجع معدل نمو فرع الثروة الحيوانية ومساهمته في الزراعة، خلال إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م ، وذلك بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج وتدني مستوى الربح، بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية المتمثلة في مصادرتها لأراضي الرعي في الضفة الغربية وتدمير المزارع والحظائر بأنواعها (دواجن وأبقار وأغنام وغيره) في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ - ٣ المبحث الثاني : الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني

يشكل القطاع الزراعي الفلسطيني الركيزة الأساسية في بناء الإقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعتبر الضمانة الأكيدة لمستقبل الشعوب ورفاهيتها، على الرغم من تنوع القطاعات الإقتصادية المختلفة وتعددها في فلسطين، فقد كان القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وما يزال يشكل العمود الفقري للإقتصاد الفلسطيني.

و يمثل القطاع الزراعي الفلسطيني القاعدة الإنتاجية الأساسية للإقتصاد الفلسطيني إضافة إلى القطاعات الأخرى من خلال مساهمته في الناتج المحلي.ويعتبر القطاع الزراعي من أعمدة الإقتصاد الفلسطيني منذ القدم،ولقد شهد هذا القطاع تذبذباً في الصعود والهبوط في مساهمته بالناتج المحلي ، إضافةً إلى ما يوفره من العملات الصعبة من مردودات التصدير ، ويعتبر القطاع الزراعي من الإهتمامات الوطنية المهمة لدي المواطن الفلسطيني، لما لها من أهمية سياسية تربطه بأرضه وبلقمة عيشه. ولكن هناك عقبات وعراقيل كثيرة تعترض نمو وتنمية وتطوير النشاط الزراعي الفلسطيني ، والتي تنعكس سلباً على نمو ونشاط القطاع الإقتصادي .

وبالرغم من الظروف الصعبة فقد ساهم القطاع الزراعي في عملية الصمود الفلسطيني وسط عدم الإستقرار السياسي وفي ظل السياسات المعيقة للتنمية و إنعدام السياسات الوطنية الهادفة ، حيث ساهم القطاع الزراعي في تحقيق الإكتفاء الغذائي في بعض المنتوجات الزراعية، وإمتاز بقدرته على إستيعاب القوى العاملة ومساهمته في حل مشكلة البطالة في الريف الفلسطيني بشكل مميز.وهناك **تأثير متبادل بين** القطاع الزراعي والقطاع الإقتصادي .

فكُلٍ منهما يعتمد على الأخر في حركة النشاط المتبادلة، مثلاً تحريك وتنشيط حركة التجارة الزراعية، ستؤدي لتفعيل كافة الأنشطة الزراعية والتي بدورها ستؤدي على تنشيط ونمو حركة الإقتصاد .إن أهمية الزراعة لا تقتصر على مساهمتها المباشرة في الإقتصاد الوطني ولكن لكونها عنوان صمود وتحدي وتشكل جزءاً أساسياً من التراث الوطني الفلسطيني ،بالإضافة إلى مساهمتها الإيجابية في المُحافظة على البيئة والتنوع الحيوي والحماية من التصحر.

٢-٣-١ الدور الإقتصادي للقطاع الزراعي

١) **المساهمة في الناتج الوطني** : تتباين مساهمة القطاع الزراعي من عام لآخر و لكن بصورة عامة يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتختلف هذه المساهمة بإختلاف الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة ،وينعكس هذا في إرتفاع مساهمة الناتج الزراعي في التنمية الإقتصادية ، ويبقي الناتج الزراعي جزءاً هاماً من الناتج المحلي في حالة تصدير العديد من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية.

والجدول (٢ - ٦) يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الدخل المحلي الإجمالي من عام ١٩٦٨م وحتى عام ٢٠٠٨م* :-

الفترة	نسبة المساهمة %
1972-1968	35.8
1977-1973	30.4
1982-1978	27.5
1987-1983	25.1
1992-1988	(فترة الإنتفاضة الأولى) 35.4
1998-1994	13.4
2000-1999	7.8
2001-2004	(فترة الإنتفاضة الثانية) 11- 6
**2008	5.6

*- المصدر: م.شاكر جودة،، الزراعة الفلسطينية والتعديل الوراثي حاضراً ومستقبلا، ٢٠٠٣، http://al3loom.com/?p=417

**-المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الزراعي ، مسوحات زراعية، ٢٠٠٨.

وقد شهد القطاع الزراعي الفلسطيني تذبذباً بالصعود والهبوط في نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، ففي أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت مساهمته تتذبذب بين ٣٠% و٣٦% من الإنتاج المحلي الإجمالي، ثم أخذت هذه النسب في الإنخفاض خلال النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتتراوح مابين (٢٥% و٢٧%)، ثم لتعود بعدها في الصعود في بداية التسعينيات لتصل إلى ٣٥% من الإنتاج المحلي (خلال الإنتفاضة الأولى)[٦١].

ثم خلال الإنتفاضة الثانية بدأت مساهمة القطاع الزراعي في الهبوط لتصل بمعدل في بداية القرن الثالث، عام ٢٠٠٠ من ٦% لتصل إلى ١١% عام ٢٠٠٤م.وكذلك وصلت إلى ٥,٦% في العام ٢٠٠٨م[٦٢].

٢) **توفير الأيدي العاملة** :- حيث يعتبر الشعب الفلسطيني من الشعوب الزراعية ،وبما أن معدلات النمو السكاني مرتفع في فلسطين بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة ،وحيث أن القطاع الزراعي يستخدم العمالة بأعداد لا يستهان بها من أبناء وبنات الريف الفلسطيني سواء كانوا مالكين لمواردهم الطبيعية أو مستأجرين لها، عاملين وأجراء بالمحاصصة.

---

61 / م.شاكر جودة،، الزراعة الفلسطينية والتعديل الوراثي حاضراً ومستقبلا، ٢٠٠٣، http://al3loom.com/?p=417

62 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصاءات زراعية للأعوام ،٢٠٠٠،٢٠٠٤،٢٠٠٨ .

وبالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في مجال توفير فرص العمل فقد أخذت في التناقص في السنوات الأخيرة. حيث إنخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٢٢ % في بداية التسعينيات لتصل إلى ١٣% عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع ٤٣% في حقبة الستينيات[٦٣].

ولقد إرتفع عدد السكان في الأراضي الفلسطينية من ٣,٥١مليون نسمة في عام ٢٠٠٧م إلى ٣,٦١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٨م، يتوزعون علي (٦٢,٣% في الضفة الغربية، ٣٧,٧% في قطاع غزة)، حيث بلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٨م بمعدل ٢,٩٦%. وقد كان معدل النمو في العام ٢٠٠٠م أعلى من العام ٢٠٠٨م فقد وصل إلى ٣,٢%. والقوى العاملة الفلسطينية في العام ٢٠٠٨م وصلت إلى ٣,١%، فقد وصل عدد العمال ٨٧٤,٧ ألف عامل في الأراضي الفلسطينية، أكثر عن عام ٢٠٠٧م فقد وصلت العمالة الفلسطينية إلى ٨٤٨,٥الف عامل من ضمن هذه العمالة في القطاع الزراعي .لقد وصل عدد العمالة الفلسطينية في الإقتصاد المحلي للعام ٢٠٠٨م نحو ٥٥٠,٥ ألف عامل وهي تمثل نسبة ٨٨% من إجمالي العاملين، وتوزعت العمالة الفلسطينية على قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات، وكانت نسبة العمالة الزراعية في عام ٢٠٠٨م قد وصلت إلي ١٣,٤% من العمالة في الإقتصاد المحلي. وعلى الرغم من الإرتفاع النسبي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية في الأراضي الفلسطينية من ١,٣٣٢ دولار في عام ٢٠٠٧م إلى ١,٤١٢ دولار في عام ٢٠٠٨م، إلا أن هذا المتوسط يبقى أقل مما تحقق للفرد الفلسطيني في العام ١٩٩٩م ، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد الفلسطيني في العام ١٩٩٩م من الناتج المحلي الإجمالي نحو ١,٥٠١دولار أمريكي[٦٤].

٣) **تمويل القطاعات الأخرى** :- حيث يساعد الفائض الناتج عن الإنتاج الزراعي في توفير مدخرات مالية يتم توجيهها للإستثمار في القطاعات الأخرى غير الزراعية ، كأن يتم تخصيصها لتطوير وتحسين الخدمات الأخرى مثل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى ذات النفع العام لأفراد المجتمع . فالقطاع الزراعي يتداخل ويتشابك مع العديد من القطاعات الإقتصادية، صناعية، وتجارية ومالية، بل يمكن القول إن القطاع الزراعي يعطي القطاعات الأخرى أكثر مما يأخذ ويتعامل القطاع الزراعي مع الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) أكثر بمرات من غيره من القطاعات ، بل ربما

---

63 / د. جاد اسحق ونادر هريمات، فلسطين، ٢٠٠١، مصدر سابق .
64 / تقرير الإقتصاد الفلسطيني ، الفصل الثالث عشر، www.atfp.org

الأهم من ذلك أن قطاع الزراعة، إذا ما أُحسن إستخدامه وتمت خدمته وهيئت له الظروف، يوفر المادة الخام للعديد من الصناعات ويستخدم من المدخلات الصناعية الكم الكبير منها[٦٥].

كما إن الزراعة في فلسطين تشكل أصلاً قوياً وأساساً هاما للعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسياحة والصناعة الغذائية والتجارة كما وتشكل مدخلاً هاماً من مدخلات القطاعات الإقتصادية الأخرى. ولذلك فهي حاضرة في مجمل الاقتصاد الفلسطيني. هذا فضلا عن أنها تشكل محفزاً ورافعة أساسية للتنمية الريفية الشاملة.

٤) **توسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني** :-إن مساهمات الزراعة في التنمية الاقتصادية مترابطة، بحيث أن أى تحسن يطرأ على أي منها يعزز من المساهمات الأخرى. فزيادة الإنتاج الزراعي نتيجة تنمية وتطوير الموارد الزراعية أو تحسين الكفاءة الإنتاجية يسمح بتوفير قدر أكبر من الموارد لتنمية وتطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى . إن تعزيز الإقتصاد الفلسطيني، ويتم عن طريق التركيز على قطاع الزراعي والصناعي بشكل رئيسي من خلال توسيع مساحة الأراضي المزروعة وإستصلاح الأراضي المجرفة وإعادة زراعتها، وتوسيع الطاقة الصناعية المعتمدة على القطاع الزراعي لإستيعاب الفائض من المنتوجات الزراعية.وهذا يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع عن طريق الإستثمار في القطاع الزراعي ، وكذلك توجيه جزء من رأس المال للإستثمار في القطاعات الأخرى .

٥) **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي** : يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى بحيث يساهم القطاع الزراعي بتنمية القطاع الصناعي، وذلك بإمداد قطاع الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات كالعصائر والمنسوجات والأثاث وغيرها من الصناعات التي لا يمكن أن تقوم بدون أن تتوفر المواد الخام الداخلة في صناعتها من القطاع الزراعي .

٦) **تحقيق التكامل بين القطاعات الريفية وقطاعات الإقتصاد الأخرى** :-حيث يلاحظ التكامل بين القطاعات الريفية وقطاعات الإقتصاد الأخرى من خلال تطوير العديد من الصناعات التي يعتمد عليها في تنمية وتطوير القطاع الزراعي ، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية والأجهزة والمعدات الزراعية وغيرها من الصناعات الأخرى التي توفر مدخلات أساسية تقوم عليها الزراعة الحديثة.

---

[65] / إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية ، http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=2512

٧)**المساهمة في تنمية السوق المحلية** :-حيث يكون هناك سلع صناعية تخدم القطاع الزراعي، كالمبيدات والأسمدة وأنواع من البلاستيك المستخدمة لتغطية الدفيئات الزراعية مثلاً، وهناك سلع تعتمد على القطاع الزراعي، وهي صناعات قائمة على المنتوجات الزراعية مثل الصناعات الغذائية والجلدية وغيرها.

٨) **الدور البيئي للزراعة**:- يُعد الإهتمام بالبيئة والحفاظ عليها من الأولويات التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها وذلك بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة تدهور البيئة، وبهذا الخصوص فإن الزراعة تساهم وبشكل كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال تعزيز التأثيرات الإيجابية والتخفيف من التأثيرات السلبية على البيئة[٦٦].

ومما سبق يمكن إيجاز أهمية القطاع الزراعي في فلسطين ، حيث يرتكز القطاع الزراعي في أهميته على دوره الفعال كقطاع إنتاجي في تحقيق جوانب محورية على المستوى الوطني والدولي، وأهمها [٦٧]: -

١- المساهمة في تحقيق جزء من الأمن الغذائي.

٢- القطاع الزراعي يقوم بإستيعاب العمالة التي لاتجد فرص عمل في القطاعات الأخرى أوالتي أنتهي عملها في إسرائيل.

٣- المساهمة في تقليص العجز في الميزان التجاري وتتمثل في الصادرات الزراعية من الصادرات الفلسطينية الكلية .

٤- المساهمة الإيجابية في المحافظة على البيئة والتنوع الحيوي .

٥- مكافحة ظاهرة التصحر من خلال زراعة الأشجار الحرجية المعمرة في المناطق الحدودية الرملية وتخضيرالوطن.

٦- المساهمة في تطوير الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني .

٢-٣-٢ القطاع الزراعي الفلسطيني منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م

لقد مر القطاع الزراعي الفلسطيني منذ قدوم السلطة الفلسطينية بالعديد من التغيرات والتطورات المختلفة، وشملت تلك التطورات مختلف الجوانب والأنشطة الزراعية، كمعدلات التغير في النمو في الناتج المحلي وفي الأنشطة الزراعية كل على حدة، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي، ومستويات التشغيل والبطالة ومعدلات الأسعار والأجور، والتجارة الخارجية، وغيرها من المؤشرات والأنشطة الاقتصادية. وقد ساهم في حدوث هذه التغيرات مجموعة من العوامل الذاتية ، المتعلقة بالأداء وبالقدرة الذاتية للإقتصاد الفلسطيني، والعوامل الموضوعية والتي نشأت بسبب السياسات الإسرائيلية

66 / تقرير عن الزراعة ومراحل تطورها ، www.faculty.ksu.edu.sa/810/Documents
67 / محمد مقداد ، واقع القطاع الزراعي والصناعي في فلسطين، www.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload

والعلاقات الاقتصادية الخارجية للسلطة الفلسطينية. إن التراجع في أحد القطاعات الإقتصادية، مثل الزراعة ينعكس سلباً على باقي القطاعات الإقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب حلقة التكامل والترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة.ويمكن تقسيم المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، والتي حدثت فيها التطورات السابقة على الإقتصاد الفلسطيني، إلى فترتين أساسيتين: الأولى؛ وتمتد من بداية المرحلة الانتقالية في العام ١٩٩٣ مع بداية السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤م حيث كانت البداية للسلطة الفلسطينية وحاولت تنظيم وترتيب الوضع في مناطقها[٦٨] .

وسيتم دراسة القطاع الزراعي من العام١٩٩٤م وحتى العام ٢٠٠٠م كفترة أولي قبل إندلاع إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، أما الفترة الثانية فتبدأ بعد إندلاع الإنتفاضة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٥م .

إلا أن السبب المركزي والمباشر للمعضلة الزراعية في فلسطين هو حصول تراجع كبير في القدرة التنافسية لهذا القطاع بالمقارنة مع ما هو عليه في الدول المجاورة أو في الدول الزراعية المنافسة على المستوى العالمي. ويتجلى ذلك بشكل رئيسي من خلال الإنخفاض النسبي للإنتاجية وإرتفاع مستويات تكاليف الإنتاج في فلسطين، وتخلف مستوى نوعية المنتوج والخدمات التسويقية المساندة له بالمقارنة مع ما هو سائد في الأسواق العالمية.

٢-٣-٢-١مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني الفلسطيني الكلي

لقد لعب القطاع الزراعي دوراً مهماً من خلال مساهمته في الإقتصاد الوطني في عقد السبعينيات حين بلغ متوسط مساهمته حوالي ٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تناقصت هذه المساهمة في الثمانينات إلى حوالي ٢٢% نتيجة السياسات الإسرائيلية الموجهة ضد قطاع الزراعة الفلسطيني،من خلال تشجيع العمل داخل الخط الأخضر وإغراق الأسواق الفلسطينية بفائض المنتوجات الزراعية الإسرائيلية إضافة إلى إحتكار تداول وتجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي.إلا أن مساهمة القطاع الزراعي وصلت ذروتها في عام ١٩٩٢ م حين بلغت حوالي٤٠% من الناتج المحلي ، وذلك بسبب خسارة العديد من الفلسطينيين أعمالهم في دول الخليج وإسرائيل وتحولهم للعمل في القطاع الزراعي.

والإشكالية الأساسية والهامة التي واجهت القطاع الزراعي هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل خطير منذ عام ١٩٩٤م حتى الآن، فبعد أن كان يساهم بنسبة ٣٢,٢% في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١م تراجعت مساهمته

[68] / نصر عبد الكريم، خلفية عامة علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية ،رام الله ،٢٠٠٤ ، شبكة الانترنت .

لتصل ١٠,١% خلال عام ١٩٩٩م، فيما بلغت ٩,٦% عام ٢٠٠٥م، بسبب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية لحجم خسائر القطاع الزراعي منذ عام٢٠٠٠م بداية إنتفاضة الأقصى وحتى عام ٢٠٠٥م بحوالي ١,٣مليار دولار أمريكي[٦٩]. ويستمد القطاع الزراعي الفلسطيني أهميته كونه مصدراً رئيساً أو ثانوياً لدخل نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين. وتتميز الزراعة الفلسطينية بإعتمادها بشكل كبير علي العمالة . إلا أن القطاع الزراعي الفلسطيني يتميز بظاهرة العمل المنزلي ، أي أن يكون العاملون من أفراد العائلة وأصحاب العمل الذين لا يتقاضون أجراً ، على الرغم من وفرة الأيدي العاملة الفلسطينية.

٢-٣-٢-٢ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية. وهناك أكثر من طريقة لتقدير الدخل المتولد من النشاط الزراعي ، ويتوقف إستخدام هذه الطريقة أو تلك علي توفر البيانات وطبيعة هذه البيانات والهدف من التقديرات . ومن هذه الطرق والأكثر شيوعاً التالي[٧٠]:-

١- طريقة الأنصبة القابلة للتوزيع (عوائد عوامل الإنتاج) **Distributed Shares**

٢- طريقة الإنفاق والإدخار **Expenditure & Saving**

٣- طريقة القيمة المضافة **Value Added**

وطريقة القيمة المضافة هي الطريقة المطبقة في معظم الدول ، إذ تعتمد علي البيانات الأساسية والتي يسهل توفيرها. والقيمة المضافة هي الفرق بين القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي خلال فترة زمنية معينة مقوماً بسعر البيع (باب المزرعة) وقيمة متطلبات الإنتاج (تكاليف الإنتاج) مقوماً بسعر الشراء تسليم المزرعة كذلك.

أي أن حسابات الدخل الزراعي يتطلب البيانات التالية:-

١. الإنتاج الزراعي متضمناً الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والنحل والثروة السمكية.
٢. أسعار بيع المنتجات الزراعية المختلفة (سعر باب المزرعة).

69 / صحيفة الأيام الالكترونية ، أيام الاقتصاد، الاثنين ٢٠٠٥/١٢/١٩، www.ayyam.com
70 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،المسوحات الزراعية ،١٩٩٥/١٩٩٤،ص٢٩ .

٣. مستلزمات الإنتاج الزراعي.

٤. أسعار مدخلات الإنتاج المختلفة (تسليم باب المزرعة).

٥. كميات وأسعار السلع الزراعية الوسيطة.

والجدول (٢-٧) التالي يوضح إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي وتكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي والناتج المحلي ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني (القيمة المضافة) بالمليون دولار أمريكي/ بالأسعار الثابتة على أساس أسعار ١٩٩٧م* :-

النشاط الإقتصادي ← السنة ↓	إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي	القيمة المضافة للقطاع الزراعي	تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة[71]	نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي[72]. %
1994-1995	649.4	390.4	259.0	3012.3	%15.00
1995-1996	754.3	458.4	295.9	3193.2	%15.00
1996-1997	786.4	408.5	377.9	3286	%12.00
1997-1998	953.6	570.8	382.8	3701.6	%6.40
1998-1999	760.6	431.3	329.3	4147.9	%6.90
1999-2000	979.8	588.7	391. 1	4511.7	%6.50
2000-2001	801.6	387.9	413.7	4118.5	%10.60
2001-2002	855.8	457.9	397.9	3765.2	%8.60
2002-2003	856.0	415.5	440.5	3264.1	%9.20
2003-2004	940.0	554.8	385.2	3749.6	%11.00
2004-2005	932.3	407.9	524.4	4198.4	%7.00
2005-2006	1064.6	557	507.6	4322.3	%8.10
2006-2007	1113.8	496.2	617.6	4554.1	%8.20
2007-2008	1366.6	876.2	490.4	4850.9	%5.60

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٨) .

لقد كان هناك حالات من التذبذب مر فيها الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين الارتفاع والإنخفاض ويعود هذا إلى حقيقة ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي وإرتهانه للحالة الأمنية والسياسية التي تسود الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة في ظل عدم السيطرة الفلسطينية على الحدود والمعابر وإخضاع ذلك للقرارات الإسرائيلية بناءً عليه فإننا نستنتج التالي :-

71 / غازي الصوراني ، الأوضاع الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠١١،ص ٦٨

72 / قام الباحث بتجميع البيانات من مسوحات زراعية مختلفة ، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٤-٢٠٠٨) .

١ - النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية كان مرهوناً إلى حد كبير بالتطورات السياسية والأمنية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

٢ - هناك علاقة غير متكافئة بين الإقتصاد الفلسطيني والإقتصاد الاسرائيلي، ظهرت بصورة واضحة من خلال الإستمرار المتواصل في الإنخفاض والإرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي أثر بدوره على الدخل القومي .

٢ - ٣ - ٢ - ٣ القطاع الزراعي وقدرته الإنتاجية

وتشير البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول إنتاجية القطاع الزراعي ، إلى حدوث تذبذب خلال الفترة من عام ١٩٩٤م إلى عام ٢٠٠٥م ، فقد كان إنتاج القطاع الزراعي في الموسم الزراعي ١٩٩٥/ ١٩٩٦م (٧٥٤,٢ مليون دولار أمريكي) ثم إرتفع لأعلي قيمة له في الموسم الزراعي ١٩٩٩/٢٠٠٠م لتصل (٩٧٩,٨ مليون دولار أمريكي) ، ويفسر الإرتفاع في قيمة الإنتاج للقطاع الزراعي بإرتفاع إنتاجية بعض المحاصيل الموسمية ،وبخاصة محصول الزيتون وعدد من المحاصيل الأخرى[٧٣].

ويتضح من الجدول رقم(٢- ٧) بسبب أن المعلومات والبيانات في عامي ١٩٩٤،١٩٩٥م كانت من بقايا الملفات من عهد الإحتلال الإسرائيلي ، وسيتم إعتماد البيانات والمعلومات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، لذا فإن نسبة التغيير في الناتج المحلي قد بلغت أعلى إرتفاع لها في الموسم الزراعي ١٩٩٦/١٩٩٧م لتصل إلى ١٢% من الناتج المحلي ،ثم بدأت بالإنخفاض مع بدء إنتفاضة الأقصى،وفي عام ٢٠٠٣م حيث كانت الهدنة مابين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية فقد إرتفع الناتج المحلي للموسم الزراعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م بما نسبته (١١%)[٧٤].

أيضاً بعد قدوم السلطة تعرض الناتج المحلي الإجمالي لحركة متعرجة من النمو والتراجع – حسب الجدول رقم (٢-٧)، بسبب عوامل داخلية فلسطينية من جهة، وبسبب التعقيدات الإسرائيلية طوال الفترة المستمرة، والتي إستفحلت وإشتدت عبر الحصار وتدمير مقومات الإقتصاد الفلسطيني في سنوات إنتفاضة الأقصى منذ عام ٢٠٠٠م حتى يومنا هذا. فلقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال التسعينيات عند قدوم السلطة الفلسطينية للضفة الغربية وغزة حيث وصل الإنتاج الزراعي إلى (٢٣%) ،بسبب زيادة نسبة السكان بحوالي (٢٥%) لعودة الكثير من النازحين الفلسطينيين من الخارج.

---

73 / جبر القريناوي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-قدرة قطاع الصناعات الغذائية علي إحلال الواردات ، دراسة حالة قطاع غزة ، ٢٠٠٦ ص٧٩ .

74 / نسيم أبو جامع، الإقتصاد الفلسطيني ومعوقات الإستثمار كأحد أهم معوقات التنمية ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة : العدد ٤٤،٢٠١٠ ، غزة، ص١٦ .

وفي عام ١٩٩٥م وصل إلى(٣٩٥٦,٤ مليون دولار أمريكي) ،وفي عام ١٩٩٧م وصل إلى حوالي (٣٩٥٠مليون دولار أمريكي) ووصل في عام ١٩٩٨م إلي (٤٢٦١,٥مليون دولار أمريكي) وفي عام ٢٠٠٢م، وصل إلى ٣٣٩٠ مليون دولار[٧٥].

من الجدول رقم (٢- ٧) نلاحظ أنه مع قيام السلطة الفلسطينية في أرض الوطن أدى إلى تراجع وتذبذب في المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ،وذلك بسبب:-

- النمو الملحوظ والزيادة الكبيرة في أنشطة أخري غير القطاع الزراعي مثل أنشطة البنية التحتية والخدمات وزيادة الإستثمارات في تلك الأنشطة وخاصة في بداية قيام السلطة عام ١٩٩٤م في العامين الأولين.وكذلك تأثرت العمالة الزراعية.
- إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي ،وهذا لا يعود إلى نقص النشاط الزراعي و إنما إلى زيادة النشاط في القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- تأثر القطاع الزراعي بسبب إجراءات الإغلاق والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل،والحصار التي فرضتها دولة الإحتلال الإسرائيلي على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً الخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء تجريف الأراضي وإقتلاع الأشجار وتدمير وإتلاف المنشآت والمحاصيل الزراعية.وقد أدي عدم الإستقرار السياسي وتراجع سلطات الإحتلال الإسرائيلي عن إلتزاماتها ووعودها المتعلقة بإتفاقيات السلام الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين المحتلين إلي ضعف الإستثمار المحلي والأجنبي بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص[٧٦] .

٢-٤ المبحث الثالث : تحليل للمؤشرات الزراعية الفلسطينية

لعب القطاع الزراعي، دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة،حيث كان القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، وإستيعاب جزء كبير من العاملين. إلا أن التدهور الذي حدث للقطاع الزراعي، قد سبق الإنتفاضة بفترة، ففي التسعينيات من القرن السابق، حيث تحول الكثير من العمال

[75] / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠٠٩، ص٣٣ .
[76] / تقرير عن إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين، إعداد وزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠٠٤ .

الزراعيين إلى العمل في سوق العمل الإسرائيلي، كما تحول الإستثمار والإهتمام من الزراعة إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والتجارة والخدمات، وذلك نتيجة لتدني العائد من الزراعة[٧٧].

ويشهد القطاع الزراعي في فلسطين تراجعات ملموسة بالنسبة لبعض المؤشرات الرئيسية المتعلقة بدور هذا القطاع في البنية الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع الفلسطيني. ومن المؤشرات الهامة على ذلك هو حدوث تراجع كبير في مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، والتي هبطت من حوالي ٢٥-٣٠% في أواخر الستينيات إلى حوالي ١٢% في الموسم الزراعي١٩٩٦/١٩٩٧م، وكذلك حصته من القوى العاملة، حيث إنخفض عدد العاملين فيه بأكثر من ٥٠% عما كان قبل الاحتلال الإسرائيلي . ولعل من أبرز المؤشرات على هذا التراجع أيضاً هو حصول إنخفاض حاد في كمية وقيمة الصادرات الزراعية، بحيث أن فلسطين أصبحت تعاني من عجز في ميزانها التجاري الزراعي، وذلك بعد أن كانت تحقق فائضاً ملموساً فيه لعشرات السنين.[٧٨]

إلا أن الإشكالية الأساسية والهامة التي واجهت القطاع الزراعي هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل خطير منذ عام ١٩٩٤م، حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني الذي كانت قيمته ٣٠١٢,٣ مليون دولار أمريكي في العام ١٩٩٥م إلي ١٥%، وفي العام ٢٠٠٠م كانت قيمته ٤٥١١,٧ مليون دولار أمريكي وصلت نسبته إلى ١٠,٦% ، ومع بداية إنتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠م ، إنحدرت نسبته إلى٦,٥ %في العام ٢٠٠١م حيث وصلت قيمة الناتج المحلي حوالي ٤١١٨,٥ ، ثم إرتفعت إلى ١١% في العام ٢٠٠٤م وكانت قيمة الناتج المحلي ٣٧٤٩,٦دولار أمريكي ، ثم عادت وإنخفضت إلى ٧% في العام ٢٠٠٥م حيث كان الناتج المحلي ٤١٩٨,٤دولار أمريكي، ووصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي التي كانت قيمته حوالي ٤٨٥٠,٩ مليون دولار أمريكي فوصلت نسبته إلى ٥,٦% في العام ٢٠٠٨م[٧٩].

وسبب هذا الإنخفاض والإرتفاع في الناتج المحلي الفلسطيني، هو إنتفاضة الأقصى منذ العام٢٠٠٠م، فقد عمد الإحتلال إلى تدمير القطاع الزراعي بشكل ملحوظ ، حيث قام بإقتلاع الأشجار وتجريف المزروعات، ومنع تسويق المنتوجات الزراعية في الداخل والخارج. ولم تقتصر سياسات الإحتلال التدميرية على القطاع الزراعي، بل طالت جميع القطاعات الإقتصادية.وكما هو متعارف عليه إقتصادياً، فإن التراجع في أحد القطاعات الإقتصادية، مثل الزراعة ينعكس

---

77 / أسامة نوفل، القطاع الزراعي الفلسطيني، تحليل للمؤشرات، مجلة التخطيط الفلسطيني، السنة الثانية ،العدد السابع والثامن ،٢٠٠٢ .
78 / محمد الراعي، عبد الفتاح نصرالله ، ٢٠٠٦، مصدر سابق .
79 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسوحات زراعية مختلفة.

سلباً على باقي القطاعات الإقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب حلقة التكامل والترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة[80].

٢-٤-١ فروع القطاع الزراعي الفلسطيني

القطاع الزراعي الفلسطيني ينقسم إلى :-

أولا: الفرع النباتي :- يشمل هذا الفرع البستنة الشجرية والخضراوات والمحاصيل الحقلية

سيتم عمل الجداول الإحصائية منذ قدوم السلطة الفلسطينية منذ ١٩٩٤م فقد كانت الإحصائيات في الموسمين ١٩٩٥/١٩٩٤ م ، ١٩٩٦/١٩٩٥م تعتمد علي الإحصاءات والتقارير التي تركها الإحتلال الإسرائيلي في المؤسسات البسيطة التي خلفها بعد خروجه من الضفة الغربية وقطاع غزة والموظفين الذين كانوا يعملون في هذه المؤسسات ،وفي هاذين العامين(١٩٩٤،١٩٩٥م) بدأت السلطة الفلسطينية في تأسيس وبناء مؤسساتها ووزاراتها ومن ضمنها وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اللذان كان لهما الأثر الكبير في جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمسوحات الزراعية.

١) المساحة الزراعية:-

بلغت مساحة الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٤م، ما مقداره ١٨٣٣ ألف دونم، منها ٩٠,٨% في الضفة الغربية مقابل ٩,٢% في قطاع غزة ، وقد شكلت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة ، فقد بلغت ٦٢,٦% ، فيما بلغت نسبة المساحة المزروعة بالخضروات ٩,٨% ، و٢٧,٦% نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية. وتسود الزراعة المروية في قطاع غزة حيث تحتل ٦٨,٩% من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة.أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز ٧,٤% من إجمالي المساحة المزروعة[81].

---

80 / تقرير القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام ١٩٩٤، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2510

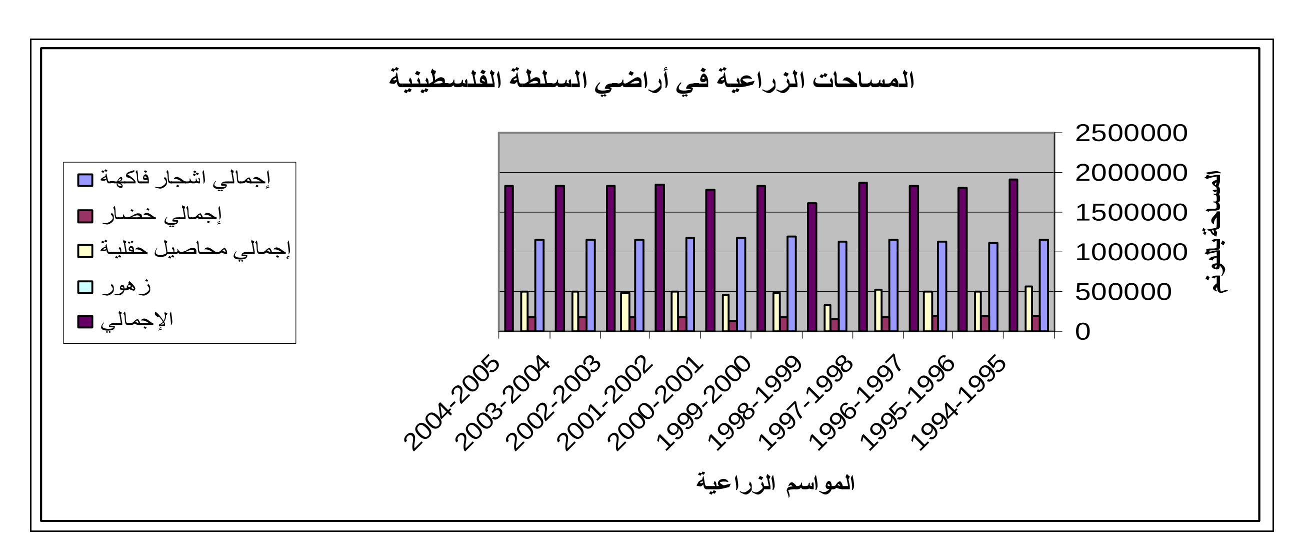
81 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات زراعية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، ص٢٤

والجدول(٢-٨) التالي:- يوضح أهم المساحات الزراعية الكلية في الأراضي الفلسطينية من الموسم الزراعي (١٩٩٥/١٩٩٤م وحتى الموسم الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٤م) بالدونم* :-

الموسم	مساحة البستنة الشجرية	مساحة الخضار	مساحة المحاصيل الحقلية	مساحة الزهور	إجمالي المساحات
1994-1995	1143598	197752	563152	423	1904925
1995-1996	1118075	190984	520110	711	1811880
1996-1997	1137317	185812	510568	952	1834649
1997-1998	1148408	181984	530276	715	1861383
1998-1999	1124015	159116	328882	715	1612728
1999-2000	1192658	173862	469682	587	1836789
2000-2001	1174458	134909	467122	550	1777039
2001-2002	1181239	174534	495297	518	1851588
2002-2003	1158050	174121	482848	526	1815545
2003-2004	1152692	179800	491178	332	1824002
2004-2005	1147525	179139	506686	334	1833684

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٥) .

وبمقارنة الموسم الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٤م بالمواسم السابقة يتبين أن إجمالي المساحة المزروعة في هذا الموسم تقارب إجمالي المساحة المزروعة للعام الزراعي ١٩٩٧/١٩٩٦م التي بلغت حوالي ١٨٣٥ ألف دونم ، كما يظهر حسب الجدول (٢-٨) أن الموسم الزراعي ١٩٩٥/١٩٩٤م قد شكل أكبر مساحة مزروعة حيث وصلت المساحة المزروعة حوالي ١٩٠٥ ألف دونم، في حين كانت أقل مساحة مزروعة في الموسم الزراعي ١٩٩٩/١٩٩٨ م.



شكل(٢-١) يوضح التغيرات التي حدث علي مساحات أشجار الفاكهة والخضار والمحاصيل الحقلية خلال المواسم من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٥م.

٢) توزيع مساحات البستنة الشجرية والخضروات والمحاصيل الحقلية :-

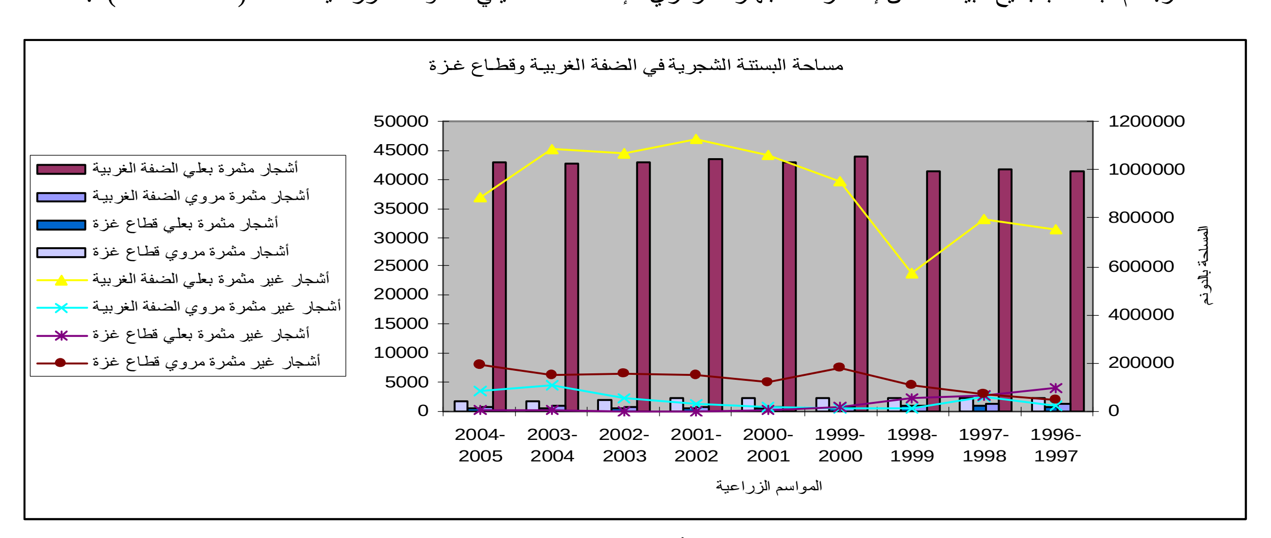
حيث سيتم التعرف على التغيرات في المساحات المزروعة بالبستنة الشجرية والخضار والمحاصيل الحقلية في أراضي السلطة الفلسطينية من ١٩٩٤م وحتى ٢٠٠٥م .

أ) أشجار الفاكهة: -

جدول(٢-٩) يوضح المساحات لأشجار الفاكهة بالدونم من الموسم الزراعي ١٩٩٦/١٩٩٧م وحتى الموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م*:

الموسم	أشجار مثمرة				أشجار غير مثمرة				الإجمالي
	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية		قطاع غزة		
	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	
1996-1997	993744	27188	20729	57027	31378	1118	4050	2083	1137317
1997-1998	1000236	27666	24188	55164	33144	2436	2666	2908	1148408
1998-1999	993773	23771	23201	52015	23838	622	2217	4578	1124015
1999-2000	1056570	19842	11959	55756	39796	418	714	7603	1192658
2000-2001	1034095	20055	14354	55780	44154	847	232	4941	1174458
2001-2002	1040203	16867	13198	56403	46914	1252	27	6375	1181239
2002-2003	1033104	15664	10853	45330	44392	2234	5	6468	1158050
2003-2004	1024229	22126	9787	40474	45311	4429	169	6167	1152692
2004-2005	1031888	17719	10143	39275	36852	3496	150	8002	1147525

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٥) .



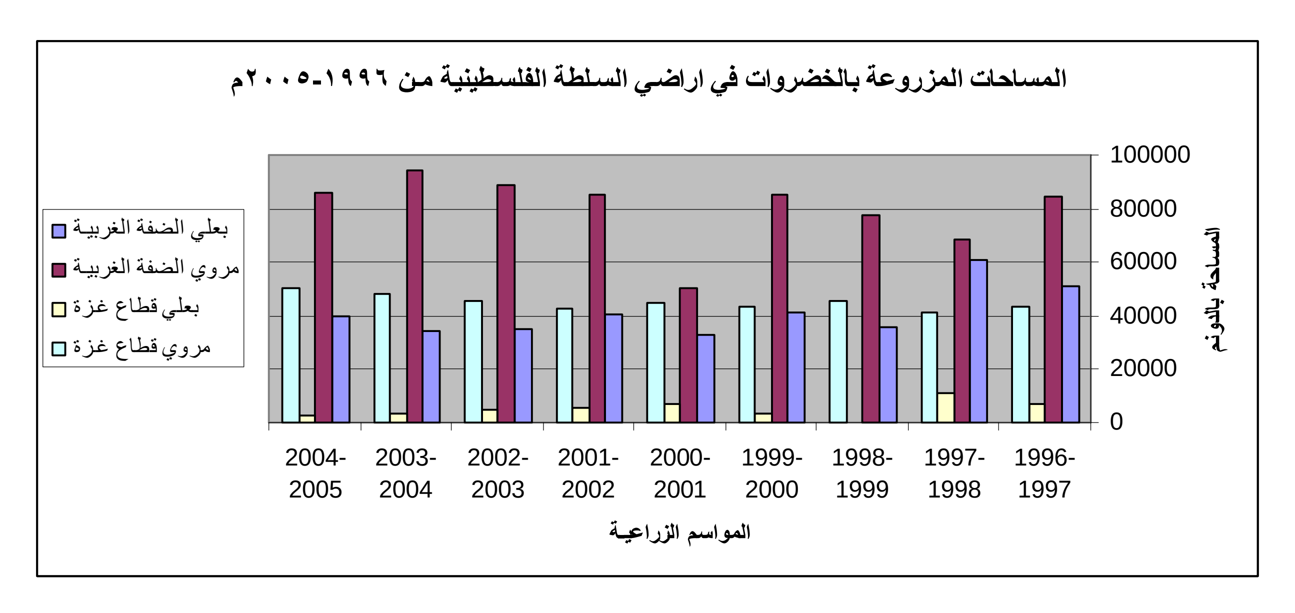
شكل(٢-٢) يوضح التغيرات التي حدثت على مساحة أشجار الفاكهة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٥م .

ب) الخضار: -

جدول (٢-١٠) يوضح المساحات المزروعة بالخضروات من الموسم الزراعي ١٩٩٦/١٩٩٧م وحتى الموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م* :

الموسم	الضفة الغربية		قطاع غزة		الإجمالي
	بعلي	مروي	بعلي	مروي	
1996-1997	51163	84422	7063	43164	185812
1997-1998	61141	68440	11273	41130	181984
1998-1999	36011	77510	185	45410	159116
1999-2000	41242	85297	3636	43687	173862
2000-2001	32671	50050	7096	45092	134909
2001-2002	40822	85496	5350	42866	174534
2002-2003	35137	88980	4748	45256	174121
2003-2004	33934	94320	3511	48035	179800
2004-2005	39958	85956	2838	50387	179139

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٥) .



شكل(٢-٣) يوضح التغيرات التي حدثت على مساحة الخضروات في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٥م.

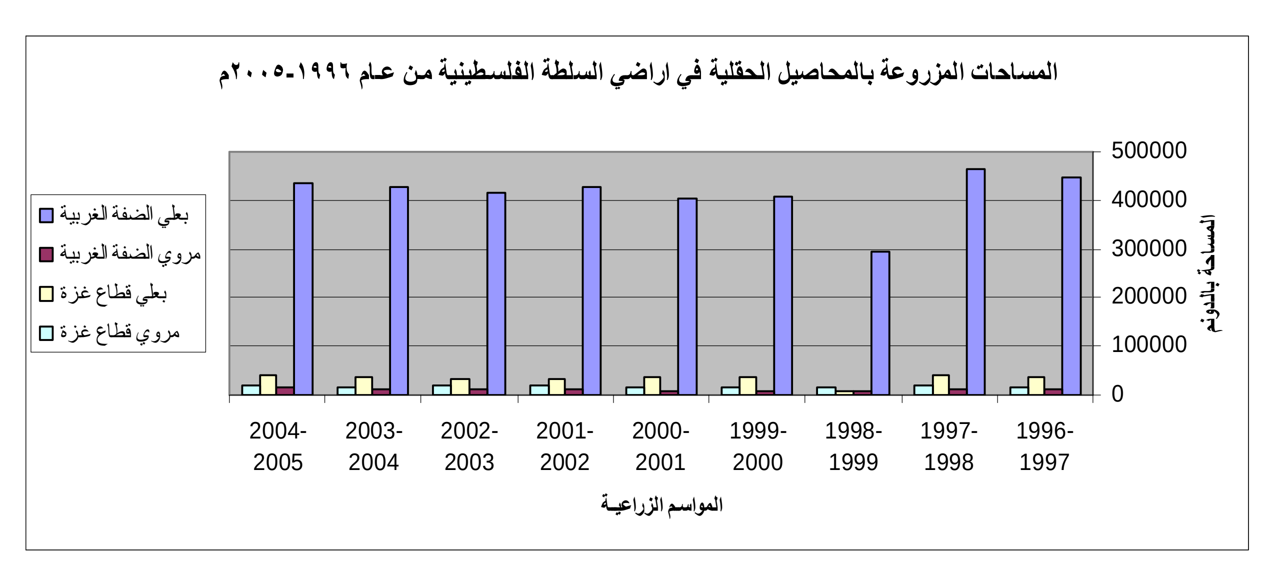
يلاحظ من الشكل السابق التغيرات التي حدثت لمساحات الخضار خلال الفترة منذ العــام ١٩٩٦م وحتــى ٢٠٠٥م ،وقد كانت التغيرات في المساحات متقاربة نظراً لزراعة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي تم تجريفها من قبــل الإحتلال الإسرائيلي بالخضار.

ج) المحاصيل الحقلية : -

جدول (٢-١١) يوضح المساحات بالمحاصيل الحقلية من الموسم الزراعي ١٩٩٦/١٩٩٧م وحتى الموســم الزراعــي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م *:

الموسم	الضفة الغربية		قطاع غزة		الإجمالي
	بعلي	مروي	بعلي	مروي	
1996-1997	446542	14029	35637	14360	510568
1997-1998	463053	10310	38466	18447	530276
1998-1999	293590	10080	8343	16869	328882
1999-2000	407269	9421	36144	16848	469682
2000-2001	402481	8966	37889	17786	467122
2001-2002	428991	13214	32033	21059	495297
2002-2003	416665	13940	33478	18765	482848
2003-2004	427262	10557	36157	17202	491178
2004-2005	433700	15275	39278	18433	506686

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٥) .



شكل(٢-٤) يوضح التغيرات التي حدثت على مساحة المحاصيل الحقلية في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٥م .

حسب الجداول السابقة(٢-٩)،(٢-١٠).(٢-١١) يبين المساحة المزروعة بأشجار الفواكه والخضار والمحاصيل الحقلية. ولقد إنخفضت المساحة المزروعة من١,٨٣٣,٦٩٧ مليون دونم خلال الموسم (١٩٩٦/١٩٩٧)، (٩١,٦% في الضفة الغربية ، ٨,٤% في قطاع غزة)، إلى.١٨٣٦,٢٠٢ دونم خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م ، (٩٠% في الضفة الغربية، ١٠% في قطاع غزة)[٨٢].

أما خلال الموسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤، فقد إرتفعت المساحة المزروعة لتصل إلى ١٨٢٣٦٧٠دونم (٩٠,٣% في الضفة الغربية، ٩,٣% في قطاع غزة). وتتوزع الأراضي المزروعة إلى أراضي مروية وساهمت بما نسبته ١٢% من إجمالي المساحة المزروعة، وأراضي بعلية، وقد ساهمت بنسبة ٨٨% خلال الموسم الزراعي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ م. إرتفعت بشكل طفيف المساحة المزروعة بأشجار الفواكه والخضار والمحاصيل الزراعية من ١,٨١٦ ألف دونم خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م ، منها (٨٩,٩% في الضفة الغربية مقابل ١٠,١% في قطاع غزة) إلى ١,٨٥١ ألف دونم خلال الموسم ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م، (منها ٩٠,٤% في الضفة الغربية مقابل ٩,٦% في قطاع غزة).

نستعرض في هذه الدراسة تطور المؤشرات الزراعية في أراضي السلطة الفلسطينية خلال بعض المواسم الزراعية (١٩٩٤/١٩٩٥م،١٩٩٩/٢٠٠٠م، ٢٠٠١/٢٠٠٢ م)ومن حيث توزيع المساحة المزروعة على الفروع المختلفة ، فقد تبين ما يلي[٨٣]:-

١. إرتفعت المساحة المزروعة بأشجار الفواكه من ١,١٤٣٥ مليون دونم خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥ م (٩٢,٥% في الضفة الغربية، ٧,٥% في قطاع غزة)، إلى ١,١٩٢٦ مليون دونم خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٠,٨% فقط. وقد ساهمت المساحة المزروعة بالفاكهة بما نسبته ٦٠% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م، إرتفعت إلى ٦٥% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م، وقد إنخفضت نسبة المساحة المزروعة بالفواكه في قطاع غزة من ٤٦,٥% من إجمالي المساحة المزروعة في القطاع إلى ٤٣,١% خلال نفس الفترة، وهذا يعود إلى التنوع في زراعة المحاصيل الأخرى. وفي الضفة الغربية ساهمت المساحة المزروعة بالفواكه بما نسبته ٦١,٥% من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية خلال الموسم ١٩٩٤/ ١٩٩٥م، إرتفعت هذه النسبة إلى ٦٧,٧% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م . إرتفعت المساحة المزروعة

---

82 / أسامة نوفل ، مصدر سابق .
83 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسوحات زراعية مختلفة .

بأشجار الفواكه من ١,١٧٤ألف دونم خلال موسم٢٠٠١/٢٠٠٠م (١,٠٩٩ ألف دونم في الضفة الغربية و٧٥ ألف دونم في قطاع غزة) إلى ١,١٨١ ألف دونم (منها ١,١٠٥ ألف دونم في الضفة الغربيةو٧٦ ألف دونم في قطاع غزة) خلال الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١م، وذلك بمعدل سنوي بلغ ٠,٦%، وقد ساهمت المساحة المزروعة بالفاكهة بما نسبته ٦٤,٧% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٠م، إنخفضت إلى ٦٣,٨% خلال الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١م .

٢. إنخفضت المساحة المزروعة بالخضروات من ١٩٧٧٥٢دونم خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م (٣١% في القطاع ، ٦٩% في الضفة الغربية)، إلى ١٧٣٨٦٢دونم خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م (٢٧,١% في قطاع غزة ، ٧٢,٩% في الضفة الغربية). وقد ساهمت المساحة المزروعة بالخضروات ما نسبته ١٠,٣% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م، انخفضت هذه النسبة إلى ٩,٤% خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م. إرتفعت المساحة المزروعة بالخضروات من ١٧٤ ألف دونم خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ م (منها ٧٠% في الضفة الغربية و٣٠% في قطاع غزة) إلى ١٧٥ ألف دونم خلال الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١م (منها ٧٢,٤% في الضفة الغربية و٢٧,٦% في قطاع غزة)، وقد ساهمت المساحة المزروعة بالخضروات بما نسبته ٩,٦% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٠م، إنخفضت هذه النسبة إلى ٩,٤% خلال الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١م .وقد شكلت المساحة المزروعة بالخضراوات في قطاع غزة ما نسبته ٣٣,١% من إجمالي المساحة المزروعة في القطاع خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م، إنخفضت هذه النسبة إلى ٢٦,٨% خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩ م ،وهذا يعود إلى التركيز على المحاصيل الحقلية. وفي الضفة الغربية شكلت المساحة المزروعة بالخضراوات ٨% إنخفضت إلى ٧,٦% خلال نفس الفترة المذكورة.

٣. إنخفضت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية من ٥٦٣١٥٢ دونم خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م (٩٣,٤% في الضفة، ٦,٦% في قطاع غزة) إلى ٤٦٩٦٨٢ دونم خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩ م (٨٨,٧% في الضفة الغربية، ١١,٧% في قطاع غزة)، وذلك بسبب الإهتمام بالفواكه على حساب المحاصيل الحقلية في الضفة الغربية. وقد ساهمت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية ما نسبته ٢٩,٥% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م، إنخفضت إلى ٢٥,٥% خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م.

٤. إرتفعت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية ٤٦٧ ألف دونم (منها ٩٤,٣% بعلية و٥,٧% مروية) خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٤٩٥ ألف دونم خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢ م (منها ٩٣,١% بعلية و٦,٩% مروية)، تتوزع المساحات المزروعة إلى أراضي مروية وأرض بعلية، ونسبة الزراعة المروية في قطاع غزة تحتل ٦٧,٥% من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز ٧,٣% من إجمالي المساحة المزروعة وذلك خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١ م كما تبين أن مساحة الأراضي المروية في قطاع غزة أكبر من مساحتها في الضفة الغربية، بسبب إعتماد الزراعة في الضفة الغربية على الأراضي البعلية (غير المروية) وخاصة الزيتون .وقد شكلت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية ما نسبته ٢٠,٣% من إجمالي المساحة المزروعة في قطاع غزة ، إرتفعت هذه النسبة إلى ٣٠% خلال نفس الفترة. وفي الضفة الغربية إنخفضت النسبة من ٣٠,٥% إلى ٢٥%. وبالتالي يمكن ملاحظة إنخفاض مساحة الخضار والفواكه في قطاع غزة بشكل ملحوظ رغم تمتع القطاع بإنتاج الخضراوات، حيث بدأ هذا المحصول بالتراجع تدريجياً[٨٤].

٢) قيمة الإنتاج النباتي : -

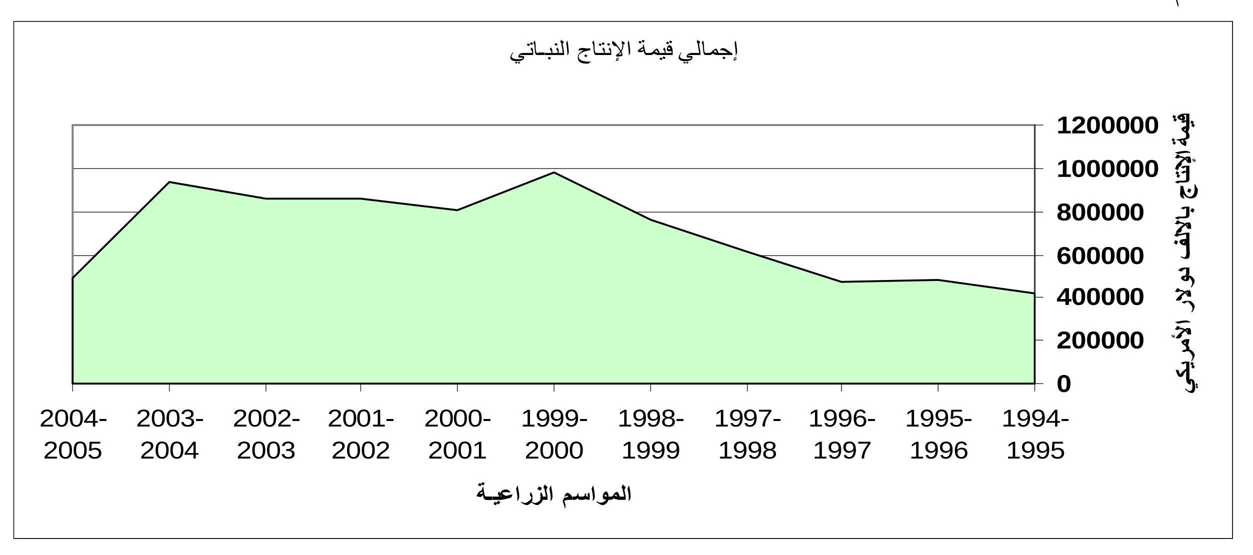
جدول(٢-١٢) يوضح قيمة الإنتاج الزراعي النباتي في الضفة الغربية وقطاع غزة*.

الموسم	الإجمالي بالألف دولار أمريكي الضفة الغربية	الإجمالي بالألف دولار أمريكي قطاع غزة	الإجمالي بالألف دولار أمريكي
1994-1995	280965	138261	419226
1995-1996	381237	97325	478562
1996-1997	336072	139882	475954
1997-1998	449702	161546	611248
1998-1999	553788	206851	760639
1999-2000	771871	207946	979817
2000-2001	570629	230972	801601
2001-2002	641248	214596	855844
2002-2003	633848	222197	856045
2003-2004	697544	242535	940079
2004-2005	340275	154511	494786

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٥) .

84 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق

والشكل التالي (٢-٥) يوضح التغير في قيمة مساهمة الإنتاج النباتي من إجمالي الإنتاج الزراعي خلال الفترة من ١٩٩٤وحتي ٢٠٠٥م.



شكل(٢-٥) البياني يوضح مدي التغير في قيمة مساهمة الإنتاج النباتي في إجمالي الإنتاج الزراعي من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٥م .

من حيث توزيع قيمة الإنتاج الزراعي حسب المناطق نجد أن الضفة الغربية قد إستحوذت على ما نسبته ٦٦,٥% من قيمة الإنتاج النباتي خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م، إرتفعت هذه النسبة إلى ٧٧,٤% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م ، بالرغم من أن المساحة المزروعة في الضفة الغربية تعادل ما نسبته ٩٠,٣% من إجمالي المساحة المزروعة خلال الموسم ١٩٩/٢٠٠٠ م، وهذا يعود إلى إعتماد الضفة الغربية على الزراعة البعلية مثل الزيتون، وهي زراعة ذات جدوى أقل من الزراعة المروية مثل الخضراوات وغيرها.

وإستحوذ قطاع غزة على ما نسبته ٣٣,٥% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال الموسم١٩٩٤/١٩٩٥م ، وإنخفضت هذه النسبة إلى ٢٢,٦% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م . على الرغم من أن نصيب قطاع غزة من المساحة المزروعة لم يتعد ٩,٧% من إجمالي المساحة المزروعة في مناطق السلطة الفلسطينية، وهذا يعود إلى جدوى المحاصيل المزروعة في قطاع غزة و إعتمادها على الري، مما ساهم في زيادة قيمة الناتج النباتي في فلسطين. كما تبين أن قيمة إنتاج أشجار الفواكه قد ساهمت بما نسبته ٤٢% من إجمالي الإنتاج النباتي في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥ م، مع أنها ساهمت بما نسبته ٦٠% من المساحة المزروعة، مما يعكس إنخفاض إنتاجية الفواكه مقارنة بالمحاصيل الأخرى.

أما خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠، فقد إرتفعت النسبة إلى ٥١% مع أن المساحة المزروعة بالفواكه قد بلغت ٦٥% خلال نفس العام، وقد ساهم القطاع بإنتاج ما نسبته ٢٥% من إنتاج الفواكه خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م، إنخفضت النسبة إلى ١٥,٦% خلال الموسم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م . وإنخفضت نسبة مساهمة إنتاج الخضراوات من الناتج النباتي من ٤٥% خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م، إلى ٣٧,٣% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م، بالرغم من أن مساحة الخضراوات قد بلغت خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م ما نسبته ٩,٤% من إجمالي المساحة المزروعة، وهذا يعكس جدوى إنتاج هذا المحصول مقارنة بالمحاصيل الأخرى، وبالتالي زيادة الأرباح.وقد ساهمت الضفة الغربية بإنتاج ما نسبته ٦٩,٥% من إنتاج الخضراوات خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م ، فيما ساهم قطاع غزة بإنتاج ما نسبته ٣٠,٥% خلال نفس الفترة. أما نسبة مساهمة إنتاج المحاصيل الحقلية فقد إنخفضت من ١٢,٩% من إجمالي الناتج النباتي خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م إلى ١١,٣% خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠م ، بالرغم من أن مساهمة المحاصيل الحقلية في المساحة المزروعة قد بلغت في الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م ، نحو ٢٥,٥% مما يعكس تراجع جدوى المحاصيل الحقلية مقارنة بالخضراوات.

أما الموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م فقد بلغ إجمالي قيمة الإنتاج للمحاصيل الزراعية في المناطق الفلسطينية حوالي ٤٩٥ مليون دولار أمريكي والتي تشكل كلا من إنتاج الفاكهة بنسبة حوالي ٣٤,١% ، والخضروات بما يشمل أزهار القطف بنسبة حوالي ٥٢% ، والمحاصيل الحقلية بنسبة حوالي ١٣,٩% .وقد كانت مساهمة الضفة الغربية في قيمة الإنتاج النباتي بقيمة ٦٨,٨%،ونسبة ٣١,٢% لقطاع غزة.

نجد أن أنماط الزراعة الرئيسية في فلسطين شهدت تغيرات جوهرية منذ قدوم السلطة الفلسطينية، سواءًا من حيث المساحة المزروعة أو معدلات الإنتاجية أو الإنتاج الكلي أو التركيب المحصولي و على سبيل المثال : -

١) حدث إنخفاض كبير في حجم الإنتاج من الفواكه، ويعود ذلك بشكل رئيسي للتراجع المستمر والملموس في مساحة وإنتاج الحمضيات، والتي إنخفضت في موسم ١٩٩٨/١٩٩٩م، التي وصلت إلى ١,٦١٢,٧٢٨دونم عن الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥ م ، التي كانت المساحة الكلية تصل إلي١,٩١٧,٧٦١دونم. بسبب عدة عوامل منها، توجه العديد من المزارعين إلى مشاريع إنتاجية أخرى ، التوسع العمراني ، الإغلاقات الإسرائيلية.

وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة بسبب التجريفات ، وإتجاه المزارعين لزراعة الأراضـــي بالخـــضار والمحاصيل الحقلية.وكذلك بسبب التجريفات الإسرائيلية بعد إنتفاضة الأقصى عام٢٠٠٠م.

٢) حدث إرتفاع كبير في حجم الإنتاج في بعض أنواع الخضار خلال الفترة ١٩٩٤ / ٢٠٠٠م، خاصة في بعض محاصيل الخضروات مثل البندورة والخيار والفلفل والباذنجان. ويعود ذلك للتوسع الكبير في الزراعة المحمية وما رافق ذلـــك مـــن زيادة كبيرة في المعدلات الإنتاجية. وبالمقابل فقد إرتفع الإنتاج من البطيخ والشمام والبصل والثوم والجزر عما كان عليـــه في فترة الاحتلال مما يدل على أنه تغير جزئي في النمط الزراعي السائد[٨٥] .

٣- تم زراعة مساحة من الأراضي المجرفة بأشتال من أشجار الفاكهة ففي هذه الفترة قد قلت إنتاجية محاصـــيل البـــستنة الشجرية خلال إنتفاضة الأقصى من عام٢٠٠٠م.

٤ - إنتاج الزيتون يتذبذب من سنة إلى أخرى، بسبب ظاهرة المعاومة، إلا أن هنالك بشكل عام إرتفاع ملموس فـــي حجـــم الإنتاج ، ناجم بالدرجة الأولى عن التوسع الكبير في المساحة المزروعة[٨٦].

٥- حدوث إنخفاض كبير في الإنتاج من المحاصيل الحقلية منها(القمح والشعير وغيره). ويعود ذلك إلى التراجع المـــستمر في المساحة المزروعة بسبب التغير في معدل سقوط الأمطار من سنة لأخرى وضعف القدرة التنافسية للمنتجين بالمقاييس العالمية.

ثانيا : فرع الثروة الحيوانية :-

١) تطور الثروة الحيوانية في أراضي السلطة الفلسطينية :-

تراجع معدل نمو فرع الثروة الحيوانية ومساهمته في الزراعة، بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج وتدني مـــستوى الربح، بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية المتمثلة في التعديات المستمرة ومصادرتها لأراضي الرعي.ويلخـــص الجـــدول التالي أعداد الثروة الحيوانية في مناطق السلطة الفلسطينية للمواسم من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٥م .

85/ تقرير واقع القطاع الزراعي والصناعي في فلسطين ،*www.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload*

86 / تقرير واقع القطاع الزراعي والصناعي في فلسطين، المصدر السابق

وجدول(٢-١٣) يوضح التغيرات في مؤشرات الثروة الحيوانية من عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٠٥م*:-

الموسم	أعداد الأبقار	أعداد الأغنام	أعداد الماعز	أعداد الدجاج اللاحم(ألف طير)	أعداد الدجاج البياض (ألف طير)	أعداد خلايا النحل
1994-1995	18024	445151	252235	28564	1413	43088
1995-1996	19312	634489	272636	35558	1638	56050
1996-1997	20976	504903	267101	35505	1976	47625
1997-1998	22050	537998	252258	38550	2061	57850
1998-1999	23858	504078	295033	48418	2059	46195
1999-2000	23688	566409	308845	43457	2518	46020
2000-2001	26601	615838	313583	47890	2518	46585
2001-2002	30105	758293	355387	48909	2171	47900
2002-2003	33235	828678	392122	37065	2895	51428
2003-2004	32395	811864	398821	33533	2513	59946
2004-2005	33746	803165	371198	40641	2556	64689

*- المصدر: تجميع الباحث من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة .

حسب الجدول (٢-١١) نجد أن أعداد الثروة الحيوانية كانت تزيد أو تنقص حسب الموسم الزراعي وسيتم دراسة بعض المواسم الزراعية للتعرف علي أعداد الأبقار والأغنام والماعز والدواجن وخلايا النحل كما يلي:-

١- **الأبقار**: وصل أعداد الأبقار في الأراضي الفلسطينية من ١٨,٠٢٤ رأسًا من مختلف السلالات والأعمار خلال الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥ م ، منها (٥,٠٠٠رأس في قطاع غزة بنسبة ٢,٨% والباقي في محافظات الضفة الغربية بنسبة ٩٧,٢% من إجمالي أعداد الأبقار). ثم إرتفعت ووصلت خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م، إلى ٣٠,١٠٥ رأس من مختلف السلالات والأعمار وكانت أعلى أعداد في الموسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥م فقد وصلت إلى ٣٣,٧٤٦ رأساً من مختلف السلالات والأعمار كان عدد الأبقار في الضفة الغربية ٢٧,٥٣٤ رأس بنسبة تصل إلى ٨١,٦% ،وعدد الأبقار في قطاع غزة ٦,٢١٢ رأس بنسبة تصل إلى ١٨,٤%[٨٧].

٢- **الأغنام والماعز** : بلغ إجمالي عدد الأغنام٤٤,٥١٥١ رأس من كل السلالات البلدية والمهجنة للموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م (كانت نسبة الضفة الغربية تصل إلى ٩٢,٣%، أما قطاع غزة فكانت النسبة ٦,٧%) من إجمالي عدد الأغنام.

[87] / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية،١٩٩٥،٢٠٠١،٢٠٠٥ .

وبلغت أعداد الماعز ٢٥٢,٢٣٥ رأس بين بلدي ومهجن(كانت نسبة الضفة الغربية ٩٢,١% ،ونسبة قطاع غزة ٧,٩% من عدد الماعز الكلي .وبلغ إجمالي عدد الأغنام خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى٨٠٣,١٦٥ رأس، منها ٧٤٢,٤٩٩ رأس في الضفة الغربية بنسبة تصل إلى ٩٢,٤% ، ٦٠,٦٦٦رأس في قطاع غزة بنسبة تصل إلى ٧,٦% من إجمالي العدد الكلي. أما الماعز فقد بلغ العدد الإجمالي ٣٧١,١٩٨ رأس ،منها عدد٣٦١,٢٤٣رأس في الضفة الغربية بنسبة تصل إلى ٩٧,٣% ، في قطاع غزة عدد ٩,٩٥٥ رأس ماعز بنسبة تصل إلى ٢,٧% .

بلغ أعلي عدد للأغنام في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ م، وكانت ٨٢٨,٦٧٨ رأساً من كل السلالات البلدية والمهجنة (الأمهات والمواليد) (منها ٧٧٩,٥٩٥رأساً في الضفة الغربية و٤٩,٠٨٣ في قطاع غزة).

وبلغ أعلى عدد للماعز في الموسم الزراعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ م ، فقد بلغ إجمالي العدد ٣٩٨,٨٢١ رأس (بلدي ومهجن) ، منها ٩٧,١% في الضفة الغربية، و ٢,٩% في قطاع غزة[٨٨].

٣- **قطاع الدواجن** :أهتم قطاع غزة في قطاع الدواجن في الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م بنسبة ٣٩% ،وبنسبة ٦١% في الضفة الغربية، إرتفعت أعداد الدجاج اللاحم من ٤٧,٨٩٠ ألف طير عام٢٠٠/ ٢٠٠١م، (منها ٦٧,٦% في الضفة الغربية ، و٣٢,٤% في قطاع غزة، إلى ٤٨,٩٠٩ ألف طير عام٢٠٠١/ ٢٠٠٢م منها ٧٦,٣% في الضفة الغربية، و٢٣,٧% في قطاع غزة . أما فيما يتعلق بالدجاج البياض، فقد إنخفض العدد الإجمالي في الأراضي الفلسطينية من ٢,٥١٨ ألف طير خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م، إلى ٢,١٧١ ألف طير خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢م.

بلغ إجمالي عدد الدجاج اللاحم ٤٠,٦٤١ ألف طير للموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ،منها٢٤٦٢٥ ألف طير بنسبة ٦٠,٦% في الضفة الغربية ،ووصل إلى ١٦,٠١٦الف طير بنسبة ٣٩,٤% في قطاع غزة ، وقد بلغ العدد الإجمالي للدجاج البياض ٢,٥٥٦ ألف طير ،منها ١,٨٠٩ ألف طير في الضفة الغربية بنسبة تصل ٧٠,٨% ، وحوالي ٧٤٧ ألف طير في قطاع غزة بنسبة تصل إلى ٢٩,٢%.

٤- **خلايا النحل** : وصلت أعداد خلايا النحل في الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥م إلى ٤٣٠٨٨خلية نحل ، كانت نسبة الضفة الغربية ٦٢,٩% ،وفي قطاع غزة كانت ٧٣,١%. وإرتفعت أعداد خلايا النحل من ٤٦,٥٨٥ خلية نحل خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م ، إلى ٤٧,٩٠٠ خلية نحل خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢م .

---

88 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية،٢٠٠٣، ٢٠٠٤ .

وتعتبر محافظة شمال غزة أكثر المحافظات تربية للنحل، حيث بلغت نسبة خلايا النحل فيها ١٢,٩% من إجمـالي أعـداد خلايا النحل في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١. في حين تعتبر محافظة جنين أكثر المحافظـات تربيـة للنحل، حيث بلغت نسبة خلايا النحل فيها ١٣,٦% من إجمالي أعداد خلايا النحل في الأراضي الفلسطينية خـلال الموسـم ٢٠٠١/٢٠٠٢ م .

بلغ أعداد خلايا النحل للموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ٦٤,٦٨٥ خلية نحـل ،منهـا ٦٠,٩١٤ خليـة حديثـة ،٣٧,٧١ خلية قديمة ، منها ٤٦,٦٩٠ في الضفة الغربية بنسبة ٧٢,٢% ، وعدد ١٧,٩٩٥ خلية نحل في قطاع غزة بنسبة تصل إلى ٢٧,٨%[89].

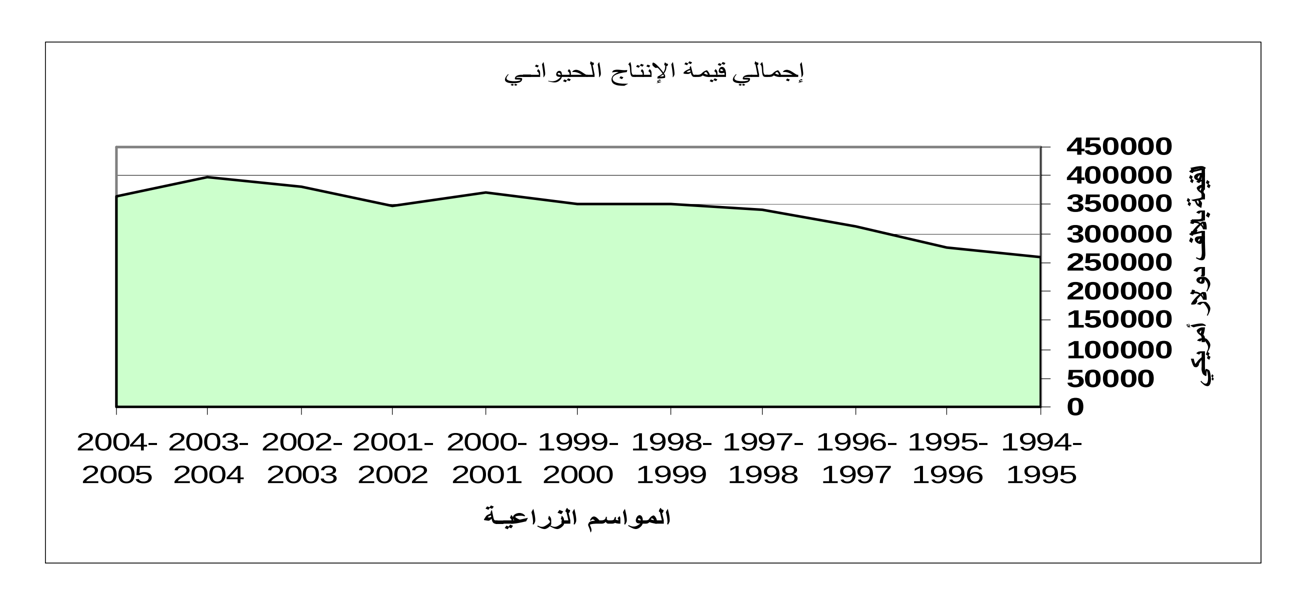
٢) قيمة الإنتاج الحيواني :-

جدول(٢-١٤) يوضح قيمة الإنتاج الحيواني خلال المواسم الزراعية من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٥م*:-

الموسم	قيمة الإنتاج الحيواني بالألف دولار أمريكي		الإجمالي بالألف دولار أمريكي
	الضفة الغربية	قطاع غزة	
1994-1995	199056	60053	259109
1995-1996	217935	57790	275725
1996-1997	235098	75458	310556
1997-1998	261562	80807	342369
1998-1999	274240	78233	352473
1999-2000	280316	70167	350483
2000-2001	294456	76060	370516
2001-2002	287775	61131	348906
2002-2003	313864	68503	382367
2003-2004	319870	78852	398722
2004-2005	346521	19008	365529

*- المصدر: تجميع الباحث من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة ،(١٩٩٤-٢٠٠٥) .

89 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية،٢٠٠١،٢٠٠٢،٢٠٠٥ .



شكل(٢-٦) البياني يوضح مدي التغير في قيمة مساهمة الإنتاج الحيواني في إجمالي الإنتاج الزراعي من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٥م.

بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني حوالي ٢٥٩ مليون دولار أمريكي ،(نسبة مساهمة الضفة الغربية ٧٧% ، ونسبة مساهمة غزة ٢٣%)من قيمة الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية للموسم ١٩٩٥/١٩٩٤م. ولقد بلغت قيمة الإنتاج الحيواني في الموسم ١٩٩٩/١٩٩٨م أعلي قيمة في التسعينيات، حيث وصلت إلى حوالي ٣٥٢,٤ مليون دولار أمريكي . بلغت قيمة الإنتاج الحيواني حوالي ٣٥١ مليون دولار أمريكي في الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م (بنسبة ٨٠% في الضفة الغربية، ٢٠% في قطاع غزة من قيمة الإنتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية.

إنخفضت قيمة الانتاج الحيواني من ٣٧٠,٥ مليون دولار خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٠م، إلى ٣٤٩ مليون دولار خلال الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١م، وتشكل قيمة الانتاج الحيواني في الضفة الغربية ما نسبته ٧٩,٥% من قيمة الانتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية، مقابل ما نسبته ٢٠,٥% في قطاع غزة خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٠م، بينما إرتفعت قيمة الإنتاج الحيواني في الضفة الغربية إلى ما نسبته ٨٢,٥% من قيمة الانتاج الحيواني في الأراضي الفلسطينية، مقابل إنخفاض قيمة الانتاج الحيواني إلى ١٧,٥% في قطاع غزة خلال الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١م[٩٠].

90 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية، ٢٠٠٠،٢٠٠١،٢٠٠٢

٣- تربية النحل في فلسطين :- تعتبر تربية النحل في فلسطين قديمة جدا فما زال يوجد كثيــر مــن طوائــف النحل تعيش في الجبال الشمالية من فلسطين كما كان قدماء الفلسطينيين يربون النحل في خلايا فخاريــة تــشبه الأنابيــب وتوضع فوق بعضها وقد تصنع من الطين والقش ثم تطورت الخلايا في فلــسطين كبــاقي دول العــالم حيــث أصــبحت من الخشب كخلية لانجستروث التي تتسع لعشرة براويز وذلك بعد أن أُكتشفت المسافة النحلية وهي المسافة التي تفصل بين كل بروازين متجاورين كما قام الفلسطينيون بتربية النحل في خلايا تتسع لعشرين برواز[٩١].

أما بخصوص النحل الفلسطيني فهو يشبه تماما النحل السوري ويتميز منه صنفان الأول أصفر ليمــوني يــسمى حارثي وهو شرس الطباع قليل الإنتاج للعسل والثاني يميل إلى السمرة وهو أهدأ نسبيا وأكثر إنتاجاً للعسل.

أما حاليا فيقوم الفلسطينيون بتربية النحل على أحدث طرق علمية في هذا المجال ويستخدمون أحــدث الأجهــزة والتقنيات في تربية النحل ومنتجاته وتختلف عدد خلايا النحل في فلسطين حسب الموسم فتتراوح أعدادها حــسب الجــدول التالي،وكمية وقيمة إنتاجها السنوي يختلف من موسم لأخر من العسل الصافي [٩٢].

جدول(٢-١٥) يوضح التغير في أعداد خلايا النحل من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٥ م *:-

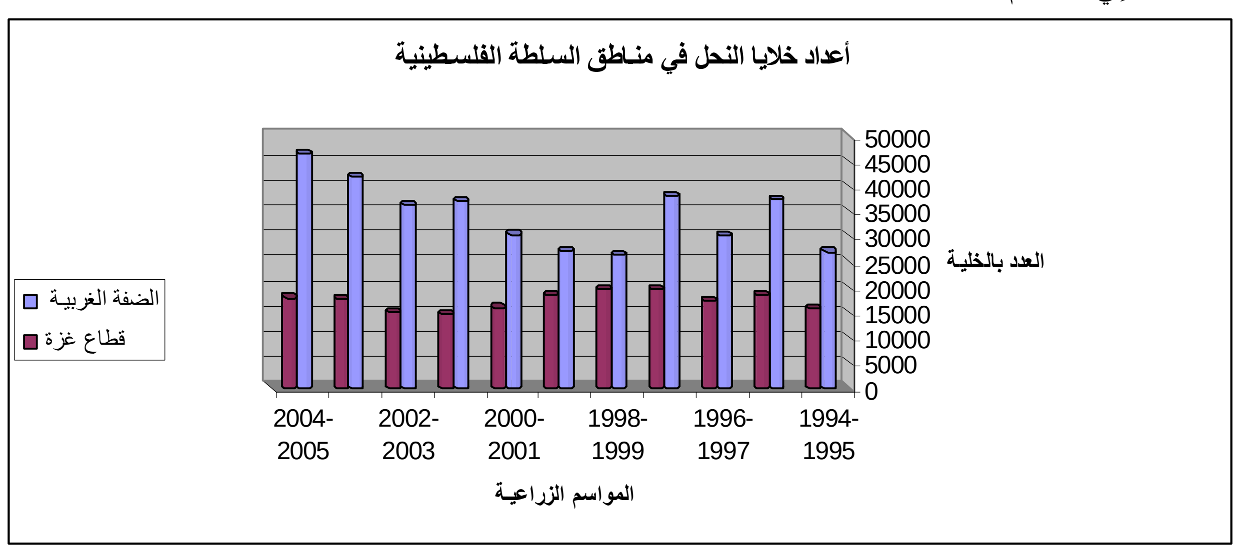
الموسم	الضفة الغربية	قطاع غزة	العدد الكلي	قيمة إنتاج العسل بالألف دولار أمريكي
1994-1995	27086	16000	43088	4008
1995-1996	37425	18625	56050	5189
1996-1997	30235	17390	47625	5185
1997-1998	38190	19660	57850	4606
1998-1999	26545	19650	46195	2219
1999-2000	27390	18630	46020	1280
2000-2001	30508	16077	46585	2925
2001-2002	37308	14742	47900	3646
2002-2003	36284	15144	51428	3932
2003-2004	42142	17804	59946	4695
2004-2005	46690	17995	64685	5649

*- المصدر: تجميع الباحث من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة .

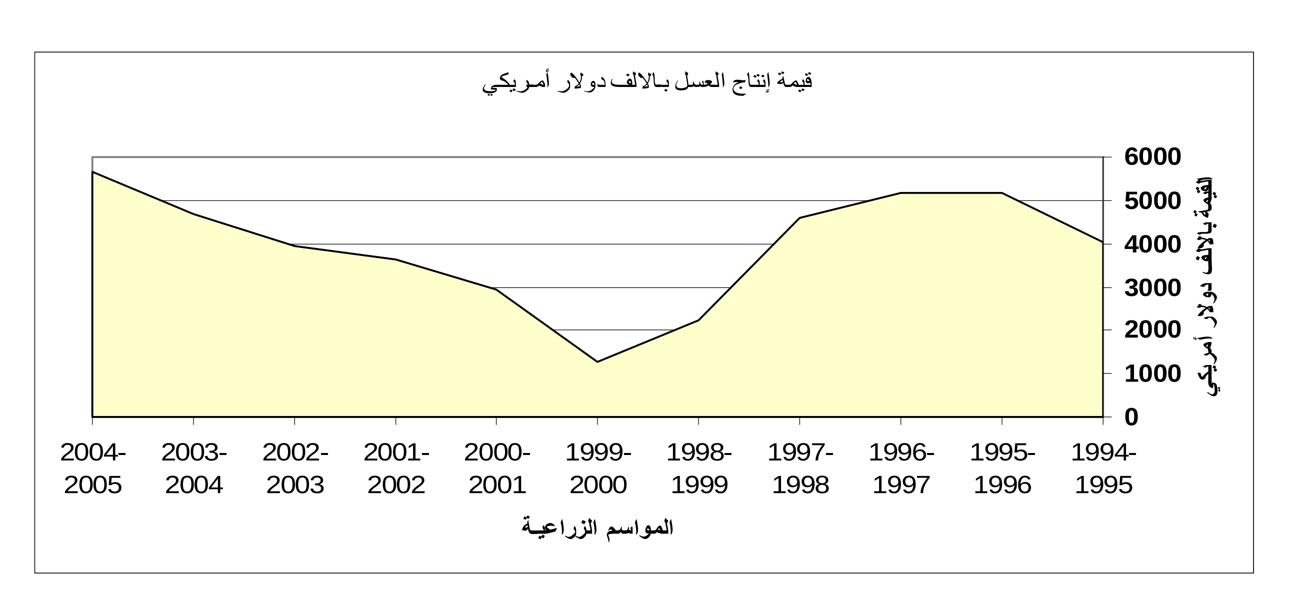
91 / تقرير عن تربية النحل في فلسطين-www.sher3.com/vb/t466.html

92 / بحث عن النحل ، http://www.brooonzyah.net/vb/t9301.html

والأشكال التالية توضح التغيرات التي حدثت لقطاع النخل من أعداد الخلايا وكمية إنتاج العسل خلال الفترة من ١٩٩٤ إلي ٢٠٠٥م.



شكل بياني(٢-٧) يوضح التغير في أعداد خلايا النحل في الضفة الغربية وقطاع غزة.



شكل بياني (٢-٨)يوضح مدي التغير في قيمة مساهمة إنتاج العسل في إجمالي الإنتاج الزراعي من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٥م.

من الشكل البياني (٢-٨) السابق نجد أن قيمة إنتاج العسل كانت في التسعينيات منذ قدوم السلطة الفلسطينية

في إرتفاع ملحوظ في هذا القطاع حتى كانت اقل قيمة في الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠ م عن المواسم السابقة .

و إختلفت قيمة إنتاج العسل عن المواسم اللاحقة منذ عام ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٥م وذلك بسبب التدمير والتجريف الذي حصل لهذا القطاع من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي . ثم بدأ في الزيادة والإرتفاع ، بسبب دخول عدد من العاطلين عن العمل في هذا المجال، وكذلك إتجاه مربي النحل لزيادة أعداد الخلايا حيث وصل عدد خلايا النحل في الموسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلي٦٤٦٨٥خلية، وقيمة إنتاجها وصل إلى ٥,٦ مليون دولار أمريكي تقريباً.

٤) كميات وقيمة إنتاج الأسماك : -

يعتبر قطاع غزة لموقعه الجغرافي على ساحل البحر المتوسط المُنتج الوحيد في أراضي السلطة الفلسطينية ، أما أراضي الضفة الغربية لاتقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

الجدول(٢-١٦) يوضح التالي كمية إنتاج الأسماك بالطن والقيمة بالدولار الأمريكي*[٩٣]:-

الموسم	كمية الإنتاج / طن	القيمة/ ألف دولار أمريكي
1995-1996	2488	9425
1996-1997	3788	10082
1997-1998	3572	11823
1998-1999	3650	11585
1999-2000	2623	10394
2000-2001	2144	8615
2001-2002	2627	6704
2002-2003	1507	4674
2003-2004	2995	9553
2004-2005	1818	7029

*- المصدر: تجميع الباحث من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة ،(١٩٩٥-٢٠٠٥) .

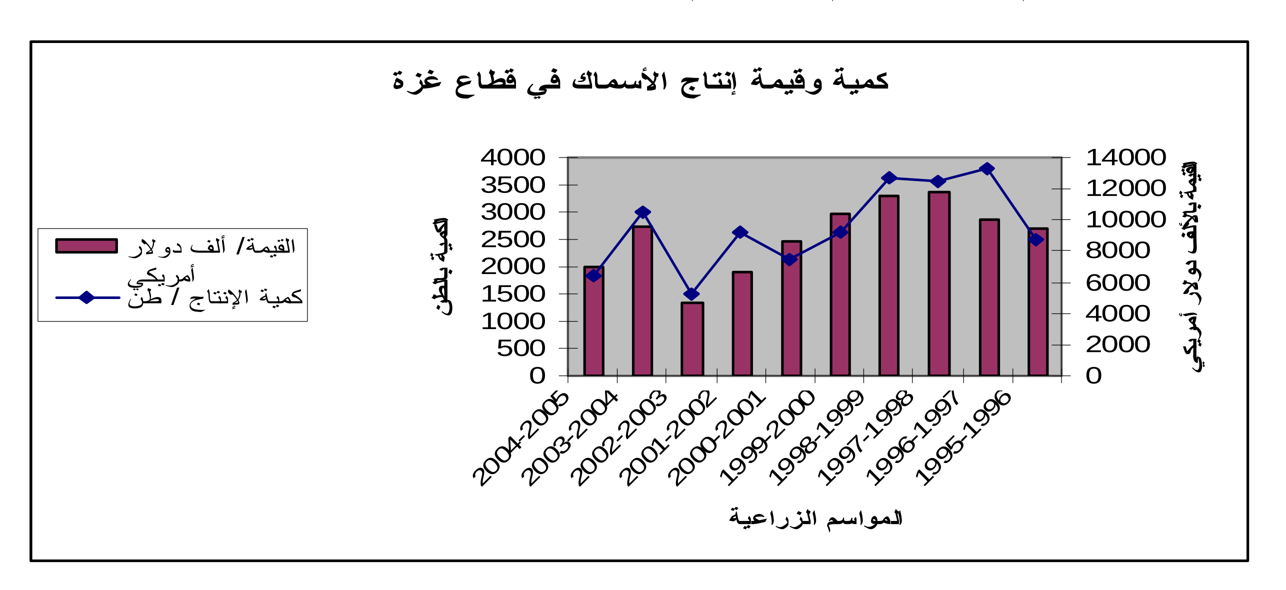
يلاحظ من الجدول رقم (٢-١٦) أن نسبة الثروة السمكية تتذبذب في كل عام عما سبقها مما يعزز القول أن الإحتلال الصهيوني وراء حرمان الصيادين من الوصول للبحر في معظم المواسم التي تنقص فيها كمية إنتاج السمك ،مما يؤثر على الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأسرة والمجتمع . حيث تحتاج محافظات غزة (٤٥٢٩) طن سنوياً أما بالنسبة

---

93 / الجهاز المركزي للإحصاء الزراعي الفلسطيني ، مصدر سابق .

للضفة الغربية فلا يوجد أي إنتاج للثروة السمكية مع العلم بأنها تحتاج إلى (٧٧٠٤) طــن ســنويا[٩٤].و الإنتــاج الــسنوي من الأسماك لا يتجاوز في أحسن الأحوال، في الظروف الراهنة (٣،٥) ألف طن.[٩٥]

إن نقصان كمية الأسماك من الأسواق وخاصة من أسواق الضفة الغربية سوف يؤدي لإرتفاع أســعارها وعــدم توفرها لجميع الأسر وإمكانية تناول هذه المادة الغذائية الرئيسية لصحة الإنسان وخاصة الأطفال، كما أن الصيادين ســوف يعانون من البطالة وعدم توفر الدخل اللازم لإعالة أبنائهم .



شكل بياني(٢-٩)يوضح مدي التغير في كمية و قيمة مــساهمة الــصيد البحــري فــي إجمــالي الإنتــاج الزراعــي من ١٩٩٤م وحتى ٢٠٠٥م.

وجدول(٢-١٧) يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بقطاع صيد الأسماك في قطاع غزة[٩٦]:-

البيان	1998	1999	2000	2002	2005	2009
عدد العــاملين في الصيد	2305	2035	2229	2543	2998	3403
عــدد مراكــب الصيد	722	723	724	771	707	975

*- المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة العامة للثروة السمكية، دائرة الإحصاء والمعلومات، يونيو ٢٠٠٤.

يشهد قطاع صيد الأسماك تزايداً ملحوظاً في أعداد الصيادين والعاملين في مهنة الصيد في قطاع غزة. فقد بلــغ عدد الصيادين في العام ١٩٩٢م حوالي ١٦٨٠ صياداً، وفي العام ١٩٩٣ بلغ ٢٠٠٠ صياداً،وفي العام ١٩٩٩ بلــغ عــدد

[94] / غازي الصوراني ، ٢٠٠٦، مصدر سابق .
[95] / وزارة الزراعة، الإدارة العامة للثروة السمكية، دائرة الاحصاء والمعلومات، يونيو ٢٠٠٤.
[96] / وزارة الزراعة، المصدر السابق .

الصيادين ٢٢٩٢صياداً، وفي العام ٢٠٠٢ م بلغ ٢٥٤٣ صياداً، وفي العام ٢٠٠٣م بلغ ٢٤٤٨ صياداً،وفي العام ٢٠٠٤ م بلغ ٢٧٠٠ صياداً، وفي العام ٢٠٠٥م بلغ عدد الصيادين حوالي ٢٩٩٨ صياداً. أما في العام الحالي ٢٠٠٩ م فقد بلغ عدد الصيادين حوالي ٣٤٠٣ صياداً، ويقدر عدد العاملين في المهن المرتبطة بالصيد كصناعة القوارب وصيانتها، تجهيز شباك الصيد ، صناعة الثلج لحفظ الأسماك وتنظيف الأسماك وبيعها بنحو ٢٠٠٠ عامل، ويعيل هؤلاء نحو ٤٠,٠٠٠ نسمة من السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. وبلغ عدد تجار الأسماك وهواة الصيد وهم الذين يقومون بممارسة مهنة الصيد بصفة غير دائمة، بنحو ١٠٥٤ صياداً وتاجراً.ترتب على الزيادة في عدد الصيادين وعدد المراكب المستخدمة في عملية الصيد إرتفاع طفيف في كمية الإنتاج، ويرجع ذلك إلى ضعف البنية التحتية المساندة، الإعتداءات الإسرائيلية على الصيادين، ملاحقتهم ، إعتقالهم، إطلاق النيران بإتجاههم وتقييد المسافة البحرية المخصصة للإبحار[٩٧].

إحتل قطاع صيد الأسماك ومنذ وقت طويل أهمية كبيرة في البنية الإقتصادية والغذائية للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، ويقدر مساهمة الصيد بحوالي ٥% من قيمة الإنتاج الزراعي في قطاع غزة، كما أنه يستوعب حوالي ٢٤٥٠ عامل.وقطاع الصيد البحري مهم لعدد كبير من الأسر الفلسطينية التي يرتبط دخلها بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المهنة، فإن صغار الصيادين في قطاع غزة يصل عددهم إلى أكثر من(٢٠٠٠) صياد من مجموع الصيادين (٢٤٥٠) صياد ، و أكثر من ٤٠% من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكي المراكب ، و معظم هؤلاء (أكثر من ٥٠% منهم) لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف ، أو حسكة (نوع من القوارب الصغيرة))[٩٨].

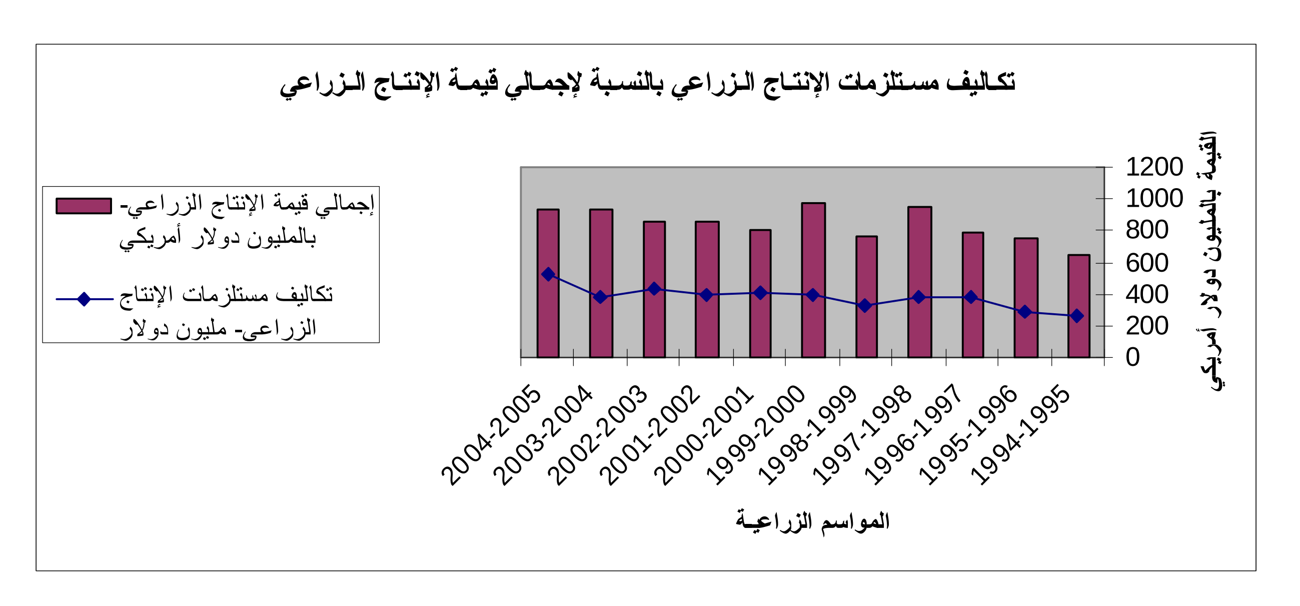
أما الإنتاج من الثروة السمكية فقد بلغت كمية الأسماك عام ١٩٩٧م ، حوالي (٣٥٧٢) طن، و في عام ١٩٩٨م، (٣٦٥٠) طن، إنخفضت عام ٢٠٠٠م إلى (٢٦٢٣) طن ، ثم إنخفضت إلى (١٥٠٧) طن عام ٢٠٠٢م ، وللعام ٢٠٠٣م بلغت كمية الأسماك ٢٩٩٥ طن ،وبلغ إنتاج السمك للعام ٢٠٠٥م حوالي ١٨١٨ طن، وللعام ٢٠٠٧م حوالي ٢٧٠٠طن، وللعام ٢٠٠٨م حوالي ٣١٠٠طن، على أثر الإنتفاضة الفلسطينية في أيلول ٢٠٠٠م، وتصاعد الحصار و العدوان الصهيوني .

إنعكست تأثيرات العديد من العوامل على أداء القطاع الزراعي الفلسطيني ومؤشراته؛ فقد إتسم الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بالتذبذب الواضح خلال الفترة الإنتقالية، حيث إرتفع في العام ١٩٩٩م بحوالي ٢٩,٤% عن العام

97 / تقرير الاعتداء الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة،http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/fishermen3.html
98 / جمال الصوراني ، ٢٠٠٦ ، مصدر سابق .

السابق ، وكان ذلك بفعل الإرتفاع في إنتاج محصول الزيتون. وخلال الأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠١م) إنخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ١٨,٢%عن العام ١٩٩٩م. وكان الإتجاه العام في الإنتاج النباتي هو التزايد بالرغم من الإنخفاض الذي طرأ على الإنتاج النباتي في أعوام معينة، ويعزى هذا التذبذب إلى ظاهرة موسمية الحمل التناوبي للزيتون، والذي يعتبر الصنف الأهم في هذا الفرع. أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد طرأ عليه إرتفاع ملحوظ في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات السابقة، بإستثناء إنخفاض هذا الإنتاج في قطاع غزة خلال العام ١٩٩٦م[٩٩] .

٢-٤-٢ قيمة مستلزمات القطاع الزراعي الفلسطيني



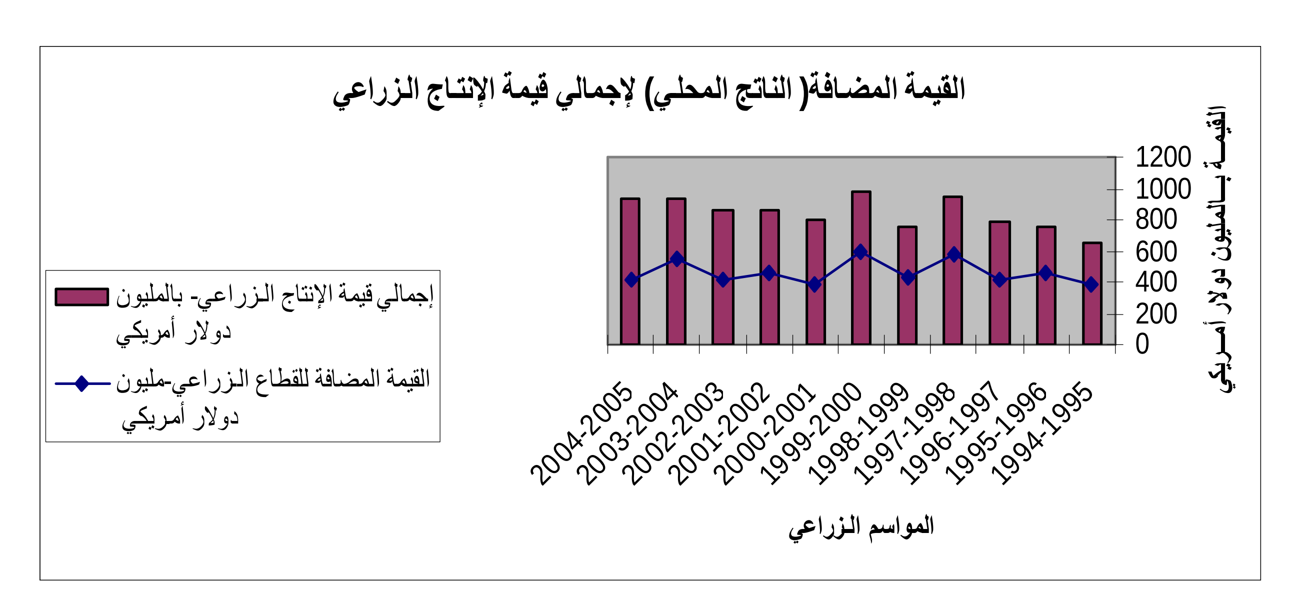
شكل بياني(٢-١٠) يوضح قيمة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنسبة لإجمالي قيمة الإنتاج الزراعي

بلغ إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي ٢٥٩ مليون دولار أمريكي للموسم الزراعي ١٩٩٤/١٩٩٥م وقد تضمنت قيمة كل من البذور والتقاوي والأعلاف والمياه والأسمدة والمبيدات الكيماوية والأدوية البيطرية ،الصيصان والزيوت والوقود والصيانة وإصلاح الآلات والمعدات .أما في الموسم الزراعي ١٩٩٩/٢٠٠٠م فقد بلغت تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي ٣٩١ مليون دولار أمريكي .وفي الموسم الزراعي ٢٠٠٠/٢٠٠١م بلغ إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي ٤١٣,٧ مليون دولار أمريكي، وقد تضمنت المستلزمات التالية :- البذور والتقاوي ٥% ، الأسمدة الكيماوية ٨,٧% ، المبيدات الحشرية ٧% ، المياه والكهرباء ٧,١% ، الملش ٠,٧%،الزيوت والوقود ٢,٥% .

[99] / د.نصر عبد الكريم، ٢٠٠٤، مصدر سابق .

الصيانة وإصلاح الآلات والمعدات ٢,٣% ، الأعلاف ٤٣,٢% ، الأدوية البيطرية ٩% ، الصيصان ٧,٢% ، ومستلزمات أخري ٧,٣%.بلغ إجمالي مستلزمات الإنتاج الزراعي فـي الأراضـي الفلـسطينية للموسـم لزراعـي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ م ،٥٢٤ مليون دولار أمريكي منها ٢٥,١% للإنتاج النباتي ، ٧٤,٩ للإنتاج الحيواني وقد تضمنت المـستلزمات التاليـة :- البذور والتقاوي ٣,٢%، الأسمدة ٦,٧%، المبيدات ٥,١%، المياه والكهرباء٤,٩% ، الملش ٠,٦% ،الزيـوت والـشحوم والوقود ٢,٢%، الصيانة والتصليح ٢,٢% الأعلاف ٥٨,٩% ، الأدوية البيطريـة ٧%، الصيـصان المـشتراة ٣,٥% ، ومستلزمات أخرى ٥,٧%.

٢-٤-٣ القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني (الناتج المحلي الزراعي)



شكل بياني٢-١١ يوضح قيمة الناتج المحلي بالنسبة لإجمالي قيمة الإنتاج الزراعي .

يعتبر مؤشر القيمة المضافة ، أحد المؤشرات المهمة في قياس مساهمة أي قطاع في النـاتج المحلـي. إرتفعـت القيمة المضافة للقطاع الزراعي من ٣٨١,٩ مليون دولار أمريكي، خلال الموسـم ١٩٩٥/١٩٩٤ م إلـى ٥٨٨,٣ خـلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م، بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ١٠% ، وقد بلغت نسبة القيمة المضافة إلي الإنتاج الزراعي خلال الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤ م نحو ٦٠% ، وبقيت كما هي خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩م .أما النسبة الباقية وهي ٤٠% فهـي عبارة عن مستلزمات الإنتاج التي تدخل في الزراعة ويكون مصدرها الخارج[100].

[100] / تقرير القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام ١٩٩٤، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2510

إرتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي من ٣٨٧,٨ مليون دولار للموسم الزراعي ٢٠٠١/٢٠٠٠م (تبلغ مساهمة الضفة الغربية فيه ما نسبته ٦٤,٢%، بينما تشكل في قطاع غزة ما نسبته ٣٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية)، إلى ٤٥٧,٩ مليون دولار خلال الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ (منها ٨٣,٢% للإنتاج النباتي موزعة بنسبة ٥٦,٧% في الضفة الغربية و٢٦,٥% في قطاع غزة) بمعدل نمو بلغ ١٨%. أما مساهمة الإنتاج الحيواني من إجمالي القيمة المضافة فتبلغ ١٦,٨% موزعة بنسبة ١٢,٧% في الضفة الغربية و٤,١% في قطاع غزة. وبلغ إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٥/٢٠٠٠ م حوالي ٤٠٨ مليون دولار أمريكي منها ٨٩% للإنتاج النباتي موزعة (في الضفة الغربية بنسبة ٦٦,٣% ، و٣٣,٧% في قطاع غزة) ، أما مساهمة الإنتاج الحيواني فقد بلغت ١١% موزعة (نسبة ٥٩,٣% في الضفة الغربية ، ٤٠,٧% في قطاع غزة [١٠١].

٢ - ٤ - ٤ قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني

تشمل المحاصيل الزراعية كل من إنتاج الفواكه والخضروات والمحاصيل الحقلية في مناطق السلطة الفلسطينية،حيث إرتفعت قيمة الإنتاج الزراعي من ٦٤٩,٣ مليون دولار أمريكي خلال الموسم الزراعي ١٩٩٥/١٩٩٤م ، (٦٩,٦% في الضفة الغربية ، ٣٠,٤% في قطاع غزة) ، إلى ٩٨٩,٨ مليون دولار أمريكي خلال الموسم ٢٠٠٠/١٩٩٩ م ، ثم بدأ يتقلص بعد إنتفاضة الأقصى حتى وصل إلى ٨٠١,٦ خلال الموسم الزراعي ٢٠٠١/٢٠٠٠م ، ثم بدأ في الإرتفاع والإنخفاض بعد ذلك حسب الوضع السياسي في المنطقة. وإرتفعت قيمة الإنتاج للمحاصيل الزراعية من ٤٠٤,٧ مليون دولار أمريكي في الموسم ١٩٩٥/١٩٩٤ م لترتفع إلى ٩٨٠ مليون دولار أمريكي في الموسم الزراعي ٢٠٠٠/١٩٩٩م، موزعة بنسبة ٦٤,٢ % للإنتاج النباتي (وقد بلغت نسبة مساهمة الضفة الغربية ٤٩,٧% ونسبة قطاع غزة ١٤,٥%% من قيمة الإنتاج النباتي) ، وإرتفعت من ٤٣١ مليون دولار أمريكي للموسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ م (منها أشجار الفواكه و٣٦,٩% خضروات ٥١,٧% ومحاصيل حقلية ١١,٤%) إلى ٥٠٧ مليون دولار أمريكي ومعدل نمو بلغ ١٧,٨% وهذا يعود إلى تحسن الإنتاجية في القطاع الزراعي، حيث تم إتباع الطرق الحديثة في الزراعة، بالإضافة إلى اختيار المحاصيل ذات الجدوى الاقتصادية. ومن حيث توزيع قيمة الإنتاج الزراعي حسب المناطق نجد أن الضفة

---

[101] / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسوحات مختلفة

الغربية قد إستحوذت على ما نسبته ٦٤,١% من قيمة الإنتاج النباتي خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م. وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٩,٧% في الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢م بالرغم من أن المساحة المزروعة في الضفة الغربية تعادل ما نسبته ٩٠% من إجمالي المساحة المزروعة خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م، وما نسبته ٩٠,٤% من إجمالي المساحة المزروعة خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢م، وهذا يعود إلى إعتماد الضفة الغربية على الزراعة البعلية مثل الزيتون، وهي زراعة ذات جدوى أقل من الزراعة المروية، مثل الخضروات وغيرها.

وإستحوذ قطاع غزة على ما نسبته ٣٥,٩% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م ، وإنخفضت هذه النسبة إلى ٣٠,٣% خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢م، رغم أن نصيب قطاع غزة من المساحة المزروعة لم يتعد ١٠,١% من إجمالي المساحة المزروعة في المناطق الفلسطينية خلال الموسم ٢٠٠٠/٢٠٠١م، وإنخفضت المساحة المزروعة في القطاع إلى ٩,٦% من إجمالي المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية خلال الموسم ٢٠٠١/٢٠٠٢م ، وهذا يعود إلى جدوى المحاصيل المزروعة في قطاع غزة والإعتماد على الري، مما يساهم في زيادة قيمة الناتج النباتي في فلسطين. أما بالنسبة لإنتاج المحاصيل الحقلية فقد ساهم قطاع غزة بنسبة ٣٥,٤% من إجمالي قيمة المحاصيل الحقلية ، خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م[١٠٢].

٢-٥ المبحث الرابع : المحاصيل الزراعية في فلسطين

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الإقتصاد الفلسطيني وفي علاقته وإرتباطه بالقطاعات الأخرى ، كما يلعب دوراً هاماً في توفير الإحتياجات الضرورية من الغذاء إلى حد ما وإستيعاب جزء من الأيدي العاملة وزيادة في الفائض من المنتوجات الزراعية التي يتم تصديرها. وأراضي السلطة الفلسطينية تتمتع بإنتاج وفير من الحمضيات والزيتون والخضار ، تبعا لإختلافات مناخية شاسعة خلال العام، لذلك فهي قادرة على إنتاج الخضار على مدار العام .

٢-٥-١ أنواع المحاصيل الزراعية التي تزرع في فلسطين

والجدول التالي يوضح مقارنة بين موسمين في أراضي السلطة الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة)لأنواع المحاصيل وأنماط الزراعة و لمساحات الأراضي الزراعية المزروعة بالبستنة الشجرية والخضار والمحاصيل الحقلية بالدونم كما يلي:-

---

102 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة .١٩٩٥،٢٠٠٠،٢٠٠١،٢٠٠٢ .

جدول(٢-١٨) يوضح مقارنة للمساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة للموسمين الزراعيين (١٩٩٨/١٩٩٧م ، ٢٠٠٣/٢٠٠٢م)* :-

نوع المحاصيل		نوع الري	الموسم ١٩٩٨/١٩٩٧م		الموسم٢٠٠٣/٢٠٠٢م	
			المساحة في الضفة الغربية/دونم	المساحة في قطاع غزة/دونم	المساحة في الضفة الغربية/دونم	المساحة في قطاع غزة/دونم
أشجار الفاكهة	أشجار مثمرة	مروي	27666	55164	15664	45330
		بعلي	1000236	24188	1033104	10853
	أشجار غير مثمرة	مروي	2436	2908	2234	6468
		بعلي	33141	2666	44392	5
الخضراوات		مروي	68440	41130	88980	45256
		بعلي	61141	11273	35127	4748
المحاصيل الحقلية		مروي	10310	16447	13940	18765
		بعلي	453053	38466	416665	33478
المجموع			1656423	192242	1650106	164903

*- المصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية ، ١٩٩٨، ٢٠٠٣

يتضح من الجدول (٢ – ١٨) أن الضفة الغربية تضم ٨٩,٦% من جملة مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين، في حين أن قطاع غزة ضم ١٠,٤% من المساحة المزروعة للموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧م، وقد شكلت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبر من جملة الأراضي الزراعية، حيث بلغت ٦١,٧%، في حين جاءت المحاصيل الحقلية في المرتبة الثانية، وبلغت نسبة مساحتها ٢٨,٥% ثم الخضراوات التي بلغت نسبتها ٩,٨%.

أما نسبة المساحة المزروعة المروية في الضفة الغربية فقد بلغت ٦,٥% من جملة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية أما في قطاع غزة فقد إرتفعت النسبة لتصل إلى ٦٠,٩% من مجموع المساحة الزراعية في القطاع[١٠٣].

وفي الموسم الزراعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢م، فقد بلغت المساحة المزروعة في الأراضي الفلسطينية، ما مقداره ١,٨١٥ ألف دونم ، منها ٩٠,٩% في الضفة الغربية مقابل ٩,١% في قطاع غزة ، شكلت المساحة المزروعة بأشجار

103 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية ١٩٩٨/١٩٩٧م .

الفاكهة النسبة الأكبر،فقد بلغت ٦٣,٨% من مجموع المساحة المزروعة، فيما بلغت نسبة مساحة الخضار ٩,٦% ، ونسبة مساحة المحاصيل الحقلية ٢٦,٦% من المساحة الكلية المزروعة.

ويلاحظ سيادة الزراعة المروية في قطاع غزة حيث تحتل ٧٠,٢% من المساحة الكلية المزروعة في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز ٧,٣% من مجموع المساحة المزروعة الكلية في الضفة الغربية[١٠٤].

ومن أهم الأسباب التي أدت إلي تغيير زراعة محاصيل مكان أخري:-.

- إرتفاع تكاليف مستلزمات زراعة الحمضيات و قلة العائد المالي نتيجة ملوحة التربة و المياه و عوائق التصدير من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي، أدي إلي إقتلاع مساحات كبيرة من الأشجار وعدم إهتمام المزارعين بإعادة زراعة أراضيهم ، وخاصة الحدودية.
- تعرض إنتاج الأشجار المثمرة و خاصة الحمضيات للتناقص بسبب المعوقات التي يواجهها المزارعون من حيث إرتفاع تكاليف الإنتاج، و تحكم الإحتلال الإسرائيلي في التسويق والمياه، و يرجع تراجع مساحة الحمضيات إلى إرتفاع ملوحة التربة و المياه والتجريفات التي أدت إلى تناقص إنتاجية الدونم الواحد منها.
- إن إزدياد الطلب على الخضار وإرتفاع الدخل منها أدى إلى تصدير جزء منها إلى السوق الإسرائيلي، حيث شرع المزارعون في إقتلاع الأشجار وزراعة الخضار والمحاصيل الحقلية.
- تزايد كميات الإنتاج من الخضار والبطاطس لإزدياد الطلب عليها، وإزدياد إنتاجية الدونم لإستخدام المزارعين الطرق الحديثة في الزراعة.
- أثرت الإنتفاضات الفلسطينية على تشجيع المواطنين على الرجوع إلى الأرض الزراعية و إستثمارها و خاصة أمام الدعوة إلى مقاطعة المنتوجات الصهيونية[١٠٥]. .
- تذبذب إنتاج و إنتاجية الأشجار المثمرة و المحاصيل الحقلية من سنة لأخرى، لإعتمادها على الأمطار التي تتذبذب من موسم إلى أخر.

---

104 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.
105 / الإنتاج الزراعي في فلسطين، http://www.l-7ob.com/vb/showthread.php?t=5937

أولا : البستنة الشجرية :-

وتنقسم حسب الأهمية الإقتصادية ومساحة الزراعة إلى :-

أ) الزيتون: -

ويزرع بمساحات كبيرة في أراضي السلطة الفلسطينية ، وخاصة في أراضي الضفة الغربية ويتم زراعة الزيتون زراعة بعلية تعتمد علي الأمطار الموسمية، حيث أن تضاريس الضفة الغربية معظمها جبلية، وجزء من زراعة الزيتون تكون زراعة مروية ، أما في قطاع غزة فزراعة الزيتون تعتبر الزراعة الثانية بعد الحمضيات وهي زراعة مروية. ومن أنواع الزيتون (السري ، الشملالي ، النبالي ، k18 ... وغيرها).

ب) الحمضيات : -

تعتبر الزراعة المهمة لفلسطين ، وقد إشتهرت فلسطين بالحمضيات وبخاصة المسماة " حمضيات يافا" وقد كانت تصدر للدول العربية والأجنبية قبل مجئ السلطة الفلسطينية وبعد مجيئها ، وكان يشتهر قطاع غزة بزراعة الحمضيات ، حتى قامت قوات الإحتلال بتدمير هذا القطاع ، حتى تنتهي سمعة حمضيات فلسطين ، ولكن المزارع الفلسطيني مازال يحارب من أجل إعادة زراعة أراضيه بالحمضيات والزيتون. ومن أنواع الحمضيات التي تزرع في فلسطين (برتقال الفلنسيا ، الشموطي ، الليمون ، الكلمنتينا ، الجريب فروت ، برتقال أبو صرة ، البرتقال البلدي ، المخال ، البوملي ، وغيرها).

ج) أشجار الفاكهة واللوزيات : -

وهي المحصول الثالث في الأهمية ، حيث تزرع بمساحات كبيرة في المناطق الفلسطينية، لسد إحتياجات الفلسطينيين من أصناف كثيرة من الفاكهة وتصدير الفائض للدول المجاورة ومنها(العنب ، البرقوق، الموز، الجوافة ، الخوخ ، التفاح ، أسكدنيا ، سفرجل، مانجا ، افوجادو، الجوافة ، الرمان ، لوز يابس، لوز فريك ...وغيرها). و تتركز زراعة الزيتون في محافظات نابلس ، وجنين، ورام الله والبيرة، أما العنب فتتركز زراعته في محافظة الخليل، واللوز في محافظة جنين ، والحمضيات في قطاع غزة .

الجدول (٢-١٩) يوضح مساحة أهم محاصيل البستنة الشجرية بالدونم ،وكذلك الإنتاج بالطن والإنتاجية بالكغم، حسب إحصائية ١٩٩٧م/ ١٩٩٨م *:-

المحصول	مثمر				غير مثمر		المساحة الكلية	الإنتاج الكلي
	بعلي	إنتاجية	مروي	إنتاجية	بعلي	مروي		
برتقال فلنسيا	0	0	25046	2387	0	40	25086	59772
برتقال شموطي	0	0	13480	2575	0	13	13493	34717
ليمون	65	509	7510	3628	4	140	7719	27277
كلمنتينا	0	0	4707	2925	0	47	4754	13768
جريب فروت	0	0	2704	3692	0	10	2253	9984
برتقال أبو صرة	0	0	2243	3143	0	0	1684	7050
مندلينا	0	0	1684	3046	0	0	1684	5130
برتقال فرنساوي	0	0	308	3265	0	0	308	1006
برتقال بلدي	0	0	187	3206	0	0	187	599
مخال	0	0	111	3171	0	0	111	352
بوملي	0	0	86	3169	0	0	86	272
زيتون	832012	110	9845	689	32515	2687	877059	98137
عنب	72266	771	756	1586	208	1569	74799	56912
لوز يابس	59447	78	15	350	951	0	60413	4627
برقوق	23656	220	497	812	218	23	24394	5607
تين	13744	495	61	517	108	28	13941	6830
لوز فريك	8087	56	15	350	559	2	8663	460
نخيل	1377	1000	1291	1642	141	0	2809	3498
مشمش	5024	134	247	565	623	14	5908	811
موز	0	0	5165	3999	0	0	5165	20653
جوافة	1	500	4736	3167	0	120	4857	15002
خوخ(دراق)	1161	612	541	687	307	335	2344	1082
تفاح	1226	340	335	701	124	235	1920	652
رمان	429	413	18	363	7	0	454	184
أسكدينيا	154	341	103	873	3	17	277	142
كمثري	239	470	4	1250	0	1	244	117
سفرجل	127	471	0	0	0	0	127	60
أفوجادو	0	0	121	612	0	0	121	74
مانجا	0	0	100	1816	0	0	100	182

*- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسوحات زراعية،١٩٩٨

جدول (٢-٢٠) يوضح مساحة أهم محاصيل البستنة الشجرية بالدونم ،وكذلك الإنتاج والإنتاجية بالطن ، حسب إحصائية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م*:-

المحصول	مثمر				غير مثمر		المساحة الكلية	الإنتاج الكلي
	بعلي	إنتاجية	مروي	إنتاجية	بعلي	مروي		
برتقال فلنسيا	0	0	13008	2348	0	25	13033	30545
برتقال شموطي	0	0	4683	2410	0	25	4708	11287
ليمون	0	0	8076	2866	0	582	5658	14550
كلمنتينا	0	0	2382	3167	0	2	2384	7543
جريب فروت	0	0	664	3028	0	0	664	2011
برتقال أبو صرة	0	0	1732	2496	0	86	1818	4323
مندلينا	0	0	349	2492	0	0	349	870
برتقال فرنساوي	0	0	238	2419	0	10	248	576
برتقال بلدي	0	0	40	2623	0	0	40	105
مخال	0	0	895	2613	0	109	1004	2338
بوملي	0	0	33	2070	0	0	33	68
زيتون	865444	91	2299	285	34159	4554	927156	85024
عنب	70360	782	946	2183	3145	351	74802	57118
لوز يابس	46395	81	35	300	2019	14	48463	3756
برقوق	23770	331	11	1482	1553	0	25334	7887
تين	12917	634	327	726	704	52	14000	8431
لوز فريك	8805	82	3	200	925	0	9733	721
نخيل	1428	1000	2133	1045	0	1203	4764	3657
مشمش	4041	277	90	773	623	2	4756	1190
موز	0	0	1550	5000	0	1232	2782	7750
جوافة	0	0	2350	1889	0	108	2458	4438
خوخ(دراق)	1379	461	346	1413	396	40	2161	1124
تفاح	1343	304	226	1032	170	70	1809	641
رمان	578	453	171	870	132	0	881	411
أسكدينيا	180	283	130	2068	49	11	370	320
كمثري	308	393	11	1500	126	40	485	138
سفرجل	148	497	0	0	50	0	198	74
أفوجادو	0	0	56	4786	0	20	76	268
مانجا	0	0	207	2444	0	2	209	506

*- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسوحات زراعية ،٢٠٠٣

يوضح الجدولان السابقان (٢- ١٩) ، (٢-٢٠)مساحات وإنتاج بعض محاصيل البستنة الشجرية التي تُزرع في أراضي السلطة الفلسطينية وكيف أن مساحات كثيرة قد تأثرت جراء الإعتداءات الإسرائيلية علـــى الأراضـــي الزراعيـــة خصوصاً بعد إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م .

حيث إنخفضت المساحات المزروعة بالحمضيات مما إنعكس على الإنتاجية الكلية لقطاع الحمضيات، والتي كانت تعتبر من المحاصيل النقدية وكانت تمثل عصب الصادرات الفلسطينية على الإطلاق في قطاع غزة، فمثلا كانت مساحة الفلنسيا في الموسم ١٩٩٨/١٩٩٧م حوالي ٢٥,٠٨٦ دونم والإنتاج الكلي ٩٥,٧٧٢طن .

أما في الموسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢م فقد كانت المساحة الكلية للفلنسيا١٣,٠٣٣ دونم والإنتاج الكلي ٣٠,٥٤٥طن، أما مساحة الزيتون في الموسم١٩٩٨/١٩٩٧م فكانت ٨٧٧,٠٥٩دونم والإنتاج الكلي ٩٨,٠٣٧طن ، وفي الموسم٢٠٠٣/٢٠٠٢م ،فوصلت المساحة ٩٢٧,١٥٦دونم والإنتاج الكلي ٨٥,٠٢٤ طن، وسبب زيادة مساحة الزيتون إتجاه المزارع الفلسطيني لزراعة أرضه المجرفة بأشتال الزيتون.

ثانيا : محاصيل الخضار :- تشتهر فلسطين بزراعة متنوعة من محاصيل الخضار ، لسد إحتياجات السكان والفائض يتم تصديره للخارج بالنسبة للمحاصيل التصديرية التي ضمنها، ومن أنواع الخضار التالي:- (البندورة ، الخيار ، الكوسا ، البطيخ و الباذنجان ، البطاطس ، الشمام ، الفلفل الحار ، الملفوف (ابيض ، احمر) ، الفاصوليا ، السبانخ ، الجزر ، البصل ، الثوم ، القرع ، اللفت ، الفجل ، التوت الأرضي ، الزهور).

جدول (٢-٢١) يوضح مساحة أهم محاصيل الخضار البعلية والمروية في البيوت البلاستيكية والأنفاق بالدونم كذلك الإنتاج والإنتاجية بالطن، حسب إحصائية ١٩٩٧م/ ١٩٩٨م* :-

الخضار	المساحة/ دونم				بيوت بلاستيكية	
	بعلي		مروي			
	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية	المساحة	الإنتاجية
التوت الأرضي	0	0	1350	4362	0	0
كوسا	12457	436	11418	2078	12	3000
بندورة (طماطم)	9005	619	13668	4006	5277	14083
خيار	13	265	8534	2110	1003	8586
فقوس	10155	503	385	1709	0	0
بامية	10036	348	537	833	0	0
باذنجان	2	40	7758	4115	370	7046
قرنبيط	1530	420	6787	2138	0	0
شمام	1480	882	1526	2223	253	1742
بطيخ	2641	962	1499	3306	0	0
فلفل حار	235	180	4483	2151	519	7677
ملوخية	0	0	4256	2320	607	2900
فول أخضر	1142	330	3128	1049	0	0
حمص	1707	957	0	0	0	0

*- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسوحات زراعية ،١٩٩٨

جدول (٢-٢٢) يوضح مساحة أهم محاصيل الخضار البعلية والمروية في البيوت البلاستيكية والأنفاق بالدونم كذلك الإنتاج والإنتاجية بالطن ، حسب إحصائية ٢٠٠٢/٢٠٠٣م *:-

الخضار	المساحة/دونم				بيوت بلاستيكية	
	بعلي		مروي			
	المساحة/ دونم	الإنتاجية بالطن	المساحة/ دونم	الإنتاجية بالطن	المساحة/دونم	الإنتاجية بالطن
التوت الأرضي	0	0	1768	5658	0	0
كوسا	8210	473	18308	21171	6	3583
بندورة (طماطم)	5071	645	12005	23718	9215	15057
خيار	0	0	17381	8505	12154	8775
فقوس	6076	455	1084	1028	0	0
بامية	6885	392	2346	1166	15	600
باذنجان	0	0	8477	12058	101	6050
قرنبيط	769	785	6984	2736	15	600
شمام	354	936	230	6417	263	3620
بطيخ	1727	889	1970	9424	2	2000
فلفل حار	0	0	3417	6965	522	4018
ملوخية	0	0	3650	734	1902	1846
فول أخضر	1468	450	3112	8653	0	0
حمص	4345	880	457	792	0	0

*- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسوحات زراعية ،٢٠٠٣

تزايد إنتاج الخضار و البطاطس بسبب التوسع في مساحة الأراضي المزروعة على حساب أراضي الحمضيات و زيادة الطلب على الخضار و البطاطس، و إستخدام الطرق الحديثة في الزراعية خاصة الزراعة المحمية.

ومن أهم المحاصيل المروية:-

١) **البندورة** : تشكل النسبة الكبرى من مساحة الخضار المزروعة، ويبلغ معدل إنتاج الدونم منها في الزراعة البعلية٦١٩كجم ، وحوالي ٤ طن في الزراعة المروية، ويبلغ إنتاجها في الدفيئات البلاستيكية أكثر من (١٤ طن) للدونم الواحد، وفي زراعة الأنفاق تتراوح ما بين(٥-٦) طن للدونم، وبلغ الإنتاج الكلي منها حوالي(١٥٣,٩٣٩) طن، حسب مساحات الموسم ١٩٩٧م /١٩٩٨م، أما في الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣م فقد بلغت المساحة الكلية المزروعة ٢٦,٢٩١ دونم ومعدل الإنتاج الكلي٣٩,٤٢٠ طن.

٢) **الكوسا**: تلي البندورة بالأهمية، حيث تبلغ المساحة المزروعة الكلية حوالي (٢٤ ألف دونم)، ٥٠% منها زراعة بعلية والمساحة الباقية زراعة مروية، تبلغ إنتاجية الدونم البعلي حوالي (٤٣٦ كجم) /الدونم، بينما إنتاجية الدونم المروي تبلغ أكثر من (٢,١٠٠ طن)، وتصل إنتاجية الدونم في البيوت البلاستيكية إلى (٣ طن)، وأقل من (٣ طن) في الأنفاق الأرضية، وبلغ الناتج الكلي منه (٣٩٢٥١) طن حسب إحصائية الموسم ١٩٩٧م /١٩٩٨م) ، أما في الموسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فقد وصلت المساحة المزروعة ٢٦٥٢٤دونم والإنتاجية الكلية ٢٥٢٢٧طن.

٣) **الخيار** : يأتي بعد محصول الكوسا بالأهمية، حيث تبلغ المساحة المزروعة منه المروية (٨٥٣٤) دونم، وإنتاجية الدونم الواحد حوالي ٢,١ (طن، المساحة المزروعة في البيوت البلاستيكية حوالي (١٠,٠٣٠) دونم، وتصل الإنتاجية حوالي (٨,٥ طن) / الدونم.بلغ الناتج الكلي منه (٩٩,٩٤٩) طن) حسب إحصائية الموسم١٩٩٧م /١٩٩٨م ، وفي الموسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢م وصلت المساحة المزروعة٢٩٥٣٣دونم والإنتاجية الكلية ١٧,٢٨٠طن.

ثالثا : المحاصيل الحقلية : -

وهي زراعات مهمة في فلسطين وهي تعتمد في غالب الأحيان علي الأمطار والقليل منها زراعة مروية مثل (القمح (الحنطة) ، الشعير ، العدس ، الحمص ، الزعتر ، الحلبة ، اليانسون ، الشمندر السكري ، البابونج ، العصفر ، الكمون ، دخان بلدي (هيش) ...وغيرها).

أما فيما يتعلق بالمحاصيل الحقلية ، فبلغت مساحتها الإجمالية (٥٣٠) ألف دونم، منها (٩٤,٦%) زراعة بعلية ، و (٥,٤%) زراعة مروية.إجمالي المساحة المزروعة محاصيل حقلية بلغت (٥٣٠,٢٧٦) وبلغ إنتاجها الكلي ١٦٧,٣٧٣ طن[١٠٦].

والمحاصيل الحقلية تشتمل على القمح و الشعير و الحمص و العدس والبطاطس و السمسم و الفول و الذرة و غيرها. و يشكل إنتاج القمح وإنتاج البطاطس من المنتوجات المهمة من المحاصيل الحقلية في قطاع غزة ، و قد إزداد إنتاج القمح و الشعير والبطاطس لإستخدام أساليب حديثة و بذور محسنة، و تراجعت إنتاجية المحاصيل الأخرى لعدم فائدتها الإقتصادية عند إنتاجها ، لأنه يتم إستيراد العديد من المحاصيل الحقلية من الخارج بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها في فلسطين. وتُؤثر الأمطار على إنتاجية المحاصيل الحقلية و المحاصيل البعلية الأخرى ، و التي تتذبذب من عام لأخر.

---

106 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الإحصاءات الزراعية، ١٩٩٨ ،٢٠٠٣ .

جدول(٢-٢٣) يوضح المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية للموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧م والموسم الزراعي٢٠٠٢/٢٠٠١م *:-

المنطقة	الموسم الزراعي / نوع الزراعة	١٩٩٨/١٩٩٧م	٢٠٠٢/٢٠٠١م
الضفة الغربية	بعلي	463053	428991
	مروي	10310	13214
إجمالي المساحة / دونم		473363	442205
قطاع غزة	بعلي	38466	32033
	مروي	18447	21059
إجمالي المساحة/دونم		56913	53092
إجمالي المساحة بعلي / دونم		501519	461024
إجمالي المساحة مروي / دونم		28757	34273
إجمالي المساحة / دونم		530276	495297
إجمالي إنتاج المساحة / طن		167373	222794

*- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسوحات زراعية ،٢٠٠٢

الجدول (٢-٢٣) السابق يوضح المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية لموسميين زراعيين، حيث نجد أنه في الموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧م كانت المساحة الإجمالية ٥٣٠,٢٧٦دونم (في الضفة الغربية ٤٧٣,٣٦٣دونم ، وفي قطاع غزة ٥٦,٩١٣دونم) . وفي الموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠١م فقد تقلصت المساحة إلى ٤٩٥,٢٩٧ دونم (منها ٩٣,١% بعلية و٦,٩% مروية).

ويعتبر محصول القمح من أكبر المحاصيل الحقلية مساحة (في الضفة الغربية ٥٣٠٢٧٦دونم ، وفي قطاع غزة ٤٩٥,٢٩٧دونم) ،وقد تقلصت المساحة بسبب الإعتداءات الإسرائيلية وبسبب الظروف الجوية وقلة الأمطار في هذا الموسم[107].

---

107 / وائل قديح ، تحليل مؤشرات القطاع الزراعي الفلسطيني، http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new11-13-14.htm

وجدول (٢-٢٤) يوضح أهم المحاصيل الحقلية في فلسطين للموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧م والموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠١م*:-

الموسم الزراعي		١٩٩٨/١٩٩٧م		٢٠٠٢/٢٠٠١م	
نوع المحصول	نوع الزراعة	المساحة/دونم	الإنتاج للدونم/كغم	المساحة/دونم	الإنتاج للدونم /كغم
قمح	بعلي	207826	173	219740	242
	مروي	1610	300	4735	250
إجمالي المساحة بالدونم والإنتاجية بالطن		209436	36523	224475	54308
شعير	بعلي	125448	124	108616	200
	مروي	865	250	830	232
إجمالي المساحة بالدونم والإنتاجية بالطن		126313	15726	109446	21879
حمص	بعلي	26374	76	20950	126
	مروي	7	800	-	-
إجمالي المساحة بالدونم والإنتاجية بالطن		26381	2009	20850	2638
عدس	بعلي	27582	54	19031	81
	مروي	-	-	-	-
إجمالي المساحة بالدونم والإنتاجية بالطن		27067	1469	19031	1538
بطاطس	بعلي	2307	670	493	757
	مروي	19136	2986	19222	3080
إجمالي المساحة بالدونم والإنتاجية بالطن		21443	58694	19715	59580

*- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية للأعوام ١٩٩٨، ٢٠٠٢ .

ومن أهم المحاصيل الحقلية :-

١) **القمح** " الحنطة " :- وهو من أهم المحاصيل المزروعة في الضفة الغربية، وتبلغ نسبته،(٣٩,٤%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية وتبلغ إنتاجية الدونم الواحد من القمح حوالي (١٧٣) كجم في الزراعة البعلية، و(٣٠٠) كجم في الزراعة المروية للموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧م، أما خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠١م فكانت نسبته (٤٥,٣%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية وبلغت إنتاجية الدونم من القمح حوالي (٢٤٢كجم) في الزراعة العلية ، وحوالي (٢٥٠كجم) في الزراعة المروية .

٢) **الشعير** : -ويلي القمح بالأهمية، حيث تبلغ إنتاجية الدونم (١٢٤ كجم) في الزراعة البعلية و (٢٥٠ كجم) في الزراعة المروية والمساحات المزروعة منه قليلة جدا، كما أن إنتاجية الدونم منه قد تدهورت في السنين الأخيرة لعدم وجود سلالات معتمدة منه للزراعة للموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧م وكانت نسبته (٢٣,٨%) من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية ، أما في الموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠١م فكانت إنتاجية الدونم للزراعة البعلية حوالي(٢٠٠كجم) وللزراعة المروية كانت إنتاجية الدونم حوالي (٢٣٢كجم).

٣) **الحمص** : - وهو يلي محصول الشعير بالأهمية، حيث تبلغ إنتاجية الدونم منه (٧٦ كجم) بالزراعة البعلية للموسم ١٩٩٨/١٩٩٧م ، وفي الموسم ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م كانت إنتاجية الدونم (١٢٦كجم)، ولا يزرع الحمص رياً.

٤) **البطاطس** :-وهي من المحاصيل المهمة في فلسطين وتتم زراعتها للإستهلاك الداخلي وأيضاً للتصدير ، وقد تذبذبت زراعتها وزادت وقلت المساحة المزروعة حسب الظروف السياسية والإغلاقات والحصار والتجريفات ومنع أو السماح للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بالمرور من المعابر لمناطق السلطة الفلسطينية، فنجد أنه في الموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧م ،كانت المساحة المزروعة في مناطق السلطة الفلسطينية ٢١,٤٤٣ دونم، والإنتاجية ٥٨,٦٩٤طن، أما في الموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١م وخلال إنتفاضة الأقصى وصلت المساحة المزروعة ١٩,٧١٥دونم والإنتاجية ٥٩,٥٨٠ طن.

والجدول (٢-٢٥) يوضح المساحة المزروعة بمحصول البطاطس بالدونم وكمية الإنتاج بالطن*:-

الموسم الزراعي	الضفة الغربية		قطاع غزة		المساحة الكلية	الإنتاج الكلي
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج		
1994-1995	7190	10915	9760	39040	16950	49955
1995-1996	7525	12631	14000	42000	21525	54631
1996-1997	8805	14727	9772	30231	18577	44958
1997-1998	6628	10251	14815	48443	21443	58694
1998-1999	3863	7667	12995	45260	16858	52927
1999-2000	4501	12684	11050	34650	15551	47334
2000-2001	4236	11559	12310	39985	16546	51544
2001-2002	4809	13834	14906	45746	19715	59580
2002-2003	5118	13538	13880	43035	18998	56572
2003-2004	2194	5118	11560	35975	13754	41093
2004-2005	5198	15095	12730	39725	17928	54820
2005-2006	6186	18890	14963	46644	21149	65534
2006-2007	5638	16579	14704	46262	20342	62841
2007-2008	7352	22972	13825	46208	21177	69180

*- قام الباحث بتجميع البيانات من ، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة من (١٩٩٤ - ٢٠٠٨م) .

ملاحظات عامة عن القطاع الزراعي في أراضي السلطة الفلسطينية:-

- هناك تفاوت في إنتاجية كل محصول من المحاصيل الزراعية و حتى يوجد إختلاف في إنتاجيـــة المحـــصول الواحـــد ، إنتاجية الزراعة المروية المكشوفة حوالي ٥- ٨ طن للدونم الواحد، وترتفع إلى ٢٥-٣٠ طن في الزراعة المحمية (الدفيئات الزراعية) مثل محصول البندورة[١٠٨].
- أدخلت أنواع وأصناف جديدة على الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل الفراولة والزهور، كما أدخلت أصناف محسنة من أغلب المحاصيل التي تزرع في قطاع غزة للإعتماد المباشر على إستيراد الأشتال من دولـــة الإحـــتلال– إسرائيل.

[108] / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق .

- إستخدم المزارعون الطرق الحديثة في الزراعة من أساليب الري و الأصناف و البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ومستلزمات الدفيئات الزراعية وغيرها من المستلزمات الزراعية الهامة في الزراعة.
- تناقص إنتاج الحمضيات في قطاع غزة لتناقص المساحة المزروعة لحساب الزحف العمراني وزيادة مساحة محاصيل الخضار التي حلت مكان أشجار الحمضيات والفاكهة التي تدنى إنتاجها لإرتفاع ملوحة التربة و المياه والتجريفات لمساحات شاسعة التي كانت مزروعة بالحمضيات والفواكه .
- تتركز زراعة الحمضيات في محافظة غزة و محافظة شمال قطاع غزة ، و بدأ المزارعون في التوجه نحو زراعات أخري مثل زراعة الزيتون والنخيل، لمقدرتهما على تحمل ملوحة التربة.

٢-٦ المبحث الخامس : القطاع الزراعي الفلسطيني الواقع والمعوقات

يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني من عدة صعوبات تتمثل في تزايد محدودية الأراضي الزراعية و المياه بسبب إستمرار السياسة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية والتجريفات والتدمير للأراضي الزراعية و التحكم بمصادر المياه الفلسطينية و إستخداماتها ، إلى جانب معاناة المنتجين الزراعيين من صعوبة تسويق منتوجاتهم في الأسواق المحلية للضفة الغربية و قطاع غزة ، حيث يحظر على مزارعي كل منطقة الوصول إلى أسواق المنطقة الأخرى في فترة الإغلاق، مما يؤدي إلى حصول إختناقات بتراكم فوائض أغلب المنتوجات الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى انهيار أسعارها ، و نقص في تلك السلع في بعض مناطق السلطة الفلسطينية ينتج عنه إرتفاع كبير في أسعارها .

إن الظروف السياسية التي مرت وما زالت تحدث على الأراضي الفلسطينية تفرض واقعاً متواصلا من حيث التغير والتقلب، وهذا ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القطاع الزراعي بكافة فروعه. فالحروب التي حدثت ونتج عنها إحتلال أجزاء واسعة من أراضي فلسطين من حرب ١٩٤٨م وحرب ١٩٦٧م ،والحروب والإجتياحات على مناطق السلطة الفلسطينية والمستعرة وبخاصة الحرب والإجتياح الأخير على قطاع غزة نهاية عام ٢٠٠٨م وبداية ٢٠٠٩ م ، أدت إلى تجريف وتدمير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية .

ومنذ العام ١٩٦٧م وسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، تقلصت المساحات الزراعية المتاحة مما إضطر العديد من العاملين في القطاع الزراعي على الهجرة القسرية ، وبهذا خسرت الزراعة في فلسطين عاملين مهمين جدا وهما الأرض والإنسان. فقد قامت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م بمصادرة ٣,٨١٢,٠٧٨دونم أي ما يعادل ٧١,٥% من مجموع مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على النحو التالي :-

- **٤٦,٠٠٠** دونم في قطاع غزة سيطرت عليها قبل قدوم السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤م.
- **٢,٨٤٠,٠٠٠** دونم في الضفة الغربية سيطرت عليها إسرائيل قبل عام ١٩٨٧م.
- **٥٢٦,٠٩٨** دونم سيطرت عليها إسرائيل في الفترة من ١٩٩٨وحتي ١٩٩٨م.
- **٤٠٠,٠٠٠** دونم في الضفة الغربية سيطرت عليها إسرائيل عام ١٩٩٩م [١٠٩].

وفيما يخص العاملين في القطاع الزراعي ، فقد إنخفض من حوالي (٥٩) ألف، يمثلون (٣٨،٧) في المائة من إجمالي العاملين في الإقتصاد المحلي في الضفة الغربية و قطاع غزة ، و حوالي (٣٤) في المائة من إجمالي قوة العمل الفلسطيني عام ١٩٧٠ ، إلى نحو (٣٨،٤) ألف عامل يمثلون نحو حوالي (١٣،٨) في المائة من إجمالي قوة العمل الفلسطيني عام ١٩٨٧م[١١٠].

منذ الإنتفاضة الأولى والتي بدأت في الربع الأخير من عام ١٩٨٧م ،عاد قسم كبير من العمال الفلسطينيين إلى العمل في القطاع الزراعي، فإنتعش ذلك القطاع وبدأ يسترد عافيته من جديد.ولكن بعد الإنتفاضة الأولي عادت إمكانية العمل في الجانب الإسرائيلي وبهذا عاد القطاع الزراعي للمعاناة ذاتها مرة أخرى. لذا نجد أن النشاط الزراعي يتأثر مباشرة بالوضع السياسي المفروض على الشعب الفلسطيني. ومن الأمور الأخرى والهامة المؤثرة علي القطاع الزراعي الفلسطيني فهو عدم توفر الدعم والحماية للمزارع الفلسطيني، وكذلك إمكانية التصدير، حيث نجد أن إمكانية التصدير مقيدة ومحدودة بسبب سيطرة الإحتلال على المعابر والحدود بصورة مباشرة وغير مباشرة وبالتالي فإن هامش العائد الربحي محصور ومقيد بالقرارات السياسية.وقد عمل الإحتلال الإسرائيلي على الإستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي

---

109 / تقرير عن الإحتلال الإسرائيلي والتدهور البيئي في فلسطين، http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=3948 .
110 / نبيل السهلي ، مصدر سابق .

الزراعية الفلسطينية من خلال إنشاء العديد من المستعمرات والمعسكرات وإعلان أجزاء أخرى كمناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية من أجل تنفيذ مخططاتها الاستعمارية الخاصة[111].

لقد قامت إسرائيل بتدمير منهجي وممنهج للقطاع الزراعي ومنعت نموه من خلال السيطرة على مصادر المياه ومصادرة الأراضي الزراعية والمراعي، وبناء المستوطنات وتدمير البنية التحتية وتقطيع أوصال الأراضي وعزل الفلسطينيين والسيطرة علي المعابر والحصار والإغلاق وبناء جدار الفصل العنصري وغيرها من سياسات وإجراءات عدوانية .

وبالرغم من إنسحاب قوات الإحتلال الصهيوني من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م إلا أنها واصلت وضع العراقيل، فقد منعت المزارعين من الإقتراب أو الزراعة في المناطق الحدودية، مما أدى إلي ترك هذه الأراضي بدون الإستفادة منها .

٢-٦-١ الواقع الزراعي الصعب

تأثر القطاع الزراعي بقدر كبير جداً بالإحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧م وحتى وقتنا الحاضر ،حيث أنه خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تراجع القطاع الزراعي بدرجة كبيرة ،ولم يتقدم ويتطور بالدرجة التي تطور فيه القطاع الزراعي وتقدم في العالم ، فلقد حطم الإحتلال الصهيوني البنية التحتية للقطاع الزراعي من خلال التالي:-

١- سلب الأرض والمياه.

٢- قطع الأشجار ومنع الزراعة .

٣- تدمير المحطات الزراعية ومراكز البحث العلمي.

٤- إقامة المستوطنات علي الأراضي الزراعية.

٥- شق الطرق الإلتفافية في الضفة الغربية: حيث تم تدمير الأشجار والمزروعات ،وسلب مساحات كبيرة من الأراضي ومنع إستغلال الأرض علي جانبي الطرق بعرض (٤٠) متراً علي كل جانب.والجدار الفاصل الذي يمنع المزارعين من دخول أراضيهم الزراعية.

٦- حرق الغابات وإزالتها لبناء معسكرات للجيش عليها أو لبناء مستوطنات .

---

[111] / إسحق جاد و نادر هريمات ، ٢٠٠١، مصدر سابق .

٧- منع تصدير بعض المنتوجات الزراعية بين محافظات الوطن (الضفة الغربية وغزة) ومن الداخل الفلسطيني للأسواق الخارجية، وتم إيقاف إستيراد بعض المواد الأولية التي يحتاجها القطاع الزراعي من أجل التنمية الزراعية كمستلزمات الإنتاج من أسمدة كيماوية وأدوية بيطرية وبذور وتقاوي وأشتال إلا من خلال الإحتلال أو عَبرَ وكلائه فقط.

٨- المنافسة الشديدة بين المنتوجات الوطنية الفلسطينية والمنتوجات المستوردة ويرجع ذلك إلى الحرية شبه المطلقة للإستيراد من السوق الإسرائيلي وأحيانا بالأساليب الغير مشروعة التي تواجهها المنتوجات الفلسطينية مثل الإغراق والتهرب من الضرائب وتهريب المنتوجات الفاسدة أو الغير مطابقة للمواصفات إلى الأراضي الفلسطينية من الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات.

٩- إتبع الإحتلال سياسة الإغراق في الأسواق المحلية الفلسطينية ،حيث يعرض سلعه بأسعار اقل من التكلفة الحقيقية لكي تنافس البضائع الفلسطينية المدعومة،للقضاء على أرباح المزارعين. مما يضطر المزارع بالبيع بسعر بخس ومن ثم يترك أرضه ولا يزرعها في الموسم القادم. وبهذا تُمهد الطريق للمنتوجات الإسرائيلية بسهولة ويسر ويفرض السعر الذي يطلبه ،وبهذا يدمر النتاج الوطني بشكل مبرمج.

١٠- إضطر المزارعون الفلسطينيون من الضفة الغربية و قطاع غزة للعمل داخل الخط الأخضر(الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م) كعمال زراعة وبأجر يومي. ثم تركوا أراضيهم ولم يعتنوا بها ،حتى تسببوا ببوار الأراضي وموت الكثير من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.

١١- السيطرة على مصادر المياه ، تسيطر إسرائيل على ٨٩% من إجمالي مصادر المياه المتاحة لإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تسيطر على ٩٠% من المياه السطحية بينما لا يحصل الفلسطينيون على حصتهم من مياه نهر الأردن الذي تحصل إسرائيل على نصيب الأسد منه ٦٥% مقارنة بباقي الدول العربية (سوريا، لبنان والأردن).

كما تسيطر إسرائيل بشكل تام على الأحواض المائية الجوفية الأربعة في شمال وشرق وغرب الضفة الغربية وساحل غزة ، ولا تمنح الفلسطينيين سوى ٢٤٥ مليون كوب بالسنة حيث يبلغ استهلاك الفرد الواحد ١٠٥ كوب مقابل أكثر من ٤٠٠ كوب يستهلكها المستوطن الإسرائيلي من نفس هذه المصادر.عملت إسرائيل على وضع العديد من القيود والعقبات أمام الفلسطينيين لمنعهم من حفر الآبار وبناء وتطوير شبكات معالجة المياه التي أصبحت المصدر الرئيسي لتزويد

الأراضي الزراعية المروية بالمياه. وقد شكل التحكم الإسرائيلي بمصادر المياه المختلفة من مياه سطحية وجوفية وينـــابيع وشبكات وبنية تحتية بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة على المنشآت، الأثر الواضح والمباشر فيضرب القطاع الزراعـــي الفلسطيني وتدميره[١١٢] .

٢ - ٦ - ١ - ١ مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في قطاع غزة

يعاني القطاع الزراعي معاناة شديدة جراء ممارسات الإحتلال الإسرائيلي التدميرية لهذا القطاع بسبب الإجراءات العديدة المتمثلة في تدمير مصادره الطبيعية من الأرض والمياه وتهجير العمالة الزراعية ومنع فرص التصدير الخـــارجي وصعوبات التسويق الداخلي نتيجة الإغلاقات وقطع الطرق ومشاكل ومعوقات عديدة أدت إلي حالة من التـــدهور الـــشديد ،علي الرغم من الجهود المبذولة من كافة المؤسسات الحكومية والأهلية[١١٣].

لقد كان للإحتلال الإسرائيلي الأثر الواضح علي القطاع الزراعي، الذي أخذ عمليـــاً فـــي التراجـــع و الإنحـــدار لأسباب عديدة منها، ما هو ناتج عن السياسات المتعمدة التي مارستها دولة الإحتلال الإسرائيلي حيال مختلف القطاعـــات الإقتصادية الفلسطينية بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، وما قامت به قوات الإحتلال الإســـرائيلي مـــن نـــزع ومصادرة وتجريف مساحات شاسعة من الأراضي والملكيات الزراعية الفلسطينية[١١٤].

ورغم تطور الإنتاج الزراعي في قطاع غزة في السنوات الأخيرة إلا أنه يعاني من مشكلات كثيرة تعيق نموه الإقتـــصادي الحيوي ، و أهم هذه المشكلات :-

أولا : المشاكل والمعوقات التي سببها الإحتلال الإسرائيلي:علي الرغم من صعوبة تحديد المشاكل التي تعيق تقدم القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل عام و قطاع غزة بشكل خاص، بسبب تأثير الإحتلال وممارسته اليوميـــة، حيـــث تقـــوم هـــذه السياسة المُمَنهجة علي تفريغ الأرض من محتواها السكاني والسيطرة عليها[١١٥]، بالإجراءات التالية:-

١) مصادرة الأراضي الزراعية ، ففي قطاع غزة بلغ مجموع الأراضي المصادرة ١٦٤ ألف دونـــم بنـــسبة ٤٦% مـــن مساحة قطاع غزة[١١٦]، وذلك قبل الإنسحاب الصهيوني من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م .

٢) سياسة إقتلاع الأشجار المثمرة وتجريف الأراضي الزراعية تحت شعار الأمن للمستوطنين.

---

112 / تقرير عن القطاع الزراعي الفلسطيني خلال أربعين عام من الاحتلال ، مصدر سابق .
113 / المركز العربي للتطوير الزراعي،٢٠٠٢، مصدر سابق ، ص٩ .
114 / المركز العربي للتطوير الزراعي،٢٠٠٣، مصدر سابق، ص٦ .
115 / تقرير عن القطاع الزراعي والحيواني الفلسطيني مهمش ويحصل على أقل من ١% من موازنة السلطة، www.ngosnews.net
116 / سهي النحال ، مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين، ٢٠٠٩،www.alnaharnews.net

٣) التحكم في عمليات التسويق للمنتوجات الصهيونية حيث أن المخطط الصهيوني ، يجعل المنتوجات الزراعية الفلسطينية منتوجات مكملة للمنتوجات الإسرائيلية وليست منافساً لها.

٤) إستغلال المستعمرات الإستيطانية في منافسة المنتوجات الزراعية في قطاع غزة ، وإستغلال الأيدي العاملة الزراعية للعمل في الحيازات الزراعية الإسرائيلية بِأجور رخيصة.

٥) التحكم في مياه قطاع غزة ، مما أثر على نوعية المياه وملاءمتها للمنتوجات الزراعية .

٦) التحكم في أسعارمستلزمات الإنتاج الزراعي كالمبيدات والأسمدة والميكنة الزراعية والتي لا يستطيع المُزارع شرائها.

٧) قلة الإهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات الزراعية المساندة[١١٧] .

٨) منع الصيادين في قطاع غزة من الصيد في المياه الإقليمية الفلسطينية.

ثانيا : المشاكل ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية [١١٨] :-

- محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى .
- التربة وتدهور خواصها وتدني إنتاجيتها بسبب الإستغلال الجائر وعدم إراحة الأرض .
- الإستعمال غير السليم للكيماويات، وبشكل خاص المبيدات .
- تدهور نوعية المياه المستعملة في الري بسبب الضخ الزائد .
- الزحف العمراني والحضري والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية[١١٩] .

ثالثا :المشاكل والمعوقات الفنية [١٢٠]:

- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافية والنقص الحاد في وجود المختبرات والمعدات والأجهزة اللازمة بالإضافة إلى نقص الباحثين المدربين لتغطية المجالات الزراعية المطلوبة .
- قلة إمكانيات جهاز الإرشاد ووقاية النبات والخدمات البيطرية .
- ضعف البنية التحتية الخاصة بقطاع التسويق الزراعي .
- ضعف أنشطة التصنيع الزراعي والغذائي .

117 / إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين، وزارة الزراعة،٢٠٠٤ .
118 / المركز العربي للتطوير الزراعي ، ٢٠٠٢، مصدر سابق ،ص٦ .
119 / وزارة الزراعة،٢٠٠٤، مصدر سابق .
120 / إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين ، وزارة الزراعة، ٢٠٠٤، ص٧ .

- قلة البيانات والمعلومات المتوفرة حول الزراعة وتضاربها في بعض الأحيان .
- ضعف القدرات الفنية الزراعية .

رابعا : المشاكل والمعوقات ذات الطابع الاجتماعي و الإقتصادي [١٢١]:

١. صغر وتشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها مما قلل الكفاءة الإنتاجية .
٢. قلة العائد من الزراعة وإرتفاع عنصر المخاطرة مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في هذا القطاع بالإضافة إلى قلة الإستثمارات الزراعية .
٣. عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي .
٤. ضعف العمل الجماعي والتعاوني .
٥. تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي : نتيجة لسياسة الاحتلال فقد هجر المزارعون الذين تعرضوا للخسائر المتتالية إلى ترك أراضيهم بوراً و العمل في الكيان الصهيوني مما أثر على كمية الإنتاج الزراعي .

خامسا : المشاكل والمعوقات المؤسسية والتشريعية [١٢٢]:

١- عدم موائمة القوانين والتشريعات الزراعية.
٢- عدم وجود نظام للتأمين الزراعي وتعويض المزارعين ضد الكوارث الطبيعية.
٣- التضارب والإزدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي وضعف قدراتها.

٢-٦-١-٢ مشاكل تتعلق بعمليات جمع وتعبئة المحاصيل الزراعية في قطاع غزة

تتم العمليات الحالية للجمع والتعبئة بطرق غير منظمة، مما يسبب تلف جزء كبير من المحاصيل والمنتوجات الزراعية، الأمر الذي ينجم عنه ضرر مزدوج بين نقص الكمية وإنخفاض السعر نتيجة إنخفاض النوعية ويؤدى هذا في النهاية إلى ضعف المنتوجات الزراعية التصديرية المحلية كمنافس للمستوردات من خارج فلسطين، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمثلا يجمع البطيخ على شكل أكوام بسيارات الشحن مما يؤدى إلى تلف بعضه نتيجة الضغط وعدم التعبئة، وتعبأ الخضار في عبوات غير منتظمة وغير منسقة فتصعب عملية تقييمها بسبب وجود هذه الأحجام والأشكال المختلفة

---

121 / القطاع الزراعي والحيواني الفلسطيني مهمش، مصدر سابق ، ص ٤ .
122 / المصدر السابق

التي لا يراعى فيها قواعد التصنيف وتطبيق المعايير والمكاييل المستخدمة في الأسواق مما يؤدى إلى عدم تكافؤ الأسعار وربط جودة المحصول بالسعر ، ومن المشاكل أيضاً[١٢٣]:-

أولا : مشاكل تتعلق بالجهاز الذي يقوم بنقل المحاصيل إلى أسواق الإستهلاك :وتنقسم هذه المشاكل إلى قسمين:

القسم الأول: مشاكل مرتبطة بعملية النقل ذاتها وتنحصر في أن تكاليف النقل عالية خاصة في المناطق الزراعية وهذا راجع إلى عدم وجود شبكة من الطرق الممهدة، كما وان نظام النقل يعانى من عدم التنظيم وعادة ما تكون أجور النقل متذبذبة وغالباً باهظة وفى بعض الأحيان لا تتوفر، مما يسبب تلف المحاصيل ونقص الدخل للمزارع .

والقسم الثاني :هي مشاكل تنجم عن عدم معرفة المزارع بالمكان المناسب لتسويق محاصيله، وهذا راجع إلى عدم وجود جهاز فعال لتزويد المزارع بالمعلومات عن أسواق الإستهلاك والأسعار المتوقعة فيها والكميات المتوقع وصولها من مناطق الإنتاج المختلفة، وتتضاعف المشكلة إذا أخذ بعين الإعتبار أن هناك عدة جهات تكون منافسة في أغلب المحاصيل المُنتجة وبين تسويقها في نفس الأسواق .

ثانيا : مشاكل تتصل بعملية التبادل وتنظيم العرض:نتيجة عدم وجود جهاز منظم لعملية البيع يُحدد المسئوليات ويضمن تصريف المنتوجات الزراعية بصورة أسهل مما هي عليه الآن في معظم أسواق الاستهلاك التي يمكن أن تصلها المحاصيل الزراعية، وكإمتداد لهذه المشكلة نجد أن بعض الأسواق تكتظ بالمحاصيل في فترة معينة مما يجعل الكمية المعروضة تفوق الكمية المطلوبة ومن ثم ينخفض السعر حتى أنه في بعض الحالات يحاول المزارع التخلص من محصوله وذلك بتوزيعه بالمجان أو إطعامه للحيوانات ،وهذا راجع إلى أن إمكانيات وعمليات التخزين والحفظ غير متوفرة بالرغم من أن ذلك يضيف منفعة زمنية إلى المحصول المخزون وحفظه من التلف حتى موعد إستهلاكه . كما وتساعد عملية التخزين على إستقرار أسعار السلع الزراعية التي لها موسم حصاد قصير بحيث يكون عرضها موزعاً على مدار السنة.ولتحسين وسائل التسويق خلال الجمع والتعبئة والتصنيف ولإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بجمع وتصنيف وتعبئة المحصول لابد من دراسة هذه المهام دراسة عميقة ومستفيضة ككل ومن ثم إرشاد المزارع للطرق السليمة لتعبئة المنتوجات تعبئة تضمن سلامتها وإتباع الطرق الصحيحة والسليمة، حتى تصل إلى المستهلك محتفظة بجودتها مما يساعد على زيادة دخل المزارع ، ويتطلب هذا وجود عبوات موحدة ويقتضي ذلك وجود من يقوم بتوفير هذه العبوات بأسعار

---

[123] / عبد الله بن ثنيان الثنيان تسويق منتوجات الإحساء الزراعية ، www.althnayan.com/image/El-Hassa.doc

معقولة وأهم من وجود هذه العبوات هو إيجاد وسيلة للتفاهم مع المزارع لتوجيهه وتعليمه كي يقوم بإتباع طرق أكثر كفاءة لتعبئة وتصنيف المحصول.ومن هذه الوسائل عقد ندوات للفلاحين يقوم فيها رجال الإرشاد بتقديم الوسائل الإيضاحية والشرح التفصيلي . ولمعالجة المشاكل التي تتصل بالجهاز الذي عن طريقه، يتم توصيل المنتوجات إلى أسواق الإستهلاك يجب ملاحظة النقاط التالية :-

١- لابد من ربط المناطق في قطاع غزة بشبكة من الطرق المعبدة وربطها أيضاً بمراكز السكان الرئيسية.

٢- لابد من توفير وتنظيم وسائل النقل في قطاع غزة ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص لتوفير مثل هذه الخدمات بأسعار معقولة وبطريقة منتظمة ، كما وأنه من الممكن تشجيع قيام جمعيات تعاونية من أهدافها توفير خدمات النقل المبرد والعادي .

٣- من أجل منفعة المزارع والوسطاء والمستهلك يتم شحن الكميات المناسبة لأسواق الإستهلاك المناسبة، ويقتضي هذا الأمر الإهتمام بكيفية توزيع المنتوجات بين الأسواق المحلية وكذلك أسواق بعض الدول الأخرى ، وكذلك توزيع المحصول بين ما يتم تسويقه طازجاً وما يصنع منه.

ومن أجل القيام بتوزيع المنتوجات الزراعية بين الأسواق الإستهلاكية توزيعاً يضمن أكبر قدر للربح وأكثر منفعة للمستهلك، لابد من إيجاد جهاز فعال يزود المُنتج بالمعلومات الكافية عن قوة الطلب ومستوى الأسعار، ولابد أن تكون هذه المعلومات متوفرة يومياً أو على الأقل أسبوعيا، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يُبذل مجهود متواصل تتعرف على مستوى الأسعار في جميع الأسواق الرئيسية للمنتوجات الزراعية، حتى يستعين بها المزارع لتخطيط إنتاجه للمستقبل[١٢٤] .

٢-٦-٢ الإحتلال والحصار وأثرهما علي القطاع الزراعي الفلسطيني

تسبب إستمرار الحصار و إغلاق المعابر بتدمير مواسم الزراعات التصديرية وتكبد المزارعين خسائر فادحة نتيجة عدم التمكن من تصدير منتوجاتهم في مواسم التصدير و تعرض الكثير من المحاصيل الزراعية للتلف بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والمبيدات الحشرية والنايلون المستخدم في الحمامات الزراعية وفقدان أكثر من 40 ألف عامل يعملون في القطاع الزراعي عملهم بسبب إستمرار الحصار وإغلاق المعابر والذي يؤدي إلى فشل

[124] / عبد الله بن ثنيان الثنيان، مصدر سابق .

المواسم الزراعية المتتالية وفقدان المزارع الفلسطيني لكثير من الأسواق الأوربية والعربية والتي لاقى فيها تميزا ورواجا للمنتوج الفلسطيني علي مدار السنوات السابقة[١٢٥].

عمدت سلطات الإحتلال ومنذ إندلاع إنتفاضة الأقصي عام ٢٠٠٠م إلى تدمير القطاع الزراعي كونه أحد الدعامات الأساسية للإقتصاد الفلسطيني، حيث شرعت بأعمال التجريف الواسعة، وشق الطرق الإستيطانية على حساب الأراضي الزراعية،وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية، الجدار سوف يتسبب في فصل أكثر من ١٠٠ قرية وبلدة فلسطينية عن أراضيها الزراعية، وأشار التقرير إلى أن مساحة الأراضي المحصورة ما بين الجدار الفاصل والخط الأخضر بلغت ٩١٥ ألف دونم؛ أي بنسبة ١٦,٣% من مساحة الضفة الغربية[١٢٦]، وقامت بتدمير عشرات الآبار الجوفية، وإتلاف خطوط وشبكات الري ، والمعدات والآلات الزراعية، وتدمير مزارع الدواجن والحيوانات،وتدمير مساحات كبيرة من الدفيئات الزراعية، مما أدى إلى تكبيد المزارعين خسائر جسيمة وفقدان آلاف الأشخاص لمصدر رزقهم الوحيد .

وواجهت شجرة البرتقال في فلسطين عدوانا من نوع آخر يتمثل في الجرافات الإسرائيلية التي تطبق سياسة تعسفية تقليدية تقوم على اجتثاث أشجار الحمضيات وغيرها من الأشجار المثمرة التي تحتاج إلى سنوات طويلة من الرعاية المكثفة حتى تبدأ في الإنتاج. وطبقا لإحصاءات مركز الإحصاء الفلسطيني فقد تم إجتثاث أكثر من ١٣٧ألف شجرة حمضيات مثمرة في قطاع غزة وحدها حسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية للعام ٢٠٠٨م، بالإضافة إلى تجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وما تحويه من محاصيل منذ بدء الانتفاضة الثانية في سبتمبر٢٠٠٠م وحتى نهاية٢٠٠٨ م .

ولم يختلف الحال في الضفة الغربية عن مثيله في غزة، حيث إقتلعت الجرافات آلاف الأشجار وذلك في إطار عملية بناء جدار الفصل العنصري في الأراضي التي تقع بالقرب من الخط الأخضر في محافظات الضفة الغربية[١٢٧].وبالنسبة للأراضي المصادرة التي تم بناء الجدار وملحقاته عليها، بلغت مساحتها ٤٧,٩٢١ دونما حتى نهاية منتصف العام ٢٠٠٥م ، تركز معظمها في شمال الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة الأراضي المصادرة في هذه المنطقة ٢٢,٥٣٠ دونماً من مجموع الأراضي المصادرة، وفي منطقة وسط الضفة الغربية، فقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة ١٩٠١,٧ دونمات، بينما بلغت مساحة الأراضي المصادرة في جنوب الضفة ٦,٢٨٤ دونماً، أما مساحة الأراضي

---

125 / حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار، http://www.herepal.com/news.php?action=vfc&id=343

126 / تقرير١,٦ملياردولار خسائر الزراعة الفلسطينية في ٥سنوات، http://www.insanonline.net/news_details.php?id=1080

127 / مازن الشاعر، تقرير عن زراعة الحمضيات في فلسطين...،٢٠٠٧ .

المعزولة داخل الجدار فقد بلغت منذ بنائه حتى منتصف العام الحالي ٢٠٠٥م حوالي ٣٠١,١٢٢ دونما، تركــز معظمهــا في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة الأراضي المعزولة في هذه المنطقة ١٩١,٣٣٦ دونما مــن مجمــوع الأراضي المصادرة، وفي منطقة وسط الضفة الغربية فقد بلغت مساحة الأراضي المعزولة ٦٦,٠٢٣ دونماً. بينما بلغــت مساحة الأراضي المعزولة في جنوب الضفة الغربية ٤٣,٧٦٣ دونماً، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأراضــي التــي تــم عزلها ومصادرتها كانت تستخدم سابقاً لأغراض زراعية[١٢٨].

٢-٦-٣ خسائر القطاع الزراعي الفلسطيني

إن ما تعرض له القطاع الزراعي من أعمال التجريف والتدمير والهدم واسعة النطاق والتي طالت كافة الأراضي والمنشآت الزراعية ومنازل المزارعين في الأراضي المحتلة وأراضي السلطة الفلسطينية على حدٍ سواء ما هي إلا تنفيــذاً لسياسات الحكومات المتعاقبة في إسرائيل والهادفة إلى خلق وقائع جديدة على الأرض يصعب تغييرها مستقبلاً.وهذا الأمر لا يقتصر على إلحاق خسائر مباشرة آنية فقط ، بل تهدف إلى إفتعال أزمة مزمنة يصعب حلها[١٢٩].

وتم حصر التجريفات من قبل وزارة الزراعة الفلسطينية مــن ٢٠٠٠/٩/٢٨م وحتــى ٢٠٠٨/١٢/٢٦م حــسب الجــداول التالية:-

أولا :جدول (٢-٢٦) يوضح حجم التجريف والتدمير للمساحات الزراعية وأعداد الأشجار في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٢٠٠٠/٩/٢٨ وحتى ٢٠٠٨/١٢/٢٦م*:-

نوع التجريف	زيتون	نخيل	حمضيات	لوزيات	عنب	فواكه	فواكه أخري	حراج	الإجمالي
العدد/شجرة	125408	79809	137526	190432	259640	279640	40779	11941	1561104
المساحة/دونم	5700	5321	3438	7935	1083	6991	1942	299	56322

*- موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، شبكة الإنترنت

128 / تقرير خسائر الإقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار،الإسرائيلي،http://www.shahidpalestine.org
129 / وزارة الزراعة. تقرير حول الخسائر، أغسطس ٢٠٠٢.

ثانيا: جدول (٢-٢٧) يوضح إجمالي التجريفات في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٢٠٠٠/٩/٢٨ وحتى ٢٠٠٨/١٢/٢٦م*:-

نوع التجريف	المساحة / دونم		إجمالي التجريف
	الضفة الغربية	قطاع غزة	
البستنة الشجرية	**12934**	**54666**	**67600**
الدفيئات الزراعية	**272**	**3799**	**4071**
الخضار المكشوفة	**5318**	**37484**	**42802**
المحاصيل الحقلية	**9507**	**11440**	**20947**

*- المصدر: موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، شبكة الإنترنت

تشير الجداول(٢-٢٤) ،(٢-٢٥) إلى حجم الخسائر التي تعرض لها القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة كما يلي:-

- بلغت مساحة الأراضي الزراعية المجرفة ٥٦,٣٢٢ دونم، بعدد أشجار وصل إلي ١,٥٦١,١٠٤ شجرة .
- جراء عمليات تجريف وتدمير البيوت البلاستيكية والخضار المكشوفة والمحاصيل الحقلية بلغت المساحة المجرفة ما مساحته ٥٢,٧٢٥ دونم.
- قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتجريف ما يقرب من ١٠٩ ألف دونم من الأراضي المزروعة بمختلف أنواع المحاصيل الزراعية **وكانت كالتالي**:-

١- **عدد أشجار الزيتون** المجرفة وصلت إلي ٢٦,٧٥٠ شجرة ، بواقع ٥,٧٠٠دونم.

٢- **عدد أشجار الحمضيات** المجرفة كانت ٧٩,٨٠٩ شجرة، ومساحة وصلت إلي ٣,٤٣٨دونم .

٣- **عدد أشجار الفاكهة** المجرفة كانت ٣٢٠,٤١٩ شجرة ومساحة تصل إلي ٨,٩٣٣دونم.

٤- **عدد أشجار أخري** المجرفة كانت ٤٥٠,٠٧٢شجرة ، ومساحة ٩,٠١٨دونم .

أولا :إنهيار القطاع النباتي :-

تسبب إستمرار التجريف و إغلاق المعابر بتدمير مواسم الزراعات التصديرية وكبد المزارعين خسائر فادحة نتيجة عدم التمكن من تصدير منتجاتهم في مواسم التصدير و تعرض الكثير من المحاصيل الزراعية للتلف بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والمبيدات والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية ،وفي حال

إستمرار الحصار وإغلاق المعابر ،الأمر الذي سوف يؤدي إلى فشل المواسم الزراعية المتتالية وفقدان المزارع الفلسطيني لكثير من الأسواق الأوربية والعربية والتي لاقى فيها تميزًا ورواجا للمنتج الفلسطيني على مدار السنوات السابقة[١٣٠] .

فمثلاً يتكبد مزارعي التوت الأرضي لخسائر تقدر بحوالي ١٠ مليون دولار للموسم الواحد وحسب المساحة المزروعة ، نتيجة زراعة أكثر من ٢٥٠٠دونم بالتوت الأرضي بتكلفة ٣٥٠٠ دولار للدونم الواحد ويعمل في مجال زراعة التوت الأرضي ٤٥٠٠عامل خلال الموسم الواحد للمساحة الكلية المزروعة بالفراولة، وتقدر خسائر مزارعي الزهور حوالي ٤ مليون دولار للموسم الواحد وحسب المساحة المزروعة، نتيجة زراعة ما يزيد عن ٥٠٠ دونم ويعمل في زراعة الزهور خلال الموسم الواحد حوالي ألف عامل[١٣١].

ومما يذكر بأنة جرت محاولات عديدة لتصدير ٢٥ ألف طن من البطاطس الجاهزة للتصدير للسوق الإسرائيلية والعربية في العام ٢٠٠٧م ، إضافة إلى الأصناف الأخرى من خضار الموسم الصيفي مثل الخيار و البندورة والفاصوليا والتي أوقف تصديرها وألحقت خسائر فادحة بالمزارعين نتيجة عرضها في الأسواق المحلية بأسعار زهيدة وتعرضها للتلف.وتلقى مزارعو الجوافة ضربة قاسية وتعرضوا لخسائر فادحة بسبب عدم التمكن من تصدير منتجاتهم للخارج وبيعها في الأسواق المحلية بأسعار زهيدة ، وتعتبر الجوافة من الفواكه الرئيسة التي تزرع في منطقة تدعي المواصي بمحافظة بخانيونس في قطاع غزة.

وتقدر كمية الأراضي المزروعة بالجوافة بحوالي ٧٠٠٠ دونم تنتج حوالي ٢٨ألف طن بمعدل **٤** طن للدونم الواحد. وتلقى مزارعو البندورة الشيري(**الكرزية**) والفلفل الحلو خسائر فادحة نتيجة عدم تمكنهم من تصدير ٧٠٠طن من البندورة الشيري تقدر قيمتها بحوالي ٢٣٠ ألف دولار و ١٠٠٠ طن من الفلفل الحلو تقدر قيمتها بحوالي ٣٥٠ ألف دولار أمريكي و الجاهزة للتصدير للسوق الأوربية. وقام المزارعون بزارعة ٢٠٠ دونم من البندورة الشيري بتكلفة تقدر بحوالي ٣٥٠٠دولار للدفيئة الواحدة ويتم زراعة ٢٥٠دونم من الفلفل الحلو بتكلفة تقدر بحوالي ٤٥٠٠ دولار أمريكي للدفيئة الواحدة في الموسم ويعمل حوالي ١٢٠٠ عامل للمساحة الكلية في هذا المجال[١٣٢].

---

[130] / حملة مناصرة ومطالبة بفتح معبر رفح والمساهمة برفع الحصار عن غزة، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٨،ص ٦ .
[131]/ ماهر الطباع ، حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار،٢٠٠٨ .
[132] / ماهر الطباع،٢٠٠٨،مصدر سابق .

ثانيا : إنهيار قطاع الثروة الحيوانية :-

لم يسلم الشق الثاني من القطاع الزراعي ألا وهو الإنتاج الحيواني ، حيث تعرض مربوا المواشي والدواجن في غزة لخسائر فادحة بسبب النقص الحاد في كميات الأعلاف الواردة إلى قطاع غزة و التي تستورد من دولة الإحتلال الإسرائيلية ، فضلاً عن أنها تصل بشكل غير منتظم وبكميات محدودة لا تكفي لإطعام مواشيهم ودواجنهم . و يأتي النقص الحاد في كميات الأعلاف بعد تخفيض المصانع المحلية لأنتاجها نظراً لندرة المواد الخام والحبوب التي تصل إلى غزة بسبب الحصار المفروض علي قطاع غزة منذ عام٢٠٠٧م[١٣٣].

وقد شكى المزارعون من نفوق آلاف الطيور نتيجة نقص الأعلاف، وإضطرارهم إلى إطعام الدواجن لأنواع رديئة من الأعلاف والحبوب لحين موافقة سلطات الاحتلال على إدخال كميات من الأعلاف عبر المعابر، ومنعت قوات الإحتلال الإسرائيلي إستيراد وإدخال الحيوانات الحية إلى غزة منذ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٣٠م، حيث تحتاج غزة إلى (٥٠٠٠٠ من العجول) و(٧٠٠٠ أغنام) للذبح سنوياً.مما أدي إلى نقص حاد في اللحوم حيث أن إنتاج الثروة الحيوانية في غزة محدود و كميتها المنتجة لا تغطي الإستهلاك المحلي، حيث لا تتجاوز ٣٠% من حجم الإستهلاك.و أدى النقص الحاد في أعلاف الحيوانات إلى إرتفاع أسعار اللحوم لأرقام قياسية، مما دفع وكالة الغوث إلى توسيع عمليات برامج التغذية المدرسية لمواجهة إحتياجات ما يزيد على ١١٠ آلاف طفل فلسطيني في المدارس كل يوم[١٣٤].

ثالثا : إنهيار قطاع النحل ومنتوجاته :-

أما على مستوى قطاع النحل فنتيجة لعدم قدرة المزارعين الوصول إلى مناحلهم ومتابعة إنتاج خلايا النحل أدى إلى تعرضها لأضرار كبيرة حيث يقدر عدد خلايا النحل بـ ٥٧,٨٥٠ خلية ويقدر إنتاجها بحوالي ٦٠١ طن من العسل بقيمة ٤,٦ مليون دولار حسب إحصائية عام ١٩٩٨م[١٣٥].

يقدر عدد خلايا النحل في محافظات قطاع غزة والضفة الغربية بحوالي ٦٦,٧٣٣ خلية ويقدر الإنتاج السنوي منها ٢٢٣طن من العسل ، وتقدر قيمتها بحوالي ٢,٨٧٤مليون دولار للموسم الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م[١٣٦].

---

133 / تقرير عن حصاد عام على حصار قطاع غزة خسائر -http://ferr-gaza.maktoobblog.com/1099440/

134 / ضياء الدين البابا ، نور الدين صلاح ، بحث تخرج ،دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط، الجامعة الإسلامية ، ،٢٠٠٩ ،ص٢ .

135 / خالد أبو القمصان ،دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، .٢٠٠٥

136 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٨، ص١٣٧ .

وقد تراجع إنتاج العسل خلال فترة الانتفاضة بنسبة ١٧% ، وذلك لعدم تمكن أصحاب المناحـل مـن الوصـول إلى الخلايا والإهتمام بها وعمليات تجريف الأشجار التي يتغذى عليها النحل أما بخصوص الخلايا المدمرة من قبل قـوات الاحتلال خلال الفترة (٢٠٠٠/٩/٢٨ / ٢٠٠٨/١٢/٢٦)، والتي تقدر بحوالي ٣٤٨١٧ خلية، حيث تبلغ تكلفـة الـصندوق (الخلية) الواحدة بحوالي ٧٠ دولار أمريكي .

وتقدر خسارة هذه الخلايا ب٢,٤٣٧,١٩٠ دولار أمريكي حسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية حتى نهايـة عام ٢٠٠٨م[١٣٧].

رابعا : إنهيار قطاع الصيد في غزة :-

تفرض قوات الاحتلال الإسرائيلية حصاراً على طول ساحل قطاع غـزة ، وبموجبـه لـم يـتمكن الـصيادون الفلسطينيون من الدخول للبحر، ويعتبر هذا إنتهاك صارخ لإتفاقيات السلام والبروتوكولات المتفق عليهـا بـين الـسلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. إن نشاط قطاع الصيد في قطاع غزة يواجه خطـر الإنهيـار بـسبب الحـصار الإسرائيلي علي الواردات والصادرات، هذا ما وضحه- فيليب لازاريني- رئـيس مكتـب تنـسيق الـشؤون الإنـسانية في القدس،وأشار بوجه خاص إلي "الوضع غير معقول" في صناعة الصيد ، وذكـرت التقـارير أن إيـرادات الـصيادين الفلسطينيين تراجعت ٧٢% منذ تحديد إسرائيل لمناطق الصيد إلي ثلاثة أميال بحرية (٥,٦كم). وأضاف لازاريني أنه منذ فرض الحصار لجأ سكان السواحل إلي إستيراد السمك من دولة الإحـتلال إسـرائيل أو عبـر الأنفـاق علـى الحـدود المصرية[١٣٨].

إن قطاع الصيد في غزة مهدد بالانهيار بفعل الحصار المفروض على غزة والممارسات الإسرائيلية، وأثر ذلـك التقليص الحاد في كميات الوقود والمحروقات، التي تسمح سلطات الإحتلال بمرورها إلـى قطـاع غـزة بـشكل مباشـر على قطاع الصيد البحري، حيث تعمل محركات زوارق ومراكب الصيد والبالغ عددها بحـوالي ٧٠٠ مركـب وقـارب في العام ٢٠٠١م ،على البنزين والسولار و تحتاج إلى ٦٠٠٠ لتر من البنزين ٢٠٠٠٠لتر من الـسولار بـشكل يـومي ويضاف إلى ذلك إستخدام غاز الطبخ في الإضاءة لتجميع الأسماك و الرؤية. و ينتظر الصيادون بفارغ الصبر بدء موسـم صيد أسماك السردين الذي يبدأ في مطلع شهر إبريل ويستمر إلى ثلاثة شهور وذلك لتعويض خـسائرهم خـلال العـام .

---

137 / موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، شبكة الإنترنت www.moa.com

138 /جريدة القدس -٢٠١٠ - http://web.alquds.com/node/261152

ولكن مع تفاقم أزمة الوقود و المحروقات تبددت أمالهم في ذلك و حسب إتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٤م، تم السماح للصيادين بحدود ٢٠ميلاً بحرياً من شواطئ غزة للصيد ولكن أبعد مسافة سمح بها للصيد كانت 12 ميلاً بحرياً وكان ذلك في منتصف التسعينيات ، و كان صيادو غزة يصيدون حوالي ٤,٥٠٠ طن من الأسماك سنوياً[١٣٩].وبلغت كمية إنتاج السمك للعام ٢٠٠٥ م حوالي ١,٨١٨ طن وعدد الصيادين ٢,٩٩٨ صياد ، وعدد المراكب ٧٠٧ مركب[١٤٠] .

ومع تزايد الإعتداءات الإسرائيلية ضد الصيادين إنخفض الإنتاج تدريجيا ،حيث بلغت كمية الصيد الآن حوالي ٥٠٠ طن حتى منتصف عام ٢٠٠٩م .وتمضي أيام وأسابيع بدون صيد بسبب المنع من قوات الاحتلال والحصار الخانق . كما أن هناك القيود المفروضة علي الصيادين والتي أثرت على نوعية الأسماك التي يصطادونها، حيث يجبرون على صيد سمك السردين والأسماك التي تعيش في المياه الضحلة كما يجبرون على إستخدام شبك صغير و إصطياد سمك صغير لزيادة كمية الصيد[١٤١].

و أبرز الإعتداءات تمثلت في تواجد قوات البحرية الإسرائيلية عرض البحر بشكل دائم، وتقوم بإطلاق النيران بشكل متواصل ومكثف بإتجاه قوارب الصيادين. كما تقوم القوارب البحرية الإسرائيلية بإعتراض وملاحقة قوارب الصيد الفلسطينية والإعتداء على الصيادين.وفرضت قوات الإحتلال الإسرائيلي حصاراً بحرياً على سواحل قطاع غزة لفترات طويلة، أدى إلى حرمان الصيادين من مزاولة أعمالهم، حيث تم تقليص المسافة المسموح للصيادين الصيد خلالها من ٦ أميال خلال العام الماضي ٢٠٠٨م إلى أقل من ٣ أميال خلال ه العام ٢٠٠٩م، وقد أثر ذلك سلباً على قطاع الأسماك من الناحيتين النوعية والكمية[١٤٢].

خامسا : خسائر القطاع الزراعي خلال إنتفاضة الأقصى منذ العام ٢٠٠٠م :-

لقد أثرت الأضرار والخسائر والإغلاقات على القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل مباشر على أداء الإقتصاد الفلسطيني، حيث أن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الداعمة للإقتصاد الفلسطيني ، فمنذ إنتفاضة الأقصى عام٢٠٠٠م، عمد الإحتلال إلى تدمير الزراعة بشكل ملحوظ، حيث قام بإقتلاع الأشجار وتجريف المزروعات، وتدمير المنشآت الزراعية ومنع تسويق المنتوجات الزراعية في الداخل والخارج، مما ينعكس سلباً على باقي القطاعات الإقتصادية

[139] / حصاد عام علي حصار غزة - http://ferr-gaza.maktoobblog.com/1099440
[140] / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات زراعية ، بيانات منوعة ،٢٠٠٥، ص٢١ .
[141] / ماهر الطباع ،٢٠٠٨، مصدر سابق .
[142] / تقرير عن الإعتداءات الإسرائيلية علي الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/fishermen3.html

وعلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب حلقة التكامل والترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة .ويساهم القطاع الزراعـــي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ، لكنه تراجع تراجعاً كبيراً خلال السنوات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨م .

والجدول (٢-٢٨) التالي يوضح الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع الزراعي نتيجة الممارسات الإسرائيلية منذ بداية الإنتفاضة من ٢٠٠٠/٩/٢٩ وحتى٢٠٠٨/١٢/٢٦م* :-

التصنيف	نوع الأضرار	قيمة الأضرار/ القيمة بالدولار الأمريكي
أولا	تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية	544,182,740
ثانيا	قيمة فاقد الإنتاج الزراعي لعدم القدرة علي زراعـة الأراضـي المجرفة والمحاصيل الحقلية وعدم التمكن من خدمـة ورعايـة المزروعات	83,931,508
ثالثا	خسائر قطاع الزيتون وتلف محاصيل زراعية	20,130,551
رابعا	تدني وإرتفاع أسعار المنتوجات الزراعية ومستلزماتها(نباتيـة وحيوانية)	190,604,663
خامسا	الخسائر في الثروة الحيوانية	40,366,821
سادسا	خسائر قطاع الثروة السمكية	13,117,226
سابعا	إرتفاع أسعار الأعلاف	39,997,068
ثامنا	خسائر الصادرات لإسرائيل والخارج	78,282,770
تاسعا	شل حركة النقل الزراعي	74,662,692
عاشرا	خسائر تعطل العمالة الزراعية	414,522,467
الحادي عشر	خسائر تجريف سطح التربة وتكلفة إعادة تأهيلها	76,783,777
	المجموع الكلي	1,035,400,500

*- المصدر: موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، شبكة الإنترنت

ولقد بلغت مساحة الأراضي المجرفة والتي تأثرت بالتخريب المباشر وغير المباشر في قطاع غـزة مـا يزيـد عن ١٠٠كيلو متر مربع.، أي بنسبة تصل إلى حوالي ٢٧ % من إجمالي مساحة غزة .ولا تشمل هذه النـسبة الأراضـي التي أعيد إعمارها ثم جرفت ثانية.أي أن هذه هي المساحة الأرضية لا المساحة المحصولية[١٤٣].

وقد قدرت وزارة الزراعة الفلسطينية قيمة التجريفات المباشرة وغير المباشرة من بداية إنتفاضة الأقـصى عـام ٢٠٠٠م وحتى نهاية عام ٢٠٠٨م بما يزيد عن مليار دولار أمريكي .

[143] / تقرير لسلطة جودة البيئة، www.paltimes.net/arabic/read.php?news_id=78870

وكانت الخسائر كما يلي[١٤٤]:-

- تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية وتدني أسعار المنتوجات الزراعية: نتيجة لحالة الحصار وإغلاق الطرق بين المحافظات وإغلاق المعابر وإنخفاض القوة الشرائية، أدى ذلك إلى إنخفاض أسعار المنتوجات الزراعية، وبالتالي إنخفاض العائد الزراعي للمزارعين.وكذلك مع قيمة فاقد الإنتاج الزراعي لعدم القدرة علي زراعة الأراضي المجرفة والمحاصيل الحقلية وعدم التمكن من خدمة ورعاية المزروعات وتكلفة إعادة تأهيل الأراضي قدرت الخسائر في هذا البند بنحو ٥٤٤,٢ مليون دولار أمريكي .
- خسائر الزيتون وتلف المحاصيل بسبب الممارسات الإسرائيلية في موسم قطف الزيتون، و منع سلطات الإحتلال الإسرائيلي المزارعين من قطف محصولهم. كذلك في حالة إغلاق منافذ التسويق وتلف المحاصيل الزراعية، بلغت قيمة الخسائر في هذا البند نحو ٢٠مليون دولار أمريكي .
- لقد تأثر الفرع الثاني من القطاع الزراعي وهو الإنتاج الحيواني ، بحيث أن الخسائر في الثروة الحيوانية، وإرتفاع أسعار الأعلاف فقد قدرت قيمة الخسائر لتصل الي٨٠ مليون دولار أمريكي .
- خسائر الثروة السمكية: يواجه الصيادون شتى أنواع العذاب جراء حرمانهم من الصيد من خلال تحديد مناطق الصيد ، وإطلاق النار عليهم، وتدمير مراكبهم ومعداتهم، وإغلاق حقل الصيد لفترات عدة. وقدر حجم الخسائر بنحو ١٣ مليون دولار أمريكي .
- خسائر الصادرات إلى إسرائيل والخارج: تم خلال الفترة المذكورة، إغلاق المعابر والجسور لفترة طويلة، ترتب على ذلك إنخفاض الصادرات اليومية ،والسبب هو منع الشاحنات الفلسطينية من العمل في نقل الإنتاج الزراعي إلى محافظات الضفة وإسرائيل والدول العربية والأوربية، وبالتالي فإن الخسائر قد بلغت نحو ٧٨مليون دولار أمريكي .
- خسائر ناشئة عن عرقلة النقل الزراعي: حيث توقفت العديد من الشاحنات عن العمل، نتيجة لمنعها من التسويق بين المحافظات المختلفة، وقدرت الخسائر في هذا البند بنحو ٧٤مليون دولار أمريكي.

[144] / موقع وزارة الزراعة الفلسطينية،www.moa.com

- خسائر العمال في قطاع الزراعة: قدر عدد العاطلين عن العمل في القطاع الزراعي في قطاع غــزة، نحــو ١٠ آلاف عاطل عن العمل وفي الضفة الغربية نحو ٢٠ ألف عاطل عن العمل، وقدر حجم الخــسائر فــي هــذا البنــد نحــو ٤١٤,٥ مليون دولار أمريكي[١٤٥]
- خسائر أخرى: وهي خسائر ناشئة عن عدم القدرة على زراعة الأراضي المجرفة، وصعوبة تأهيل المحاصيل الحقليــة ، وقدرت الخسائر في هذا البند بنحو ٧٧ مليون دولار أمريكي .

وهناك أضرار غير مباشرة مكملة وهي كما يلي:-

§ **تدني الأسعار**: كان نتيجة عدم التصدير زيادة المعروض من الإنتاج عن حاجة الــسوق المحلــي وبالتــالي الأســعار في الأسواق المحلية والذي أدى بدوره إلى نقص العائد عن قيمة تكلفة الإنتاج وبالتالي الخسارة للمزارع.

§ **الغياب عن المنافسة في الأسواق العالمية**: فقدان المُزارع الفلسطيني لكثير مــن الأســواق الأوروبيــة و العربيــة و التي لاقى فيها تميزا ورواجا على مدى سنوات طويلة.

§ **توقف التبادل التجاري بين شقي الوطن**:على سبيل المثــال تعطيــل إســتيراد ٣,١٠٠ طــن مــن زيــت الزيتــون من المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) خلال العام ٢٠٠٧م فقط ، مما إنعكس سلبا على مزارعــي الزيتــون فــي محافظات الضفة الغربية والذين يعانون أصلا من قطع أشجارهم وإتلاف محاصيلهم ومنعهم من جنيها هذا بالإضــافة إلى سرقة المستوطنين لمحاصيلهم و مصادرة مزارعهم[١٤٦].

§ **إرتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي**:يعمل في القطاع الزراعي ما يزيد عن ٤٥ ألف عامــل يعولــون حــوالي ٣٠ ألف فرد أصبحوا مهددين بفقد فرص عملهم وبالبطالة والجوع. تقدر العمالة الموسمية (المؤقتة) بحوالي ٢٥ ألــف عامل يعملون في الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) و حتى أيار (مايو) وهم من الطبقة الفقيــرة مــن المــزارعين و الذين لا يمتلكون الأراضي أو أية مشاريع زراعية[١٤٧].

§ **أضرار ناتجة عن توقف مشاريع الدعم الأوروبية**:حيث مثلاً في العام ٢٠٠٧م توقف العمل في ٧ مشاريع من أصــل ٨ مشاريع الإغاثية والتنموية والتي كانت تقدم الدعم والتعويض لمئات المزارعين وبمبالغ تصل إلى عدة ملايين مــن

---

145 / وزارة الزراعة، تقرير البيان التوضيحي للخسائر الخاصة بالقطاع الزراعي ٢٠٠٢.
146 / تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار *www.ngosnews.net/images/statistics/207687386649804a37bd0b2.doc*
147 / حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار، المصدر السابق .

الدولارات سنويا وبإستثناء مشروع العمل مقابل الغذاء المقدم من برنامج التغذية العالمي(WFP)، تعتبر المشاريع جميعها متوقفة[١٤٨].

٢-٦-٤ أثر التجريف و الإغلاق على القطاع الزراعي في قطاع غزة

إن نشاط القطاع الزراعي من الأنشطة الهامة التي يعتمد عليها سكان قطاع غزة ، و يعد من القطاعات الإنتاجية الهامة إلى جانب قطاع الصناعة، إذ تساهم هذه الأنشطة بنسبة كبيرة في الإقتصاد المحلي.

خلف الإحتلال الإسرائيلي دماراً في كل بقعة وكل شبر من قطاع غزة، وصلت إليه آليات الإحتلال الإسرائيلي فقد قامت بالتجريف والتدمير والتخريب، ولم تترك أي شكل من الحياة النباتية أو الحيوانية إلا وأصابه ضرر، حتى ولو كانت شجرة أو حيوان داخل بيت أو منزل يخص المواطن و المزارع الفلسطيني في قطاع غزة، وقد دمرت آليات الإحتلال الإسرائيلي وجرفت الأراضي الزراعية والآبار الزراعية الجوفية والدفيئات الزراعية، وأتلفت شبكات الري والمعدات والآلات الزراعية ودمرت مزارع الإنتاج الحيواني (دواجن وأبقار وأغنام) ، وأتلفت شبكات الري والمعدات والآلات الزراعية ودمرت مزارع الإنتاج الحيواني (دواجن وأبقار وأغنام) ، بالإضافة إلى إغلاق المعابر المتكرر والمؤدية إلى قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية ومستلزمات الدفيئات الزراعية (نايلون،حديد، شبكات ري) ، وإعاقة تصدير المنتوجات الزراعية.

و إستمرار إغلاق المعابر والمنافذ الحدودية هدد مواسم الزراعات التصديرية مثل الجوافة والبطاطس والفراولة والزهور، إلى جانب خسائر المنتوجات الزراعية الأخرى، حيث كانت الخضار من أكثر المحاصيل عرضة للخسارة .

عمدت قوات الإحتلال الإسرائيلي ومنذ إندلاع الإنتفاضة إلى تدمير القطاع الزراعي الذي يمثل أساساً مهماً في الإقتصاد الفلسطيني، ولقد تمثلت الإعتداءات الإسرائيلية في أعمال التجريف الواسعة للأراضي الزراعية، وشق الطرق الإستيطانية على حساب الأراضي الزراعية، وهذه الإعتداءات والحصار الإسرائيلي أثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي وكبده خسائر جسيمة، ما يعني أن القطاع الزراعي سيحتاج إلى عدة سنوات ليعود إلى ما كان عليه قبل الحصار الإسرائيلي وخاصة فيما يخص الأشجار المعمرة والمثمرة من الزيتون والحمضيات.

---

[148] / المركز العربي للتطوير الزراعي ، تقرير المشكلات الرئيسة التي يواجهها المزارعون في محافظات غزة، تموز ٢٠٠٢ .

والجدول (٢-٢٩) التالي يوضح إجمالي تجريف أشجار البستنة الشجرية و الدفيئات الزراعية والخضار والمحاصيل الحقلية في قطاع غزة من ٢٠٠٠/٩/٢٨ وحتى ٢٠٠٨/١٢/٢٦م*:-

نوع التجريف	أشجار منوعة	دفيئات زراعية	خضار مكشوفة	محاصيل حقلية	الإجمالي
المساحة بالدونم	54667	3799	37484	11440	107390

*- المصدر: موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، شبكة الإنترنت

تكبد المزارعون في قطاع غزة ، لاسيما القابعين في المناطق والبلدات الحدودية المتاخمة للبلدات والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بالقطاع، خسائر مادية كبيرة جراء تجريف قوات الاحتلال الإسرائيلي آلاف الدونمات حيث تكبد المزارعون في قطاع غزة خسائر جسيمة وفقد العديد منهم مصدر رزقه الوحيد . و منذ فرض الحصار والإغلاقات المتكررة على قطاع غزة ، لم يسمح الإحتلال الإسرائيلي بإدخال أي من البذور والأسمدة والمستلزمات الزراعية الأخرى، ولعدم توفير المستلزمات الزراعية اللازمة للقطاع الزراعي، أدى إلى وجود نقص في الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً الأمر الذي أدى إلى تكبد القطاع الزراعي خسائر كبيرة .

كما أثر الإغلاق لفترات طويلة على عدم الإنتظام في حركة المعابر الحدودية لقطاع غزة، وكان لإغلاق المعابر والإجراءات الإسرائيلية المُعرقلة، الأثر المباشر في إضعاف القطاع الزراعي والتسويقي، وأيضاً التأثير على مدخولات العديد من الأسر في قطاع غزة، وكذلك أثر الإغلاق على فقدان العمال الذين يعملون في قطاع الزراعة لأعمالهم، وإنعكس تأثير الإغلاقات على الصادرات الفلسطينية للخارج ومنها تصدير المنتوجات الزراعية الفلسطينية [١٤٩]. وكذلك أدت إلى تلف كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي الفلسطيني التصديري مثل الحمضيات والزيتون والفراولة والزهور التي تعتبر من المحاصيل الزراعية التصديرية المهمة ، والتي تزرع للتصدير أصلاً وليس للسوق المحلي.

ولقد ألحق الحصار والإغلاق أضراراً فادحة بالقطاع الزراعي في قطاع غزة، حيث توقفت عملية تصدير المنتوجات الزراعية إلى الضفة الغربية والدول العربية المجاورة خاصة محصول الجوافة والطماطم والخيار، الأمر الذي أدى إلى هبوط في أسعار المنتوجات في الأسواق المحلية وإتلاف ما يزيد عن حاجة السكان. وأيضا محاصيل التصدير كالتوت الأرضي والبندورة الشيري والزهور، والتي منع تصديرها وتم بيعها بأسعار زهيدة وما لم يباع أو يُصدر تم

149 / مركز الميزان لحقوق الإنسان ، أثر إغلاق معبر المنطار على الأوضاع الإقتصادية بقطاع غزة ، ٢٠٠٥ ،ص ٥ .

إطعامه للحيوانات، ونظرا للأوضاع الصعبة التي يمر بها قطاع غزة فالخسائر المباشرة للقطاع الزراعي في قطـــاع غــزة حسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية منذ بدايـــة الإنتفاضـــة عـــام٢٠٠٠وحتـــي نهايـــة عـــام ٢٠٠٨ قـــد وصـــلت إلى حوالي٥٤٤ مليون دولار أمريكي[١٥٠].

وقد أثر الإغلاق على القطاع الزراعي على النحو التالي:-

١- عدم تمكن وصول المزارعين في قطاع غزة إلى مزارعهم الواقعة بجانب مناطق التماس لعدة أيام مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الذي يجب أن تقطف يومياً، ناهيك عن حاجة البيوت البلاستيكية للتهوية ورش المنتوجات بالأدوية اللازمة، مما أدى إلى تلف الإنتاج الزراعي

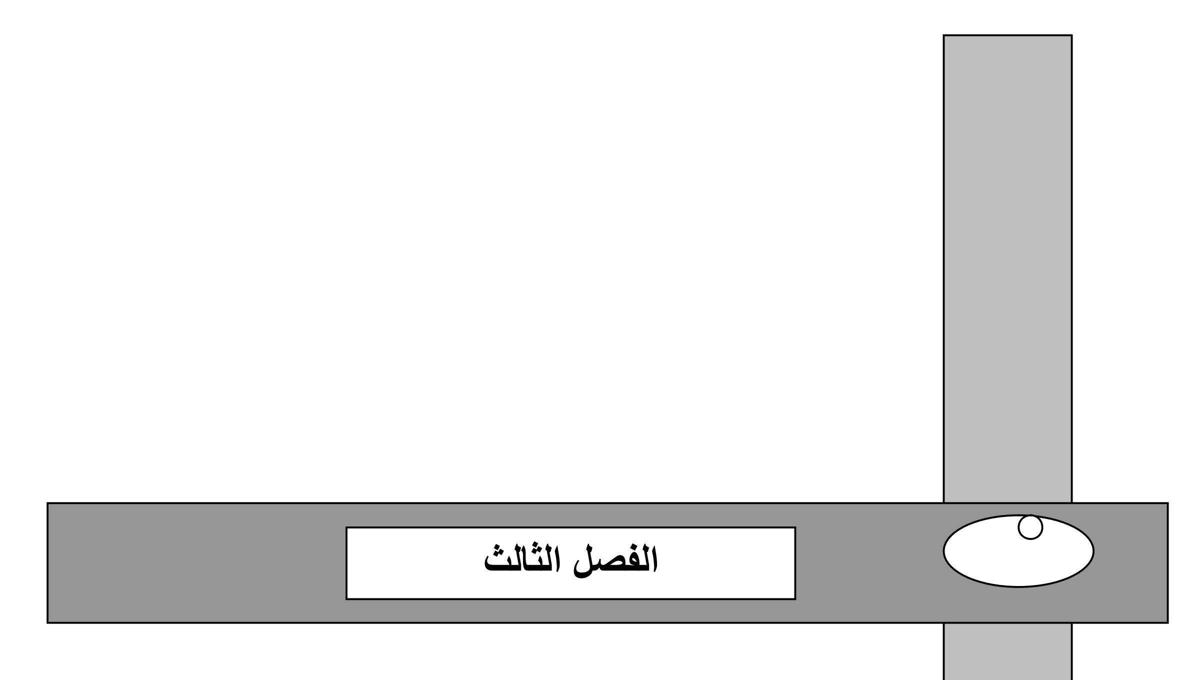
٢- عدم سماح الإحتلال الإسرائيلي بإدخال أي من البذور والأسمدة والمستلزمات الزراعية الأخرى للقطاع النباتي.

٣- صعوبة إدخال المواد الأولية اللازمة لقطاع الإنتاج الحيواني مثـــل الأعـــلاف والعلاجـــات الـــضرورية للحيوانـــات والنباتات. إضافة إلى صعوبة إيصال الخدمات الزراعية مثل الخدمة البيطرية والإرشاد الزراعي.

٤- توقف عمليـــة تـــصدير الخـــضار والفواكـــه مـــن قطـــاع غـــزة إلـــى الخـــارج وخاصـــة محاصـــيل التـــصدير (فراولة، زهور، بندورة شيري) وبعض الخضار والفواكه(جوافة، بطاطس،خيار،غيره) التي تصدر للضفة الغربية والدول الأوروبية وحتى لإسرائيل نفسها.

---

150 / موقع وزارة الزراعة الفلسطينية،www.moa.com



القطاع الزراعي والمحاصيل الزراعية التصديرية في قطاع غزة

٣ - ١ المقدمة : -

يشكل القطاع الزراعي في قطاع غزة قطاعاً حيوياً ودوراً مهماً لمساهمته في إجمـالي النـاتج المحلـي وتحتـل محاصيل الخضار والفواكه التي تزرع في قطاع غزة الصدارة بإعتبارها من المحاصيل الزراعية ذات الأهميـة الغذائيـة ، علاوة على مساهمتها في الصادرات الفلسطينية التي تُعد رافداً هاما للإقتصاد الوطني من حيث تـوفير النقـد الأجنبـي الذي تحتاجه البلاد .

و التطور الزراعي يعتمد بالأساس على توفر الأرض والمياه كعناصر إنتاج رئيسية فإن التقنيات الحديثة أصبحت تلعب دوراً رئيسيا في رفع معدلات الإنتاج ودخل المزارع.سطح قطاع غزة مستو بشكل عام، إذ لا تظهر فوقه تـضاريس مفاجئة الارتفاع أو الانخفاض، ويبلغ معدل ارتفاعه مابين ٢٠- ٤٠ متر فوق سطح البحر ولكن بعض المواقع ترتفع أكثر من ذلك لتصل إلى ٨٥ متر عند تل المنطار شرقي مدينة غزة و٧٠ مترا عند بيت حانون، ويقطـع وادي غـزة القطـاع جنوب مدينة غزة وقد كان لهذا الوادي أهمية في الزمن الماضي إذ قامت على جانبيه الكثير من المدن تسود التربة الرملية في قطاع غزة، وتتخللها بعض المناطق الطينية وخصوصا في المنطقة الوسطى من قطاع غزة[١٥١].

والمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة هو مجتمع زراعي بالدرجة الأولى ثم تأتي الصناعة بالدرجة الثانية ثم التجارة فالخدمات . ويعتمد القطاع الزراعي في الغالب على مياه الأمطار الهاطلة في فصل الشتاء حيث تُزرع الحبـوب كـالقمح والشعير والعدس والفول كمحاصيل شتوية ، وتُزرع المحاصيل الصيفية كالذرة والبامية والسمسم بالإضافة إلـى زراعـة الأشتال والأشجار كشجرة الزيتون والحمضيات واللوز والتين والعنب وزراعة الخضروات والفواكه.

إن التزايد السكاني ومحدودية الأراضي والمياه الناتجة عن ممارسات دولة الإحتلال الإسـرائيلي كانـت حـائلاً في مواكبة القطاع الزراعي للتطور الذي شهده العالم. فخلال سنوات الإحتلال قامت إسرائيل بإستهداف القطـاع الزراعـي الفلسطيني ومنعه من التطور بهدف فصل الإنسان الفلسطيني عن أرضه بإعتبار أن الأرض هي أساس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي حين أن الزراعة في قطاع كانت وما زالـت موروثـا تاريخيًـا قيمًـا ومـصدرًا إقتـصاديًا متميـزًا. إلا أن مساهمتها الإقتصادية تفاوتت من الوصول إلى الإكتفاء الذاتي ومصدر أساسي للعمالة والدخل، كمـا فـي الماضـي وحتى ما قبل الإحتلال الإسرائيلي، إلى مساهمة عادية بالمقارنة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى، كما هو عليـه الوضـع

---

151 / أكرم أبو عمرو دراسة: الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة ، http://pal-youth.yoo7.com/t11248-topic

الراهن حيث بدأت تتقلص المساحة الزراعية في قطاع غزة[١٥٢]، ومنها ملوحة المياه وكذلك قُـرب الأراضـي الزراعيـة من الشريط الحدودي بحيث أن إسرائيل تمنع الناس من الوصول لأراضيها، وكذلك الزحف العمراني بسبب زيـادة عـدد السكان في هذه المساحة المحصورة من أراضي السلطة الفلسطينية .

٣-٢ المبحث الأول :المحاصيل الزراعية التصديرية في قطاع غزة

٣-٢-١العوامل التي ساعدت في نمو وإنتشار الزراعات التصديرية في قطاع غزة

تأثر إستخدام الأراضي في قطاع غزة بالعديد من العوامل البيئية والطبيعية والسياسية والإجتماعية والجيولوجيـة والمناخ وأنواع التربة والنشاطات الإنسانية المختلفة. ويمكن القول أن العامل المحدد لإسلوب وأنواع المزروعات هو توفر المياه،وبشكل واقعي فإن كميات الأمطار ونسبة السيطرة على الموارد المائية هي العامل المحدد والرئيسي في الزراعة[١٥٣].

تُعتبر الأراضي الزراعية في محافظات غزة سلة الغذاء الأساسية سواء على المستوى المحلي أو على المـستوى الوطني الشامل، الأمر الذي يستدعي حمايتها وتطويرها وإستصلاح ما تم تدميره منها، وخاصة لإمكانية القطاع الزراعـي الكبيرة في توفير فرص العمل الضرورية لمجابهة البطالة والفقر من جهة، وتقليل الإعتمادية علـى إسـتيراد المنتوجـات الزراعية من الخارج من جهة ثانية، وإمكانية تصدير الفائض من جهة ثالثة، وتعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني مـن جهـة رابعة .

لقد قامت وزارة التخطيط الفلسطينية بتحديد الأراضي القابلة للزراعة (ملائمة الأراضي للأغـراض الزراعيـة) بناءً علي المعايير التالية (نوع التربة ، عمق التربة ، قوام التربة ، نسبة رشح سطح التربة للماء ، الطبوغرافيـة ومـدى الإرتفاع عن سطح البحر ، هطول الأمطار ، التبخر ، توفر المياه)[١٥٤] .

تسود التربة الرملية في قطاع غزة، خاصة في المناطق الساحلية أما باقي المناطق فمعظـم تربتهـا متوسـطة أو طينية القوام وخصوصا في المنطقة الوسطى من قطاع غزة. لذا تتنوع المحاصيل الزراعية في محافظات قطـاع غـزة ، حيث تسود زراعة محاصيل منوعة في جميع محافظات قطاع غزة،وأهمها الزيتون والحمـضيات والخـضار المحميـة وغير المحمية (المكشوفة)، ولكن تتميز كل محافظة بمحصول متميز، فمثلا: محافظة شمال غزة، حيـث التربـة الرمليـة

---

152 / القطاع الزراعي وآفاق تطويره ،http://sma-p.net/vb/archive/index.php/t-4230.html

153 / لميس محمد عفانة، رسالة ماجستير عن إستراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، جامعة النجاح ٢٠١٠، ص٣٢ .

154 / مرام صوالحة، رسالة ماجستير عن استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ علي الأراضي الزراعية، جامعة النجاح، ٢٠٠٧،.

تزرع بمحاصيل الفراولة والعنب والبطاطس وأنواع مختلفة من الخضار المكشوفة و داخل الدفيئات وتزرع بالحمـضيات والزيتون لعذوبة المياه في هذه المحافظة.

يدخل قطاع غزة ضمن مناخ البحر المتوسط، وإن كان يتأثر بالمناخ شبه الصحراوي السائد في شمال شبه جزيرة سيناء، ويتميز بصفة عامة بإعتدال مناخه إذ يبلغ المعدل السنوي لدرجة الحرارة فيه ٢٠ درجة مئوية، أما المياه فإن المطر هو المصدر الأول لها، فتصل كمية الأمطار معدلها إلى ٣٧٤ ملم، وعموما فإن درجة الحرارة ترتفع صيفا وتنخفض شتاءً. أما كمية الأمطار فهي متذبذبة من سنة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى فهي أكثر في المناطق الشمالية، وتقل كلما إتجهنا جنوباً، فيصل معدل سقوط الأمطار في منطقة بيت لاهيا وبيت حانون، في الشمال- محافظة شمال غزة- إلى ٤٠٠ ملم سنوياً، و تنخفض إلى ٣٥٠ ملم في منطقة مدينة غزة – محافظة غزة، ثم إلى ٣٠٠ ملم في منطقة دير البلح - محافظة الوسطى، و٢٥٠ملم في محافظة خانيونس و٢٠٠ ملم في محافظة رفح .

ولما كانت كمية المطر متذبذبة من سنة إلى أخرى، فإن السكان باتوا يعتمدون بشكل أساسي على المياه الجوفية ، ولهذا توجد أعداد كبيرة من الآبار المنتشرة في أرجاء قطاع غزة، الذي بدأ يعاني من نقص خطير في المياه نتيجة الإستهلاك المتزايد للسكان، والمشاريع المائية الإسرائيلية القريبة من خط الهدنة ١٩٤٨م مثل حفر الآبار التي تعترض إنسياب المياه الجوفية وبناء خزانات المياه المفتوحة لتجميع مياه الأمطار والمتجهة إلى قطاع غزة[١٥٥].

وتتركز المناطق الغير مستغلة في الحدود الشمالية والجنوبية من قطاع غزة، في مناطق كان الإحتلال الإسرائيلي يحتلها قبل أن ينسحب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م.وهي تتألف من الكثبان الرملية الساحلية والتي تميزت بالعديد من الخصائص، منها (أنها تتمتع بإنتاجية زراعية عالية، وهي مناطق جيدة لتجميع مياه الأمطار) .

ومن هذا المنطلق فإن هذه المناطق تعتبر أكثر ملائمة لأغراض الزراعة أكثر منها لأغراض البناء أو الصناعة ، فالتربة الرملية تناسب أنواع مختلفة من المحاصيل، أضف إلى ذلك المناخ الساحلي الذي يُعد أكثر إعتدالاً منه في مناطق أخرى .

---

[155] / أكرم أبو عمرو ، مصدر سابق .

٣-٢-٢ واقع القطاع الزراعي في قطاع غزة

تعاني الأراضي الفلسطينية بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة من كثافة سكانية عالية وشح في الموارد الطبيعية، فقد بلغت الكثافة السكانية في نهاية العام ٢٠٠٨م، حوالي ٦٤٥ فرد/كم٢ بواقع ٤٢٧ فرد/كم٢ في الضفة الغربية، و٤٠١٠ فرد/كم٢ في قطاع غزة، مقابل ٣٣٤ فرد/كم٢ في إسرائيل، وفي مقابل هذه الكثافة السكانية العالية لا نجد مصادر طبيعية متجددة وإنما إستنزاف لما هو موجود، الأمر الذي أدى إلى تدهور الحياة الطبيعية والبيئة وتدهور للأراضي الزراعية، وتردي جودة المياه وندرتها، وإزدياد المناطق السكنية المكتظة على حساب الأراضي الزراعية والغابات[١٥٦].

يقع قطاع غزة في غرب فلسطين ويطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتبلغ مساحته ٣٦٥كم مربع ،وهو من أخصب أراضي فلسطين، ورغم أن المياه في أرض فلسطين ليست بالكثرة المطلوبة فإن قطاع غزة تتوفر فيه كمية لا بأس بها من المياه الجوفية وتسقط على أراضيها أمطار الشتاء التي تُخزّن طبيعياً في جوف الأرض بسبب التربة الرملية سريعة النفاذ، وتجود فيها زراعة الحمضيات والعنب والزيتون والحبوب، كما يزرع فيها أيضًا أشجار التفاح وأشجار اللوز والخضراوات التي تزرع في الصيف والشتاء.وهو من أكثر المناطق في العالم إكتظاظاً بالسكان ويوجد في قطاع غزة خمس محافظات وهي محافظة شمال غزة ومحافظة غزة و الوسطى ومحافظة خانيونس ومحافظة رفح وكل هذه المحافظات تعتمد في إقتصادها على الزراعة بشكل أساسي . ففي محافظة شمال غزة كانت تنتشر زراعة الحمضيات لوقت ليس ببعيد حيث تم تجريف جميع أشجار الحمضيات من قبل جيش الإحتلال الاسرائيلي ولم يتبقى سوى القليل الذي لا يكفي لسد إحتياجات قطاع غزة من الحمضيات وفي غرب المحافظة يتم زراعة الخضروات في منطقة بيت لاهيا وبخاصة محصول التوت الأرضي وهي تعتبر السلة الغذائية للقطاع، و منطقة جباليا كانت أيضاً مزروعة بأشجار الحمضيات والزيتون وتم تدميرها وتجريفها ،وتكثر هناك مزارع الأبقار والأغنام الدواجن التي تمد القطاع باللحوم إلا أنه تم تدميرها كلها ولم يتبقَ أياً منها وذلك خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة في نهاية العام٢٠٠٨م، إلا إنه رجع المزارعين وأقاموا البعض منها، أما محافظة غزة وهي الأكثر إكتظاظاً بالسكان من المحافظات الأخرى في قطاع غزة ، ففي المناطق الشرقية منها يتم زراعة بساتين الزيتون واللوزيات والتي دمرت وجرفت بسبب هجمات القوات الإسرائيلية

156 / زينب خليل عودة ، إستنزاف الموارد البيئية في الأراضي الفلسطينية وتدميرها.www.xaying.com.

المتكررة على المنطقة، وفي المناطق الغربية من غزة يتم زراعة كروم العنب والتين على ساحل الشاطئ وفي المحافظة الوسطى تكثر البيوت البلاستيكية الني يتم إستخدامها لزراعة الخضروات، إلا إنه بسبب الإحتلال الإسرائيلي دمرت كلها وبسبب أن المنطقة بدأت ترتفع ملوحة مياهها تم الإستغناء عن هذه زراعة الدفيئات ، وفي مناطق رفح وخانيونس تزرع الخضروات ، وخاصة الطماطم والبطاطس .

وعند الحديث عن القطاع الزراعي في قطاع غزة ، فيجب معرفة أن هناك نوعان من الزراعة .

- **النوع الأول** : وهو الزراعة الأسرية الصغيرة والتي تنتشر في معظم مناطق قطاع غزة وهي تشكل وسيلة عمل للعديد من أسر المزارعين الفلسطينيين وتواجه مشاكل في الإنتاج والتسويق.
- **النوع الثاني**: وهو الزراعة المكثفة وهي تعتمد علي التقنيات الحديثة ورؤوس أموال كبيرة والتي تهدف إلى التسويق الخارجي أكثر من تغطية السوق المحلي مثل دفيئات زراعية تزرع بمحصول الزهور، وهذه الزراعة قليلة العدد في قطاع غزة.

وتُقسم الحيازات الزراعية حسب نشاطها إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي[١٥٧]:-

١- الحيازة النباتية .

٢- الحيازة الحيوانية.

٣- الحيازة المختلطة.

تعتبر موارد قطاع غزة الزراعية محدودة، نظراً لصغر مساحته، حيث تصل مساحة بلغ إجمالي المساحة المزروعة في قطاع غزة ،حسب الإحصائية الزراعية للموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ، ما نسبته ٨,٦% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات في الأراضي الفلسطينية التي بلغت حوالي ١,٨٥٤ ألف دونم . وتتركز الزراعة المروية في قطاع غزة ،حيث تحتل ما نسبته ٧٢% من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة والتي تبلغ حوالي ٢١٦ ألف دونم للموسم الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

حيث بلغت مساحة أشجار الفاكهة في قطاع غزة حوالي ٥٩,٨ ألف دونم، ويلاحظ سيادة مساحة الأراضي المروية من أشجار الفاكهة في قطاع غزة ،حيث تشكل ٨٤,٩% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الفاكهة

157 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي ،٢٠١٠،ص ١٣- ١٤ .

، وتتركز زراعة الحمضيات في محافظات غزة وبخاصة محافظة شمال غزة ومحافظة دير البلح في الوقت الراهن . وبلغت المساحة المزروعة في قطاع غزة حوالي ٥٤ ألف دونم ومن أهم محاصيل الخضروات الخيار،الكوسا، البندورة ، وغيرها.وبلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في قطاع غزة حوالي ٣٦ ألف دونم ،ويعتبر القمح الزراعة المميزة لهذه المحاصيل في هذا الموسم الزراعي[١٥٨].

يعتبر القطاع الزراعي في قطاع غزة ذو أهمية إقتصادية لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وحيث يساهم بدور كبيرو فعال في توفير الغذاء للإستهلاك المحلي ، ويساهم بنصيب هام في التجارة الخارجية ، وكذلك توفير فرص عمل لعدد كبير من المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، كما يوفر الكثير من المواد الأولية لعدد من الصناعات البسيطة المعتمدة على المنتوجات الزراعية (كالمربيات والعصائر وتجفيف بعض النباتات الطبية).

وبالرغم من الإجراءات والسياسات التعسفية و التدميرية التي يقوم بها الإحتلال الإسرائيلي من تجريف للأراضي الزراعية وإقتلاع الأشجار وتدمير المزروعات وتدمير منشآت القطاع الحيواني ونهب للمياه وإغلاق المعابر لفترات طويلة، إلا انه حقق إنتاجاً قيمته حوالي (١,٣٦٦,٦) مليون دولار للموسم الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م.

حيث بلغت قيمة الإنتاج الزراعي ٣٣٣,٤ مليون دولار أمريكي في قطاع غزة أي بنسبة ٢٤,٤% من الإنتاج الزراعي لنفس الموسم ، تتوزع بين الإنتاج النباتي (٢٢٥) مليون دولار أمريكي والحيواني (١٠٨,٤) مليون دولار أمريكي لنفس الموسم الزراعي[١٥٩].

٣-٢-٢-١ إستخدامات الأراضي في قطاع غزة

ويمكن توزيع إستخدامات الأراضي إلى التالي[١٦٠] :-

١- **المناطق السكنية** : تحتل المساحة المخصصة للمناطق السكنية ٤٧ كم^{2} أي ما يعادل٢٢%من مساحة القطاع[١٦١].

٢- **المناطق الزراعية** : تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة حوالي ١٩٨كم٢[١٦٢]ومساحة الأراضي الزراعية التي يتم زراعتها فعلياً حوالي ١٣٩,٧٥ كم^{2} أي ما نسبته ٣٨,٥ % من المساحة الإجمالية لقطاع غزة

158 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٧/٢٠٠٩،٢٠٠٨،ص٣٢،٣١ .
159 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، المصدر السابق .
160 / تقرير أوضاع الأراضي الفلسطينية واستخداماتها الحالية في قطاع غزة، ، مصدر سابق .
161 / مرام فراس صوالحة ، ٢٠٠٧، مصدر سابق .
162 / لميس محمد عفانة ، مصدر سابق .

، يروى من هذه المساحة نسبة ٦٦% والباقي يعتمد على الأمطار. وتم تحديد المناطق الزراعية القيمة التي تعـرف بالمناطق التي تجمع بين ملائمة أراضيها للأغراض الزراعية ووضعها الزراعي الـراهن وهـي الأراضـي التـي تتصف بملائمة عالية للأغراض الزراعية[١٦٣].

وتقسم الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة حسب تصنيف اللجنة الإقتـصادية للإتحـاد الأوروبـي(ECE) ويشتمل هذا التصنيف علي التقسيمات التالية كما يلي[١٦٤]:-

- **أراضي المحاصيل الدائمة (المزروعة) والصالحة للزراعة.**
- **أراضي المروج والمراعي الدائمة.**
- **أراضي زراعية أخري .**
- **أراضي الغابات والأراضي الحرجية الأخرى.**

٣- **الطرق** : طول شبكة الطرق الفرعية والرئيسية يبلغ ٥٦٥ كم .

٤- **المستعمرات** : كان هناك ٢٣ مستعمرة في قطاع غزة تشغل ما مساحته ٩,٠٥ كم٢ أي مـا نـسبته ٢,٥ % مـن المساحة الإجمالية قبل الإنسحاب من قطاع غزة أحادي الجانب في عام ٢٠٠٥.

٥- **المناطق العسكرية** : يوجد في القطاع ٢٩ منطقة عسكرية تشغل ما نسبته ١,٦٩كم٢

٦- **المناطق الصناعية** : قليلة و مبعثرة مثل (المنطقة الصناعية في بيت حانون) .

٧- **الغابات** : تم تدمير معظمها من قبل الإسرائيليين .

٨- **المناطق الصفراء** : تحتل ما مساحته ١٧ كم٢ أي ٤,٥ % من المساحة الإجمالية قبل الإنسحاب أحادي الجانب من قبل الإحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٥م .

٩- **الحزام الأمني** : يشغل ما مساحته ٥٨ كم٢ أي ١٧% من مساحة قطاع غزة[١٦٥] .

---

163 / مرام فراس صوالحة ، ٢٠٠٧، مصدر سابق .
164 / الجهاز المركزي للإحصاء ،٢٠٠٠، ص١٢ .
165 / مرام صوالحة،٢٠٠٧، مصدر سابق .

٣-٢-٢-٢ طبيعة الإنتاج الزراعي و المنتوجات الزراعية وتأثيرها على عملية التسويق الزراعي .

تتميز المنتوجات الزراعية بصفات طبيعية وفيزيائية تؤثر تأثيراً مباشراً على طبيعة العمليات والخدمات التسويقية، وهنا سيتم التطرق لتلك الخصائص المتعلقة بالإنتاج الزراعي، وبطبيعة المنتوجات ذاتها، وعملية الإنتاج ، وإستهلاك السلع الزراعية. إن ما تتميز به المنتوجات الزراعية، بأنها سريعة التلف والعطب ،وخاصة بعد قطفها، وهذا يعتبر من المعوقات التسويقية لعدم وجود أماكن مناسبة لتخزينها بالطرق العلمية، مما يؤدي بالمزارعين لتكبد خسائر مالية كبيرة من جراء عمليات التلف والفساد لهذه المنتوجات الزراعية[١٦٦].

٣-٢-٢-٣ خصائص الإنتاج الزراعي

يمتاز الإنتاج الزراعي بخصائص معينة يمكن إجمالها بالنقاط التالية[١٦٧]:-

أ) **التخصص المكاني**: أصبح الإنتاج الزراعي في معظم الدول يعتمد علي الأسواق وعلى بيع منتوجاته الزراعية فيها ، لذلك كان من الطبيعي أن يكون التخصص المكاني هو الأساس الإقتصادي الذي يعتمد عليه هذا النوع من الإنتاج في معظم الدول. ولقد كان للتخصص المكاني في الإنتاج في الأماكن البعيدة عن الأسواق أثره في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة التكاليف التسويقية.

ب) **التغيرات في الإنتاجية الزراعية السنوية والموسمية** : حيث تعتبر الموجات الإنتاجية إحدى الصفات المتأصلة والمرتبطة بالإنتاج الزراعي ، وهي من العوامل التي تضعف عملية التسعير والتوزيع عبر منافذ التوزيع للأسواق الحرة وعدم توجيه الإنتاج توجيهاً صحيحاً. وترجع هذه الموجات الإنتاجية إلى نقص في المعلومات التسويقية لدى المنتج ، وكذلك ضعف مقدرته على التنبوء بالظروف الطبيعية والمؤثرات الجوية في منطقته تنبؤاً صحيحاً وكاملاً.

ج) **موسمية الإنتاج** : يتأثر التسويق الزراعي بهذا العامل ،حيث الإنتاج الزراعي يتم لمرة واحدة أو مرتين في العام ولمعظم المنتوجات الزراعية فصولاً أو مواسم إنتاج معينة ، ولهذا فإن التخزين يلعب دوراً مهماً في تسويق المحاصيل الزراعية ،وتزويد السوق بالكميات المناسبة من المنتوجات المختلفة على مدار السنة. كما إن موسمية الإنتاج وطول

---

166 / عطا الله السرحان ، تقييم أنشطة التسويق الزراعي في الأردن ، www.misuratau.edu

167 / عمر طبخنا ، دليل التعاون والتسويق الزراعي،٢٠٠٧،www.t3awnyat.pdf

الموسم الإنتاجي في الزراعة في بعض الأحيان ما يؤدي إلى عدم التوازن بين العرض والطلب على المنتوجات الزراعية ، مما يسبب إضعاف في أسعار السوق الحرة ، بإعتبارها منظمة للإنتاج والإستهلاك الزراعي.

د) **التركز الجغرافي**: يلاحظ من الإنتاج الزراعي والحيواني أنه غالباً ما يتركز في مناطق جغرافية معينة و يتضح أن المنتوجات يتوزع إنتاجها في مناطق عديدة ، إلا أن هناك بعض المناطق تتميز عن مناطق أخري بتركز واضح في الإنتاج الزراعي، وهذا ما جعل عملية الإنتقال للمنتوجات من منطقة لأخرى من المسائل الضرورية لسد الحاجة من الإستهلاك. إلا أن هناك بعض التغيرات في مجال التركيز الجغرافي لبعض المنتوجات الزراعية من وقت لأخر وبناءً عليه يتم تعديل النظام التسويقي والأنشطة المرتبطة به وفقاً للتركيز الجغرافي والتغيرات التي تعدل خاصية التركز الجغرافي لإنتاج بعض السلع الزراعية وخاصة الأساسية منها[168].

٣-٢-٢-٤ خصائص المنتوجات الزراعية

من المهم الإشارة أولا إلي أن المقصود **بالمنتوجات الزراعية**: المنتوجات والمحاصيل الحيوانية والحقلية، التي تشكل مجموعة مختلفة من المنتوجات المتباينة في أشكالها وكمياتها وخصائصها، ويجب الاهتمام بعملية الحصاد وجمع المحصول من حيث الموعد والطريقة الملائمة لما لهما من تأثير مباشر على صلاحية الثمار للتسويق والتخزين والإستهلاك، فكثير من الثمار المنتجة بشكل جيد تفقد أهميتها الإقتصادية عند عملية الحصاد بسبب عدم معرفة العمال بالطريقة الصحيحة لقطاف الثمار فيزيد حجم الفاقد الكلي للمحصول وبالتالي إرتفاع خسارة المزارع يجب الاهتمام بعملية الحصاد وجمع المحصول من حيث الموعد والطريقة الملائمة لما لهما من تأثير مباشر على صلاحية الثمار للتسويق والتخزين والإستهلاك، فكثير من الثمار المنتجة بشكل جيد تفقد أهميتها الاقتصادية عند عملية الحصاد بسبب عدم معرفة العمال بالطريقة الصحيحة لقطاف الثمار فيزيد حجم الفاقد الكلي للمحصول وبالتالي إرتفاع خسارة المزارع[169] .

ويمكن توحيد خصائص المنتوجات الزراعية بالنقاط الآتية[170]: -

١- **مادة أولية** : غالباً ما تتصف المنتوجات الزراعية بكونها مواد أولية التي يتم إستخدامها في العمليات الصناعية المختلفة، وتحويلها من صورتها القائمة إلي صورة أخري، وهذه العمليات أو الإجراءات قد تكون محدودة كما هي

[168] / محمد عبيدات ، التسويق الزراعي ،دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، عمان الأردن ، ص٥٦.
[169] / تقرير عن الخضار والفواكه ،http://www.arabvet.com/community/topic5007.html
[170] / عمر طبخنا ، ٢٠٠٧ ، مصدر سابق .

الحال في العمليات أو الإجراءات التي تنقل فيها الدواجن وبـصورتها الحيـة إلـى مـا يـسمي بـاللحوم البيـضاء (لحوم الدواجن)، أو القيام بعملية تنظيف بسيطة للعديد من المحاصيل والمنتوجات بعد حصادها أو جنيها من المـواد العالقة فيها وتصبح جاهزة للإستهلاك. فمثلاً القمح بحاجة إلى الطحن والعجن والخبز، والأغنام بحاجة للذبح والـسلخ والتقطيع قبل العرض على المستهلك النهائي .

٢- **ضخامة الكميات** : الذي يلاحظ أن غالبية المنتوجات والمحاصيل الزراعية في التعامل معها يكمن في ضخامة كمياتها التي تدخل في الإنتاج أو التعامل في البيع والشراء، ذلك أن من خصائص المنتوجات الزراعية والحيوانيـة ضـخامة كمياتها التي من خلالها يمكن القيام بالأنشطة علي أحسن وجه، فإنتاج الحبوب والقيام بعمليات النقل والتخـزين مـثلاً تشكل عمليات ضخمة وواسعة جداً، ويقوم بهذه المهمة مجموعات عديدة من الأفراد مع إستخدام واسـع مـن العـدد والآلات والإمكانات الحيوية الأخرى لإنجاز هذا النشاط الحيوي والفاعل(مثل صناعة الأسماك) .

ويتم إنتاج السلع الزراعية بكميات كبيرة جداً ليتم تخزينها حسب طبيعة كل منها، إن بعـض الـسلع ذات الطبيعـة الخاصة (بعض أصناف الخضار كالبندورة، والكوسا ،وبعض أصناف الفاكهة كالمشمش والخوخ) لابـد مـن نقلهـا إلى أماكن تصنيعها أو إستهلاكها بسرعة كبيرة، بينما سلع أخري كالقمح تحتاج لترتيبات أطول لنقلها إلا أنها لا تتلف إلا بعد فترات طويلة من التخزين غير المحكم[١٧١].

٣- **سرعة التلف** : على الرغم من غزارة ووفرة الإنتاج الزراعي والحيواني إلا أن صـفة الـسرعة فـي التلـف تبـدو واضحة، وبخاصة إذا ما قورنت هذه الصفة بمنتوجات أخري غير زراعية أو غير حيوانية، فبعض المنتوجات تكـون سريعة التلف وأخري يكون تأثيرها بطيئاً وأخري تقاوم إلي فترات طويلة من الوقت، ولكن يمكن القول أن نهاية هـذه المواد والمنتوجات ومهما طالت هو التلف، فبعض المنتوجات الزراعية تكون درجة تأثرها عاليـة جـداً كالفراولـة ، إذ يفترض أن تستهلك بسرعة أو أنها تفقد قيمتها.وكذلك والبطاطس والتفاح والحمضيات وغيرها[١٧٢] .

٤- **تقويم الإنتاج لتغير الظروف**: الذي يلاحظ أن المحاصيل الحقلية غالباً ما ترد إلى السوق أو إلى الوحـدات الإنتاجيـة من حقول إنتاجها محدودة وبكميات صغيرة الحجم، وتنتشر إنتشاراً واسعاً ومتباعداً ، يضاف إلى ذلك الإنتاج الزراعي الذي يعتمد إلى حد بعيد على الظروف المناخية والعوامل البيولوجية ، فالمزارع ربما يرغـب فـي تغييـر إنتاجـه

---

171 / محمد عبيدات ، ٢٠٠٥، مصدر سابق ، ص ٥٢ .
172 / الديوجي أبي سعيد، دوخي عبد الرحيم الحنيطي ،٢٠٠٣، مصدر سابق .

أو تحسنه ويفعل ذلك عن طريق زراعة مساحات أوسع أو أصناف محسنة ومن سلالات جيدة، مع العمل في الوقـت ذاته على السيطرة ما أمكن على بعض المؤثرات الخارجية أو التقليل من مخاطرها، فهناك عوامل لا يمكن الـسيطرة عليها ومن شأنها أن تؤثر علي الإنتاج بمجمله، كذلك ما يحصل حول إنتاجية الحيوان الواحد لتأثره بعوامل بيولوجيـة أو أمراض معينة تحد من نموه أو من إنتاجه للمادة الواحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن نوعية المنتوجات الزراعية تتأثر وبشكل مباشر بمـستوي التكنولوجيـا المـستخدمة والممارسـات الزراعية، مثل إستخدام أنواع من البذور أو السماد [١٧٣].

٣-٢-٢-٥ خصائص إستهلاك المنتوجات الزراعية

بالرغم من أن معظم المحاصيل الزراعية يتم إنتاجها في المناطق الريفية ، إلا أن معظـم المـستهلكين لهـذه المنتوجات يتجمعون في المدن الكبرى التي تكون في الغالب بعيدة عن مناطق الإنتاج ، مما يستدعي تنظيم عملية توزيـع للمنتوجات الزراعية جغرافياً من خلال المسالك التسويقية المختلفة.

وبما أن المستهلك دائم الطلب ومستمر على طول العام على المنتوجات الزراعية ، وبما أن الإنتاج الزراعي يتم خلال فترة زمنية محددة ، لذا هناك عبء كبير على النظام التسويقي لتزويد المستهلكين بالمنتوجات الزراعية على مـدار العام ، إما بالتخزين وإما بالتصنيع[١٧٤].

وللمستهلك دور في عملية التسويق الزراعي، حيث تعتبر رغبات وإمكانات المستهلك المرشد الذي يقود عمليات الإنتاج، التمويل، التسويق للسلع الزراعية المقبولة لديه. وإن قوة المستهلك في تحديد شكل ومضمون المـزيج التـسويقي الزراعي ، تعتمد علي توفر ثلاثة شروط رئيسية هي كما يلي[١٧٥]:-

- حق المستهلك في الإختيار من خلال إتاحة عدة بدائل سلعية زراعية، ليختار منها ما يتفـق مـع قدراتـه الـشرائية وأذواقه.
- حق المستهلك في الحصول على معلومات كافية ودقيقة لتمكينه من الإختيار.
- حق المستهلك في الحصول على سلع آمنة وسليمة وذات أسعار تعكس التكلفة الإجتماعية للسلعة الغذائية.

---

173 / محمد عبيدات ، ٢٠٠٥، مصدر سابق ،ص٥٣ .
174 / عمر.طبخنا، ٢٠٠٧، مصدر سابق .
175 / محمد عبيدات، ، ٢٠٠٥، مصدر سابق ، ص ٤١-٤٢ .

٣-٢-٣ سمات زراعة المحاصيل التصديرية

للزراعة سمات تميزها عن بقية الأنشطة الإقتصادية الأخرى مما يتطلب فهم هذه السمات عند التعامل معها ومن أبرز هذه السمات التي ينبغي عدم إغفالها في بناء إستراتيجية النهوض النظم البيئية (الإيكولوجية) التي تتحكم في الأنماط الزراعية ومن مكونات هذا النظام المناخ والتربة بما في ذلك درجات الحرارة وما ينجم عنها من رطوبة وتبخر، ومعدل تساقط الأمطار و موسميتها، والتربة ومدى صلاحيتها لنمو المحاصيل الزراعية الموسمية منها و الدائمة . خضوع النمو والتكاثر في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني إلى القوانين الطبيعية الحياتية (البيولوجية) على النمو الذي يشكل دورة إنتاجية متتالية في عملياتها لكل نوع من المحاصيل أو الحيوانات ،ولا مجال للتحكم في أمدها إلا بحدود ضئيلة مما ينطوي على محدودية معدلات النمو في الزراعة خضوع الزراعة إلى مبدأ تناقص الغلة ومحدودية الإستفادة من توفر السمة الخاصة بكل محصول، لان كل مدخل من مدخلات الإنتاج و المستلزمات الزراعية اللازمة لإنجاز العمليات الزراعية قابلة للتجزئة . إن التوصل إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة له و مدى الوفرة أو الندرة النسبية للموارد الطبيعية والموارد البشرية من شأنه أن يحدد مسار التطور الزراعي عمودياً كما هو الحال بالنسبة للبلدان التي تتوفر فيها الموارد البشرية مثل مصر واليابان أو أفقيا في البلدان التي تتوفر فيها الأراضي قياساً إلى الموارد البشرية كما هو الحال في أمريكا وأستراليا على سبيل المثال، وأخيراً فإن مصدر النمو في الزراعة يكون للتوسع العمودي أي التكثيف الزراعي نظراً لمحدودية الأراضي القابلة للزراعة[١٧٦].

ومن سمات الزراعة في فلسطين التالي :-

- تتنوع التضاريس والبيئات المناخية وأحياءها في فلسطين من حيث التربة، درجة الحرارة، كميات الأمطار، مدى الإرتفاع والإنخفاض عن سطح البحر، وهذه العوامل مجتمعة تنحصر في مساحة صغيرة جغرافياً ، وهذه العوامل الطبيعية تعطي خاصية فريدة للأرض والتي تُقسم فلسطين إلى أراضي ساحلية، شبه ساحليه، جبلية، غورية، شبه غورية ، صحراوية وشبه صحراوية. وعلى مر العصور أُعتبرت فلسطين مركزاً هاماً من حيث الموقع الإستراتيجي كونها ملتقى القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا[١٧٧].

---

176 / إسماعيل حمادي، دور الدولة في إنعاش القطاع الزراعي، http://www.inciraq.com/pages/view_paper.php?id=20078460

177 / تقرير عن سمات المحاصيل الزراعية الفلسطينية. http://www.multka.net/vb/showthread.php?t=229380

- § التباين المناخي في فلسطين منحها صفات طبيعية خاصة ومميزة للزراعة، حيث تُعتبر منطقة الغور أول بيت بلاستيكي طبيعي في العالم، بسبب تميزه بمناخ معتدل خلال فصل الشتاء وتوفر المياه فيه حيث كان ومازال يشكل مصدرا مهماً لسلة الغذاء الفلسطينية، وخصوصا في مجال إنتاج الخضراوات[١٧٨].
- § تتباين المحاصيل التصديرية في قطاع غزة بشكل ملحوظ من حيث موسم الزراعة والتعرض للظروف الإقتصادية الزراعية الخاصة والموقع الجغرافي ،وإستخدام طرق الري والحاجة للأيدي العاملة وقيمة المحصول على أرض الحيازة الزراعية ودرجة الإكتفاء من المحصول الزراعي[١٧٩].
- § المحاصيل الزراعية في فلسطين تتمتع بسمات وخصائص مختلفة منها، الجودة ، وتنوع المنتوجات الزراعية ، و تواجدها علي فترات طويلة وخارج الموسم الزراعي، الموقع الجغرافي القريب من أسواق التصدير (الأسواق العربية والأوروبية)[١٨٠]. والإنتاج الجيد بكفاءة عالية و كلفة منخفضة و جودة متميزة وتوفر التقنيات الحديثة، تعطي المزارع القيمة الحقيقية لمجهوده والقيمة المضافة للمنتوجات الزراعية ومدى ملاءمتها لعملية التصدير لتصل إلى الأسواق الخارجية.

يعتبر القطاع الزراعي في قطاع غزة من أهم القطاعات الإنتاجية في المجتمع الفلسطيني حيث يساهم بنسبة (٥,٦) من إجمالي الناتج المحلي للموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م. ويمتاز قطاع غزة بجودة أراضيه والإنتاج الوفيرمن المحاصيل الزراعية فيتميز بزراعة بعض المحاصيل الزراعية المميزة والتي يتم فيها الإنتاج في مواسم قبل مناطق أخري تزرع نفس المحاصيل مثل زراعة التوت الأرضي . **ويعتمد الإنتاج الزراعي في قطاع غزة على ثلاثة عوامل رئيسية**:-

- **المصادر الطبيعية** (الأرض والموارد المائية والمناخ)،حيث يتوفر في قطاع غزة جميع هذه المكونات من تربة جيدة وصالحة لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية،ويعتبر مناخها معتدل والمياه عذبة وصالحة للإستعمال الآدمي والزراعي .
- **الأيدي العاملة** (قوة العمل والطاقة المستعملة في الإنتاج)، تتوفر الأيدي العاملة في قطاع غزة بسبب الكثافة السكانية.
- **رأس المال**، اللازم لتأمين مستلزمات الانتاج الزراعي (البذور والأسمدة، والآليات ولدعم مختلف المشاريع .

---

178 / تقرير عن خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني،http://www.mashtalbaysan.com/up/1/5.html
179 / مايك ويستلك ، تقرير عن قطاع المحاصيل الإستراتيجية ، منظمة الأغذية والزراعة ، ، سوريا ٢٠٠١ .
180 / تقرير عن قطاع الزراعة . www.visitpalestine.ps/index.php?lang=ar&page=1235999399799

إن الغالبية العظمي من المساحات المزروعة في قطاع غزة هي مساحات مروية حيث تحتل ما نسبته (٧٢% من المساحة المزروعة في قطاع غزة) للموسم الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م[١٨١]، وتُعتبر زراعة مكثفة وتُستخدم فيها أكثر الطرق العلمية في الزراعة، من تكنولوجيا حديثة وأسمدة كيميائية ومبيدات بشكل مكثف نظراً لصغر المساحات الزراعية في قطاع غزة، وأيضاً لزيادة إنتاج الدونم إلى الحد الأقصى، بالإضافة إلي المحافظة على محاصيل نظيفة من أي إصابة بالآفات الزراعية.

وفي حين أن التطور الزراعي يعتمد بالأساس على توفر الأرض والمياه كعنصري إنتاج رئيسية فان التقنيات الحديثة أصبحت تلعب دورا رئيسيا في رفع معدلات الإنتاج ودخل المزارع. وفي فلسطين أسوة ببقية الدول المجاورة ، وعمل المزارع الفلسطيني على إستخدام التقنيات الزراعية الحديثة وإستخداماتها وكذلك أدخل أنواع وأصناف جديدة من النباتات والحيوانات الداجنة، وإستخدم البرك الزراعية وبرك تربية الأسماك والدفيئات البلاستيكية والزجاجية والميكنة الزراعية وطرق الري والتصنيع الغذائي مما أدى إلى ارتفاع معدل ونوعية وجودة الإنتاج الزراعي .

٣-٢-٣-١ العوامل التي ساعدت في نمو وإنتشار الزراعات التصديرية

تُصنف العوامل المؤثرة في جعل المنتوج الزراعي في قطاع غزة المؤهل للتصديرالى ما يلي:-

أولا: العوامل المناخية :- تتمتع الزراعة الفلسطينية بميزة نسبية مرتبطة بالظروف المناخية، والبيئية المتنوعة،الأمرالذي يكسبها قدرة على إنتاج العديد من أصناف المنتوجات الزراعية على مدار العام، ومن هذه الميزات[١٨٢]:-

- ◊ تنوع الظروف المناخية السائدة (جبلية – ساحلية – غورية ...الخ). فتتأثر فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة بمناخ إقليم البحر الأبيض المتوسط، الذي يمتاز عموماً بالإعتدال، شتاؤها ماطر وبارد وصيفها حار جاف، وحيث يقع قطاع غزة ضمن المناخ الساحلي، الأمر الذي ساعد على زراعة محاصيل متميزة للتصدير مثل الحمضيات والفراولة وغيرها.
- ◊ تنوع المنتوجات الزراعية حيث يوجد في فلسطين أكثر من ١٠٥ نوع من المحاصيل الزراعية،بالإضافة إلى تنوع وتعدد الأنظمة الزراعية القادرة على الإنتاج الزراعي على مدار العام .حيث يزرع في قطاع غزة العديد من المنتوجات الزراعية من خضار وأشجار ومحاصيل حقلية ، وتتميز ببعض المحاصيل التصديرية.

181 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية٢٠٠٧/٢٠٠٨،ص ٣١ .
182 / نظام عطايا ، مؤشرات أساسية علي دور الزراعة والريف في مكافحة الفقر والجوع ،٢٠٠٩، www.alquds.com

◊ الطابع العضوي والطبيعي للمنتوج الزراعي الفلسطيني ، وما تتميز به الزراعة الفلسطينية من قدرة عالية على تشغيل الأيدي العاملة . الأمر الذي يعزز من مرونة القطاع الزراعي الفلسطيني وقدرته على خلق فرص ذاتية لمواجهة الفقر وتأمين فرص كبيرة نسبياً لتوليد الدخل الضروري . وقد بدأ في قطاع غـزة الإتجـاه لإنتـاج منتوجـات عـضوية والمرغوبة محلياً وعالمياً بالنسبة للمحاصيل التصديرية.

◊ يشكل القطاع الزراعي في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة أصل قوي وأساس هام للعديد من القطاعات الإقتـصادية الأخرى كالسياحة والصناعات الغذائية والتجارة ،كما أنها تشكل مدخولاً هاماً من مـدخلات القطاعـات الإقتـصادية الأخرى. لذا فالقطاع الزراعي الفلسطيني، يعتبر حاضر في مجمل الإقتصاد الفلسطيني، فضلاً عن أنه يشكل الحـافز الأساسي للتنمية الريفية الشاملة.

ثانيا: القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الفلسطينية :- إن تسويق منتوجات زراعية منافسة يتطلب إنتاج أصناف متطورة من المحاصيل الزراعية لكي تنافس محاصيل الدول المجاورة لتجد أسواقاً خارجية لها وهذا يعتمد على إستخدام البذور المحسنة، وإتباع وسائل الزراعة الحديثة والبعد عن الوسائل البدائية للزراعة، وما يميز القطاع الزراعي انه يعتمد على العمالة المحترفة وليس على عمالة لا تتمتع بأي خبرة سابقة وهذا يتطلب تدريب العمالة الفلسطينية القادرة على مواكبة الطرق الزراعية الحديثة واستخدام الميكنة الزراعية المتطورة في المجال الزراعي.

من المعروف أن القواعد النظرية للتجارة الدولية قدمتها نظرية الميزة النسبية وتفترض هذه النظريـة أن البلـدان تصدر السلع التي يكون إنتاجها مرتفعًا وبتكلفة نسبية قليلة، وتستورد السلع التي يكون إنتاجها المحلي يتصف بعدم الكفـاءة فتكون مكلفة نسبيًا ، وظهرت بعد ذلك نظريات تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الثقافية والاجتماعية والثقافية للبلد.

ففي العام ١٩٩٧ / ١٩٩٨م ، قامت وزارة التخطيط الفلسطينية بالتعاون مع مركز الإستراتيجية التنافسية للشرق الأوسط، بإجراء دراسة لتحديد الميزة التنافسية في الاقتصاد الفلسطيني، فكانت نتائج الدراسة أن زيت الزيتـون والزهـور الفلسطينية من ضمن السلع التسعة التي تم إختيارها كمحاصيل ذات قدرة تنافسية وبعض الخضار والفواكه . وعليـه فـإن المنتوجات الزراعية الفلسطينية يمكن أن تؤمن الاحتياجات المطلوبة لتغطية إحتياجات المواطنين من السلع الغذائية الحياتية

اللازمة للاستهلاك المحلي ولها القدرة التنافسية في الأسواق العالمية في بعض أصناف الخضار والفواكه (التوت الأرضي والحمضيات وغيره)[183].

وإن نجاح المزارعين لا يتوقف فقط على كفاءتهم الإنتاجية، ولكن يتوقف أيضاً على نجاحهم في تحقيق أسعار مجزية لمنتوجاتهم الزراعية عند تسويقها، ومن ثم تتمثل قضاياهم التسويقية في أكفأ طرق تسويق المنتوجات الزراعية التي ينتجونها في مزارعهم.

إن درجة التعليم والثقافة لدي المواطنين والمزارعين توفر القابلية والإستجابة إلى فهم المعلومات الفنية الجديدة بسهولة والقدرة على إستيعاب وتقبل المحاصيل التصديرية والتسويقية المرغوب زراعتها والتي تعود على المزارعين والوطن بالنفع على المدى الطويل.

إن نظرة وثقافة المستهلك الفلسطيني لمدة عقود تحت نير الإحتلال الإسرائيلي تأثرت بالدعاية والإعلام الإسرائيلي في تسويق منتوجاته، فإستطاعت دولة الإحتلال الإسرائيلي غرس الثقة بجودة وأفضلية المنتوج الإسرائيلي ولسهولة الوصول للمستهلك الفلسطيني . لذا وجب على السلطة الفلسطينية تغيير هذه النظرة وتوجيه المستهلكين لجودة المنتوج الفلسطيني مقابل المنتوجات الإسرائيلية، وضرورة تغيير ثقافة المستهلك الفلسطيني ووضع خطة تثقيفية للإعتماد على المنتوج الفلسطيني، ومنافسة المنتوجات الإسرائيلية للمنتوجات الفلسطينية، حيث يوجد بعض المنتوجات الفلسطينية تفوق في جودتها المنتوج الإسرائيلي مثل زيت الزيتون وغيره، ويتم ذلك عن طريق :-

- ◊ توفير الوعي الكامل للمستهلك الفلسطيني بجميع المواصفات الجيدة للمنتوجات الزراعية الفلسطينية وجودتها. وتقدير خطورة إستخدام الغذاء المغشوش .
- ◊ زيادة ثقافة المستهلك عن نوعية المنتوجات الفلسطينية وما يميزها عن المنتوجات الإسرائيلية أو أي منتوج مستورد.
- ◊ توضيح أن المستهلك لا يتأثر بالمغريات الإعلانية ولا بالأسعار المخفضة التي تخفي خلفها العيوب الإنتاجية تحت مسمي جودة (وهي جودة مزيفة) .
- ◊ بناء ثقافة وطنية تمكن المستهلك الفلسطيني من التعامل بثقة مع المنتج المحلي وتشجيعه كمطلب وطني بما يعزز حماية حقوق المستهلك.

---

183 / محمد مقداد ، واقع القطاع الزراعي والصناعي في فلسطين ، ٢٠٠٥ .

◊ العمل على الرُقي بجودة ومواصفات المنتوجات المحلية وسلامتها ورفع قدرتها التنافسية مع المنتوجات الأجنبية.

◊ تطوير عمل تصدير المنتوجات والتمييز بين المنتوج الزراعي المعد للإستهلاك المحلي والمنتوج الزراعي التصديري ،حيث أن تصدير المنتوجات الزراعية يأخذ سمة الخصوصية من حيث التجهيز والتوضيب، ولا سيما إذا كانت منتوجاته مائة بالمائة داخل أراضي السلطة الفلسطينية.

ثالثا : الأمن الغذائي والسيادة الغذائية :- يُعتبر تحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي في فلسطين والمُساهمة في الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع من القضايا التي تكتسب بعدًا إستراتيجيًا وقوميًا، وله درجة متقدمة في أولويات التنمية الفلسطينية.

ولعل الزراعة في فلسطين تتميز بجملة من الميزات تُعزز من دور ومكانة القطاع الزراعي وقدراته ومرونته في إمتصاص الصدمات الإقتصادية والمعيشية وتأمين مستوي هام من الحصانة لتجنب المجاعة والهلاك ، وكذلك إنتاج أصناف ذات جودة عالية وذات أهمية غذائية وصحية وتتميز بمحدودية إنتاجها علي المستوي العالمي .

بالإضافة إلي ما تتميز به الزراعة الفلسطينية تاريخياً من طابع عضوي وطبيعي ومحدودية إستخدام المبيدات الكيماوية والأصناف المعدلة جينياً ، وبذلك فإنها تتجاوب وتنسجم مع الإتجاهات العالمية المتزايدة نحو الزراعة العضوية والطبيعية(كونها الأكثر أمناً من الناحية الصحية) وضد الزراعات والأصناف المعدلة جينياً والأصناف المعتمدة على المعالجات الكيميائية،نظراً لمخاطرها الصحية المتزايدة.

وهذا ما يعزز من فرص المنتوجات الزراعية الفلسطينية في السوق العالمي وتطوير مدلولاتها ومكانتها الإيجابية على صعيد الإقتصاد الفلسطيني عموماً إن المنتوج الزراعي الفلسطيني يؤمن بشكل كبير حاجات السكان الفلسطينيين من الخضروات والفواكه و البقوليات بالإضافة إلى جزء كبير من حاجاتهم من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض ...الخ.

و يجدر الإشارة إلى أن النسبة الأساسية من دخل الفلسطينيين يصرف على الغذاء ، فقد أشارت الإحصائيات في هذا الإطار إلى أن ٦٦% من دخل سكان قطاع غزة يصرف على الغذاء ، أما في الضفة الغربية فإن هذه النسبة تبلغ (٥٦%)[١٨٤].

---

184 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، أعداد مختلفة .

فالأمن الغذائي لأي بلد لا يتوفر إلا إذا كان من إنتاج البلد نفسه وخاصة المحاصيل الزراعية والإستراتيجية كالحبوب بأنواعها والخضار والفواكه وإعتماد السلطة الفلسطينية على هذا القطاع يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات أهمها توفير المياه اللازمة لزراعة المحاصيل بأنواعها وخاصة أشجار الحمضيات التي تتطلب كميات كبيرة من مياه الري بالإضافة إلى الحبوب والأعلاف اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية .

كما يتطلب ذلك إيلاء المُزارع الأهمية التي يستحقها بإعتباره محور العملية الزراعية والمُنتج الرئيسي للمحاصيل بأنواعها والإهتمام بالمُزارع يتم من خلال تقديم التسهيلات اللازمة له للقيام بواجبه وأبرزها تقديم القروض لتوفير مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمعدات المستخدمة في العملية الزراعية بالإضافة إلى مساعدته في تسويق محاصيله في الداخل والخارج ، وعدم إعتماده على وسطاء كما هو الحال في هذه الأيام علاوة على فتح أسواق خارجية للمنتوجات الزراعية الفلسطينية في الدول العربية والأوروبية .

إن إعتماد سياسة الإكتفاء الذاتي من السلع الإستهلاكية يُعتبر خياراً إستراتيجياً يجب على السلطة الفلسطينية الأخذ به وعدم التنازل عنه، بل يجب أن يُهتم به بحيث يكون إحدى سياسات الأمن الغذائي، وليس السياسة الوحيدة، في ظل المتغيرات الإقتصادية وإستغلال الموارد الطبيعية بصورة إقتصادية كفوءة وفعالة.

جدول (٣-١) يوضح نسبة الإكتفاء الذاتي كمية الإنتاج والإحتياجات لمجموعات سلعية زراعية ونسبة الإكتفاء الذاتي في قطاع غزة للعام ٢٠٠٨م*:-

السلعة	الإنتاج بالطن	الإحتياجات بالطن	نسبة الإكتفاء الذاتي%
الفاكهة	53431	203676	%26.2
الخضروات	215222	221996	%97.0
البقوليات	-	9928	%100
زيتون وزيت زيتون	5476	38060	%14.4
لحوم حمراء	2245	17375	%13.6
لحوم بيضاء	21590	41353	% 52.0
حليب	17932	99022	%18.0
سمك	2844	4962	%57.3
بيض/ مليون بيضة	168	175	%96.0

*- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،الأسعار والأرقام القياسية،النشرة السنوية، ٢٠٠٩ .

من الجدول (٣-١) يتبين لنا نسبة الكمية اللازمة لسد حاجات سكان قطاع غزة من الإنتاج المحلي مـــن الفواكـــه والخضروات للعام٢٠٠٨م، إذ أن الإنتاج المحلي من الفواكه يغطي فقط ٢٦,٢% من إحتياجات الـــسكان، وهــذا العجــز في كميات الفواكه بسبب ممارسات الإحتلال الإسرائيلي في تدمير وتجريف الأراضي الزراعية في قطاع غزة.

أما الخضروات فإن الإنتاج المحلي يغطي حاجة سكان قطاع غزة بما نسبته ٩٧% من الخــضروات ، و النــسبة القليلــة المتبقية فهي تضم بعض أنواع النباتات المنتجة وتدخل ضمن تصنيف الخضار، وهي في الحقيقــة منتوجــات لا تــستهلك من جميع السكان ، وإنما يأتي إستهلاكها حسب العادات الغذائية. يلاحظ حسب الجدول (٣-١) ما يلي :-

- من حيث حاجات سكان قطاع غزة من الزيوت النباتية، فيشير إلى الحاجة المطلقة لسكان قطاع غزة إلـــى البقوليـــات ، ولكن لا تنتج هذه السلع بكميات بشكل تجاري في قطاع غزة وإنما تعتبر معدومة لصغر كميات الإنتاج ، ولذلك يتم إستيرادها من الخارج، أما من حيث الحاجة للزيوت النباتية فلا ينتج قطاع غزة منها شئ بإستثناء ما ينتجه من الزيتون وزيت الزيتون، حيث بلغ الإنتاج ٥٤٧٦ طن في العام الزراعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م ، وهي كمية قليلة تشكل نصيبا للفرد بمقدار ٣,٦ كيلو جرام سنوياً من الزيتون الخام وسوف ينخفض متوسط نصيب الفرد إذا علمنا إن معظم إنتاج القطاع يذهب إلى معاصر الزيتون لإستخراج الزيت منه حيث تقل كمية الزيت المستخرجة كثيراً عن الكمية الأصلية وبلغــت ٩و٢٦٦ طن ،وقد إستخرجت هذه الكمية من الزيت من ١٦٠٢ طن من الزيتون الخام أما باقي كمية الإنتاج فقد ذهبت لتصنيعها إلى زيتون المائدة. وعلية فإن قطاع غزة يحتاج لإستيراد ٨٥,٦% من إحتياجاته من الزيتون وزيته أما باقي الزيوت النباتية فالحاجة مطلقة حيث لا ينتج القطاع منها شيء[185] .
- كما يشير إلى حجم إحتياجات سكان قطاع غزة من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء(الدواجن) إذ أن الإنتاج المحلـــي من اللحوم الحمراء غير قادر على تلبية حاجة السكان بأكثر من ١٣%، وترتفع هذه النـــسبة عنـــد اللحـــوم البيـــضاء التي تغطي ٥٢% من سكان قطاع غزة .
- و يشير إلى مدى حاجات سكان قطاع غزة من الأسماك والبيض، حيث يشير إلى أن الإنتاج المحلـــي مـــن البـــيض يغطي نسبة كبيرة من حاجة السكان بلغت ٩٦% في حين لم يتمكن إنتاج الأسماك من تغطية حاجات الـــسكان بـــأكثر من ٥٧,٣%، ويرجع ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية ضد الصيادين ففي معظم الأوقـــات تمنـــع الـــسفن الحربيـــة

185 / أكرم أبو عمرو، مصدر سابق .

الإسرائيلية قوارب الصيد الفلسطينية من التوغل بأكثر من خمسة أميال غرباً وهي مسافة غير كافية للوصول إلى مناطق تواجد الأسماك هذا من جهة من جهة أخرى فإن الحصار الإسرائيلي ساهم في عدم تطوير أساليب الصيد والإعتماد على الوسائل القديمة والبدائية .

- بالإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه فإنه يشير إلى أن قطاع غزة في حاجة إلى كميات كبيرة من سلع غذائية أساسية يكاد لا يخلو منزلا من هذه السلع ومن هذه السلع الحليب ، ولكن الإنتاج المحلي من الحليب لا يقدر على تلبية حاجات كافة قطاع غزة إلا بنسبة تصل إلي ١٨% فقط[١٨٦].

رابعا : القطاع الزراعي الفلسطيني وتأثيره علي التجارة الخارجية :- ساعد الموقع الجغرافي لفلسطين بين الدول العربية المحيطة ،وقارات العالم الثلاث على قيام تجارة خارجية نشيطة نسبياً ، وتركز المجال التصديري في المجال الزراعي والمواد الغذائية والمواد الأولية وغيرها.

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية الأكثر بروزاً في الإقتصاد الفلسطيني، سواء من الناحية الإنتاجية أو من ناحية تشغيل الأيدي العاملة ، حيث يشكل القطاع الزراعي حجر الزاوية للإقتصاد الفلسطيني لكونه يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ، ويستوعب نسبة من العمالة من قوة العمل الفلسطينية، إضافة إلي مساهمته بأكثر من (٥٠%) من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وللقطاع الزراعي بُعد إقتصادي وسياسي وإجتماعي بالنسبة للإنسان الفلسطيني[١٨٧] .

تشكل التجارة الخارجية الفلسطينية أحد أهم العناصر الأساسية المكونة للناتج المحلي الفلسطيني. إلا أن أثرها الإجمالي في هذا الناتج كان دائما سالباً وذلك بسبب تفوق الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي على الصادرات الفلسطينية. وتشكل التجارة مع الجانب الإسرائيلي وحده أكثر من ٧٧% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية. وبالتالي كان لإجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية الأثر الكبير على الميزان التجاري الفلسطيني، إذ إنخفضت الصادرات بحوالي ٤٢% وتراجعت الواردات بحوالي ٤١,٥% عما كانت عليه في العام ١٩٩٩م. إلا أن ما يقلق هنا هو التراجع الشديد الذي طرأ على الصادرات كما ذكر سابقا حتى تساوى مع حجم التراجع في الواردات. ويعد ذلك خللاً بنائياً في التجارة الخارجية الفلسطينية. ويعزى التراجع في حجم الصادرات لعدة عوامل:-

---

186 / أكرم أبو عمرو، مصدر سابق .

187 /عبد المعطي زعرب ، دراسة التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية، ٢٠٠٥، ص ١٤ .

◊ **العامل الأول**: إرتفاع تكلفة نقل البضائع من مكان إنتاجها إلى الأسواق النهائية بسبب العوائق الإسرائيلية، مما أدى إلى إرتفاع تكلفتها الإجمالية وإنخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .

◊ **العامل الثاني** : تحول المستوردين عن المنتوجات الفلسطينية إلى منتوجات دول أخرى يمكن الإعتماد عليها بشكل أكبر على صعيد التسليم في المواعيد المتفق عليها وبدون تأخير، وهذا ما تفتقده المنتوجات الفلسطينية.

◊ **العامل الثالث** : فقد تمثل في تحول المنتجين الفلسطينيين لتغطية الطلب المحلي وإبتعادهم عن الأسواق الخارجية

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير القطاع الزراعي على الفروع الإقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية ، ودورها الأساسي في توفير إحتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الإستهلاكية وتسويق المنتوجات الفلسطينية ذات الإرتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بما نسبته (١١-١٥%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ويستوعب ما نسبته ١٨% من الأيدي العاملة الفلسطينية[١٨٨].

هذا بالإضافة إلى أن المنتوجات الزراعية تساهم بنسبة ٢٥ % من قيمة التجارة الخارجية الفلسطينية. وتمتلك الزراعة بشكل عام قدرات على التشغيل تعادل أضعاف ما تمتلكه القطاعات الاقتصادية الأخرى[١٨٩] .

بعد مجئ السلطة الفلسطينية في العام١٩٩٤م، بدأت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالإنخفاض ، حيث تشير دائرة الإحصاء الفلسطيني إلي أن نسبة مساهمة هذا القطاع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد إنخفضت من (١٣,٥%) سنة ١٩٩٢م إلي (١١%) عام ١٩٩٥م ثم إلى (٦%) عام١٩٩٧م ، ويعزي هذا الإنخفاض إلى حد كبير إلى الفرص الجديدة للتوسع في قطاعات إنتاجية أخري[١٩٠].

تأثرت التجارة الخارجية الفلسطينية بفعل الإغلاقات المستمرة ومنع حركة تنقل البضائع من وإلى فلسطين ، وخاصة مع العالم الخارجي، إذ تراجعت حجم الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات خلال العام ٢٠٠٢ التي وصلت إلى ١٥١٥,٦ مليون دولار أمريكي أي بحوالي ٤٤% عما كانت عليه في العام ٢٠٠٠م التي وصلت إلى ٢٣٨٢,٨ مليون

188 / غازي الصوراني ، واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة ،٢٠٠٦.
189 / نظام عطايا،٢٠٠٩، مصدر سابق .
190 / عبد المعطي زعرب ، ٢٠٠٥، مصدر سابق .

دولار أمريكي ، وإنخفضت أيضاً في العام ٢٠٠٣، إذ بلغت فقط ١٨٠٠,٣مليون دولار أمريكي، أي بتراجع قدره ٣٣,٢% مقارنة مع العام١٩٩٩م التي وصلت إلى ٣٠٠٧,٢ مليون دولار أمريكي .

الصادرات والواردات الزراعية: تقدر الصادرات السنوية الخارجية للقطاع الزراعي الفلسطيني ب ٥٥ مليون زهـرة ، و٢٠٠٠ طن توت أرضي(فراولة) ، ١٠,٠٠٠ طن من الحمضيات ، ٢,٥٠٠ طن من الخضروات ،وصـادرات قطـاع غزة إلى الضفة الغربية نحو ٢٣٥,٤٠٠ طن ،وبقيمة ٩٣ مليون دولار أمريكي من(البندورة ،خيار، فلفل حـار، باذنجـان ، فاصوليا ، بطاطا حلوة، بطاطس، خس، زهرة، ملفوف، كوسا، بصل، جزر، بلح، جوافة، حمضيات .أما صادرات قطاع غزة للأسواق الأوروبية ٥٣,٥٠٠ طن من التوت الأرضي (الفراولة) ،بندورة شيري (الكرزية) ،فلفـل حلـو، بطـاطس (مخزنة بالثلاجات) ،بطاطا حلوة،بالإضافة إلى نحو ٤٥٠ مليون زهرة ،وتقدر قيمة صـادرات قطـاع غـزة لأوروبـا بـ ١٢ مليون دولار أمريكي[191].

تميزت الصادرات الزراعية في المناطق الفلسطينية في عام ١٩٩٧م بإستقرار حصتها مـن مجمـل الـصادرات السلعية وبعد عام ٢٠٠٠م وفرض الإحتلال الإسرائيلي إغلاق وحصار علي كافة الأراضي الفلـسطينية، تراجعـت فيهـا حصة القطاع الزراعي من الصادرات الفلسطينية. و يشتمل التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية على الـسلع الزراعيـة الطازجة كالخضروات والحمضيات والسلع الزراعية المصنعة كزيت الزيتون ، والسلع المصنعة الأخرى الغيـر زراعيـة مثل الملابس والبلاستيك ومواد التنظيف والأثاث والجلود بالإضافة للحجر والرخام. وقد إستمر التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة (١٩٩٥- ١٩٩٩م) بالثبات ، حيث شكلت السلع الزراعية والمواد الغذائية ما نسبته ٢٠-٢٢ % من إجمالي الصادرات السلعية التي تراوحت مابين٣٠٠-٣٩٠ مليون دولار أمريكي ، والتي زادت في عـام ٢٠٠٠م لتـصل إلـى ٤٠٠,٨مليون دولار أمريكي ،أي بنسبة ٢٤,٥% نتيجة إستقرار الصادرات الزراعية وتأثر الـصادرات الـصناعية[192]. وبدأت تتدهور الصادرات الزراعية بع إنتفاضة الأقصي عام ٢٠٠٠م والحصار والإغلاق على قطاع غزة ومنع تـصدير أي منتوج زراعي .

وقد ساهمت الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات السلعية، حيث إسـتقرت حـصتها عنـد ٢٢% تقريبـاً بعد العام ١٩٩٦م، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أحد التشوهات التي يعانيها هذا القطاع، وهو تركز معظـم التجـارة

---

[191] / المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير عن تدمير إقتصاد قطع غزة ، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .
[192] / دراسة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطيني، www.drabid.net/vb/attachment.php?

في المنتوجات الزراعية مع طرف واحد فقط، ألا وهو الجانب الإسرائيلي، وكمؤشر علـــى ذلـــك فقـــد وصـــلت إجمـــالي الصادرات حوالي٣٨٢,٤ مليون دولار أمريكي شكلت الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل خـــلال العـــام ١٩٩٧م ، ما نسبته ٩١,٧%، كما بلغت نسبة الواردات الزراعية في نفس العام حوالي ٩٣,٢%[١٩٣].

تذبذبت الواردات السلعية بما فيها الواردات الزراعية خلال الفترة ١٩٩٥/٢٠٠٠م بشكل نسبي ، بعـــدما كانـــت تشكل ما نسبته ١٣% عام ١٩٩٥م من الواردات الفلسطينية التي وصلت إلـــى ١٦٥٨,٢ مليـــون دولار أمريكـــي حيـــث تراوحت مساهمة الواردات الزراعية والمواد الغذائية من الواردات السلعية الفلسطينية إلى ١٧,٥% خـــلال العـــام١٩٩٦ م من الواردات الفلسطينية التي وصلت إلى ٢٠١٦,١ مليون دولار أمريكي. أما حصة الواردات الزراعية، فقد بلغـــت فـــي العام ١٩٩٩م بنسبة وصلت ١٨%من الواردات الفلسطينية التي وصلت إلي ٣٠٠٧,٢ مليـــون دولار أمريكـــي، وبنـــسبة ٢١% خلال العام٢٠٠٠م ، من الواردات الفلسطينية التي وصلت إلى ٢٣٨٢,٨ مليون دولار أمريكي[١٩٤].

حيث إرتفعت قيمة الواردات الزراعية إلى المناطق الفلسطينية، مـــن ٣٠٤,٥ مليـــون دولار فـــي عـــام ١٩٩٤م إلى ٧١٨,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩م[١٩٥].

وأثرت إجراءات الإحتلال الإسرائيلي، وخاصة الإغلاق، إلى تراجع حاد في القطاع الزراعي؛ حيث تراجع حجم الصادرات الزراعية الفلسطينية بنسبة ٥٢,٦ %، وإنخفضت الصادرات الزراعية الموجهة إلى دولة الإحتلال الإســـرائيلي من ٧٤,٤% إلى ٢٩,٧%، والصادرات الموجهة إلى الدول العربية من ١٨,١٧% إلى ٥,١%.كما إرتفعت تكاليف إنتـــاج الوحدة الزراعية أثناء الإغلاق بنسبة ٢٢ % مقارنة بفترة ما قبل الإغلاق، وزادت تكلفة النقـــل أثنـــاء الإغـــلاق بمعـــدل ٣٥,٦% مقارنة بما كان عليه قبل الإغلاق، وكذلك زادت المدة الزمنية التي يـــستغرقها وصـــول المنتوجـــات الزراعيـــة المستوردة بنسبة(٤٠%) [١٩٦]. فقد تراجعت الصادرات الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٢ م حيث وصلت إلى ٢٤٠,٨ مليـــون دولار أمريكي أي بحوالي ٥٤% مقارنة مع العام ٢٠٠٠م الذي وصلت فيه الصادرات إلى ٤٠٠,٨ مليون دولار أمريكـــي ، مما أدى إلى وجود عجز في الميزان التجاري السلعي بلغ عام ٢٠٠٢ حوالي ١,١٤٤,٣ مليون دولار أمريكي[١٩٧].

---

193 / نصر عبد الكريم ، ٢٠٠٤ ، مصدر سابق .
194 / عبد الفتاح نصرالله ، التجارة الخارجية الفلسطينية ، تحليل ورؤية نقدية ،٢٠٠٣،ص ص ١٥-١٦ .
195 / أسامة نوفل ، مصدر سابق .
196 / مازن الشاعر،٢٠٠٧ ، مصدر سابق .
197 / خسائر الإقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار الإسرائيلي،?http://www.shahidpalestine.org/index.php

٣-٢-٤ أثر إغلاق المعابر على تصدير المحاصيل الزراعية

تقدر الصادرات السنوية الخارجية لقطاع الزراعة الفلسطيني ب ٥٥ مليون زهرة ، و٢٥٠٠ طن توت أرضي(فراولة) ، ١٠,٠٠٠ طن من الحمضيات ، ٢,٥٠٠ طن من الخضروات ، وصادرات قطاع غزة إلى الضفة الغربية نحو ٢٣٥,٤٠٠ طن ،وبقيمة ٩٣ مليون دولار أمريكي من(البندورة ،خيار، فلفل حار ، باذنجان ،فاصوليا ، بطاطا حلوة ، بطاطس، خس، زهرة، ملفوف، كوسا، بصل، جزر، بلح، جوافة، حمضيات .

أما صادرات قطاع غزة للأسواق الأوروبية ٥٣,٥٠٠ طن من التوت الأرضي (الفراولة) ،بندورة شيري (الكرزية)، فلفل حلو، بطاطس(مخزنة بالثلاجات)، بطاطا حلوة ، بالإضافة إلى نحو ٤٥٠ مليون زهرة ،وتقدر قيمة صادرات قطاع غزة لأوروبا ب ١٢ مليون دولار أمريكي[١٩٨].

ومع بداية إنتفاضة الأقصى التي بدأت في عام ٢٠٠٠م تأزم وضع القطاع الزراعي، حيث إستهدفت قوات الإحتلال الإسرائيلي القطاع الزراعي بشكل منتظم ومبرمج من خلال تجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإقتلاع الأشجار وتدمير لشبكات الري وتدمير وردم لأبار المياه وتدمير للمنشآت الزراعية.مما أدى إلى تذبذب في نسبة مساهمة القطاع الزراعي حتى وصلت في عام ٢٠٠٤م إلي ١٠,٨ % من الناتج المحلي الإجمالي .بالإضافة إلى إمعان القوات الإسرائيلية في إجراءاتها التدميرية والتعسفية للزراعة الفلسطينية ،فقد قامت بعرقلة حركة التصدير والتسويق بين محافظات الوطن والخارج ومنع المزارعين من الوصول إلى حيازاتهم الزراعية.[١٩٩]

كذلك مزارعو المحاصيل التصديرية لم يسلموا من الحصار ولحقت زراعتهم بركب القطاع الزراعي المحلي المُنهار، وتسبب منع تصدير منتوجاتهم في إنهيار هذا القطاع بالكامل . إن إنهيار القطاع الزراعي التصديري إضطر مزارعي الطماطم الكرزية (الشيري) والفلفل الرومي والزهور في قطاع غزة إلى تقديم هذه المنتوجات طعاماً للماشية والدواب بدلا من إيصالها إلى الأسواق الأوروبية، حيث أن هذا الصنف من الخضار قد زُرع خصيصاً للأسواق الأوروبية. والإجراءات الإسرائيلية أدت إلى إلحاق خسائر مادية بحوالي خمسمائة مزارع، وحرمان أكثر من ألفي أسرة تعمل في هذا المجال من مصدر رزقها الوحيد[٢٠٠].

---

198 / المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،مصدر سابق .

199 / ماهر الطباع ، تقرير- القطاع الزراعي الفلسطيني وواقع التصدير الزراعي الخارجي في محافظات غزة، ٢٠٠٦ .

200 / أحمد فياض ، محصول الطماطم الكرزية لا يجد السبيل لتصيره إلي الأسواق الأوربية، ، جزيرة نت، شبكة الإنترنت .

ومن المشاكل التي تواجه المحاصيل التصديرية (الخضر والفواكه):-

تواجه المحاصيل التصديرية مشاكل عديدة جداً ويصعب التغلب عليها وتستنزف الكثير من الأموال، ويمكن توضيحها كما يلي:-

١- عدم إتقان المزارعين لأساليب الزراعة الحديثة ، خاصة في مجال التسميد ومكافحة الآفات والتي يترتب عليها إستخدام خاطئ للأسمدة والمبيدات مما يؤدي إلى مشاكل كبيرة في جودة المنتوجات وبقايا المبيدات.

٢- عدم إهتمام أصحاب الشركات بتوعية المزارعين وإرشادهم ، والتي من شأنها تحسين جودة المنتج وخلوه من آثار المبيدات في تقليل تكاليف الفرز وتقليل الهالك من المنتوج .

٣- عدم وجود رقابة من وزارة الزراعة على هذه الزراعات ،حيث أن الإدارات الزراعية ينقصها الخبرات والكفاءات الفنية في مجال الإرشاد أو التوعية أو الرقابة.

٤- إستعانة الشركات بأشخاص غير مؤهلين علمياً للعمل في هذا المجال ، والذي بدوره يؤدي إلى عدم معرفتهم بالمواد الفعالة المرفوضة أو العمليات الزراعية السليمة.

٥- تدني مقاييس الجودة في النقل والشحن لهذه المنتوجات ،وفي أساسيات التعامل معها حيث يتم التعامل معها بخشونة وجهل لفسيولوجيا هذه المحاصيل، مما يؤدي إلى إنخفاض جودتها حتى بعد الفرز[٢٠١].

٣-٣ المبحث الثاني: الأهمية الإقتصادية للمحاصيل التسويقية (التصديرية) الفلسطينية

تعتبر قضية التصدير أهم القضايا القومية المطروحة على الساحة الفلسطينية، لإرتباطها الوثيق بتنمية الإقتصاد الفلسطيني، ومساهمتها في معالجة المشاكل القومية الملحة مثل مشاكل البطالة ، والركود الإقتصادي، فبجانب توسيع حجم السوق أمام المشروعات الإنتاجية ، يقوم التصدير بوظيفة أساسية في تطوير الإقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال إرتباطه الديناميكي بالإقتصاد العالمي ، وبالتالي الإستفادة من التقدم التكنولوجي بما يساعد على الإرتقاء بكفاءة الأنشطة الإقتصادية، والإقتراب من الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة، مما ينعكس في شكل زيادة معدلات نمو الإستثمار، ومن ثم معدلات الناتج القومي وما يعنيه ذلك من توفير فرص عمل جديدة .

---

[201] / الزراعات التصديرية ومشكلاتها، موقع زراعة نت ، http://www.zira3a.net/articles/exported-crops.html

لقد أصبح التصدير خياراً إستراتيجياً للنمو والتنمية، وحيث أن نمو الصادرات الزراعية ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي، كما يساهم التصدير في الإعتماد على مصادر مستقرة من العملة الصعبة، من خلال تنوع حصيلته من وجود أنواع عديدة من الصادرات السلعية الزراعية . وعليه يجب توجيه المحاصيل الإنتاجية الزراعية إلى مجال التصدير ، بإعتبار أن محاصيل التصدير مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي وهو مرتبط بالإقتصاد الكلي الفلسطيني .

تُعتبر المنتوجات الزراعية التصديرية ذات أهمية إقتصادية في الأراضي الفلسطينية، فهي تشكل ٢٣% من صادرات السلع الفلسطينية ، في حين أن القطاع الزراعي لا يمثل سوي ٧% من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام٢٠٠٩م[٢٠٢] .

ففي قطاع غزة يُستخدم فقط ثلث الأراضي الزراعية،حيث يشير البنك الدولي أن " على الرغم من أن قطاع غزة هو منطقة حضرية ، فإن لديه قطاع زراعة حيوي ويحتمل أن يكون مربحاً[٢٠٣]. من المهم ذكره أن الإنتاج الفلسطيني من البستنة الشجرية و الخضار، وبخاصة الزهور و الفراولة(التوت الأرضي) والزيتون والحمضيات يعتبروا من المنتوجات الزراعية ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية العالية والشهرة في الأسواق العالمية وهو إنتاج متميز من حيث إلتزامه بشروط الصحة والقواعد البيئية السليمة و معايير منظمتي الفاو والصحة العالمية ومتطلبات الأسواق العالمية ، مثل إتباعه لنظام اليوروجاب في إنتاج الفراولة[٢٠٤].

٣-٣-١حقائق ومعطيات حول الزراعة والمحاصيل التصديرية في قطاع غزة

يعتمد قطاع الإنتاج الزراعي أساساً على الخضروات والفواكه، تبلغ قيمة المنتوج منها سنوياً بما يزيد عن ٣٠٠ ألف طن يستهلك منها ما يقارب الـ ٢٠٠ ألف طن سنويا يصدر الفائض من الإنتاج إلى بعض الدول العربية الشقيقة والاتحاد الأوروبي و إسرائيل[٢٠٥].

وتختلف مساحات الأراضي الزراعية من الخضروات والفواكه ومن ضمنها المحاصيل التصديرية في الضفة وقطاع غزة. لقد شهد القطاع الزراعي الفلسطيني مراحل مفصلية في تاريخه وخصوصاً قي قطاع غزة ، حيث واكب

---

[202] / وزارة الزراعة ، تقرير القطاع الزراعي والمياه في الأراضي الفلسطينية ،٢٠٠٩ .
[203] / تقرير البنك الدولي ، تقييم القيود المفروضة علي تنمية القطاع الزراعي ٢٠٠٩ ص٣١ .
[204] / نزيه البنا ، إستراتيجيات مواجهة تحديات القطاع الإنتاجي، القطاع الزراعي ، الجامعة الإسلامية ، ٢٠١٠ ، ص٥ .
[205] / تقرير المشكلات الرئيسة التي يواجهها المزارعون في محافظات غزة ، المركز العربي للتطوير الزراعي ، ٢٠٠٢.

قطاع غزة مرحلتين هامتين من المراحل التي أثرت عليه بشكل كبير وهما فترة ما بعد الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في العام ١٩٦٧م ، والمرحلة الثانية مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤م عقب إتفاقية أوسلو[٢٠٦] .

أولا : القطاع الزراعي والريف الفلسطيني في قطاع غزة :-

يعتبر القطاع الزراعي وتربية المواشي والأبقار والدواجن من الموارد الرئيسة ويمثل القطاع الزراعي السلة الغذائية لسكان قطاع غزة، ولأهالي القري حيث يقوم أهل القري بجانب المحاصيل المزروعة بمختلف أنواعها، بتصنيع منتوجات الألبان والأجبان يدويا وتوريدها وبيعها إما في الأسواق المحلية أو لتجار التجزئة أو أمام باب المزرعة .

ثانيا : المساحات الزراعية في قطاع غزة :-

تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٥كم مربع، وتشكل نسبة الأراضي المزروعة حوالي ٨%(أي حوالي ١٦٠ ألف دونم) ، ومنذ قدوم السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤م، تم الإهتمام وتطوير أنواع زراعية معينة في قطاع غزة، تتميز بأنها ذات قيمة إقتصادية ومالية عالية. ومن بين هذه الأنواع التوت الأرضي (الفراولة) والزهور والبندورة الشيري(الكرزية) وغيرها. وتتركز زراعة التوت الأرضي في محافظة الشمال" بيت لاهيا"، بينما تتركز زراعة الزهور في جنوب غزة، في محافظتي رفح وخان يونس. ويسود نمط زراعة الحمضيات في محافظة شمال غزة محافظة غزة ومحافظة خانيونس والخضراوات في محافظتي رفح وخانيونس والفواكه في جميع محافظات قطاع غزة[٢٠٧].

يتمتع قطاع غزة بمتوسط ١٠٠،٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠دونم من الأراضي الزراعية حسب المسوحات الزراعية، مع قدرة لإنتاج ٢٥٠,٠٠٠ إلى٣٠٠,٠٠٠طن من المنتوجات الزراعية ، وثلث هذه المنتوجات تكون عادة محاصيل للتصدير للضفة الغربية وإسرائيل والدول الأوروبية. ويوفر القطاع الزراعي وظائف دائمة ومؤقتة لأكثر من ٤٠،٠٠٠ مواطن في غزة (بما يمثل ١٢،٧% من القوى العاملة) ويوفر الغذاء والحياة المعيشية لربع السكان في قطاع غزة[٢٠٨] .

وتقدر المساحات التي يتم زراعتها لكل موسم بالمتوسط :-

- **(١٥٠٠-٢٠٠٠)** دونم فراولة مخصصة للتصدير بالمتوسط يُنتج حوالي ٢,٥طن للدونم في الموسم الزراعي.
- **(٤٠٠-٥٠٠)**دونم أزهار متنوعة للتصدير بالمتوسط ينتج حوالي (١٠٠) ألف زهرة للدونم في الموسم الزراعي.

---

[206] / جهاد الخطيب ، ورقة عمل بعنوان إستراتيجيات التدخل للقطاع الزراعي في ظل المعيقات الحالية ، ٢٠١٠ .
[207] / تأثير سياسة الحصار على صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور، http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/flowers.html
[208] / موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة ،٢٠٠٨، www.freegaza.ps

§ (١٠٠٠) دونم دفيئات زراعية بالمتوسط المخصصة لإنتاج محاصيل تصديرية(بندورة شيري و بندورة عناقيد و فليفلة). ينتج حوالي ٢٠ طن للدونم في الموسم الزراعي .

§ (٦٠٠٠) دونم بندورة للسوق المحلي والتصدير ، البندورة المكشوفة إنتاج الدونم يصل إلى ٤طن ، أما إنتاج البندورة المزروعة في دفيئة زراعية يصل إلى ٢٠ طن للدونم في الموسم الزراعي الواحد .

§ (٣٠٠٠) دونم خيار للسوق المحلي و التصدير زراعة مكشوفة يصل إنتاج الدونم إلى ٢طن ، أما الزراعة داخل الدفيئة الزراعية فيصل إنتاج واحد دونم إلى حوالي ١٢ طن في الموسم الزراعي الواحد.

§ (٣٠٠٠) دونم خضروات متنوعة للسوق المحلي ، تختلف إنتاجية الدونم من محصول إلى أخر وأغلبيتها زراعات مكشوفة.

الجدول (٣-٢) كمية الإنتاج لمنتوجات الفواكه والخضروات في قطاع غزة حسب المحافظة لعام ٢٠٠٨م*[٢٠٩]:-

المحافظة	فواكه			خضروات		
	الإنتاج بالطن	الإحتياجات بالطن	نسبة العجز%	الإنتاج بالطن	الإحتياجات بالطن	نسبة العجز%
شمال غزة	5496	38821	%85.8	29662	25130	-
غزة	22606	69330	%67.4	9400	855.6	%89
دير البلح	12750	28939	%56.0	38047	35458	-
خانيونس	8066	38087	%78.8	64827	46920	-
رفح	5013	28499	%82.4	73285	28982	-

*- المصدر: أكرم أبو عمرو،دراسة: الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة ، http://pal-youth.yoo7.com

ثالثا : أهم المحاصيل الزراعية التصديرية في قطاع غزة :-

إن موقع قطاع غزة قد منحه ميزة عن باقي مناطق فلسطين ، حيث موقعه الجغرافي ،وأراضيه الساحلية المنبسطة، مما ساعد على زراعة محاصيل مختلفة ومتنوعة وإمكانية إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية كالمحاصيل

209 / أكرم أبو عمرو، مصدر سابق .

الحقلية والخضار والحمضيات والزيتون ومن ضمنها المحاصيل الإستراتيجية التصديرية مما يعزز القدرة التنافسية للعديد من المنتوجات الزراعية التي يوضحها الجدول التالي:-

جدول(٣-٣) يوضح أهم مساحات المحاصيل الزراعية في قطاع غزة ذات الأهمية الإقتصادية*:-

نوع الزراعة	مساحة الأشجار المثمرة			مساحة المحاصيل التصديرية		
الموسم	زيتون	حمضيات	فواكه	بطاطس	توت ارضي	زهور
1994-1995	13167	44342	28655	16950	1353	710.5
1995-1996	13985	44056	45380	14000	2000	952
1996-1997	23409	30125	31392	10772	2000	952
1997-1998	23409	40125	21392	14815	1350	715
1998-1999	26718	32187	17127	12995	1390	715
1999-2000	25125	30789	19393	12310	1731	550
2000-2001	37601	29697	8705	14906	1250	216
2001-2002	27312	19265	16075	13880	1768	526
2002-2003	26800	14860	26877	11560	2365	511
2003-2004	26415	14804	16351	12730	2007	334
2004-2005	25711	15281	16067	14963	1753	436

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من ، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة من (١٩٩٤ ٢٠٠٥).

من خلال الجدول (٣-٣) يلاحظ التالي : -

١- تناقصت مساحات الأراضي المخصصة للحمضيات و إزدادت مساحات المحاصيل الحقلية و الخضار بعد إنتفاضة الأقصى ، بسبب تجريف مساحات كبيرة من أراضي البستنة الشجرية وإتجاه العديد من المزارعين لزراعتها بالخضار والمحاصيل الحقلية بدلا عن إعادة زراعتها بأشتال الأشجار بسبب التجريفات المتكررة من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي.

٢- إرتفاع تكاليف مستلزمات الحمضيات و قلة العائد المالي نتيجة ملوحة التربة و المياه و عوائق التصدير من قبل الإحتلال، أدى إلى إقتلاع الأشجار و إهمالها، وعدم زراعة الأراضي بعد تجريفها .

٣- أثرت الإنتفاضة الفلسطينية على تشجيع المواطنين على الرجوع إلى الأرض الزراعية وإستثمارها و خاصة أمام دعوة السلطة الفلسطينية إلى مقاطعة المنتوجات الإسرائيلية.

٤- تم إعادة زراعة مساحات كبيرة بأشجار الحمضيات والفاكهة من قبل الدول المانحة لإعادة إحياء القطاع الزراعي في فلسطين بعد عمليات التجريف من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي.

٥- تزايد إنتاج الخضار وبخاصة المحاصيل التصديرية كالبطاطس والتوت الأرضي والزهور بسبب التوسع في مساحة الأراضي المزروعة على حساب أراضي الحمضيات والفواكه في التسعينيات، وبعد إنتفاضة الأقصي بسبب تجريف مساحات كبيرة من الأراضي المشجرة، و بسبب زيادة الطلب علي تلك المحاصيل داخلياً وخارجياً، و إستخدام الطرق الحديثة في الزراعية خاصة الزراعة المحمية.

٦- تأثير الأمطار على إنتاجية المحاصيل الحقلية و المحاصيل البعلية الأخرى ، و التي تتذبذب من سنة لأخرى .

حسب إحصائيات المسح الزراعي تتراوح إنتاجية دونم الحمضيات بمتوسط ٣,٥ طن للدونم ، وإنتاجية الزيتون تصل من ٨٠٠كغم إلى ١٢٠٠كغم للدونم ، وإنتاجية دونم الفواكه تصل بالمتوسط من ١-٢,٥ طن للدونم حسب نوع الفاكهة المزروعة، أما بخصوص الخضار فتصل إنتاجية دونم البطاطس بالمتوسط إلى ٣,٥ طن ، ودونم التوت الأرضي يصل إلى ٢,٥ طن ، أما الزهور فينتج الدونم ١٠٠ ألف زهرة للموسم الواحد.

٣-٣-٢ واقع التصدير الزراعي الخارجي في فلسطين

مر الإقتصاد الفلسطيني بصفة عامة والقطاع الزراعي والتسويق الزراعي بصفة خاصة في بداية السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٦م بأزمة واضحة بسبب إتجاه المزارعين للعمل داخل الأراضي المحتلة وتركهم لأراضيهم ، ثم عاد ليشهد إنفراجاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٠م مع بداية إنتفاضة الأقصى الشريف ، وسبب ذلك عودة العديد من المزارعين والعمال للعمل في الأراضي الزراعية.يمثل القطاع الزراعي الفلسطيني القاعدة الإنتاجية الأساسية للإقتصاد الفلسطيني إذ يشكل ٣٥% من الإنتاج المحلي الإجمالي، ونسبة٣٠% من نسبة القوي العاملة الفلسطينية . وقد شهد هذا القطاع تذبذباً في الصعود والهبوط في نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية،ففي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات كانت هذه المساهمة تتذبذب بين ٣٢%،٣٧% من الإنتاج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية.ثم أخذت هذه النسبة في الإنخفاض خلال النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتتراوح ما بين ٢٢%،٢٩% ، ثم لتعود بعدها بالصعود في بداية التسعينيات لتصل إلي ٣٥% من الإنتاج المحلي.ومع بداية إنتفاضة الأقصي إنخفضت مساهمة القطاع

الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت نسبة المساهمة الي١٠,٨% عام٢٠٠٤م الذي بلغ٤١٩٨,٤مليــون دولار وإنخفض إلي مانسبته٥,٦% من الناتج المحلي الذي بلغ٤٨٥٠,٩مليون دولار أمريكي للعام ٢٠٠٨م[210] .

تميزت الصادرات الزراعية في المناطق الفلسطينية منذ عام ١٩٩٧م بإستقرار حصتها مــن مجمــل الــصادرات السلعية وبعد عام ٢٠٠٠م وفرض إغلاق وحصار شامل داخلي وخارجي على الأراضي الفلسطينية تراجعت حصة القطاع الزراعي من الصادرات الفلسطينية .

جدول (٣-٤) يبين منتوجات زراعية في قطاع غزة وكميات الإنتاج المتوقعة والقيمة للعام ٢٠٠٧م* :-

ر.م	الصنف	المساحة بالدونم	كمية الإنتاج / الطن	القيمة $
١.	بندورة	12000	75000	18570000
٢.	خيار	5000	30000	12000000
٣.	فلفل حار	300	1000	1000000
٤.	باذنجان	500	30000	22500000
٥.	فاصوليا	400	1400	1400000
٦.	بطاطا حلوة	7000	15000	450000
٧.	بطاطا	10000	32000	17500000
٨.	خس وزهرة وملفوف	زراعة بالتحميل	12000	7500000
٩.	كوسا	1000	3000	3500000
١٠.	بصل	2000	8000	2000000
١١.	جزر	1500	4500	1125000
١٢.	بلح	زراعة على الأسيجة	1500	1800000
١٣.	جوافة	500	2000	1400000
١٤.	حمضيات	8000	20000	2000000
١٥.	الإجمالي	48200	235400	92745000

*- المصدر: تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار- موقع www.ngosnews.net

من خلال الجدول التالي سيتم توضيح بعض المناطق في السوق المحلي والضفة الغربية ودولة الإحتلال التي يتم لتصدير لها من قطاع غزة للعام٢٠٠٧م .

210/ ماهر الطباع ، مصدر سابق .

جدول (٣-٥) يوضح الصادرات الرئيسية لأسواق أوروبا و أسواق الضفة الغربية ودولة الإحتلال والتي يفترض أن يبدأ تصديرها خلال عام ٢٠٠٧م* .

ر.م	الصنف	كمية الإنتاج / الطن	أوروبا والضفة الغربية وإسرائيل	القيمة بالدولار أمريكي
١.	التوت الأرضي (فراولة)	2000	1500	9000000
٢.	زهور	450 مليون زهرة	2 000000	6500000
٣.	بندورة شيري	750	*	3500000
٤.	فليفلة (فلفل حلو)	750	*	
٥.	بطاطس (مخزنة بالثلاجات)	30000	*	1350000
٦.	بطاطا حلوة	20000	*	12000000

*- المصدر: تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار- موقع www.ngosnews.net

٣-٣-٣ المحاصيل الزراعية التصديرية في قطاع غزة

تشكل المحاصيل التصديرية وتحديداً الفراولة والورود والبندورة الكرزية (الشيري) حسب جدول (٣-٥) أكثر من نصف الصادرات الزراعية من قطاع غزة، حيث أن معظم هذه الصادرات تذهب إلى دول خارج دولة الإحتلال.لذلك فإن هذا القطاع يعتبر قطاعاً هاماً للإقتصاد الفلسطيني ككل، وتحديداً للأسواق الإقليمية. بالرغم من أن هذه المحاصيل تشكل نسبة بسيطة من مجموع الأراضي الزراعية في قطاع غزة ، إلا إنها تمثل مصدر مهم من الدخل لمزارعي قطاع غزة[٢١١].

جدول (٣-٦) يوضح حجم التصدير المُقدر للمحاصيل التصديرية للعام ٢٠٠٧م* :-

الصنف	الفراولة	الزهور	البندورة الكرزية
متوسط المساحة المزروعة بالدونم	2000	500	100
موسم التصدير	15نوفمبر-15 فبراير	15نوفمبر-15 ابريل	15 نوفمبر-31 مارس
إجمالي أيام التصدير/ يوم	66	130	77
إجمالي حجم التصدير خلال الموسم	2500 طن	53 مليون زهرة	500 طن

*- المصدر: / تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر ،٢٠٠٩،www.paltrade.org

[211] / تقرير تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر ، ٢٠٠٩،www.paltrade.org

أ) **الحمضيات** :- يشكل محصول الحمضيات ركيزة الإنتاج الزراعي في أراضي قطاع غزة التي تتناثر في مساحات كبيرة تتلون بشتى أصناف الحمضيات المتوسطية وأرقام كبيرة في الانتاج تجعلها تتصدر الواجهة الزراعية والإقتصادية والحمضيات من الأشجار الرئيسية التي تعمل في زراعتها الآلاف من الأسر.فمن البديهي أن يكون لشجرة الحمضيات أهمية إقتصادية كبيرة بوصفها من الزراعات الناجحة والمستقرة نظراً لتوفر جميع الظروف الملائمة لها من تربة ومناخ ومصادر مياه وبرامج مكافحة ووقاية فاعلة وكوادر فنية وهندسية متمرسة ومزارعين يمتلكون الخبرة والتجربة ، فكما الأرقام كبيرة في الإنتاج ، فكذلك الأمر هي الأرقام كبيرة في حجم مشكلات هذا المحصول حيث الإختناقات في التسويق وكمية الفائض الكبير وحالة الكساد الحقيقي . والأكثر من ذلك خيبات الأمل التي تُداهم مُزارع الحمضيات مع بداية موسم النضج والإنتاج لأن حصيلة عمله ستكون دون المستوى المتوقع .

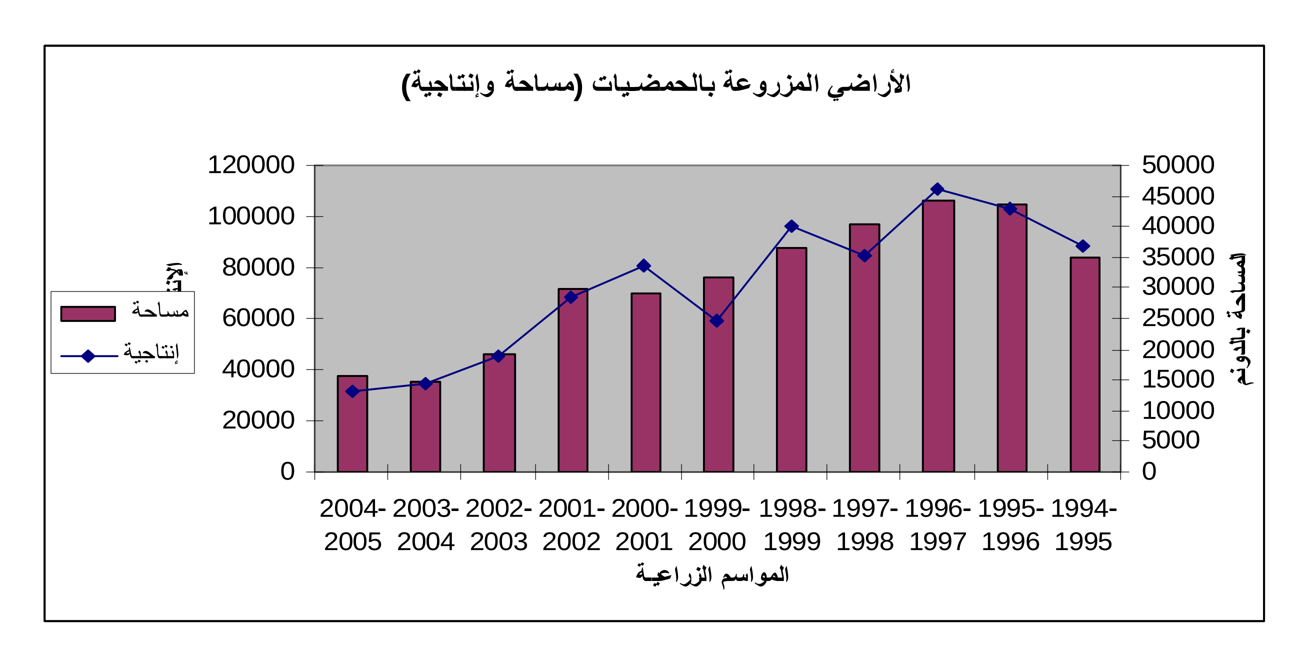
إنتشرت زراعة الحمضيات في إقليم السهول الساحلية في قطاع غزة، حيث التربة الخصبة و المياه الجوفية ، وتحتل زراعة الحمضيات في محافظات قطاع غزة نسب متفاوتة من جملة مساحات أشجار الفاكهة حسب الموسم الزراعي ، ويبلغ متوسط إنتاج دونم الحمضيات حوالي ٢,٥ طن / دونم في الموسم الزراعي[٢١٢].

جدول(٣-٧) يوضح مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات وكمية الإنتاج في قطاع غزة* :-

الموسم	المساحة بالدونم	الإنتاج بالطن
1994-1995	35042	88303
1995-1996	43574	103043
1996-1997	44074	111034
1997-1998	40427	84688
1998-1999	36687	95984
1999-2000	31786	59100
2000-2001	29107	81113
2001-2002	29939	68813
2002-2003	19071	45333
2003-2004	14619	34619
2004-2005	15628	31421

*- المصدر: قام الباحث بجمع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسوحات زراعية مختلفة (١٩٤-٢٠٠٥) .

212 / القطاع الزراعي في فلسطين وقطاع غزة من حيث التصدير www.agrischool.yoo7.com



شكل(٣-١) يبين العلاقة بين مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات والإنتاجية.

والشكل(٣-١) يظهر مدي الضرر الذي لحق بقطاع الحمضيات والإنتاجية في قطاع غزة على مدار المواسم المتعاقبة من العام ١٩٩٤م وحتى العام ٢٠٠٥م. فيُظهر التدهور الذي لحق بهذا القطاع المهم والمدر للنقد الأجنبي والذي فقدته السلطة الفلسطينية جراء التعديات والإنتاهاكات والتجريفات التي حدثت لقطاع الحمضيات في قطاع غـزة. وكانت تقدر الصادرات السنوية الخارجية لقطاع الزراعة الفلسطيني،١٠٠٠٠٠ طن من الحمضيات ،ولقد إنخفضت كمية إنتاج الحمضيات من عام ١٩٩٤م إلى عام ٢٠٠٥م بنسبة تزيد عن ٧٠ % حيث بلغت الكمية المنتجة في عام ١٩٩٤م حوالي ١٠٣,٧٧٤ طن، وبلغت عام م٢٠٠٥م بحوالي ٣١,٤٢١ طن تقريبا[٢١٣].وإنخفضت كميات إنتاج وتصدير الحمضيات خلال سنوات إنتفاضة الأقصي بشكل ملحوظ ومفاجئ وذلك نتيجة للإجراءات الإسرائيلية من تجريف وتدمير للأراضي الزراعية وإقتلاع للأشجار وبخاصة أشجار الحمضيات.

وحسب جدول (٣-٧)مساحة الحمضيات في محافظات قطاع غزة،فإن محصول الحمضيات يعتبر محصولاً هاماً داخل القطاع الزراعي، و يوضح المساحات المزروعة في محافظات غزة، وبدأ قطاع الحمضيات في التحسن بعد الستينيات حيث قام أصحاب الأراضي بحفر الآبار مما ساهم في إنجاح زراعة الحمضيات ، كما تم إستصلاح أراضي قريبة على شاطئ البحر، وبذلك مثلاً أصبحت مواصي رفح لا تقل أهميتها عن مواصي خانيونس، وإنتعشت زراعة

---

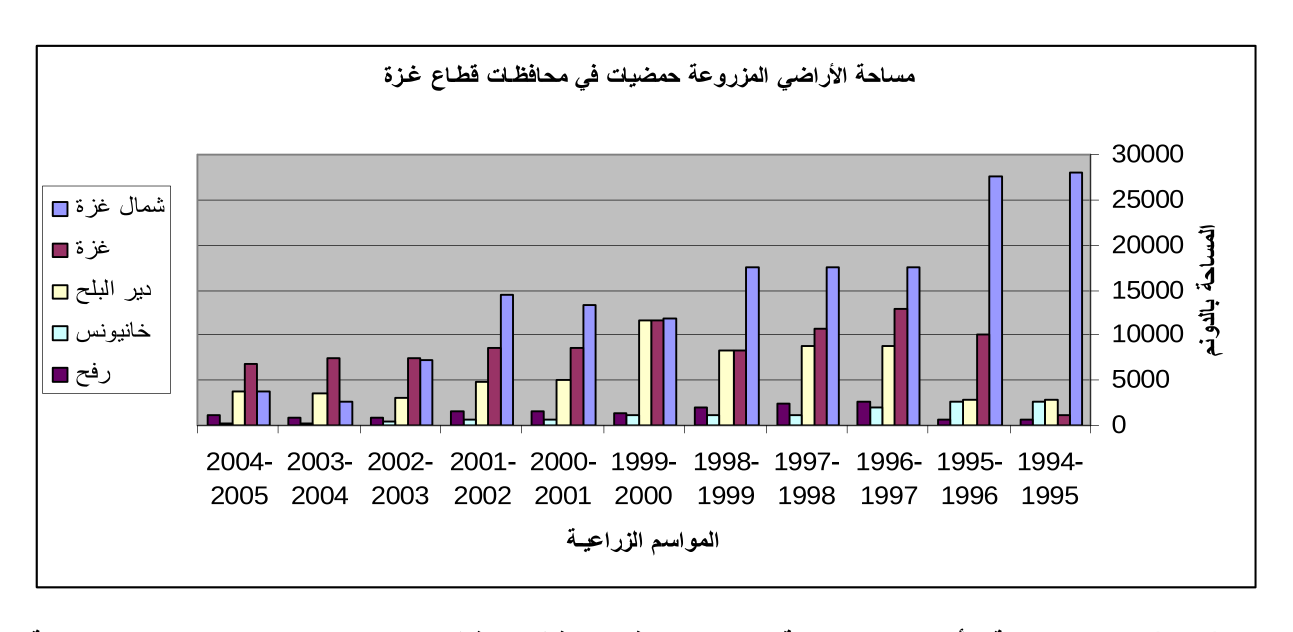
[213] / ماهر الطباع ، ٢٠٠٦، مصدر سابق .

الحمضيات في قطاع غزة في سنوات السبعينيات والثمانينيات، ومع منتصف الثمانينيات بدأ قطاع الحمضيات في التراجع ليحل محله زراعة الخضروات والجوافة. وعند قدوم السلطة الفلسطينية بدأ سكان قطاع غزة بالإهتمام بقطاع الحمضيات بالإضافة إلى الإكثار من زراعة الزيتون و اللوزيات والعنب والتين، وقد ساهم محصول الحمضيات بجزء هام من مجموع الدخل الزراعي[٢١٤].

الجدول (٣-٨)التالي يوضح مساحات الحمضيات بالدونم في محافظات قطاع غزة من عام ١٩٩٥وحتي عام٢٠٠٥م* :-

المحافظة / الموسم	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح
1994-1995	27964	1033	2796	2649	600
1995-1996	27487	10177	2755	2555	600
1996-1997	17538	12944	8655	1958	2679
1997-1998	17521	10633	8782	1134	2357
1998-1999	17520	8388	8388	1189	1945
1999-2000	11853	11550	11550	1061	1403
2000-2001	13455	8443	5119	593	1497
2001-2002	14550	8484	4876	592	1437
2002-2003	7289	7382	3122	334	944
2003-2004	2610	7339	3506	203	961
2004-2005	3675	6822	3813	207	1111

*- المصدر: قام الباحث بجمع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسوحات زراعية مختلفة(١٩٩٤-٢٠٠٥) .



شكل(٣-٢) يوضح مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في محافظات قطاع غزة خلال المواسم الزراعية من ١٩٩٤/١٩٩٥حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

[214] / الممارسات الإسرائيلية وتدمير قطاع الحمضيات في قطاع غزة، http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=665

من الجدول(٣- ٧) والشكل (٣-٢) نلاحظ الضرر الذي لحق بقطاع الحمضيات في قطاع غزة حيث تتركز زراعته في محافظة شمال غزة ومحافظة غزة وعند قدوم السلطة عام ١٩٩٤م، فإن مساحة الحمضيات كانت في محافظة شمال غزة حوالي ٢٧٩٦٤دونم بمتوسط إنتاج يصل إلى ٣,٥ طن ، فيكون الإنتاج الكلي من الحمضيات في محافظة شمال غزة حوالي ٩٧,٨٧٤طن للموسم الزراعي ١٩٩٤/١٩٩٥م .

وبسبب التجريفات والممارسات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة فقد وصلت مساحة الحمضيات في محافظة شمال غزة للموسم الزراعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م حوالي ٢٦١٠ دونم ، وكمية الإنتاج تصل إلى ٩,١٣٥طن ، أي أن نسبة التدهور في قطاع الحمضيات والعجز في كمية الإنتاج من الحمضيات التي كانت تعتبر من القطاعات الزراعية الهامة الداعمة للإقتصاد الوطني الفلسطيني .

الخسائر التي ألحقتها قوات الإحتلال الإسرائيلي في زراعه الحمضيات لقطاع غزة : -

فبالرغم من التراث العريق لهذا الفرع من القطاع الزراعي في فلسطين عامة وفي قطاع غزة خاصة، إلا أنه تم التقليص في مساحته، لأسباب عديدة أهمها الإرتفاع الحاد في التكلفة لزراعته والتجريفات التي حصلت جراء الإحتلال الإسرائيلي.

لقد توسعت قوات الإحتلال الإسرائيلي كثيرا في تطبيق سياسة تقليدية وهي إجتثاث أشجار الحمضيات وغيرها من الأشجار المثمرة التي تحتاج إلى سنوات طويلة من الرعاية المكثفة حتى تبدأ في الإنتاج.

فقد تم إجتثاث أكثر من خمسمائة ألف شجرة مثمرة، وتجريف عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية (١ دونم يقابل ١٠٠٠ متر مربع) وتدمير ما بها من محاصيل . ومنذ بدء الإنتفاضة الثانية في شهر أيلول عام ٢٠٠٠ تم تجريف آلاف أخرى من الدونمات من الحقول، وتدمير آلاف أخرى من الأشجار المثمرة من الحقول و بيارات (حيازات) البرتقال[٢١٥].

[215] / تقرير تدهور قطاع الحمضيات ، معهد الأبحاث التطبيقية ، القدس أريج-http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=665

وجدول (٣-٩) يوضح الخسائر التي ألحقتها قوات الإحتلال الإسرائيلي في القطاع الزراعي في قطاع غزة من تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٩ وحتى ٢٠٠٨/١٢/٢٦ م*[٢١٦] .

نوع الخسائر	الوحدة	محافظة شمال غزة	محافظة غزة	محافظة الوسطي	محافظة خانيونس	محافظة رفح	الإجمالي
حمضيات	شجرة	**1133195**	**150775**	**43424**	**28612**	**19720**	**1375726**
	دونم	**28330**	**3769**	**1086**	**715**	**493**	**34393**
زيتون	شجرة	**27534**	**22410**	**16278**	**37211**	**21975**	**125409**
	دونم	**1252**	**1019**	**740**	**1691**	**999**	**5701**

* - المصدر : موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، شبكة الإنترنت.

ومن أهم أسباب إنخفاض إنتاج الحمضيات في قطاع غزة :-

- تجريف مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالحمضيات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال إنتفاضة الأقصى من العام ٢٠٠٠م، لقد تم تجريف مساحة (٣٤٣٩٣دونم) وتحتوي على(١٣٧٥٧٢٦) شجرة حمضيات وذلك حتى عام ٢٠٠٨م .
- عدم إهتمام المزارعين بشجرة الحمضيات نتيجة لتدني الأسعار وإرتفاع تكاليف النقل بسبب الحصار والإغلاق المفروض من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.
- تقلص المساحات المزروعة بالحمضيات بسبب النقص الحاد في المياه المتاحة للري.
- تحويل جزء من الأراضي المزروعة بالحمضيات إلي زراعة الزهور ومنتوجات أخرى ذات جدوى إقتصادية في ما يتعلق في إستخدام المياه وتسويقها.
- تحويل جزء من الأراضي المزروعة بالحمضيات إلى أراضي سكنية ، بلغت نسبتها حوالي من٢٠-٢٥% من الأراضي المزروعة بالحمضيات.
- إنخفضت كمية تصدير الحمضيات من عام ١٩٩٤م إلى عام٢٠٠٦م بنسبة تزيد عن ٩٠% ، إذ كان كمية التصدير في عام ١٩٩٤م ٨٩٣٠٧ طن وفي عام ٢٠٠٦م ١٧٣٣ طن[٢١٧] .

---

[216] / موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، شبكة الإنترنت.www.moa.gov.ps
[217] / ماهر الطباع ، ٢٠٠٦ ، مصدر سابق .

- إغلاق المعابر أمام التصدير للمنتوجات الزراعية.
- إنخفض عدد المصدرين للحمضيات من١١٧ عام ١٩٩٤م إلى ١٢ مصدر عام ٢٠٠٦م[٢١٨].

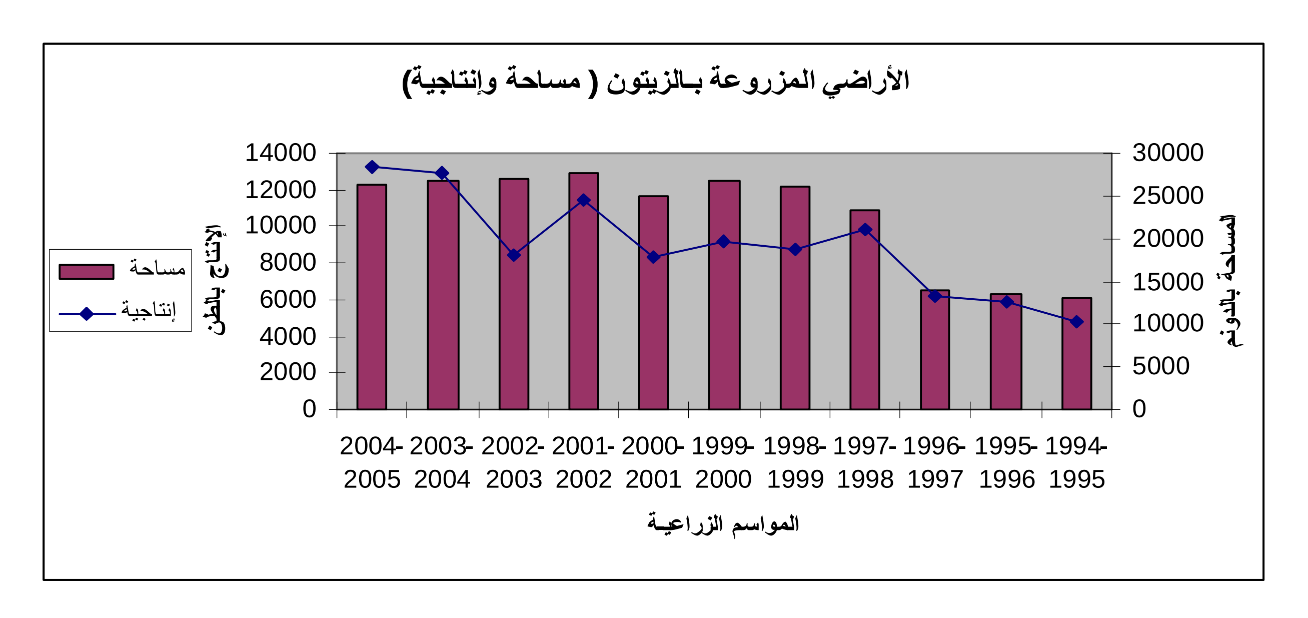
ب) فرع الزيتون : - تغلب زراعة الزيتون على أشجار الفاكهة في قطاع غزة وكانت تعتبر الزراعة الثانية بعد قطاع الحمضيات، وفيما يتعلق بالزيتون فقد بلغت المساحة الكلية منه في الموسم ١٩٩٧-١٩٩٨م(٢٣٤٠٩) دونم ،وبلغ إنتاجها من الزيتون (٩٨٧١) طن، بلغ متوسط إنتاجية الدونم من الزيتون في الأراضي البعلية ما مقداره (١١٠ كجم) ، وفي الأراضي المروية (٦٨٩) كجم .أما في الموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م بلغت المساحة المزروعة (٢٧٠١٢) دونم والإنتاجية (٨٣٩٨) طن وبلغ إنتاجية الدونم البعلي (٩١) كجم ، وإنتاجية الدونم المروي (٢٨٥) كجم، وهذا يدل على تأثر محصول الزيتون بسبب الأمطار والتجريفات التي تمت من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي. ولقد إتجه المزارعون لزراعة الزيتون لأنه يتحمل ملوحة المياه .

جدول(٣-١٠) يوضح مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون وكمية الإنتاج في قطاع غزة*:-

الموسم	المساحة /دونم	الإنتاج /طن
1994-1995	13167	4833
1995-1996	13400	5880
1996-1997	13983	6231
1997-1998	23409	9871
1998-1999	26124	8739
1999-2000	26718	9168
2000-2001	24925	8342
2001-2002	27601	11475
2002-2003	27012	8398
2003-2004	26800	12922
2004-2005	26415	13303

*- المصدر: قام الباحث بجمع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٥).

218 / ماهر الطباع ،٢٠٠٦، مصدر السابق .



شكل(٣-٣) يبين مساحة الزيتون بالدونم والإنتاجية في قطاع غزة .

زادت كميات إنتاج الزيتون خلال السنوات من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٥ م بشكل ملحوظ ومفاجئ وذلك نتيجة لزراعة الأراضي التي تم تجريفها والتي كانت مزروعة بالحمضيات والفواكه والزيتون .

وقد قام المزارعين بإعادة زراعة تلك الأراضي بأشتال الزيتون لتحمُّله المياه المالحة ، حيث أن قطاع غزة أصبح يعاني من ملوحة المياه ، بسبب الإستهلاك الزائد للمياه الجوفية دون حسيب أو رقيب.

من الجدول رقم (٣-٨) نلاحظ أن قطاع الزيتون يعاني من أزمة كبيرة، منها:-

§ التجريفات التي دمرت مساحات شاسعة من أشجار الزيتون، فقد وصلت المساحة المجرفة والمزروعة بأشجار الزيتون حوالي ٥٧٠١دونم، ولكن رغم التجريف يقوم المزارعون الفلسطينيون بإعادة زراعة الأراضي المجرفة بالزيتون ،وإعادة زراعة أراضي أخري كانت مزروعة بأنواع أخري،

§ صعوبة التصدير لزيت الزيتون تعود إلى إرتفاع سعر الزيت الفلسطيني مقارنة بأسعار الزيت التركي والأسباني في الأسواق التي كان يسوق فيها زيت الزيتون الفلسطيني[٢١٩]. وهناك سبب مهم هو عدم القدرة على تصدير الفائض من زيت الزيتون، فمن المعروف أن متوسط إنتاج الزيت السنوي يتراوح بين ٣٠ إلى ٣٥ ألف طن في قطاع غزة، أما الإستهلاك المحلي تتراوح من(١٥- ١٨) ألف طن وفي السنوات الماضية لم يتم إلا تصديرجزء قليل جداً من الفائض.

[219] / تقرير السمات والمميزات الإقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني، شبكة الانترنت.

إن إستعادة قدرة الزيت الفلسطيني على التصدير مرتبطة بشكل أساسي بقدرته على زيـادة الإنتاجيـة وتخفـيض السعر وهذا يتطلب دعماً في المجالات التالية:-

- في الوقت الحاضر تتم عملية قطف الزيتون بشكل غير كفء إذ أن كثيراً من المزارعين ليس لديهم القدرة على تشغيل عمال بالأجرة، فيستعينوا بأقربائهم الذين يقوموا بقطفه خلال عطل الأسبوع ولمدة زمنية هـي أطـول ممـا ينبغـي على وزارة الزراعة أن تقوم بتشغيل عمال لقطف الزيتون بشكل كفء مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتوفير فـرص عمل لعمال الزراعة العاطلين عن العمل.
- يعاني الزيت الفلسطيني من ضعف عام بالتعبئة والتسويق. ويحتاج إلى دعم من الوزارة في مجـال إنـشاء مـصانع للتعبئة.
- تقديم العون في مجالات التسويق.
- يلاحظ في المدة الأخيرة أن إستهلاك زيت الزيتون الفلسطيني قد تراجع في المدن إذ أن ربات البيوت قد إستبدلنه بـالزيوت النباتية المستوردة. وهذا يحتاج إلى حملة نوعية لزيادة الإستهلاك المحلي من زيت الزيتون[٢٢٠] .

المشاكل والمعوقات التي يعاني منها قطاع الزيتون[٢٢١]:-

١) إرتفاع تكاليف الإنتاج سواء أجور الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الأخرى مقابل انخفاض أسعار الزيت وبالتـالي انخفاض أربحية المزارع.

٢) تفتت الملكية بشكل مستمر مما دفع المالكين إلى إهمال البساتين.

٣) ضعف مستوى خدمات الإرشاد والإعلام الزراعي من حيث النوعية المقدمة من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

٤) إنعدام البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية والتسويقية.

٥) التذبذب الحاد في الإنتاج بسبب ظاهرة تبادل الحمل وتذبذب كميات الأمطار.

٦) إنخفاض معدل استهلاك الفرد من زيت الزيتون.

---

[220] / المصدر السابق .
[221] / فارس الجابي ، تقرير عن قطاع الزيتون في فلسطين ، ٢٠٠٦، http://www.pacu.org.ps/arabic/irshad4.htm

ج) فرع الخضار:- يعتمد قطاع الإنتاج الزراعي في قطاع غزة أساساً على الخضروات في الوقت الراهن بعد الممارسات الإسرائيلية على الأراضي الزراعية في قطاع غزة، وتبلغ قيمة الإنتاج منها سنويا حسب إحصائيات المسح الزراعي للعام ٢٠٠٧م ، حيث يصل إلى٢٥٠ ألف طن، يستهلك منها محلياً ما يقارب حوالي ١٥٠ ألف طن سنوياً ويصدر الفائض من الإنتاج إلى بعض الدول العربية الشقيقة والإتحاد الأوروبي ودولة الإحتلال الإسرائيلي .

تمتلك هذه الخضار (الخيار، البندورة، الباذنجان، الكوسا) قدرة تنافسية جيدة في الأسواق الإسرائيلية، سواءًا من حيث معدلات تكلفة الإنتاج أو مستويات النوعية، وكذلك بالنسبة لإنخفاض تكاليف شحنها إلى تلك الأسواق.ومن ناحية أخرى فإن هنالك إمكانية لإحداث زيادة كبيرة في الإنتاج من خلال التوسع في زراعة الخضار داخل البيوت البلاستيكية ، مما يساعد على إستغلال الأرض والمياه بكفاءة عالية وبجدوى اقتصادية كافية. تقدر الصادرات السنوية الخارجية لقطاع الزراعة الفلسطيني ، (٢٥٠٠٠ طن) من الخضروات[٢٢٢] .

جدول (٣-١١) يوضح منتوجات محافظات قطاع غزة والتي يفترض تصديرها خلال موسم عام ٢٠٠٧م*:-

ر.م	الصنف	المساحة/ بالدونم	كمية الإنتاج المتوقع بالطن	القيمة بالدولار أمريكي
١.	بندورة	12000	75000	18570000
٢.	خيار	5000	30000	12000000
٣.	فلفل حار	300	1000	1000000
٤.	باذنجان	500	30000	22500000
٥.	فاصوليا	400	1400	1400000
٦.	بطاطا حلوة	7000	15000	450000
٧.	بطاطس	10000	32000	17500000
٨.	خس وزهرة وملفوف	زراعة بالتحميل	12000	7500000
٩.	كوسا	1000	3000	3500000
١٠.	بصل	2000	8000	2000000
١١.	جزر	1500	4500	1125000
١٢.	بلح	زراعة على الأسيجة	1500	1800000
١٣.	جوافة	500	2000	1400000
١٤.	حمضيات	8000	20000	2000000
١٥.	الإجمالي	48200	235400	92745000

*- المصدر: تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار- موقع www.ngosnews.net

222 / المركز العربي للتطوير الزراعي،٢٠٠٢، مصدر سابق .

د)التوت الأرضي (الفراولة) :-

نظرة عامة علي الإنتاج للتوت الأرضي :- تعتمد الفراولة على مجموعة من الظروف الجوية خلال عملية نمو النبات، حيث تؤدي درجات الحرارة المنخفضة أو الطقس البارد إلى ترعرع النبات (عادة في فصل الشتاء) ،ويحافظ الطقس الدافئ على النمو الجيد للنبات ونمو ثماره، وتعد الفترة المثالية للحصاد خلال الطقس الجاف. وكل نوع من أنواعه له مناخه الخاص ، ويشمل ذلك الفترة الكاملة على مدار اليوم والتي سينمو فيها النبات. وقبل أن يتم التخطيط للإنتاج فيجب أن يتم تجربة العديد من الأنواع ، وإرسال عينة منها إلى العملاء في المستقبل ،حيث يعد إختيار النوع أهم خطوة في عملية زرع الفراولة. بدأ المزارعون في قطاع غزة بزراعة الفراولة في السبعينيات من القرن الماضي وتتركز معظم حيازات الفراولة في محافظة شمال غزة في قطاع غزة وبخاصة في بلدة بيت لاهيا.تتراوح مساحة زراعة الفراولة بالمتوسط مابين (١٥٠٠ - ٢٠٠٠) دونم للموسم الواحد. لأن الفراولة التي تنتج في فلسطين قادرة على الوصول إلى السوق الأوروبي مبكراً قدر الإمكان في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ، وبالتالي يمكن أن تباع بأسعار مرتفعة.

ونظراً لتوفرها في غير موسمها وجودتها العالية من حيث الطعم والرائحة والشكل ، فإن هذا المحصول يتم تصديره بنجاح فائق إلي السوق الأوروبية[٢٢٣]. ومن أنواع التوت الأرضي : (**pajero ,camerosa ,sweet charie ,elsata**) ، ومن أنواعه المشهورة والتي تزرع في فلسطين نوع (**sweet charie**)[٢٢٤].

يعتبر التوت الأرضي من القطاعات الإنتاجية الزراعية التصديرية الهامة في قطاع غزة ، إذ يساهم بما قيمته حوالي(١٠- ١٥) مليون دولار أمريكي سنوياً من الدخل القومي، ويعتمد على زراعته والعمل فيه آلاف من المزارعين والعمال، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتراوح مساحة موسم الفراولة من ١٥٠٠الي ٢٥٠٠دونم ، وتتركز زراعة التوت الأرضي في محافظة شمال قطاع غزة والموضح بجدول رقم (٣- ٥). يمتد الموسم الزراعي للفراولة من منتصف نوفمبر، وحتى منتصف فبراير من كل عام، ويصدر قطاع غزة نحو ٤ طن يومياً للموسم الجيد(٢٣٠٠طن إجمالي الموسم)[225] .

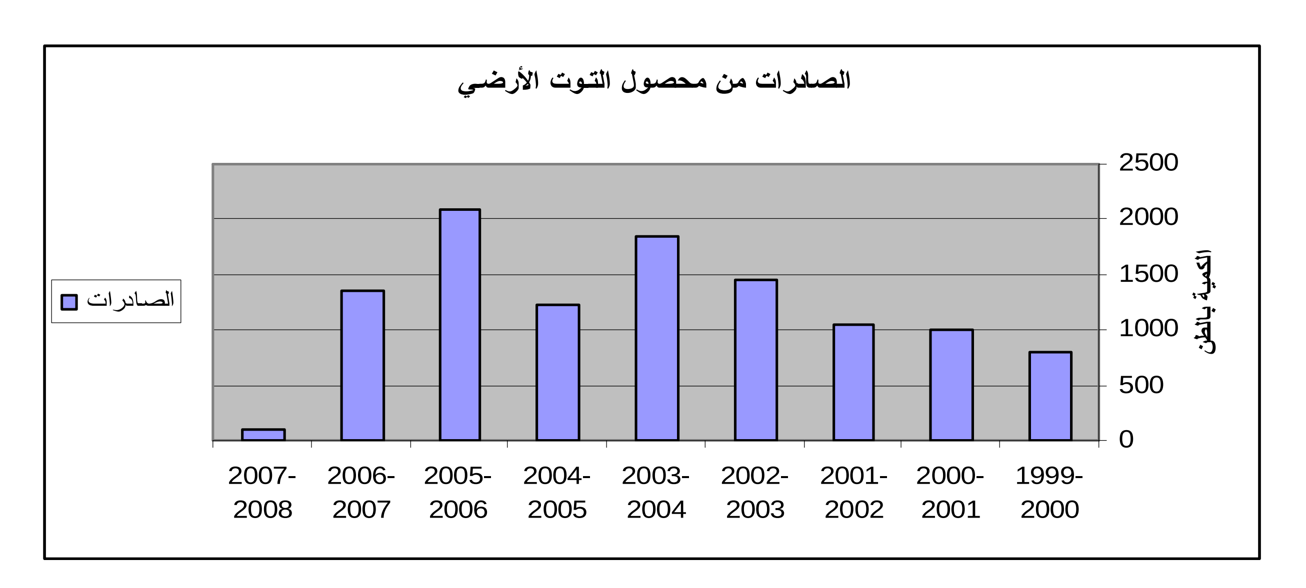
و تقدر الصادرات السنوية الخارجية لقطاع الزراعة الفلسطيني بـــ ٥٥مليون زهرة، ٢٥٠٠طن توت أرضي[٢٢٦].

223 / تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر ،٢٠٠٩،*www.paltrade.org*
224 / دليل لمصدري الخضر والفاكهة إلي أسواق الاتحاد الأوروبي- شبكة الإنترنت
225 / تقرير حقوقي لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - www1.wafa.ps
226 / تقرير حقوقي ، المصدر السابق .

جدول(٣-١٢) يبين صادرات الفراولة(التوت الأرضي) خلال الفترة من ٢٠٠٠الي٢٠٠٨ م*:-

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات بالطن	800	1000	1053	1484	1835	1227	2089	1357	109

*- المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،تقرير عن تدمير إقتصاد قطاع غزة ،٢٠٠٧-٢٠٠٨ .



شكل(٣-٤) يوضح صادرات الفراولة قياسا بالقدرة التصديرية

من الشكل (٣-٤) نلاحظ التدهور الذي حدث لمحصول الفراولة خلال المواسم الزراعية حيث أنه في التسعينيات قد إرتفعت صادرات الفراولة من ٨٠٠ طن للموسم ١٩٩/٢٠٠٠م ثم زادت إلى ١٨٣٥طن للموسم الزراعي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م ثم إنخفضت في الموسم التالي لتصل إلى ١٢٢٧طن للموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م بسبب الإغلاقات ومنع التصدير ثم عادت وإرتفعت كمية التصدير لتصل إلى ٢٠٨٩طن للموسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ،وبعد ذلك بدأ يتدهور تصدير الفراولة بسبب منع الإحتلال الإسرائيلي تصديره وإغلاق المعابر في وجه التصدير.

و) الزهور(الورود) : -

بدأ المزارع الفلسطيني في زراعة الزهور في بداية التسعينيات من القرن الماضي ، وتُعتبر الزهور حالياً إحدى الصادرات الزراعية الفريدة التي يوفرها قطاع غزة بإستمرار.وتقدر مساحة الزهور المزروعة مابين ٤٠٠-٧٠٠ دونم . ويعتبر الورد الجوري الأحمر والديدي الأحمر والديزيو الأحمر والأورانج ماجيك من الصادرات الرئيسية من الزهور.

وتُصنف الزهور الفلسطينية بأنها أكثر الأزهار المرغوبة في أوروبا ،بسبب توفرها في مواسم تختلف عن مواسم الإنتاج في أوروبا. والسوق الرئيسي للزهور الفلسطينية هي هولندا ، حيث يتم إعادة تصدير الزهور الفلسطينية من هولندا إلي أسواق أخري في الإتحاد الأوروبي[٢٢٧].

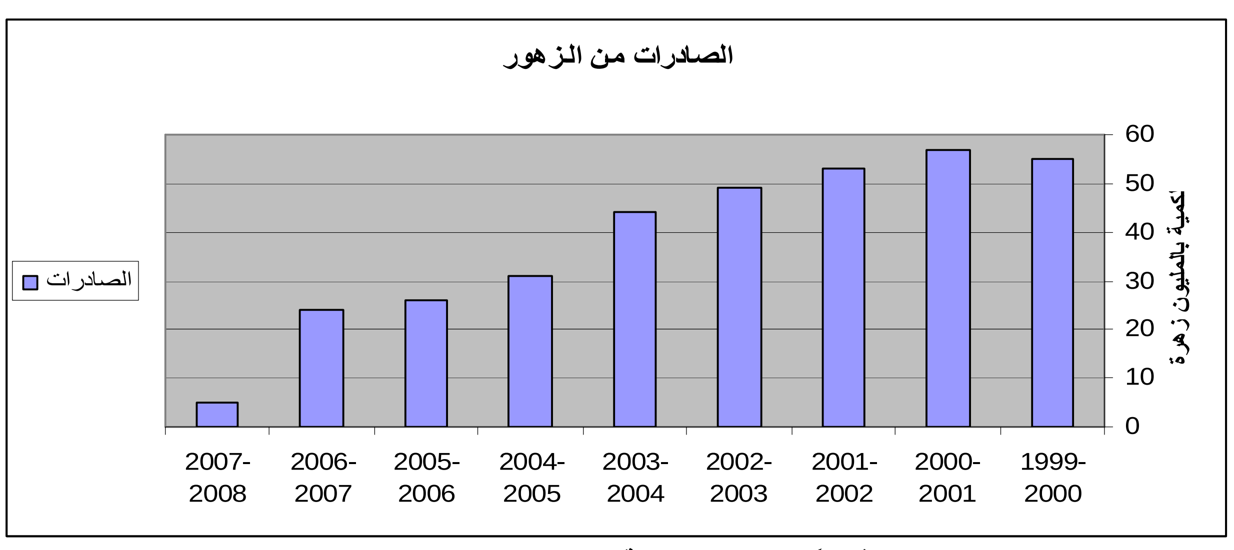
تُعتبر الزهور من القطاعات الإنتاجية الزراعية التصديرية الهامة في قطاع غزة، إذ تسهم بما قيمته حوالي ٥-١٠ مليون دولار سنوياً من الدخل القومي للعام٢٠٠٧م ، ويعتمد على زراعتها والعمل فيها الآلاف من المزارعين والعمال، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ، وتتذبذب المساحات المزروعة بالزهور من موسم لأخر حسب الوضع السياسي والإقتصادي، بينما تتركز زراعة الزهور في جنوب غزة، في محافظتي رفح وخان يونس[٢٢٨].

ويمتد الموسم الزراعي للزهور لمدة ٦ شهور من ١٥ نوفمبر إلى ١٥ مايو، وتُقدر الصادرات السنوية الخارجية للقطاع الزراعي الفلسطيني بـــ (٥٥ مليون زهرة)[٢٢٩] .

جدول(٣-١٣) يبين صادرات الزهور خلال الفترة من٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٨م*:-

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات بالمليون زهرة	55	57	53	49	44	31	26	24	5

*- المصدر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،تقرير عن تدمير إقتصاد قطاع غزة ،٢٠٠٧-٢٠٠٨



شكل(٣-٥) يوضح صادرات الزهور قياساً بالقدرة التصديرية .

227/تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر ،٢٠٠٩، مصدر سابق .
228/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إحصائية زراعية للموسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ .
229/تقرير حقوقي ، مصدر سابق .

من شكل (٣-٥) يلاحظ التدهور الكبير لتصدير الزهور حيث تدهورت بنسبة كبيرة ، فقد كانت كمية تــصدير الزهور في الموسم الزراعي ٢٠٠٠/١٩٩م حوالي ٥٥ مليون زهرة، ووصلت في الموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧م حوالي خمسة مليون زهرة فقط .

أهمية محصولي التوت الأرضي والزهور:-

يمكن لفرعي التوت الأرضي والزهور أن يصبحا من أهم الفروع الزراعية التصديرية فــي فلــسطين ، حيــث إكتسب المنتجون والجهاز التسويقي في قطاع غزة خبرات مميزة في الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بإنتاج وتداول هــذه السلع إلى حين وصولها إلى الأسواق النهائية. وبالرغم من أن أجور العمال في المناطق الفلــسطينية هــي ليــست الأقــل بالمقارنة مع دول أخرى معنية بالتصدير إلى أوروبا، إلا أن نوعية المنتوج والمستويات الإنتاجية توفران ميزات تنافــسية هامة تسمح باستمرار تدفق التوت والزهور الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية.

ولهذين الفرعين مزايا هامة بالنسبة للطرف الفلسطيني من حيث أنهما يتميزان بكثافة استخدامهما للأيدي العاملــة ، وبالتالي فإنهما يساعدان في الحد من البطالة المتفشية في المناطق الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة. كما أنهمــا قــادران على تحقيق عائد مالي عالي نسبيًا للمتر المكعب من المياه و للدونم الواحد من الأرض، ولهذه الاعتبارات أهميــة كبيــرة أيضًا بالنسبة لقطاع غزة[٢٣٠].

ونظراً لما تحتاجه زراعة التوت الأرضي والزهور من رعاية خاصة، فإن تكلفة إنتاجهما تعد مرتفعة إلــى حــد ما، حيث تقدر تكلفة إنتاج الدونم الواحد للموسم الواحد من التوت الأرضي حوالي ٣٤٧٣ دولاراً أمريكياً، بإجمــالي يبلــغ ٧,٦٤٠,٦٠٠ دولار أمريكي، بينما تقدر تكلفة الدونم الواحد من الزهور حــوالي ٧١٥٨ يــورو (١٠,٠٠٠$) بإجمــالي يصل إلى ٣,٥٧٩,٠٠٠ يورو (٥,٠٠٠,٠٠٠$)[٢٣١].

وعلى الرغم من محدودية مساحة الأراضي المزروعة بالتوت الأرضي والزهــور، مقارنــة بالمــساحة الكليــة للأراضي الزراعية في قطاع غزة، إلا أن زراعة هذين النوعين يعتبران من الأصناف التي تتمتع بقيمة إقتصادية وماليــة

230 / محمد مقداد، مصدر سابق .
231 / تقرير حقوقي لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية،مصدر سابق

وإجتماعية عالية، فهذان الصنفان يوفران ما قيمته من ١٠-١٢ مليون دولار أمريكي للتوت الأرضي، و ١٣ مليون دولار للزهور في كل موسم[٢٣٢].

وتساهم زراعة هذين النوعين من المنتوجات في عملية التشغيل وخلق فرص العمل، حيث يقدر عدد مزارعي التوت الأرضي بحوالي ٤٥٠ مزارعاً بشكل مباشر، في حين يقدر عدد مزارعي الزهور بحوالي ٦٠ مزارعاً للموسم الزراعي الواحد، علاوة على أنه تتيح العديد من فرص التشغيل المرتبطة بأنشطة وأعمال متصلة بعملية الإنتاج الزراعي والتسويق والخدمات الأخرى، والذين يقدر عددهم بحوالي ٧٥٠٠ فرداً مرتبطون بزراعة التوت الأرضي، وحوالي ٨٠٠ فرد مرتبطون بزراعة الورود.

ه) محصول البندورة الشيري (الكرزية) :-

البندورة الكرزية (الشيري) تعتبر زراعة بندورة الشيري حديثة نسبياً في قطاع غزة وتقدر مساحتها بالمتوسط ٣٠٠دونم . يزرع المزارعين الفلسطينيين في قطاع غزة عدة أنواع تشمل (**522,TC30740،TC495،TC496**) ، كما أنها تنتج في غير موسمها ويمكن أن تصل أوروبا بحلول نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر)[٢٣٣]. لقد تعرض مزارعو البندورة الشيري، في الموسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلي خسائر قدرت بقيمة ٢٣٠الف دولار أمريكي ، جراء عدم تمكنهم من تصدير نحو ٧٠٠ طن كانت معدة للتصدير ، وقد تم زراعة ٢٠٠دونم للموسم السابق وبتكلفة ٣٥٠٠ دولار أمريكي لزراعة الدفيئة الواحدة لمساحة دونم واحد ليتم تصديره[٢٣٤].

ز) البطاطس :-

يعتبر محصول البطاطس من أهم محاصيل الخضر التصديرية في فلسطين بصفة عامة وفي قطاع غزة بالخصوص، فضلاً عن أهميته الغذائية كمصدر هام للمركبات النشوية وما تحتويه من فيتامين (c) لذلك يزرع هذا المحصول في عروتين (خريفية وربيعية). ومن الجدير بالذكر أن بين هاتين العروتين يحدث تذبذب في الإنتاج الأمر الذي يؤدى إلى حدوث تقلبات سعرية موسمية.

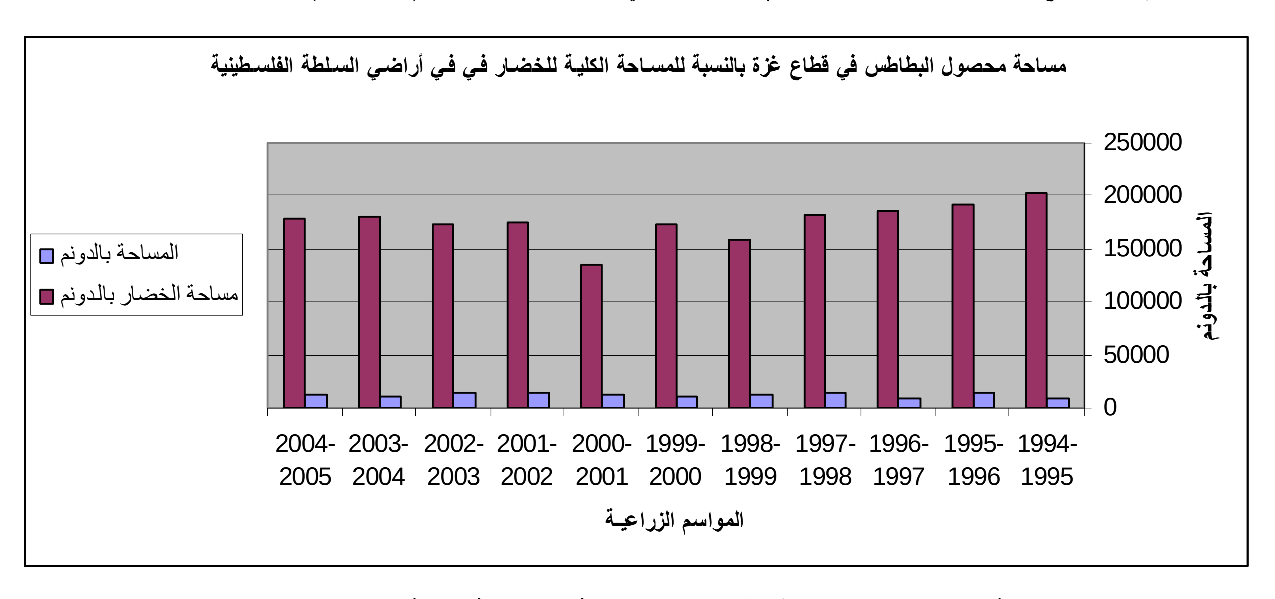
---

232 / تقرير تأثير سياسة الحصار على صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور، مصدر سابق .
233 / تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر ،٢٠٠٩ ،*مصدر سابق*
234 / تقرير الحصار علي صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان-٢٠٠٨ .

جدول(٣-١٤) يوضح المساحات المزروعة بالدونم بمحصول البطاطس خلال المواسم الزراعية من ١٩٩٤/١٩٩٥م وحتى الموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م*:-

الموسم	مساحة الخضار	مساحة البطاطس في فلسطين	مساحة البطاطس في قطاع غزة	الإنتاج بالطن
1994-1995	201961	16950	9760	39040
1995-1996	190984	14000	14000	42000
1996-1997	185812	10772	9772	19116
1997-1998	181984	14815	14815	48443
1998-1999	159116	12995	12995	45260
1999-2000	173862	12310	10450	34650
2000-2001	134909	14906	12310	39985
2001-2002	174534	13880	14906	45746
2002-2003	174121	11560	13720	41975
2003-2004	179800	12730	11460	35975
2004-2005	179139	14963	12330	39725

*- المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من ، إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة من (١٩٩٤-٢٠٠٥) .



شكل(٣-٦) يوضح مساحة محصول البطاطس في قطاع غزة مقارنة بالمساحة الكلية للخضار بالدونم.

يعتبر محصول البطاطس من المحاصيل النقدية التي لها أهمية كبيرة في الإقتصاد الزراعي الفلسطيني، حيث بلغت المساحة المزروعة من هذا المحصول في قطاع غزة نحو ٩,٧٦٠دونم في الموسم الزراعي ١٩٩٥/١٩٩٤م من محصول البطاطس، والذي يمثل نسبة ٤,٨% من إجمالي المساحة المزروعة من مساحة أراضي الخضار في أراضي السلطة الفلسطينية والتي بلغت نحو ٢٠١,٩٦١ألف دونم في نفس الموسم الزراعي.

وبدأت تتذبذب زراعة البطاطس في قطاع غزة بسبب الحصار والإغلاقات المستمرة للمعابر والتجريفات من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي ،فقد بلغت مساحة البطاطس في الموسم الزراعي ١٩٩٧/١٩٩٦محوالي ١٠٧٧٢دونم في قطاع غزة أي بنسبة تصل الي٥,٧%من المساحة الكلية التي وصلت إلى ١٨٥,٨١٢ ألف دونم ،وكمية الإنتاج لمحصول البطاطس في قطاع غزة وصلت إلى ١٩,١١٦طن .

و بلغت حسب الإحصائية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م، و المساحة المزروعة بالبطاطس في قطاع غزة ١٤,٩٠٦دونم ، وكانت نسبته ٨,١% من المساحة الكلية للخضار التي بلغت ١٧٤,٥٣٤ ألف دونم في نفس الموسم وكمية الإنتاج حوالي ٤٥٧٤٦طن .

كما يُعتبر مصدراً أساسيا للدخل والعمل لمعظم المزارعين بالإضافة إلى أنه يمثل دعامة هامة لكثير من الصناعات الغذائية في قطاع غزة، فضلاً على أنه مصدراً هاماً من مصادر الدخل، وذلك بتصدير الفائض منه إلى الأسواق الخارجية وبخاصة لمحافظات الضفة .كما يعد هذا المحصول من محاصيل الخضر الهامة التي يتم زراعتها على مدار العام .

ونظراً لكون البطاطس من السلع سريعة الفساد والتلف فإنه يتعرض دائماً لتقلبات سعرية سواء على مستوى المنتج أوالمستهلك مما يؤثر بصورة سلبية على السياسات الإنتاجية والتسويقية لهذا المحصول .وتصل صادرات قطاع غزة الزراعية إلى الضفة الغربية نحو ٢٣٥,٤٠٠طن من(البندورة ، الخيار ،فلفل حار ، باذنجان ،فاصوليا ، بطاطا حلوة ،خس ،زهرة ،ملفوف ،كوسا ،بصل ،جزر ،بلح ،جوافة ،حمضيات).

أما صادرات قطاع غزة للأسواق الأوربية تصل إلى ٥٣,٥٠٠ طن من الفراولة، بندورة شيري ، فليفلة (فلفل حلو) ،بطاطس (مخزنة في البرادات)، وبطاطا حلوة حسب الإحصائيات الزراعية للعام ٢٠٠٧م[٢٣٥].

---

235 / المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،٢٠٠٧-٢٠٠٨، مصدر سابق .

٣ - ٤ المبحث الثالث: مستلزمات الإنتاج وإحتياجات القطاع الزراعي والمحاصيل التسويقية.

يعتمد القطاع الزراعي في قطاع غزة إعتماداً كليا على الإستيراد لتوفير مستلزمات الإنتاج والتي في حال منع دخولها تكون الزراعة مهددة بالانهيار وبالتالي فإن مجاعة وكارثة إنسانية ينذر بها غلق المعابر لمستلزمات الإنتاج[٢٣٦] ، حيث تحتاج الزراعة لعملية الإنتاج العديد من المستلزمات الزراعية المساعدة والمساندة لعملية الإنتاج وتختلف قيمة تلك المستلزمات من عام لأخر حسب إحتياجات الزراعة والوضع السياسي في المنطقة، حيث يتم إستيراد تلك المستلزمات الزراعية، وتتضمن تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه(النباتي والحيواني) العديد من المستلزمات ومنها (البذور والتقاوي، الأسمدة العضوية والكيماوية، المبيدات الحشرية، المياه والكهرباء، الزيوت والشحوم والوقود ، الصيانة والتصليح، الأعلاف، الأدوية البيطرية، الصيصان المشتراة، ومستلزمات أخري مساندة مثل (مستلزمات التغليف ...وغيره).

إن إتباع أسلوب الدعم الزراعي كأحد أدوات السياسة الزراعية بغية تحقيق معدلات سريعة للتنمية الزراعية أفقياً ورأسياً وتنويع مصادر الدخل الوطني، وقد ساعد ذلك إستخدام المستلزمات الزراعية على زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة في دخول المزارعين الفلسطينيين، الأمر الذي دفع الكثير من هؤلاء المزارعين إلى تغيير أنماط الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وشجعهم ذلك على التركيز في توجيه مواردهم الاقتصادية نحو زراعة محاصيل زراعية تصديرية.

إن تكنولوجيا الزراعة الحديثة اليوم تعتمد على عامل الإمكانات الحقلية كونها تتضمن تطبيق جملة من التعليمات الزراعية وإستخدام مختلف الآليات والميكنة الحديثة وإعتمادها علي المستلزمات الزراعية بما فيها مدخلات الإنتاج (البذور والأسمدة والمبيدات). ضمن هذه الإمكانات الحقلية حيث تعد العنصر الأساس في إحداث تغيير في مستوى ونوعية الإنتاج الزراعي .إن عصر الزراعة الحديثة اليوم يشمل بالدرجة الأولى تطوير مدخلات الإنتاج وإعداد وصناعة وإنتاج العديد من الأصناف والنوعية العالمية والجودة من المحاصيل الزراعية، التي يمكن من خلالها إحداث تأثير إيجابي بإختلاف وتنوع لتلك المنتوجات الزراعية وأصبحت نتيجة لذلك تجود بمختلف السلع والمنتوجات الزراعية المحسنة[٢٣٧].

---

[236] / حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار، موقع www.ngosnews.net

[237] / القاعدة الأساسية لزيادة وتحسين مخرجات الانتاج الزراعي، http://www.daraddustour.com

٣ - ٤ - ١ مستلزمات الإنتاج الزراعي

وتعرف **مستلزمات الإنتاج الزراعي** (الإستهلاك الوسيط): هي كل ما يشتريه المزارع بهدف إستخدامه في العملية الإنتاجية لنفس العام كالأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي والأعلاف والمياه وغير ذلك[٢٣٨].وفيما يلي متوسط إحتياجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج في قطاع غزة خلال موسم واحد ،كما يلي[٢٣٩]:-

١) مستلزمات الإنتاج النباتي:-

- § **٤١٠** طن غاز التعقيم.
- § **١٠٠٠** طن بلاستيك للدفيئات الزراعية.
- § ألاف الأطنان والأعداد من التقاوي والبذور ومواد التغليف والتعبئة اللازمة للتصدير علي وجه الخصوص.
- § **٤٦٠٠٠** لتر من الأسمدة السائلة .
- § **٦٠٠٠** طن من الأسمدة الكيماوية الصلبة .

٢) مستلزمات شبكات الري :-

- § مليون متر طولي من أنابيب الري البلاستيكية ذات الأقطار المختلفة.
- § **١٠٠٠** مرشح مياه (فلتر) بأقطار مختلفة .
- § **٥٠٠** خزان تسميد .
- § **٥٠٠** مضخة تسميد .

٣) مستلزمات الإنتاج الحيواني :-

- § **٥٠** ألف طن أعلاف مركزة للدواجن والماشية .
- § **١٥٠** ألف طن من مواد إنتاج الأعلاف (مدخلات أعلاف) .
- § ١٨ مليون بيض تفريخ (لإنتاج الصيصان بالمفرخات) .
- § كميات كبيرة جداً من نباتات الأعلاف الجافة (تبن).

---

238 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الأطلس الإحصائي لفلسطين.
239 / نزيه البنا ، مصدر سابق .

الجدول (٣-١٥) يوضح إحتياجات القطاع الزراعي من أسمدة ومبيدات وتقاوي وبذور وأخري خلال موسم زراعي واحد في قطاع غزة * :-

ر.م	الصنف	الكمية بالطن
	أسمدة صلبة (عضوية وكيميائية)	
١-	**سماد عضوي**	**10000**
٢-	**سلفات أمونيوم**	**2600**
٣-	**أسمدة مركبة**	**2000**
٤-	**سوبر فوسفات**	**2000**
	أسمدة سائلة	
٥-	**حامض فسفوريك**	**8**
٦-	**أبتيك**	**8**
٧-	**كورتين**	**80**
٨-	**سكسترين**	**800**
٩-	**كلينيت**	**160**
١٠-	**حامض فسفوريك**	**8**
	مبيدات آفات ومواد تعقيم	
١١-	**مبيدات آفات ومواد تعقيم**	**400**
١٢-	**مبيدات آفات ومواد تعقيم**	**250**
١٣-	**مبيدات آفات ومواد تعقيم**	**80**
١٤-	**مبيدات آفات ومواد تعقيم**	**80**
	تقاوي وبذور	
١٥-	**تقاوي بطاطس**	**1000**
١٦-	**بازلاء**	**150**
	مستلزمات إنتاج أخرى	
١٧-	**أنابيب ري (بالمليون متر طولي)**	**30**
١٨-	**بلاستيك**	**300**

*- المصدر : تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار- موقع www.ngosnews.net

كان يسمح قبل الحصار بإستيراد فقط (١٠) أنواع أسمدة من أصل ما يزيد عن (٢٨) سماد يوصى به للإنتاج النباتي منعت كلها حاليا[٢٤٠] .

---

[240] / تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار- موقع www.ngosnews.net

جدول (٣-١٦) يوضح إحتياجات القطاع الزراعي من مواد التعبئة للمنتوجات الزراعية خلال موسم زراعي واحد في قطاع غزة *:-

ر.م	الصنف	الكمية
١.	كرتون تعبئة للفراولة	1000000
٢.	كرتون تعبئة للبندورة الشيري (الكرزية)	500000
٣.	كرتون تعبئة للفلفل	300000
٤.	كرتون تعبئة للزهور	1000000
٥.	كرتون للسوق المحلي (للخضار)	3000000
٦.	صناديق بلاستيك	40000
٧.	مواد تغليف للفراولة	400

*- المصدر : تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار - موقع www.ngosnews.net

جدول (٣-١٧) يوضح إحتياجات قطاع الإنتاج الحيواني من لأعلاف والمواد البيطرية خلال عام في قطاع غزة*:-

ر.م	الصنف	الكمية بالطن
١ -	علف مركز	50000
٢ -	مستلزمات إنتاج أعلاف	150000
٣ -	بيض تفريخ (عدد البيض)	18000000

*- المصدر: تقرير عن حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار، www.ngosnews.net

٣ - ٤ - ٢مستلزمات الإنتاج الزراعي (نباتي وحيواني) في أراضي السلطة الفلسطينية.

هناك نوعان من مستلزمات الإنتاج في أراضي السلطة الفلسطينية :-

١) **النوع الأول** : موجود في قطاع غزة وباقي أراضي السلطة الفلسطينية مثل (المياه، الأسمدة العضوية ، (البلاستيك - يصنع جزء قليل منه في قطاع غزة والباقي مستورد).

٢) **النوع الثاني** : الأسمدة الكيماوية، غاز التعقيم، التقاوي والبذور، مواد التعبئة والتغليف، مرشحات المياه، خزانات التسميد، مضخات التسميد، قطع الغيار) ويتم إستيرادها جميعاً من الخارج.

بلغ إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ، ٥٢٤ مليون دولار منها ٢٥,١% للإنتاج النباتي و٧٤,٩٥ للإنتاج الحيواني، وقد تضمنت تكاليف مستلزمات الإنتاج قيمة المستلزمات التالية :البذور والتقاوي ٣,٢%، والأسمدة ٦,٧%، والمبيدات ٥,١%، والمياه والكهرباء ٤,٩%، والزيوت والشحوم والوقود ٢,٢٥، والصيانة والتصليح٢,٢%،الأعلاف ٥٨,٩%، والأدوية البيطرية ٧,٠%، والصيصان المشتراة ٣,٥% ، ومستلزمات أخرى (٥,٧%)[٢٤١].

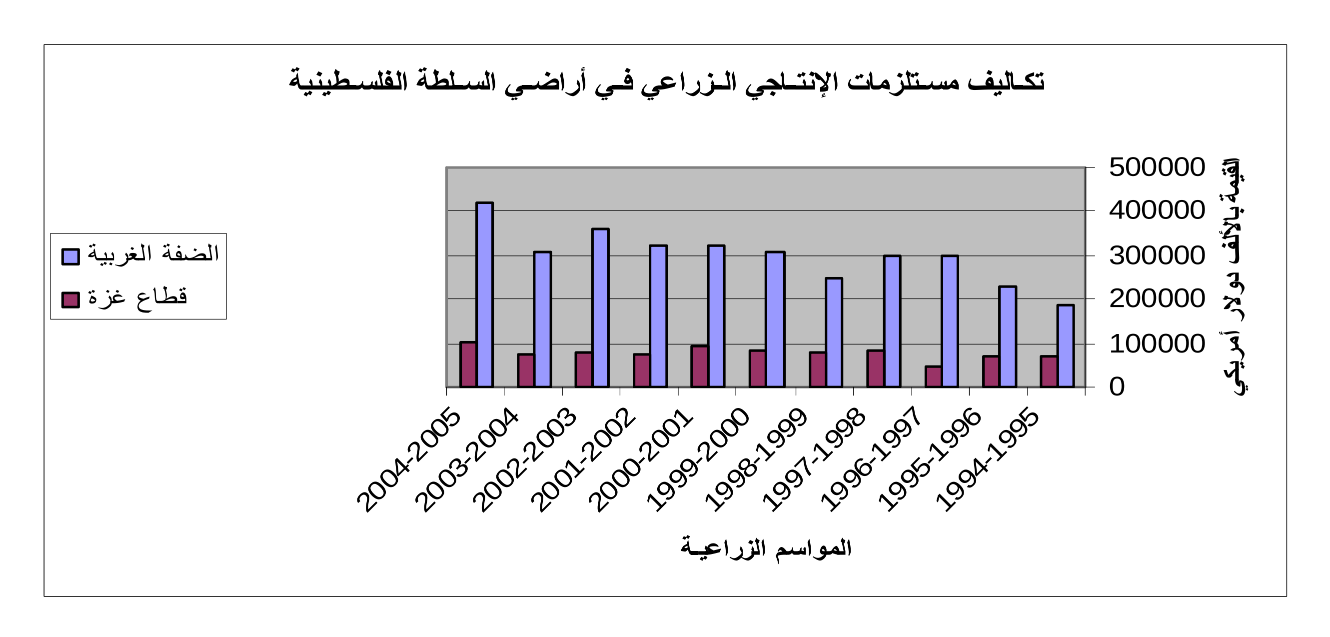
وبلغ إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧م ، ٦١٧,٦ مليون دولار منها ٢٤,٦% للإنتاج النباتي، و٧٥,٤% للإنتاج الحيواني، وقد تضمنت قيمة مستلزمات الإنتاج قيمة المستلزمات التالية: البذور والتقاوي ٣,٣%، والأسمدة ٦,٤%، والمبيدات ٤,٩%، والمياه والكهرباء ٥,٠% ، والزيوت والشحوم والوقود ٢,١%، والصيانة والتصليح ٢,١%، والأعلاف ٦١,٨%، والأدوية البيطرية٦,١% ، والصيصان المشتراة ٢,٦%، ومستلزمات أخرى (٥,٢%)[٢٤٢] .

الجدول (٣-١٨) يوضح تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي (نباتي وحيواني) في أراضي السلطة الفلسطينية للأعوام من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٥م :-

الموسم الزراعي	الضفة الغربية	قطاع غزة	الإجمالي
1994-1995	187001	71993	258994
1995-1996	227517	68379	295896
1996-1997	297865	44880	342745
1997-1998	297474	85303	382777
1998-1999	248696	80617	329313
1999-2000	307006	84131	391137
2000-2001	321456	92272	413728
2001-2002	323473	74454	397927
2002-2003	358826	81717	440543
2003-2004	310623	74614	385237
2004-2005	419572	104872	524444

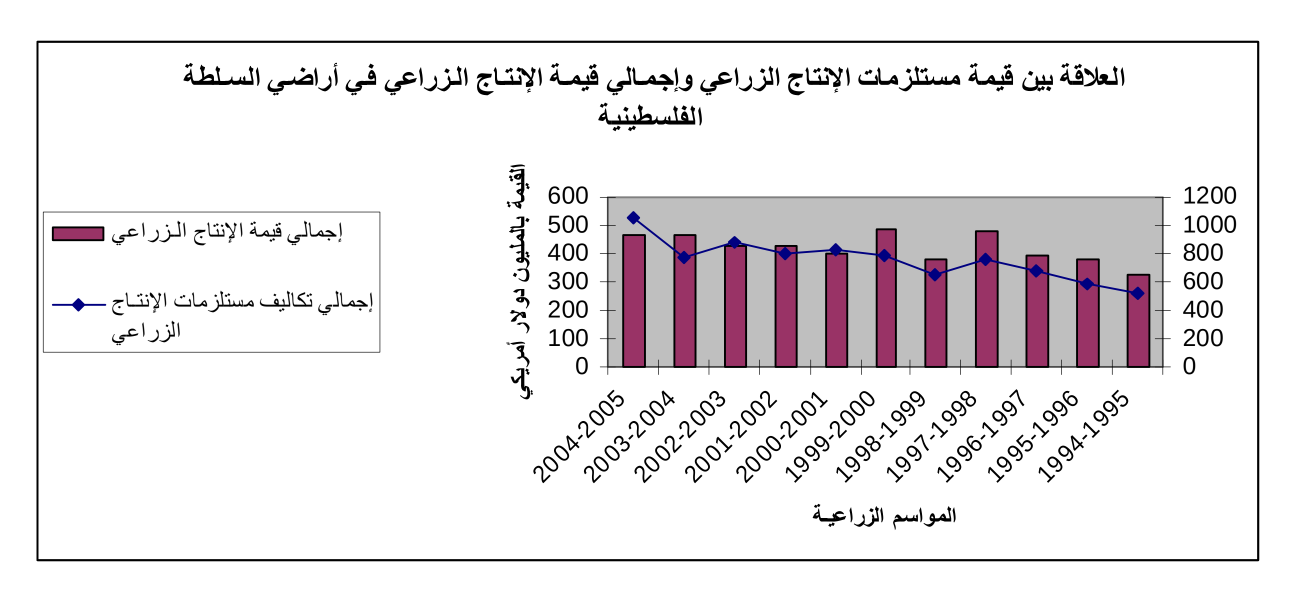
*- المصدر: قام الباحث بجمع البيانات من إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠٠٥).

241 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسوحات الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ٢٠٠٦ .
242 / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسوحات الزراعية للموسم الزراعي٢٠٠٦،٢٠٠٧، ٢٠٠٨ .



شكل(٣-٧) يوضح الفرق بين تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

من الملاحظ من الشكل (٣-٧) السابق أن تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي قد زادت بعد إنتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م عنه في سنوات التسعينيات بعد قدوم السلطة الفلسطينية وذلك بسبب الإغلاقات والحصار من قبل القوات الإسرائيلية وأيضاً لمنع دخول الكثير من المستلزمات الزراعية التي يحتاجها القطاع الزراعي وأيضا إرتفاع أسعار العديد من المستلزمات الزراعية (نباتية وحيوانية).



شكل(٣-٨) يوضح العلاقة بين قيمة تكاليف المستلزمات الزراعية وإجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في أراضي السلطة الفلسطينية.

من الشكل(٣-٨) نري التذبذب الذي حصل لقيمة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال المواسم الزراعية بالنسبة لإجمالي قيمة الإنتاج الزراعي ، حيث نجد أن قيمة تكاليف الإنتاج الزراعي في الموسم الزراعي ١٩٩٥/١٩٩٤م كانت ٢٥٨,٩٩٤مليون دولار أمريكي وإجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في نفس الموسم كانت ٦٤٩,٤ مليون دولار أمريكي، أي أن نسبة قيمة المستلزمات كانت ٣٩,٨%. أما في الموسم ٢٠٠٢-٢٠٠٣م فكانت قيمة تكاليف المستلزمات الزراعية٤٤٠,٥٤٣ مليون دولار أمريكي وإن قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي بلغت لنفس الفترة ٨٥٦ مليون دولار أمريكي ،أي بنسبة تصل إلي ٥١,٥% ، أما في الموسم الزراعي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ م، فإن قيمة المستلزمات الزراعية ٥٢٤,٤٤٤ مليون دولار أمريكي، وإجمالي قيمة الإنتاج الزراعي.٩٣٢,٣ مليون دولار أمريكي، أي بنسبة تصل إلى ٥٦,٢% .لقد أثر الإغلاق لفترات طويلة على عدم الإنتظام في حركة المعابر من وإلى قطاع غزة ، مما أثر على عدم توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي (الأسمدة الكيماوية والعضوية ، المبيدات الحشرية، الأدوية البيطرية ، الأعلاف ،وغيرها) اللازمة لقطاع الزراعي ، الأمر الذي أدى إلى وجدود نقص في الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً[٢٤٣] .

٣-٤-٣ أثر تحرير أسواق المستلزمات الزراعية

مرت أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي خلال فترة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قدومها بمرحلة تحرير تدريجية علي إتجاهين رئيسيين، فمن ناحية أُولى سمح للقطاع الخاص بدخول مجال الإستيراد والإنتاج والتسويق، ومن ناحية ثانية تم تعديل أسعار المستلزمات الزراعية بشكل تدريجي بحيث تتناسب مع الأسعار العالمية. لذلك يتطلب تقييم وتحسين نظام توصيل المستلزمات الزراعية للمزارعين بأرخص الأسعار وبتكاليف ميسرة وبمساعدة الجهات المختصة على التكيف مع إقتصاد السوق وزيادة قدرة المنتوجات الزراعية على المنافسة في الأسواق العالمية[٢٤٤] ، يتطلب ذلك:-

- التعرف على البنية التحتية للقطاع الزراعي ومعرفة الإحتياجات لتحسين إختيار وأداء إنتاج المستلزمات الزراعية
- التركيز على إنتاج وتسعير وتجارة المستلزمات الزراعية ونظام نقل المعلومات التجارية عن تلك المستلزمات .
- تأثير إنعكاسات السياسات الحالية والوضع المؤسسي لموازنة السلطة الفلسطينية وخاصة الدعم والضرائب المباشرة والغير مباشرة المعتمدة على الضرائب المفروضة على المستلزمات الزراعية.

243 / مركز الميزان لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٥، مصدر سابق .
244/ مايكل دي بيدنيديكشن، تقرير نهائي حول الإطار العام لإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية في سورية ، سوريا ، ٢٠٠٠، www.napcsyr.org

- تقييم إنعكاسات سياسات توفير المستلزمات الزراعية على أداء القطاع الزراعي وخاصة في مجال نمو الإنتاج والريعية وكفاءة إستخدام الموارد الأولية والممارسات الزراعية.
- تقديم مقترحات مناسبة لتحسين إنتاج المستلزمات الزراعية ونظم التجارة بها من حيث كفاءة التكاليف والفعالية ضمن الإطار المؤسسي .
- تحديد السياسات الواسعة والإجراءات المؤسسية التي يجب تطبيقها على إنتاج المستلزمات الزراعية ونظام التجارة بها من أجل تحسين قدرة نظام الأغذية الزراعية على المنافسة في السوق العالمي.

٣-٤-٤ تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتحسين أساليب إستخدامها وتوزيعها

وتركز مدخلات الإنتاج للقطاع الزراعي على توريد وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي الضرورية في حينها وقبل موسم الزراعة. وقد شملت هذه المدخلات، البذور المحسنة والمعتمدة للمحاصيل والخضر، والأدوات الزراعية اليدوية المناسبة والآلية، ودعم أنشطة الإحياء المبكرة، مثل معدات الحرث، وتشجيع المحاصيل التسويقية والتصديرية وفيرة الإنتاج والتي لا تبقى في الأرض فترة طويلة كالبطاطس، وإستخدام أساليب الري الحديثة وأساليب تخزين المياه وإستخدامها في مشاريع زراعية عن طريق :-

- توفير المستلزمات الزراعية بالنوعية الجيدة والمواعيد المحددة وبالأسعار المناسبة.
- التخلي التدريجي عن حصر توفير مستلزمات الإنتاج الرئيسية بالقطاع العام وفتح باب المنافسة بين كافة القطاعات .
- النظم التسويقية للمحاصيل الزراعية،إن للمحاصيل التصديرية نُظمها التسويقية الخاصة وتعكس هذه النظم **ما يلي**:-

١- السمات الطبيعية للمحصول في كل مرحلة من مراحل النضج (مثل الحجم وإمكانية التخزين).

٢- سمات المحصول التصنيعية، معظم المنتجات الزراعية مواد غذائية تستهلك مرة واحدة على خلاف المنتوجات الصناعية.

٣- مدي تحمل المحصول لبعض عمليات ما بعد الحصاد كالفرز والتغليف والنقل وغيره من عمليات موسمية يمكن أن تنتج عنها مشكلات تسويقية كثيرة تخضع لقانون العرض والطلب وللعوامل البيئية .

٤- كمية الإنتاج من المنتوجات الزراعية ومدي كفايتها للإستهلاك المحلي .

٥- أهمية السلعة بالنسبة للإقتصاد الكلي، عند وجود فائض من المنتوجات الزراعية ، فيعالج بإيجاد فرص عمل جديدة كالتصنيع ليتم تصديره .

٦- مدي الإكتفاء من المحصول، وكمية الفائض منه للتصدير. يمكن تصدير الفائض الزراعي لتحويله إلى نقود لشراء التجهيزات الصناعية أو لإقامة الطرق وتوفير الخدمات العامة وغيرها.

ومن السياسات الواجب إتباعها لدعم إحتياجات القطاع الزراعي ما يلي:-

- تحسين إستخدامات الموارد الطبيعية وإعتماد التنمية الرأسية في الإنتاج الزراعي نظراً لمحدوديتها (أرض، مياه ، غابات ، مراعي) والإستفادة الكاملة منها بما يتلاءم مع إستدامتها والمحافظة عليها من التدهور والإستنزاف والتلوث وذلك من خلال :-

١) زيادة المساحات الزراعية المروية من خلال مشاريع الري وإستصلاح الأراضي وحفر الآبار في المناطق المسموح فيها بذلك ضمن الإمكانيات المتجددة للأحواض المائية.

٢) تحسين إدارة وإستخدام مياه الري والمحافظة عليها بحدود الموارد المتجددة وتنظيم إستثمارها وتحسين أنماط إستخدامها بإستخدام التقنيات الحديثة وزيادة كفاءة الري لكافة المصادر المائية وخاصة في مشاريع الري الحكومية القائمة وتصميم مشاريع الري الجديدة وفق أساليب الري الحديثة وإنهاء حفر الآبار العشوائية وتسوية وضع الآبار المخالفة وتنظيم إستثمار المياه الجوفية وتركيب عدادات على الآبار الغير مركبة للعداد.

- تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنوعية الجيدة والمواعيد المحددة وبالأسعار المناسبة وتحسين أساليب إستخدامها وتوزيعها والحد من الحلقات الوسيطة التي تزيد من تكلفتها وتحديد المعايير النظامية لإستخدامها ولتخفيض الفاقد منها وتطوير آليات توزيعها والسماح للقطاع الخاص بتأمين المستلزمات وتوزيعها مع ضمان رقابة السلطة عليها.

- توفير الإحتياجات المحلية من السلع الغذائية الحياتية الرئيسة ، بالتركيز على إنتاج المحاصيل الزراعية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني، وتطوير إنتاجية المحاصيل التصديرية القادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية لزيادة الربح منها ، وإعتماد برامج للزراعات البديلة التي يمكن أن تحقق إقتصادية أفضل.
- تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية من المنتوجات المختلفة (لحم – حليب – صوف – بيض) وذلك بإدخال أصناف وأنواع من الثروة الحيوانية ذات إنتاجية عالية.
- تقديم حوافز لزيادة الإنتاج من اللحوم والألبان من خلال إعفاء المنتجين من الضرائب وتوفير خدمات الإرشاد والرعاية البيطرية وتوفير الدعم للمزارع الفلسطيني من قروض ميسرة ومشاريع تنموية داعمة.
- المساهمة في توفير التمويل لعمليات الإنتاج والتسويق وشراء المدخلات وذلك من خلال القروض الميسرة للقطاع الزراعي من قبل مؤسسات الإقراض الميسرة للمزارعين، أو تقديم ضمانات بنكية للمزارعين تتيح لهم الحصول على القروض اللازمة حتى موعد جني المحصول.
- مساعدة المزارعين (خاصة الصغار منهم) في التأمين على محاصيلهم وممتلكاته الزراعية من خلال المساهمة في التأمين الزراعي لمواجهة الكوارث الطبيعية التي يمكن أن يتعرضوا لها مثل الخسائر الناشئة عن البرد والصقيع والفيضان والجفاف والعواصف والحرائق وانتشار الأوبئة ونفوق الحيوانات وذلك من خلال إنشاء صندوق للتعويض ضد الكوارث الطبيعية[٢٤٥].

٣-٤-٥ أثر الحصار على مستلزمات الإنتاج الزراعي

لقد أدي الإغلاق المستمر للمعابر الفلسطينية في قطاع غزة إلى التأثير على تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي في قطاع غزة وباقي أراضي السلطة الفلسطينية ، ولقد أثر الإغلاق لفترات طويلة على عدم الإنتظام في حركة المعابر من وإلى قطاع غزة ، مما أثر على عدم توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي (الأسمدة الكيماوية والعضوية ، المبيدات الحشرية ، الأدوية البيطرية ، الأعلاف ،وغيرها) اللازمة لقطاع الزراعي ، الأمر الذي أدى إلى وجدود نقص في الإنتاج

245 / محمد نصر ، تعزيز القدرة الذاتية للإقتصاد الفلسطيني ، مركز ماس،٢٠٠٣ .

الزراعي كماً ونوعاً[٢٤٦] ، حيث أن معظم مستلزمات الإنتاج الزراعي مستورد من دولة الإحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى تحكمها بمستلزمات الإنتاج عن طريق :-

١- ربط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي.

٢- أعطي الإحتلال القدرة على التحكم في القرار السياسي الفلسطيني.

٣- تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي في قطاع غزة وباقي أراضي السلطة الفلسطينية.

وسبب الحصار نقص في مدخلات الإنتاج الزراعية (المستلزمات الزراعية) من بذور وأشتال وأسمدة والأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية ، وإعاقة تصدير المنتوجات الزراعية في قطاع غزة وباقي أراضي السلطة الفلسطينية .

مع العلم بأن الكثير من الأسر الريفية في قطاع غزة تعتمد علي الزراعة كمصدر رئيسي للرزق، خاصة خلال الأزمات الإقتصادية . فالنقص في مستلزمات الإنتاج وعدم توافر مدخلات الإنتاج للقطاع الزراعي يهدد إلي إنهيار نظام الإنتاج الزراعي، ومن جهة أخري فإن المزارعين الفلسطينيين يواجهون معيقات كبيرة في تسويق محاصيلهم الزراعية ، مما قد يترك آثاراً طويلة المدى على الإنتاج الزراعي والنشاط التجاري بشكل عام ويهدد الأمن الغذائي للمزارعين والعاملين لديهم وكذلك العاملين في التجارة [٢٤٧] .

ثم جاء قرار الإحتلال الإسرائيلي في آب ٢٠٠٨ بتوسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى (٥٠٠) متر، ليؤدي إلى مزيد من تراجع القطاع الزراعي ، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي (٢٥) ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة، إلى جانب تدمير أو تعطيل المنشآت الزراعية (الدفيئات) ومنشآت الإنتاج الحيواني في تلك المناطق المعزولة، هذا وقد ترتب على الإغلاق والحصار نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي التالية : الأسمدة الزراعية بأنواعها، الأدوية الزراعية بأنواعها، النايلون الخاص بزراعة التوت الأراضي (نايلون التغطية)، عدم توفر قطاع غيار لصيانة مضخات المياه التي تستعمل في ري المزروعات

246 / مركز الميزان لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٥ مصدر سابق .
247 / ملخص الأمن الغذائي رقم (١) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ٢٠٠٦،ص ٥ .

، مستلزمات إنشاء البيوت البلاستيكية (الهيكل الحديدي). توقفت تقريباً معظم المشاريع الزراعية التنموية والإغاثة التي تنفذها منظمات محلية ودولية[٢٤٨].

ولقد تأثر القطاع الزراعي نتيجة الإغلاق والحصار الإسرائيلي ونقص المستلزمات الزراعية إلى التالي :-

١. نقص المستلزمات الزراعية أدى إلى إرتفاع أسعارها في حالة وجودها.
٢. تراجع إنتاجية الدونم من المحاصيل الزراعية نتيجة نقص الأسمدة الكيماوية والعضوية، ونقص المبيدات الحشرية .
٣. إرتفاع تكاليف المياه في الآبار التي تعمل على المحروقات.
٤. تراجع مساحة المحاصيل الحقلية لعدم دخول البذور المحسنة للزراعة.
٥. تراجع تصدير المنتوجات الزراعية للخارج بأنواعها المختلفة بسبب قلة إنتاجها.
٦. إنخفاض في إنتاجية كافة المساحات المزروعة بالخضروات.
٧. إرتفاع أسعار كافة المنتوجات الزراعية نتيجة إرتفاع تكاليف إنتاجها.
٨. نقص في مستلزمات الإنتاج الحيواني من طعومات وأدوية وأعلاف مركزة.

٣-٥ المبحث الرابع : رؤية مستقبلية لزراعة المحاصيل التصديرية في قطاع غزة.

٣-٥-١ العوامل المؤثرة في تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني(رؤيا مستقبليه)

بالرغم من أن إقتصاديات الإنتاج الزراعي في قطاع غزة وباقي أراضي السلطة الفلسطينية، تلعب دورًا بالغ الأهمية في الإقتصاد الفلسطيني، بما فيها المحاصيل التصديرية في قطاع غزة ضمن القطاع الزراعي فتتمثل الرؤية المستقبلية لهذا القطاع بما يلي[٢٤٩]:-

١- الوصول للإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وضمان إستدامتها في قطاع غزة وباقي أراضي السلطة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الإعتبار البعد البيئي والوصول إلى كفاءة إستخدام للموارد الطبيعية حسب المعدلات العالمية وذلك بما يخدم الحاجات الإنسانية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية[٢٥٠].

---

248 / أثر الإغلاق على القطاع الزراعي في قطاع غزة، www.almokhtsar.com
249 / تقرير إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين ،وزارة الزراعة -٢٠٠٤www.ahewar.org
250 / محمد قطنا ، ندوة حول تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الإقتصادية السورية ، دمشق،٢٠٠٩، www.mafhoum.com/syr/articles_09/qatana.pdf

٢- السعي نحو تحقيق الأمن الغذائي في قطاع غزة خاصة وفلسطين عامة، من خلال الإستفادة من الميزة النسبية وخلق القدرة التنافسية وتدعيمها وإعتماد التنوع الإنتاجي وفق الملائمة البيئية.حيث أن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بإحتياجات المجتمع الغذائية، والإستغلال الأمثل لهذه الموارد وتعظيم العائد الإقتصادي والإجتماعي، تحقيق الأمن الغذائي القطري يتطلب من كل بلد أن يكون قادراً على إنتاج أو إستيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادراً على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة.إن الأمن الغذائي،يهم الفرد، والعامل الرئيسي الذي يحدده هو حق الفرد في الحصول على الغذاء، أي قدرته على إنتاج الغذاء أو شرائه . فعلى المستوى الوطني، يعني توافر الأغذية بكميات وافية، توافر إمدادات كافية من الأغذية، عموماً، من الإنتاج المحلي و/أو الواردات، لتلبية الحاجات الاستهلاكية للمواطنين كافة في جميع أنحاء البلد. وكما هو الحال في حالة الأفراد، تعد القوة الشرائية على المستوى الوطني، ومبالغ النقد الأجنبي التي يمكن توفيرها من خلال إستغلال الموارد الطبيعية، ومن ضمنها القطاع الزراعي بتطويره وتنميته من خلال الزراعات التصديرية المتاحة لشراء الواردات الغذائية، من العوامل المُحّددة للأمن الغذائي على المستوى الوطني. أي أن الأمن الغذائي يعني حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية وأمن الجودة والكمية والتنوع.

٣- تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي بالنوعية الجيدة والمعدة للإستهلاك المحلي أو للتصدير ضمن المواصفات القياسية العالمية في قطاع غزة.تستند الزراعة التصديرية إلى تنوع الانتاج (لأن في التنوع يكمن أيضا تقليل للمخاطرة) ، وزراعة منتوجات زراعية حسب المواصفات العالمية والمطلوبة مثل الزراعات العضوية (خالية من الكيماويات) ، وحيث إن الطلب على المنتوجات الزراعية العضوية يزداد بإستمرار في الأسواق العالمية عامة والغربية خاصة ، وبإمكان مزارعينا التفوق في هذا المجال، والإستفادة من مزايا إستراتيجية حقيقية في المنافسة على الأسواق الخارجية، وذلك بالإعتماد على قوتنا الزراعية المحلية الكامنة، وتراثنا الزراعي الطبيعي والعضوي الغني به. إن تطوير وتنمية الزراعة الفلسطينية، لتتحول إلى زراعة عضوية – بيئية، ميزة تنافسية من الدرجة الأولى، وذلك بخلاف الزراعة الكيماوية التي لا يمكن لمنتوجاتها المنافسة في الأسواق الخارجية، وبخاصة الغربية، نظرا لإغراق تلك الأسواق بكميات هائلة من تلك المنتوجات المعتمدة على الكيماويات "الأكثر جودة" والأرخص ثمناً.

٤- التنسيق والتكامل مع باقي القطاعات وتضافرها في العملية التنموية ضمن أولويات (التقنيات الحديثة – توجيه العمالة– تأمين وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وغيرها) لدعم المحاصيل التصديرية في قطاع غزة .

٥- تحقيق مساهمة جيدة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية والإستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج الزراعي في قطاع غزة للمحاصيل التصديرية.

٦- زيادة حصة الناتج الزراعي من خلال الإستخدام الرشيد لمستلزمات الإنتاج الزراعي وتحسين إنتاجية وحدة المساحة وخاصة المروية منها وتحسين إنتاجية الفرع الثاني (الإنتاج الحيواني) في قطاع غزة ،وتأمين متطلبات التصنيع الزراعي من السلع المناسبة.

٧- إعتماد زراعات بديلة في قطاع غزة ذات عوائد إقتصادية أفضل ،والتركيز على تصدير المنتوجات المصنعة ونصف المصنعة للإستفادة من القيمة المضافة وزيادة العائد الإقتصادي .حيث يتم تشجيع وحث المزارعين الفلسطينيين ، على إنتاج السلع الزراعية الإستراتيجية التي تلبي الإحتياجات الغذائية المحلية والتصديرية ، وفي نفس الإطار لا بد من تشجيع المشاريع الصناعية المحلية التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وتعتمد أساسا على تصنيع المنتوجات الزراعية المحلية وكذلك الزراعات التصديرية التي لا يتم تصديرها في حالات الإغلاقات التي تفرض علي قطاع غزة وتدر دخلاً جيداً. بناء قدرات بشرية مؤهلة لتطوير الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من خلال التدريب (داخلي –خارجي)، وبخاصة تدريب للمهندسين الزراعيين والمزارعين في أهمية المحاصيل التصديرية.ويتطلب هذا التوجه الإنتاجي الإستراتيجي، خدمات توعية وإرشاد وبرامج تدريبية مناسبة حول الممارسات الزراعية لإنتاج المحاصيل الزراعية التي تتضمن طلباً تصديرياً كبيراً.

٨- تطوير البُني التحتية والخدمات الزراعية في الريف الفلسطيني عامة وقطاع غزة خاصة،وتطوير الصناعات المحلية والتقليدية ،وإعتماد المشروعات والنشاطات الزراعية المولدة للدخل لتوفير فرص عمل إضافية للمزارعين الفلسطينيين.وذلك بالإستفادة من الموارد والمهارات المحلية المرتبطة بالصناعات الغذائية المعتمدة علي المنتوجات الزراعية، على سبيل المثال، تصنيع العنب والخروب لصناعة الدبس والملبن وغير ذلك، بهدف التسويق المحلي والتصدير للأسواق لخارجية.

كما يمكننا أيضا إنشاء مشاريع لتجفيف المحاصيل بالطاقة الشمسية وتصنيعها وتعليبها،فضلا عن إنشاء مصانع لإنتاج الألبان ومشتقاتها، بحيث يتم تسويق المنتوجات من خلال تعاونيات لتسويق المنتوجات الزراعية المصنعة.

٩- إعتماد مبدأ الزراعة النظيفة والآمنة في قطاع غزة وإعتماد التوسع الرأسي في الإنتاج وإعتماد الزراعات التي تحتاج إلى عمالة مكثفة للمساهمة في توفير فرص العمل[٢٥١].

حيث يتم إدخال الزراعة العضوية والتي لا تعتمد على الكيماويات لإنتاج المحاصيل الزراعية التي لها آفاق تصديرية جيدة وتحقق فوائد إقتصادية وصحية وبيئية حقيقية للمزارعين ، مثل الحمضيات و والفراولة والبندورة الشيري والبلح والعنب والتين وزيت الزيتون والخضار، فضلا عن محاصيل جديدة مناسبة ، تمكننا من تطوير زراعة المحاصيل التي عليها طلب في الأسواق الخارجية، وتحتاج إلي قليل من العناية مثل الصبر والخروب والسمسم والأعشاب الطبية وغيرها، كما أنه يمكن تربية الدواجن والمواشي وإنتاج مشتقات الألبان التي تعتمد على الأعلاف الطبيعية.

١٠- إنتاج زراعي يقوم على الطلب وعلي بنية تحتية تسويقية ومؤسسات تسويق قادرة على تحقيق متطلبات السوق كماً ونوعياً وسعرياً ، وتبني أساليب جديدة في التسويق والتصنيع ،تدعمها تشريعات وخدمات حكومية مساندة .

١١- إدارة حازمة لمصادر المياه وحماية الأراضي الزراعية ،تضمن الحفاظ على كمية ونوعية المياه المخصصة للري وكذلك على المساحة الزراعية وإيقاف الزحف العمراني عليها في قطاع غزة.

١٢- إعتماد وتطبيق السلطة الفلسطينية للتشريعات البيئية الوطنية والإتفاقات الدولية للمحافظة على الموارد الزراعية من التدهور ووقف الإستعمال الخاطئ للأراضي الزراعية وتحسين إستغلال المتبقي منها، وضمان إستدامة الجهود اللازمة للمحافظة على إنتاجيتها في قطاع غزة .

١٣- إعتماد النهج المؤسسي في التخطيط والتنفيذ والإستثمار المتواصل في تطوير وزيادة القدرات العلمية والفنية والإدارية لإحداث التغييرات النوعية التي تتطلبه المستجدات على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية والإحتياجات المتغيرة للتنمية الزراعية.

١٤- مشاركة كاملة للمزارعين في قطاع غزة والقطاع الخاص في التقدم الإقتصادي والإجتماعي في أراضي السلطة الفلسطينية .وسياسة حكومية تعمل على ضمان مصالح جميع الفئات العاملة في القطاع الزراعي .

---

[251] / محمد قطنا، ٢٠٠٩، مصدر سابق .

لتحقيق المشاركة الشاملة والحقيقية ، لا بد من تبني نظام إداري يجمع ما بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غيــر الحكومية بحيث يعمل الجانبان بشكل متوازي فيكمل كل منهما الآخر. ففي حين تقوم المؤسسات الحكومية بتهيئة الجو الاقتصادي والقانوني لتنفيذ المشاريع وتراقب تنفيذها تقوم المؤسسات الغير حكومية والقطاع الخاص بتنفيذ البــرامج التنموية والمشاريع في القطاع الزراعي.

١٥- سياسة حكومية ثابتة في توجيه برامج البحوث الزراعية والإرشاد والتسويق والإقراض والخدمات الزراعية نحــو تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والسياسة الزراعية على نطاق أراضي السلطة الفلسطينية بصفة عامة وقطاع غزة بــصفة خاصة.

١٦- تبني الحكومة لسياسات في مجال تطوير البنية التحتية والخدمات المساندة لتنمية القطاع الزراعي في قطاع غزة.

١٧- إرادة سياسية ملتزمة ومؤسسات حكومية قادرة علي إتخاذ الإجراءات اللازمــة لتنفيــذ التــشريعات والتعليمــات التي تقرها الحكومة لحماية البيئة والموارد خاصة في مجال المياه الجوفية والقــانون الزراعــي لحمايــة الأراضــي الزراعية والحكومية في قطاع غزة[٢٥٢].

١٨- تشجيع التعاون والتكامل الزراعي العربي والإقليمي والمشاركة الفعالة في المنظمات وفــي الإتفاقيــات الإقليميــة والدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء[٢٥٣] .

١٩- إنجاز الخارطة الزراعية لكل محافظة وكل منطقة داخل محافظات فلسطين بصفة عامة وقطاع غزة خاصة ،تبــين نقاط توزيع الإنتاج المحصولي لكل محافظة[٢٥٤] .

٢٠- دعم الصناعات الزراعية:حيث تساهم في توفير الفرصة لتوسيع وتكثيف الإنتاج ،ويساعد على التوسع مثل دعــم صناعات تقوم وتعتمد على القطاع الزراعي مثل :تعليب الخضار والفواكه أمر بالغ الأهمية في الظــروف الراهنــة **وذلك للأسباب التالية:-**

§ يعاني المزارعون في قطاع غزة من حدوث فائض في بعض السلع الزراعية في موسم ومن عجز في موسم آخر مثل زراعة الفراولة عندما منعت قوات الإحتلال التصدير فالفائض إما يتم بيعه بسعر زهيد لا يسد تكاليف الانتاج ، أو تم التخلص منه كأكل للحيوانات كما حدث لمحصول الزهور. وقيام مصانع صغيرة للتعليب تساعد على تجاوز

---

252 / الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ،http://www.merapmis.org

253 / دور القطاع الزراعي في التنمية ، www.merapmis.org

254/ صلاح الدين عثمان نوسيني، الإقتصاد والتنمية الزراعية في كوردستان العراق، http://www.keconomists.org/ku/index.php؟

بعض المشاكل الناتجة عن عدم قدرة المُزارع على تسويق إنتاجه. وعمن الممكن أن تقوم مثل هذه المصانع الصغيرة لتعمل كل واحدة منها على تعليب فائض المنتوجات الزراعية من القرى المجاورة[٢٥٥].

§ إن إقامة مصانع صغيرة في قطاع غزة لا يحتاج إلى رأسمال كبير وبنفس الوقت يقوم بتشغيل عماله كبيرة، ويقوى النشاط الإقتصادي على الصعيد المحلي .

٣-٥-٢العوامل المؤثرة في تطوير زراعة المحاصيل التصديرية في قطاع غزه

لا تنمية إقتصادية حقيقية دون تنمية الإنتاج الزراعي ، وتطوير المحاصيل التصديرية كماً ونوعاً، ترتكز الرؤية المستقبلية للمحاصيل التصديرية على التوسع الأفقي عن طريق زيادة المساحات المستثمرة في الأراضي المزروعة والأراضي الغير مستغلة زراعياً ، وذلك عن طريق إقامة مشاريع زراعية في ضوء توفر المياه، مع التوسع الرأسي بهدف زيادة الإنتاج عن طريق إستخدام أصناف عالية الجودة وإدخال أساليب حديثة في الزراعة التي تساهم بزيادة الإنتاج وتلبي الإحتياجات المحلية لإيجاد فائض للتصدير وإعادة النظر في الدورة الزراعية العلفية لتلبية إحتياجات الثروة الحيوانية وضمان إستدامة خصوبة التربة وإستدامة إستثمارها كما يجب تفعيل دور الوحدات الإرشادية وتنشيط عملها ودعمها بمستلزمات العمل الإرشاري والكادر الفني المؤهل لإيصال المعلومات الإرشادية الحديثة والمدروسة للفلاحين لتطبيقها . يرافقه تأهيل الكوادر الفنية بكافة الإختصاصات وتنمية خبراتهم العلمية والعملية للمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج[٢٥٦]، وهنا تجدر الإشارة لضرورة :-

§ الإهتمام بالقطاع الزراعي بحيث يجب أن تكون له الأولوية، فهو القطاع المؤهل للمساهمة في التطور الاقتصادي بصورة ملموسة .

§ الإهتمام بقطاع التسويق الزراعي، حيث يلعب قطاع التسويق الزراعي دوراً هاماً في القطاع الزراعي وهو مرتبط بالتجارة الخارجية التي يعتمد عليها الإقتصاد الفلسطيني، فهو يمثل العامل الأهم في تسويق المنتوجات الزراعية الفلسطينية، كما يعتبر التسويق الزراعي الركيزة الأساسية التي تساعد علي تنمية الإنتاج الزراعي والصناعي .

---

255 / غازي الصوراني، محاضرات في التنمية والمقاومة ، ٢٠٠٢ .
256 / أنس الحسيني ، آفاق تطوير القطاع الزراعي في دير الزور ،٢٠٠٦، http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?

ولقد أثرت السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية تأثيراً سلبياً على كافة النـــواحي الإقتــصادية ومنهـــا القطاع الزراعي والتسويق الزراعي، حيث قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بفرض قيود مشددة على حركة البضائع بـــين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين السلطة الفلسطينية ودولة الإحـــتلال الإســـرائيلي ودول أوروبيـــة . بالإضافة إلى تعطل حركة التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تضرر كافـــة القطاعـــات الإقتصادية ومنها قطاع الزراعة بشكل مباشر و كبير، وقد كان لمنع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ،الأثر البالغ في إنخفاض القدرة الإنتاجية بطاقتها المعتادة ، مما أدى لجعل القطاع الزراعي يصارع من أجل البقاء[٢٥٧].

ولقد شكلت القيود المفروضة على الحركة وإغلاق المعابر والحدود على قطاع غزة ،سبباً رئيـــسياً فـــي تـــدهور الأنشطة الإنتاجية ومنها الإنتاج الزراعي، وتوزيع السلع، ولقد شملت الخسائر الإقتصادية فـــي المـــدى القـــصير خـــسائر زراعية كبيرة وإنخفاض دخل المزارعين .

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل الإنسحاب من طرف واحد عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥م ،لازالت إسرائيل تسيطر فعلياً وبصورة مطلقة على جميع المعابر البرية والمجال الجوي والميـــاه الإقليميـــة لقطـــاع غـــزة .هـــذا عـــدا عن الإنتهاكات شبه اليومية عبر الإجتياحات للمناطق الحدودية أو القصف المدفعي والجوي و الحصار والإنقسام.

نظراً لأهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي والإقتصاد الفلسطيني لذا وجب الإهتمام به وتنميتـــه وتطـــويره ووضع رؤية مستقبلية لدور الزراعة .وأن تتبنى السلطة الفلسطينية إستراتيجية تنموية موجهة نحو التصدير وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي الفلسطيني ، للوصول إلي زراعة عصرية منافسة من حيث النوعية والسعر **وذلك عن طريق** :-

١) أولا : تغيير طرق الري التقليدية إلى طرق الري الحديث بما يتناسب مع ظروف القطاع الزراعي في قطاع غـــزة، فلا بد من تنظيم الإستثمار في قطاع المحاصيل التصديرية وضمان إستدامة هذا الإستثمار و لن يتحقق هذا إلا بإقامة مشاريع مساعدة مثل مشاريع لحصاد المياه والإستفادة من مياه الأمطار من خلال الحفر التخزينية (البرك) وكـــذلك إستثمار وإستغلال أراضي أملاك الدولة الغير مستثمرة والتي تصلح لإقامة مشاريع زراعية عليها وتنمية المجتمعات المحلية والمناطق الأقل دخلاً بإقامة صناعات محلية زراعية في التصنيع معتمدة على المشاريع الزراعية[٢٥٨].

---

257 / التنمية الزراعية في فلسطين الحبيبة ،http://www.sham4all.net/vb/showthread.php?t=3119

258 / أنس الحسيني ، ٢٠٠٦، مصدر سابق .

والمطر هو المصدر الأول للمياه، ولما كانت كمية المطر متذبذبة من سنة إلى أخرى، فإن السكان باتوا يعتمـــدون بـــشكل أساسي على المياه الجوفية، ولهذا توجد أعداد كبيرة من الآبار المنتشرة في أرجاء قطاع غزة، الذي بدأ يعاني مـــن نقـــص خطير في المياه نتيجة الإستهلاك المتزايد للسكان، والمشاريع المائية الإسرائيلية القريبة من خط الهدنة ١٩٤٨م، مثل حفـــر الآبار التي تعترض انسياب المياه الجوفية وبناء خزانات المياه المفتوحة لتجميع مياه الأمطار والمتجهة إلى قطاع غزة[٢٥٩].

***و**التجربة السورية** خير دليل على الإستفادة من مياه الأمطار، حيث أن سوريا تتشابه في موقعها الجغرافي بمنطقة قطاع غزة من حيث الموقع والمناخ والتربة ومعدل سقوط الأمطار، حيث يمكن إكتساب خبـــرات عديـــدة مـــن التجربـــة السورية في وسائل الحصاد المائي التي يمكن تطبيقها في قطاع غزة[٢٦٠]:-

يشكل حصاد المياه في سوريه أهمية كبيرة ويرمي إلى الاستفادة القصوى بما يتاح من مياه الأمطـــار . يـــتم تحقيق مردود أكبر للمزروعات (محاصيل وأشجار مثمرة ونباتات المراعي الخ) والإنتاج الحيـــواني والعائـــد لمـــشاريع حصاد مياه الأمطار بإستخدام طريقتين :

- § طريقة تخزين المياه الناتجة عن الهطول المطري والجريان السطحي مباشرة في التربة وجعلها بمتناول النبـــات فـــي منطقة انتشار جذوره .
- § طريقة تجميع وتخزين المياه بالطرق المختلفة للتخزين في المنشآت الهندسية لتقنيـــات حـــصاد الميـــاه كالـــصهاريج والحفائر والسدود والمدرجات الخ ، وإستخدامها وقت الحاجة. **وتتم بالطرق التالية**:-

الطريقة الأولي، حيث حصاد المياه يعتمد على إستعمال مياه الجريان السطحي لإشباع منطقة الجـــذور، ولهـــذا يتطلـــب مزروعات قادرة على إستغلال مناطق عميقة في التربة وقادرة على تحمل فترات جفاف طويلة نسبياً وفترات أقرب مـــن الغمر بالماء، بمعرفة عمق الجذور ونوع التربة يمكن تحديد الكميات القصوى التي يراد تخزينهـــا لـــصالح المحاصـــيل الزراعية والتي تتوقف على العلاقة بين خزن الماء وعمق الجذور في التُربات المختلفة .

من المشاكل المطروحة والتي تتعدى خزن الماء في التربة وجود فارق فـــي الوقـــت بـــين الإحتيـــاج المـــائي على مستوى الحقل وتوفر الماء في فترة معينة ، وهذا يتطلب إستخدام **الطريقة الثانية** لأن نمو النباتات علـــى حـــساب

---

259 / أكرم أبو عمرو ، مصدر سابق .
260 / إستخدام تقانات حصاد المياه في الدول العربية، _www.aoad.org/ftp/nre_ **_waterharvest.doc_**

الأمطار مرتبط بين الهطول المطري ونسبة(البخر - النتح)المطلوبة، وتأمين المتطلبات المائية الإضافية (ري تكميلـــي) من المياه المخزنة للنبات، ويكون الهدف الأساسي من حصاد المياه هو جعل فترة الزراعة أطول وتغطيه نـــسبة البخـــر - نتح أكبر - مما ينتج عنه تحسين مردود الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني . تستهدف مشاريع حصاد المياه بـــسوريه التجمعات السكانية الفقيرة وصغار المزارعين في المناطق الهامشية وكذلك الرحل من البـــدو والرعـــاة والمـــرأة الريفية . تستخدم طريقة أسقف المنازل بسوريه على مستوى الأسرة في المناطق التي يتراوح الهطول المطـــري فيها من ٣٥٠ و ٥٠٠ ملم في السنة .

ونظراً لظروف قطاع غزة المشابهة لظروف سوريا من ناحية الموقع والمناخ والتربة والوضـــع الإقتـــصادي فيمكن إتباع تجربة سوريا في إستخدام الطرق لإمكانية تجميع وحصاد مياه الأمطار لإستخدامها علىالأقـــل فـــي نطـــاق القطاع الزراعي .

٢) **ثانيا** : إستثمار وإستغلال أراضي أملاك الدولة الغير مستثمرة والتي تصلح لإقامة مشاريع زراعية عليها وتنميـــة المجتمعات المحلية والمناطق الأقل دخلاً بإقامة صناعات محلية زراعية فـــي التـــصنيع معتمـــدة علـــى المـــشاريع الزراعية. تبلغ مساحة المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة 155 كيلومترا مربعاً تقريباً، كما تبلغ مساحة المناطق المسماة بالمناطق الصفراء (مناطق المستوطنات) ١٥,٨ كيلومترا مربعا والمناطق الأمنية ٥٨,٠٣ كيلـــومترا مربعـــا والمواقع العسكرية ٢,٤٢ كيلومتراً مربعاً، فمنطقة (مستوطنة غوش قطيف في محافظة خانيونس وسط قطاع غـــزة على ساحل البحر المتوسط التي كانت تسيطر عليها إسرائيل قبل الخروج من قطـــاع غـــزة عـــام ٢٠٠٥م وتقـــدر مساحتها بـــ ١٠كم٢)[٢٦١].

٣) **ثالثا** : الإهتمام ودعم تسويق المنتوجات الزراعية والحيوانية عن طريق خلق مؤسسات تأخذ على عاتقها دراســـة الأسواق المحلية والأقليمية ، وضرورة التنسيق والعمل بشكل متكامل بين وزارة الزراعة وجميع المؤسسات العاملة في مجالات الجودة والتسويق الزراعي، بحيث يتم دراسة معايير التسويق المطلوبة سواء كانـــت للـــسوق المحلـــي أو للأسواق التصديرية ، و إنشاء جسم وطني مُعتمد وقادر على منح الشهادات ومتابعة الشهادات الزراعية، وإنـــشاء

[261] / المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة، http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/19-08-2005/g3.htm

مختبر فلسطيني مُعتمد لفحص المنتوجات الزراعية.والعمل على تطوير البنية التسويقية للمزارعين.والعمل على بنـــاء نظام جودة فلسطيني للمحاصيل الزراعية.والعمل على تنظيم سوق الخــضروات -الحــسبة-. وضـــرورة الحفـــاظ على الأصناف البلدية وتوثيقها وتسجيلها عالميا للحفاظ عليها كتراث فلسطيني للحيلولة دون سرقتها من قبل الآخرين والعمل على إكثارها وتطويرها ورفع قيمتها التسويقية.

٤) **رابعا** : الإستمرار في تسويق فائض المنتوجات الزراعية الفلسطينية مثل (الحمضيات، وزيت الزيتــون)، حيــث يجب أن تقوم المؤسسات الحكومية والأهلية بدعم قطاع الحمضيات والزيتون بإعادة زراعـــة الأراضـــي المجرفـــة بأشجار الحمضيات والزيتون بأصناف مرغوبة للتصدير للخارج من الحمضيات أو زراعـــة أشـــجار زيتـــون ذات إنتاجية جيدة لإنتاج زيت الزيتون ليتم بعد ذلك تصديره.

٥) **خامسا** : تسويق المحاصيل التصديرية المدرة للنقد الأجنبي ،كالإستمرار في تسويق التوت الأرضي والزهور مـــن قطاع غزة للأسواق الأوروبية. حيث أن هذه المنتوجات التصديرية موسم إنتاجها قبل مناطق أخري في العالم تزرع نفس هذه المحاصيل ، وتلك المنتوجات الزراعية مطلوبة في دول أوروبا ، مما يدعو إلي زيادة الإهتمـــام بزراعـــة الفراولة والزهور وبندورة الشيري المطلوبة عالمياً.

٣-٥-٣ السياسات اللازمة لتطوير وحماية القطاع الزراعي في قطاع غزة

إن تسليط الضوء علي التحديات الأساسية للقطاع الزراعي في قطاع غزة في الوضع الراهن، حيث تشمل تحديـــد الأولويات الإستراتيجية بناءاً على تقدير الإحتياجات الضرورية لهذا القطاع لحمايته من الإنهيار في ظل الحصار والإغلاق الشامل والإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة. وللعمل علي تطوير وتنمية القطاع الزراعي في قطـــاع غـــزة ، لابد من إعادة تبني سياسات زراعية تنموية قائمة على أسس علمية، ووفق أهداف محددة يجري العمـــل علـــى تحقيقهـــا ، وهذا يتطلب توفير بيئة قانونية صالحة تنظم وتضبط عملية التطوير، وكذلك توفير بنية تحتية وفنية داعمة لعملية التطوير ولتحقيق ذلك والعمل وفق سياسات من شأنها تحقيق الأهداف التالية[٢٦٢]:-

[262] / تقرير عن حجم الأضرار في قطاع غزة ، المركز العربي للتطوير الزراعي ٢٠٠٣ .

١) الإستغلال الأمثل والرشيد للموارد الزراعية وبشكل خاص الأراضي (نظراً لمساحة قطاع غـزة الـصغيرة) والميـاه بكفاءة إقتصادية وبما يضمن إستمراريتها والمحافظة علي البيئة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

٢) تنمية وتطوير الريف الفلسطيني في قطاع غزة من خلال تحقيق التنمية الريفية المتكاملـة والـشاملة والتـي تـشكل الزراعة العمود الفقري لها مثل:-

- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية بهدف تحسين مستويات المعيشية للسكان في الريف.
- إستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في الريف .
- إشراك سكان الريف في تحديد إحتياجاتهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول المناسبة لهم.
- توفير وخلق فرص عمل جديدة من خلال تكثيف الإستثمارات الإقتصادية.
- الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية.
- توجيه المناهج الدراسية والإعلامية في القرى و الأرياف ،كذلك توفير برامج التدريب اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجيـة لأبناء المزارعين .

٣) زراعة مستدامة ومستقرة في مناطق قطاع غزة تعتمد على وسائل وتقنيات إنتاج متطورة تزيد من العائـد والأربـاح على وحدة الإنتاج، وخصوصاً من المياه وذلك للمحافظة على الموارد الزراعية وتطويرها وإدامة إنتاجها.

٤) زيادة وتحسين القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في قطاع غزة من خلال، تسهيل عمليات التسويق في الأسواق المحلية والخارجية، العمل على إبرام إتفاقيات تبادل تجاري للمنتوجات والمستلزمات الزراعيـة مـع دول الجـوار والـدول الأجنبية، مع ضرورة التركيز علي الميزة التنافسية لبعض المنتوجات ذات التكلفة القليلة والمرغوبة بالأسواق العالمية مثل الفراولة والزهور وبعض النباتات الطبية المجففة[٢٦٣].

٥) التوسع في زراعة المحاصيل عالية القيمة والتي تعتمد على العمالة العائلية التي تتلاءم مع الملكيات الزراعية الصغيرة في قطاع غزة . العمل على تشجيع وتوسيع سلة المنتوجات الزراعية ذات القدرة التنافسية، ولا نكتفـي فقـط بـسلع محدودة، وذلك من خلال التطلع لزراعة أصناف وأنواع جديدة من الفواكه والخضار مثل (الحمـضيات، البطـاطس ، التوت الأرضي، البندورة الشيري (الكرزية وغيرها). ويمكن ذلك عن طريق :-

[263] / دور القطاع الزراعي في التنمية ، www.merapmis.org

- إعادة زراعة الأراضي المجرفة.
- إستصلاح وزراعة أراضي جديدة في المناطق التي تم جلاء القوات الإسرائيلية عنها .
- إختيار أصناف المحاصيل الزراعية ذات الإنتاجية العالية والمحسنة .

٦) إستخدام أساليب الري الحديثة ضمن ما تسمح به الموارد المائية المتاحة ،والتي تعمل علي تغطية الطلب في السوق المحلي من الخضار والفواكه ،وتوفر فرصاً للتصدير من بعض أنواع الفاكهة والفراولة وزهور القطف التي يتوفر في قطاع غزة ميزة في مواعيد إنتاجها .

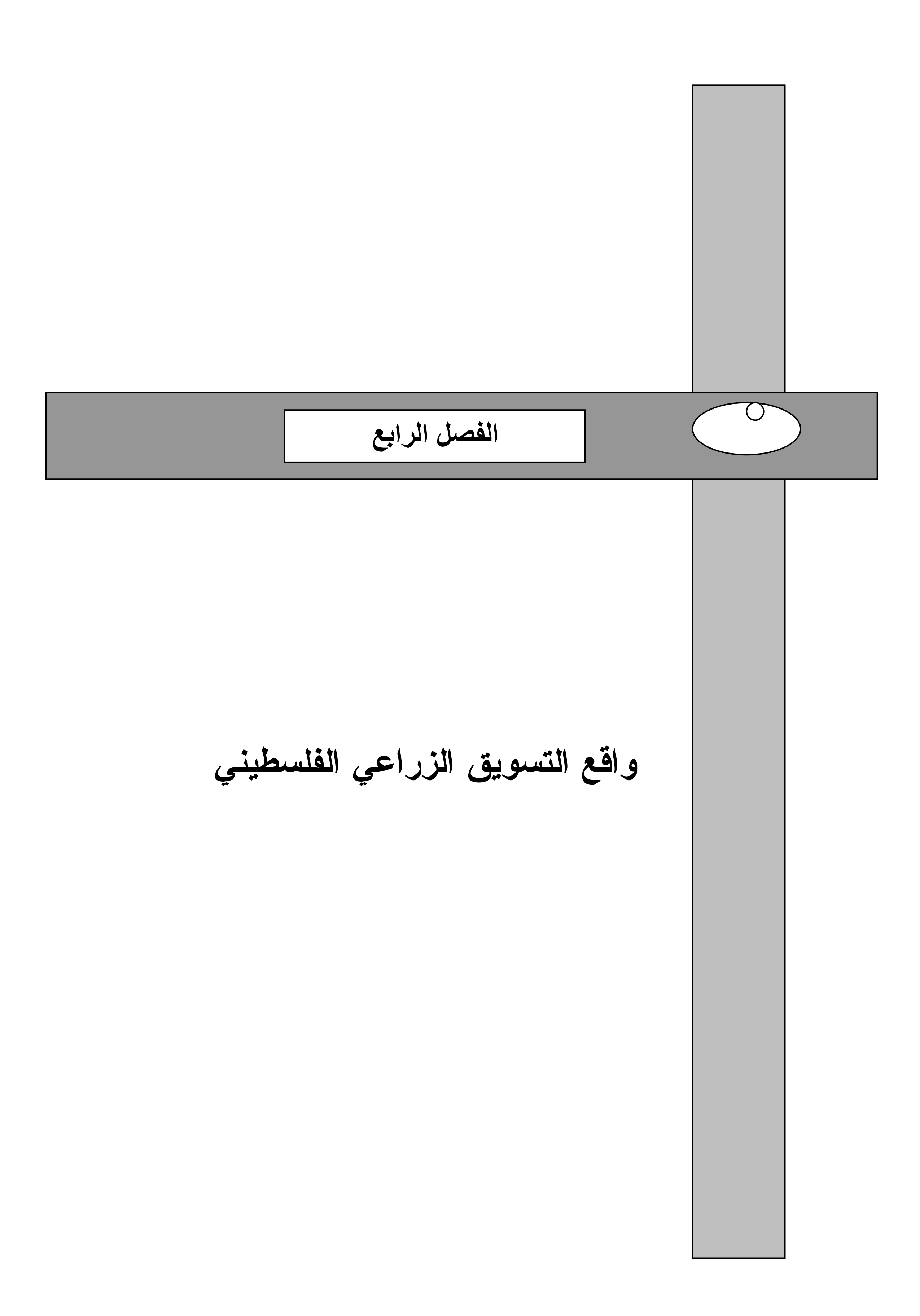
٧) تطوير عمليات تصنيع وتسويق المنتوجات الزراعية في قطاع غزة لزيادة إقتصادية المنتوج الزراعي والإستفادة من القيمة المضافة. بالعمل على تشجيع وتوسيع زراعة المنتوجات الزراعية ذات القدرة التنافسية، ولا نكتفي فقط بسلع محدودة ، وذلك من خلال التطلع لزراعة أصناف وأنواع جديدة من الفواكه والخضار[٢٦٤] .

٨) تمكين القطاع الخاص في قطاع غزة من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التنمية الزراعية الريفية.

٩) تدعيم وتقوية البناء المؤسسي والإطار القانوني للقطاع الزراعي وتنمية الموارد البشرية ، وتحقيق كفاءة أكبر في تقديم وتحقيق الخدمات، عن طريق تدريب وتطوير الكادر وزيادة مهاراته الإدارية والمعرفية والفنية والقانونية.

---

264 / محمد قطنا ، ٢٠٠٩، مصدر سابق .



واقع التسويق الزراعي الفلسطيني

٤ - ١ المقدمة :-

تُعتبر عمليات التسويق الزراعي من أهم العمليات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سـواء، ولقـد إتسمت نظرة العالم اليوم لعملية تسويق الغذاء بنظرتين مختلفتين على الرغم أنهما مرتبطتين ببعـضهما الـبعض، تـشير النظرة الأولى إلى الكيفية التي يتم فيها تنظيم طرق تسويق الغذاء وإلى أي مدى تؤدي هذه الطريقة مهامهـا الإقتـصادية والإجتماعية بكفاءة وكيف تتغير بمرور الزمن وهذه نظرة الإقتصاديين والمحللين وتسمي بالنظرة الكلية. والنظرة الثانيـة وهي التي يتبعها متخذي القرار(المُنتج) وهي نظرة تتعلق بخيارات ماذا ينتج ومتى وأين ومتى يشتري أو يبيع أي أنهـا تتعلق إستراتيجية معينة لإرضاء المستهلك مقابل حصول المنتج على الربح، وقد أدى تطور المجتمعات وتطـور الإنتـاج الزراعي إلى ظهور قاعدة التخصص والذي أدى إلى كسر قاعدة الزراعة من الإكتفاء الذاتي إلى التسويق الفـائض، ممـا نشأت الحاجة إلى ضرورة إنشاء الأسواق الخاصة بتسويق المنتوجات الزراعية، وتسهيل تبادل الفائض في الإنتـاج بـين المنتجين (مواقع الإنتاج) والمستهلكين (مواقع الإستهلاك)[٢٦٥].

وهنا يبرز الدور للحكومة في إقامة وتوفير البنية التحتية لتطور العملية التسويقية مثل شق ورصـف الطرقـات ، وتوفير وسائل الإتصالات وتشجيع القطاع الخاص والجمعيات التعاونية الزراعية في إنشاء الأسواق ومن خلال المتابعـة لتطور العملية التسويقية الزراعية وتطوير النظام التسويقي، وإزدادت أهمية النظام التسويقي ليتمشي مع التطور الإقتصادي والتخصص في أداء المهام الإقتصادية الذي يؤدي لزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الثقة بين المنتجين والمستهلكين جغرافيـاً حيث تغير الوضع عما كان عليه في عهد الإكتفاء الذاتي وعدم الإهتمام بالجانب التسويقي ،فإن المنتجون والمستهلكون في السابق كانوا يعيشون بالقرب من بعضهم البعض إن لم يكونوا نفس الأشخاص ، إلا أن العملية التـسويقية تحتـاج للعديـد من المقومات لتسهيل أدائها ومهامها مثل وجود المواصلات لنقل الفائض في وسائل الإنتاج من الريف (مواقـع الإنتـاج) إلى المدن(مواقع الإستهلاك) إلى جانب أن الحكم على تطور النظام التسويقي ومدى نجاحه فإنها تقاس بالعديد من المعايير المتعارف عليها مثل معدل دخل الفرد ونسبة التحضر ومستوي نظام النقـل والبنيـة التحتيـة للإتـصالات ودور الدولـة في تطور العملية التسويقية[٢٦٦].

---

265 / نعمان حميد ،أهمية تطور التسويق الزراعي في الجمهورية اليمنية، http://www.misibb.jeeran.com/m4.htm،

266 / عبد الهادي العجيلي ، آلية الدراسات التسويقية لمنتجات المشاريع التنموية،http://www.alkherat.com/vb/showthread.php?8765

وبنظرة علمية فإن النظام التسويقي الزراعي يمكن في المرحلة الأولي إعتباره مـن مراحـل التطـور للتـسويق الزراعي بشكل خاص والتسويق الغذائي بشكل عام.وإذا ما أريد الإرتقاء إلى مراحل أفضل فإنه يتطلب المزيد من الإهتمام بتوفير البنية التحتية للأسواق وتلافي نقاط الضعف.

يُعتبر التسويق الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في العملية الزراعية برمتها،ويقـصد هنـا بتـسويق المنتوجـات الزراعية، وهي عملية وصول المنتج الزراعي في نهاية المطاف للمستهلك في أجود وأحسن صورة وبأسـعار مناسـبة . حيث تشمل العملية تسويق المنتوجات الزراعية في الدائرة الأولى وهي المكان الذي تنتج فيه السلعة، أو في الدائرة الثانيـة داخل المدن والمناطق المجاورة لها، والدائرة الثالثة هي خارج الدولة، إذا كان هناك فائض من الإنتـاج وتعتمـد الدولـة سياسات تصدير المنتوجات الزراعية التي تتوفر بإنتاجها الوفير وذو الجودة العالية والتي لا يمكن إنتاجهـا فـي منـاطق أخرى نتيجة لعوامل مناخية أو تقنية...الخ . وعند إعتماد سياسات التصدير لسلعة زراعية ما إلى خـارج الدولـة، فإنـه يتطلب كثيراً من الإجراءات، ففي البداية البحث عن أسواق وعقد إتفاقيات ثنائية إلى إختيار الأصناف المطلوبة والمرغوبـة في تلك الأسواق أو الأصناف ذات القدرة التنافسية من حيث الجودة والأسعار،وكذلك الأصناف الملائمة للنقـل والمناولـة والتعبئة والتغليف وتحمل الظروف المتباينة عند عمليات النقل من(برد، حرارة ، رطوبة ...الخ).

٤ - ٢ المبحث الأول : أهمية التسويق الزراعي

يختص علم التسويق الزراعي بدراسة كل ما يتعلق بعمليات تسويق المنتوجات أو الخدمات الزراعية في مجالات النشاط الزراعي كافة. وقد أدي التقدم في مجال الإنتاج الزراعي إلى تزايد أهمية الدراسات التسويقية الزراعية. ومن هنـا كان من الطبيعي إزدياد الطلب على الخدمات التسويقية المرتبطة بالسلع الأصلية كلما زاد الدخل. ويفهم التسويق الزراعـي على أنه:" **إنجاز للأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتوجـات لغايـة وصولها وبأي شكل كان إلي المستهلك الأخير**"[٢٦٧] .

وينطوي عن طريق النقل خلق منفعة مكانية، و زمانية عن طريق التخزين، وشكلية بالتصنيع وتغييـر الـشكل. ويُعتبر النشاط التسويقي أحد أهم الأنشطة الإقتصادية. حيث أن إنتاج السلعة كفيل بتوزيعها، خاصة فـي ظـروف نُـدرة

[267] / الديوجي أبي سعيد ، دوخي عبد الرحيم الحنيطي، التسويق الزراعي المفاهيم والأسس،٢٠٠٣، www.mutah.edu.jouserhomepages...Agricultural

المعروض من السلع والمنتوجات ، ولكن هذه المقولة لم تعد صحيحة خاصة بالنسبة للمنتوجات الزراعية التي تضاعف إنتاجها كثيراً بفضل التطور العلمي والتقني . حيث تكمن أهمية التسويق الزراعي في عدة جوانب[٢٦٨] :-

١) **الطلب على المحاصيل الزراعية غير مرن** : أي أن إستجابة الكميات المطلوبة للتغيرات السعرية ضئيلة بعكس الطلب الصناعي. حيث تتعرض السلع الزراعية عادة لتقلبات سعرية سوقية كبيرة المدى نسبياً بالمقارنة بالسلع الصناعية ، ويعزى ذلك إلى ضعف المرونة العرضية – السعرية، و المرونة الطلبية- السعرية لهذه السلع كما سبق بيانه في خصائص الزراعة الإقتصادية.حيث تتصف كثير من المنتوجات الزراعية بطول فترة الإنتاج طول الفترة اللازمة لتغير الإنتاج، أي أن تغير نوعية المحصول تحتاج إلى أن ينتهي المحصول الأول ويتم البدء في زراعة المحصول الثاني المراد زراعته، وهذا يختلف بين المنتوجات الزراعية المختلفة فبعضها يتطلب عام أو أقل حتى ينضج مثل محاصيل الحقل والخضر بينما يتطلب البعض الأخر فترة أطول كإنتاج اللحوم والقهوة ، وبعضها قد يمتد إلى فترة تقترب إلى العشر سنوات مثل محاصيل الفواكه[٢٦٩]،

الطلب: هو تلك الحاجة التي يقع التعبير عنها والقابلة للتلبية بصفة فعلية. كما يمكن الحديث عن الطلب الممكن أو المستتر، وهو الطلب الذي لم يقع التعبير عنه أو لا يمكن تلبيته مباشرة[٢٧٠].

لعلنا ندرك أن هناك علاقة عكسية بين ما نريد أن نشتريه من سلعة معينة وبين ثمن تلك السلعة، إذ كلما زاد سعر تلك السلعة كلما قلّت الكمية المشتراة منها، وإذا إنخفض سعرها زادت الكمية المطلوبة منها. وهذه العلاقة تعرف بدالة الطلب وبمنحنى الطلب[٢٧١].

العرض والطلب على المنتوجات الزراعية :-

أ ــ **العرض الزراعي**: ويعرف العرض الزراعي بأنه كمية السلعة التي تتاح للمشترين في سوق معينة وفي وقت معين وسعر محدد. ويتكون العرض من مصدرين، الأول هو العرض الناتج من الإنتاج الزراعي الذي يصل مباشرة

268 / د. يوسف محمود، د. غسان يعقوب ، واقع التسويق الزراعي في الساحل السوري وأفاق تطويره، ،٢٠٠٥، شبكة الإنترنت، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (3)٢٠٠٥ .

269/ الديوجي أبي سعيد ، د. دوخي عبد الرحيم الحنيطي،٢٠٠٣، مصدر سابق .

270 / تقرير التوازن في السوق ،http://www.google.ps/search?hl=ar&client=firefox-a&hs=hQ6&rls=org

271 / تقرير عن الطلب والعرض ،http://iseg.voila.net/OD.htm .

إلى الأسواق من الحيازات الزراعية، والثاني هو العرض الناتج من كمية الحاصلات الزراعية الموجودة في مخازن المزارعين والتجار والوسطاء المسوقين لهذه السلع.

ومن أهم ميزات التسويق الزراعي ثبات العرض الزراعي نسبياً بالموازنة مع تسويق المنتوجات الأخرى، لأن معظم المحاصيل الزراعية عرضة للتلف، ويصعب على المنتجين والبائعين الإحتفاظ بها مدة طويلة بإنتظار تحسّن أسعارها ويتكون سعر السلع من قوتي العرض والطلب.

ب ــ **الطلب على المنتوجات الزراعية**: ويعّرف الطلب بأنه كمية السلعة التي ستشترى بسعر محدد في سوق معين وفي وقت محدد. يتجلى الطلب بالكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها والمدعمة بالقدرة الشرائية. ويجب أن يتوافر في الكميات المطلوبة شرطان أساسيان: **أولهما** ــ إن الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها ليست بالضرورة تلك الكميات التي نجحوا فعلاً في الحصول عليها. وأما الشرط الثاني فيخص الكميات المتاحة التي يقدر المستهلكون على شرائها.ويستعمل مصطلح الطلب للدلالة على حجم المشتريات أوعلى كمية الإستهلاك، ويعد طلب المُستهلك الشكل الأساسي الذي تنبثق عنه جميع أشكال الطلبات الأخرى، ويؤثر في الطلب نوعان من العوامل[٢٧٢]:-

- **الأول** : **عامل الكمية،** يمكن قياسه بالوحدات العينية أو النقدية مثل سعر السلعة ودخول المستهلكين وعددهم وأسعار السلع البديلة.
- **الثاني**: **عامل النوعية،** مثل أذواق المستهلكين ودرجة تفضيلهم للسلع وغيرها .

الطلب والكمية المطلوبة : - ينبغي التفريق بين مفهومين متقاربين وهما الطلب والكمية المطلوبة.

فالطلب، يمثل العلاقة العكسية بين سعر سلعة ما والكميات المشتراة من تلك السلعة خلال فترة زمنية معينة وهو ما يعكسه منحنى الطلب وهو عبارة عن مجموعة نقاط تبيّن الكميات المرغوب شراؤها عند مختلف الأسعار. أمّا **الكمية المطلوبة،** فهي نقطة معينة عند سعر معين على هذا المنحنى[٢٧٣].

و يقصد **بمرونة الطلب السعرية** مدى تأثر الطلب بالسعر و حساسيته له: إن زيادة نسبة على السعر، مقدارها (١٥%) مثلا في سعر ملح الطعام الذي يعتبر من أرخص السلع قد لا تؤدي إلى إحداث أي تغير في كمية الطلب على الملح ، ومن أجل ذلك نقول إن الطلب على الملح عديم المرونة. في حين أن الزيادة نفسها لو طرأت على سعر

[272] / محمود ياسين ، التسويق الزراعي ، http://arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159754

[273] / تقرير عن الطلب والعرض ، مصدر سابق .

الخبز فقد تؤدي إلى إنخفاض ضئيل في الطلب عليه لا يتجاوز (٥%)، و من أجل ذلك نقول إن الطلب على الخبز غير مرن أو ضعيف المرونة. أما إذا أدى إرتفاع ثمن السلعة بنسبة معينة إلى إنخفاض الطلب عليها بالنسبة نفسها فعندئذ يوصف الطلب بأنه متكافئ المرونة. و أما إذا أدى ارتفاع ثمن السلعة بنسبة معينة إلى انخفاض الطلب عليها بنسبة أكبر فعندئذ يوصف الطلب بأنه مرن. و قد يؤدي إرتفاع الثمن أحيانا إلى عزوف المستهلكين نهائيا عن طلب السلعة، و في هذه الحال يقال إن الطلب على تلك السلعة كامل المرونة[٢٧٤].

٢) **صعوبة توقع الكميات المنتجة من المحصول**: بسبب عوامل خارجة عن إرادة المُزارع، ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعدد من العوامل العشوائية البيولوجية و المناخية التي لا يمكن التحكم فيها من قبل المزارعين . وهذه العوامل تسبب تقلبات في الكميات المنتجة من هذه السلع و بالتالي في العرض لها. لكن مع تقدم الزراعة كلما إنخفضت حدة أثر هذه العوامل البيولوجية و المناخية وذلك عن طريق إستخدام البذور و التقاوي المقاومة للأمراض و الآفات و الصقيع و البرد، أو استخدام الميكنة الزراعية لأداء العمليات الزراعية في مواعيدها وحصاد المحاصيل قبل تعرضها لفعل العوامل المذكورة[٢٧٥].

٣) **صعوبة تقدير تكاليف الوحدة المُنتجة** : بسبب وجود العمل العائلي وأحياناً إستخدام الحيوانات لبعض الأعمال، وهذا يصعب تقديره بدقة.حيث التالي :-

§ إن كل منتوج من المنتوجات الزراعية له وحدة تكاليف ومن هنا نستطيع القياس في هذه الحالة ، ونجد أن وحدة القياس لتكاليف الأنشطة الزراعية يقصد بها الوحدة التي تتخذ أساسا لقياس التكاليف وتنسب إليها كافة عناصر التكاليف سواء كانت مواد أم أجور أم تكاليف زراعية أخرى.

§ إن مشكلة التكاليف الزراعية هي أحيانا ممكن أن نقول تكاليف قبل الحصاد وتكاليف بعد الحصاد.

- **تكاليف قبل الحصاد**: تعتبر هذه التكاليف مباشرة على (تفكير البعض) أي أن ممكن أن تبيع محصولك قبل أن تحصده على سبيل المثال وهذا الأمر مستحيل وبالتالي نجد أن تكاليف الحصاد من التكاليف المباشرة.

---

274 / تقرير علاقة السوق والعرض والطلب ، http://www.economics.bravepages.com/ams/ams3.htm
275 / تقرير عن عرض الأنتجة الزراعية ، www.faculty.ksu.edu.sa/14727/201%20AGEC%20Lectures/-6.doc

ومن هنا يمكننا أن نفترض أن تكون تكاليف قبل الحصاد غير مباشرة، لذلك نجد هنا صعوبة لتحديد تكاليف قبل الحصاد بشكل أساسي[٢٧٦] .

- **تكاليف بعد الحصاد**: تشتمل العمليات التي يتوجب على المزارع القيام بها ،بهدف الحصول على محصول جيد يضمن له القدرة علي المنافسة أمام المنتج المماثل له في السوق وبالتالي تحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح. وهذه الممارسات تبدأ من تحديد الوقت الملائم للقطف أو الحصاد وتنتهي بنقل المنتوجات إلى الأماكن المستهدفة سواء كانت أسواق الجملة أو مراكز الفرز والتوضيب أو المصانع ومراكز التحويل،كما تتضمن العمليات الفنية الغير زراعية التي يقوم بها مركز الفرز والتعبئة وعمليات التخزين المُبرد والنقل وأسواق الجملة حتى تصل السلعة للمستهلك النهائي بالشكل والوزن والطعم والوقت المناسب لربته وميوله[٢٧٧].

التكاليف التسويقية للمنتوجات الزراعية[٢٧٨] :

وتشمل نفقات النقل والتخزين أثناء تحرك السلع في السوق بالإضافة لهامش الربح الذي يحصل عليه تجار الجملة والنفقات التسويقية التي يتحملها المنتجون الذين يقومون بتسويق منتوجاتهم بالإضافة لتكاليف تجارة التجزئة والنفقات التي تم صرفها على البحوث التسويقية وهكذا يمكن القول أن التكاليف التسويقية تتضمن جميع النفقات التي تظهر نتيجة القيام بالأنشطة التسويقية. ويصعب الحصول على المعلومات اللازمة عن التكاليف التسويقية من الناحية العلمية لذا تقاس هذه التكاليف عادة بالفرق بين السعر الذي يحصل عليه المنتجون والسعر الذي تباع به السلع للمستهلك النهائي وهكذا يكون الفارق في سعر النفقات التسويقية.

وتعد عملية حساب ومقارنة التكاليف التسويقية من أصعب المهام التسويقية فليس من الدقة إجراء عمليات حسابية لمقارنة التكاليف التسويقية في أماكن مختلفة وذلك بسبب إختلاف تكاليف النقل والنفقات المحلية وغير ذلك من المهام والمشكلات التسويقية ويظهر هذا بشكل واضح في السلع الزراعية وعند دراسة التكاليف التسويقية للمنتجات الزراعية لا بد من الإشارة إلى الفروق التسويقية التي تعبر عن الفروق السعرية في مستويات مختلفة من المراحل التسويقية أي بين السعر المدفوع والسعر الذي تم الحصول عليه في كل مرحلة .

---

276 / د. عطاالله خليل ، خصائص النشاط الزراعي وانعكاساته على محاسبة التكاليف الزراعية، ٢٠١٠، ص٨، www.oldamasc.com/vb/uploaded

277 / تكنولوجيا بعد الحصاد (العمليات الفنية في الحقل ومراكز التعبئة وأسواق الجملة) ، http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php?

278 / خالد البغدادي، التكاليف التسويقية للمنتجات الزراعية، http://www.alfallaheen.org/Mag/MagPrint.aspx?Article_id=93

أولاً- الأهداف الرئيسية لدراسة التكاليف التسويقية للمنتوجات الزراعية:-

١. دراسة توزيع النفقات التسويقية لمحصول زراعي معين على مختلف الوسطاء والهيئات التي تعمل في تسويقه.

٢. مرحلة الإتزان التسويقي في توزيع النفقات بين مختلف الهيئات المعينة .

٣. مقارنة النفقات التسويقية للمحاصيل الزراعية بتكاليفها الإنتاجية أو الأسعار التي يمكن الحصول عليها.

٤. رسم سياسة تسويقية اقتصادية بشكل يحقق من خلاله الكفاءة التسويقية الزراعية ومحاولة تحسين ورفع الكفاءة لإحدى الوظائف أو المهام التسويقية أو مجموعة منها لمحصول زراعي معين أو لمجموعة من المحاصيل الزراعية .

وتختلف التكاليف التسويقية بدرجة كبيرة تبعاً لكل سلعة من السلع وتتوقف هذه التكاليف على الكثير من العوامل والتي أهمها كبر الحجم بالنسبة للقيمة والمسافة التي ستنقل السلعة من خلالها وعلى الخدمات المطلوبة للمحافظة على السلعة أثناء نقلها وعلى مدى الحاجة للسرعة أثناء النقل وعلى ضرورة تأمين بعض الخدمات في أماكن الوصول وفي نوعية وسائط النقل المستخدمة. وتشكل تكاليف نقل الخامات الزراعية جزءاً هاماً من التكاليف التسويقية الكلية.

٤) **إختلاف مواصفات كل سلعة زراعية من مزرعة إلي أخري**:وتزداد أهمية التسويق الزراعي في أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث تسعى السلطة الفلسطينية جاهدة لحل مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي ، كما وجهت الجهود التنموية بإتجاه زيادة الإنتاج، مما خلق فائضاً كبيراً في بعضها، عجزت أجهزتها المحلية عن تصريفه، وإنعكس سلباً على العملية الإنتاجية، ونتج عن ذلك تدني الأسعار وتحمل المزارعين خسائر جسيمة. و إذا كان لابد من التصدير الزراعي ، فيجب **أولاً** وقبل ذلك تلبية كل الإحتياجات الغذائية الأساسية من الإنتاج المحلي، ومن ثم بإمكان الزراعة التصديرية أن تستند إلى تنوع الإنتاج أول وزارعة المنتوجات العضوية (الخالية من الكيماويات) **ثانياً**،حيث أن الطلب على المنتوجات العضوية يزداد بإستمرار في الأسواق العالمية عامة والغربية خاصة.

٤ - ٣ المبحث الثاني : أهداف و آلية التسويق الزراعي .

لقد كانت وظيفة التسويق الزراعي تبدأ عند أو بعد إنتاج السلع وتصاحبها إلى أن تنتقل ملكيتها إلى المستهلك النهائي . ولكن مع التطور في الإنتاج وإتساع الأسواق وتعددها وشدة حدة المنافسة أصبحت وظيفة التسويق ذات أهمية كبيرة وأمست الحاجة مُلحة إلى أن تسبق وظيفة التسويق عملية الإنتاج، أي أن تبدأ قبل الإنتاج بتجميع أكبر قدر من المعلومات والحقائق عن السوق والمستهلك الأخير وحاجاته كماً وكيفاً، وغير ذلك من المعلومات عن المنافسين والوسطاء ووسائل النقل والتخزين ووسائل الإعلام والترويج . وتستمر أيضاً وظيفة التسويق الزراعي مع الإنتاج وحتى بعد بيع السلعة ، لكي يتم الإنتاج على ضوء الحقائق والمعلومات المتعلقة بهذه السلعة، والتي تزايدت أهميتها في هذا العصر الذي أصبح يعرف بعصر المعلومات والعولمة[٢٧٩].

لقد أصبح العالم يدرك الآن أن التسويق ليس مجرد عملية إعلان وبيع للسلع والخدمات المُنتجة، بل هو جزء لا يتجزأ من العملية الإنتاجية نفسها، وهو إمتداد لها حيث يجب أن تستمر العملية الإنتاجية حتى تصل السلع في صورتها النهائية إلى المستهلكين بالصورة التي يرغبونها في المكان والزمان المفضلين لدي المستهلكين.والنشاط التسويقي له دور هام جداً علي المستوي القومي، حيث يعمل على توفير الجهد والوقت اللازمين للحصول على السلع والخدمات، وكذلك يعمل على ضمان التوازن بين الإنتاج والكميات المطلوبة للإستهلاك[٢٨٠] .

٤ - ٣ - ١ المنافع الإقتصادية التسويقية للمنتوجات الزراعية

فيها ينجز العاملون في المراحل التسويقية المختلفة نشاطات تسويقية تؤدي إلى زيادة المنافع السلعية التسويقية.فمثلاً المشروعات الزراعية التي تُربي حيوانات اللحم تقوم بنشاطات إنتاجية مختلفة. ولتسويق هذه الحيوانات يقوم العاملون بذبحها وسلخها أو تقطيعها وتعبئتها مضيفين إليها المنفعة الشكلية (**form utility**) ويتم بتحويل المواد الخام إلى حالة أكثر نفعاً. أما مؤسسات النقل فإنها تضيف المنفعة المكانية(**place utility**) فمثلاً تقوم بنقل الحيوانات واللحوم في النهاية إلى مناطق المستهلكين . وفي بعض الأحيان تُخزن أو تُحفظ السلع الزراعية والمواد الغذائية بطرائق

279 / آلية الدراسات التسويقية لمنتجات المشاريع التنموية ' http://www.khairbaldna.com/vb2/showthread.php?p=3808

280 / تعريف التسويق الزراعي وأهدافه ،http://www.dr-al-adakee.com/vb/showthread.php?t=1853

مختلفة، وذلك حين يفيض المعروض من السلع في السوق على الطلب الإستهلاكي، ويضاف عندئذ إلى المادة الغذائية المنفعة الزمنية (**time utility**)[٢٨١].

وتتنوع المنتوجات الزراعية وتتباين أشكالها وصورها ومستوى الإعداد والتجهيز التسويقي اللازم لها قبل وصولها إلى المستهلك، كما تختلف أيضا في الأهمية النسبية لكل من الإنتاج المحلي والمستورد في سد الإحتياجات الإستهلاكية، ومن ثم يواجهنا العديد من الأنظمة التسويقية الزراعية الفرعية تتشابه في بعض الخصائص والسمات العامة وتلتقي في بعض المراحل وتشترك في بعض المشاكل والصعوبات التسويقية، إلا أنه يجب إدراك الإختلافات القائمة بين تلك الأنظمة التسويقية الفرعية فلكل منها هيكلاً سوقياً يختلف فيه نمط توزيع القوى وتتباين فيه طبيعة وأهمية المشكلات.

فالقطاع الزراعي يضم فئات متباينة من المنتجين تختلف طبيعة مشكلاتهم التسويقية وفقا للإختلافات في المنتوجات التي ينتجونها وإمكانية التحكم في عرضها أو تدفقها إلى السوق أو في مدى مناسبة البيئة أو الأنظمة التسويقية القائمة لمنتوجاتهم ، فليس منتجو الحبوب كمنتجي الحيوانات الحية أو البيض أو الدجاج أو الخضار أو الفاكهة أو كصائدي الأسماك أو مُنتجي عسل النحل وإن كانت جميعها منتوجات زراعية تدخل بشكلها الأولي أو بعد إعدادها في قائمة إحتياجات المستهلك[٢٨٢].

ويمكن حصر أهداف الخدمات والأعمال الإقتصادية التي يؤديها القائمون بالعمليات التسويقية سواء كانوا أفراداً أم هيئات والمرتبطة بتسويق المنتوجات الزراعية عامة كما يلي[٢٨٣]:-

أولا: تركيز وتجميع الإنتاج الزراعي : يتم تجميع الإنتاج الزراعي سواء كان مواد أولية تقدم للتصنيع أو مواد غذائية للمستهلكين في نقاط تجميع محلية ومن ثم مركزية من المنتجين الزراعيين بغرض القيام بالوظائف التسويقية اللازمة لإيصال هذه المنتوجات الزراعية إلي مراكز الإستهلاك.

ثانيا: الموازنة بين العرض والطلب : وهى عملية مهنية يقصد منها التحكم في العرض حتى يتوافق مع الطلب من حيث المواقيت والكمية والدرجة وغالباً ما يتعرض الإنتاج الزراعي إلى تغيرات طبيعية بسبب المناخ والبيئة فضلاً عن طبيعة الإنتاج الموسمية والإستهلاك الدائم.

---

[281] / محمود ياسين ، التسويق الزراعي، مصدر سابق .
[282] / د. صبحي محمد إسماعيل، تشابك أنظمة تسويق المنتجات الزراعية وأهمية التنسيق التسويقي في المملكة العربية السعودية، *faculty.ksu.edu.sa*
[283] / محمود ياسين ، التسويق الزراعي، مصدر سابق .

السياسة السعرية للمنتوجات الزراعية وتوازنها : تُحَدَّد أسعار السوق من تفاعل العرض والطلب للوصول إلى السعر المتعادل. ويعد السعر المتعادل سعر السوق الذي تتساوى فيه قوة العرض مع قوة الطلب، وأما السعر الذي يحدد في المزادات العلنية، فهو مثال واضح لتفاعل العرض والطلب وتحديد السعر، وتتوقف طريقة تحديد الأسعار في الأسواق على وجود البائعين والمشترين في السوق من حيث العدد وحجم التعامل ونوعية السلع المعروضة. فضلاً عن ذلك، فإن أسعار المنتوجات الزراعية في السوق تتأثر بالأساليب والقواعد والسياسات التي تتبعها المؤسسات في البيع والشراء وما يتصل بتحديد الأسعار أو بكمية المنتوجات أو بالمفاضلة بين السلع. وتعدّ السياسة السعرية لتسويق المنتوجات الزراعية سياسة إقتصادية وإجتماعية، لأنها تعتمد على وضع البرامج التسويقية التي تسعى لتحقيق هدف معين في مدة زمنية معينة. فقد تستهدف رفع أسعار المنتوجات الزراعية أو تخفيضها أو تخفيض التكاليف التسويقية أو رفع الكفاءة التسويقية أو زيادة دخل المنتج الزراعي. وفي الواقع فإن من أهم أهداف السياسة السعرية ،هو زيادة الدخل القومي من القطاع الزراعي. كما أن لكل مشروع زراعي سياسة إقتصادية تسويقية تعتمد على الرقابة المستمرة للإدارة والمراجعة الدائمة للكميات المنتجة في ضوء تغيرات الطلب والأسعار.

ثالثا: رفع كفاءة أداء التسويق الزراعي محلياً وخارجياً ، بالإضافة إلي تنظيم الأسواق وتفعيل دور الإرشاد التسويقي وإيجاد نظام فعال للمعلومات التسويقية ووضع الوسائل الكفيلة لوصول خدمات التسويق الزراعي للمزارعين والعاملين.

٤-٣-٢ فعالية آلية التسويق الزراعي

بصفة عامة يبدأ نظام التسويق الزراعي بالتجميع للمنتوجات الزراعية في مناطق الإنتاج ثم نقل هذه المنتوجات إلى مناطق الإستهلاك ،وتشمل نظم تسويق السلع على جميع المشاركين في إنتاج محصول زارعي، وكذلك فهي تشمل موردي المُدخلات الزراعية والمزارعين وتجار الجملة والتجزئة الذين يشرفون على تدفق السلع من مناطق إنتاجها إلى المستهلك النهائي، وتتضمن أنظمة تسويق المنتوجات أيضاً كل المؤسسات والنظم التي تؤثر وتنسق مراحل تسويق المنتوجات مثل الحكومة والمؤسسات الحكومية والتعاونيات، ويمكن التعرف على الوضع الراهن لتسويق الخضار والفواكه من خلال التالي:-

١- **التجميع**: القصور في طريقة جمع الخضار والفواكه، حيث يتم جمع تلك المحاصيل في أماكن غير مناسبة في المزرعة ، مما يعرضها في كثير من الأحيان لحرارة الشمس الساطعة والأتربة وبالتالي يحدث التلف[٢٨٤].

٢- **التنظيف** : بعض ثمار الخضراوات (الطماطم – الخيار – البطاطس)تحصد وعليها بعض الأتربة والغبار وبالتالي فإنها بحاجة للتنظيف وتجري هذه العملية إما بالماء في أحواض أو مرور المنتج على سير يرش عليه الماء بضغط مناسب تعمل على إزالة الرواسب العالقة ثم تمر الثمار على هواء ساخن يعمل على تجفيفها.

٣- **الفرز والتدريج** :، **الفرز**:- تعتبر عملية فرز الثمار من الأهمية بمكان حيث تجري لإزالة الثمار المشوهة والمصابة حتى لاتصبح مصدراً لانتشار العفن في الثمار وتلفها بالتالي وفساد المنتج[٢٨٥].

التدريج :- نتيجة للمنافسة التي تلقاها المنتوجات الزراعية المحلية من الخضروات والفاكهة من قبل المنتوجات المستوردة والتي تأتي بشكل متجانس وفي درجات متشابهة أصبح من المهم جداً الإهتمام بعملية تدريج الثمار إلى درجات مختلفة حسب التصنيفات العالمية المتعارف عليها أو تصنيفات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. فالثمار التي تصنف تحت درجة ما تباع في عبوات متجانسة من حيث الشكل والوزن والحجم تعطي أفضل سعر وبالتالي عائد إقتصادي جيد[٢٨٦].

تُصنف ثمار المادة الطازجة تبعاً لجودتها إلى الدرجات التالية : -

أ- **الدرجة الممتازة** : يجب أن تكون الثمار المصنفة في هذه الدرجة مطابقة لمواصفات الصنف أو الذي ينتمي إليه من حيث الشكل والحجم واللون كما يجب أن يكون النوع التجاري محققة لما يلي :-

- § سليمة السويقة (حامل الثمرة) وسليمة اللُب.
- § خالية من العيوب بإستثناء آثار طفيفة لبعض العيوب البسيطة جداً في القشرة، لا تؤثر على المظهر العام للثمار ولا على نوعيتها أو طريقة حفظها وعرضها في العبوات.

---

284 / صلاح قعشة ، تقرير عن نقاط ضعف في بنية التسويق الزراعي ، ص،٢٠٠٩ http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=93943

285 /د . عبد الواحد مكرد، معاملات م ابعد الحصاد لمحاصيل الخضر والفاكهة، ، ٢٠٠٨، http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?

286 / د. عبد الواحد مكرد ، ٢٠٠٨، المصدر السابق .

ب- **الدرجة الأولي** : يجب أن تكون الثمار المُصنفة ضمن هذه الدرجة من نوعية جيدة ممثلة لمواصفات الصنف الذي ينتمي إليه، ويمكن التجاوز عن العيوب شريطة ألا تزيد عن(٥%)عيب في الشكل أو اللون أو النضج أو عيوب سطحية بسيطة (جروح ملتئمة- رضوض) في العبوة الواحدة .

ت- **الدرجة الثانية** : تشمل هذه الدرجة ثمار المنتج التي لا تفي بإشتراطات الدرجتين الممتازة والأولي لكنهـا تفـي بالحد الأدنى من الشروط ويمكن قبول العيوب التالية شريطة أن لاتتجاوز (٥%) في الشكل أو اللون أو النـضج أو عيوب سطحية(رضوض – بقع بنية- جروح)[٢٨٧].

٤- **التعبئــة** : محدودة بشكل عام وتستخدم الصناديق والشوالات والأكياس البلاستيكية، ويتم تعبئة البصل والبطاطس فـي شوالات أو صناديق خشبية أو بلاستيكية، ويتم تعبئة الموز الموجه للتصدير بكراتين سعة (١٠) كجـم ويـتم أحيانـاً إستخدام كراتين مستخدمة صممت لتعبئة مواد أخرى يتم إستخدامها لتعبئة الموز والبرتقال الموجـه للـسوق المحلـي وغيرها، أما الطماطم(البندورة) فيتم تعبئتها في صناديق خشبية أو بلاستيكية تصل سعتها من(١٠- ١٥) كجم .

٥- **التخزين** : التخزين لهذه المنتوجات يكاد ينحصر فقط على بعض المحاصيل المحددة مثل : الموز، حيث يتم التخزين في مخازن لإنضاج الموز في بعض مراكز المدن، كما يوجد عدد محدود من المخازن التي تستخدم في تخزين العنـب ، أما محصول البطاطس فيتم تخزينها في ثلاجات مملوكة للقطاع الخام. وهناك طريقتان للتخزين هما:

*- **التخزين العادي** :- وهو التخزين الذي يستفيد من الظروف الطبيعية المحيطة مثل الحرارة والرطوبـة والتهويـة ويمكن اللجوء إليه في حالة قصر الفترة بين الحصاد والتسويق بالإضافة إلى مقدرة المحاصيل التي سـتُخزن علـى تحمل هذا النوع من التخزين مثل البطاطس والبصل

*- **التخزين تحت ظروف جوية محكمة** :- وهو التخزين الذي يتم في أماكن مخصصة لذلك يتم فيه التحكم بدرجـة الحرارة والرطوبة النسبية والتهوية ويتم تخزين المحاصيل لفترة طويلة وعموماً من الضروري تقدير درجة الحـرارة والرطوبة اللازمتين لتخزين كل محصول علي حدة[٢٨٨].

٦- **النقل :**النقل السائد يتم بواسطة سيارات نقل عادية «غير مبردة» من قبل المزارعين أنفسهم بنقل منتجاتهم من الفواكـه والخضروات إلى أقرب سوق «ريفية، تجميعية، أو جملة» ويتعرض المنتوج إلى عوامل الحرارة والـشمس والريـاح

---

[287] / تقرير عن التداول والتسويق للمنتجات الزراعية في سورية، http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php?option=com_content&view=article&id
[288] / د. عبد الواحد مكرد، ٢٠٠٨، مصدر سابق .

والغبار ولا تزال معظم سيارات النقل تعمل وفقاً للتحميل المختلط، حيث توضع المنتوجات الزراعية بشكل عشوائي فوق بعضها وهذا يزيد من معدل تلف وفساد تلك المنتوجات، أو عن طريق :-

- § شاحنات عادية تستخدم في النقل للأماكن القريبة وللمحاصيل التي تتأثر بالظروف البيئية المحيطة.
- § شاحنات مبردة وتستخدم للنقل إلى مسافات بعيدة وخصوصاً للمحاصيل سريعة التلف مثل الطماطم والموز، التفاح ، البصل والثوم....وغيرها.

إن نظام التسويق الزراعي في فلسطين لا يزال يستخدم وسائل نقل غير ملائمة للمحاصيل وأنواعها، ويتمُّ في الغالب نقلها بشكل مكشوف مما يعرِّضها لعوامل المناخ المختلفة، بالإضافة إلى زيادة الوزن على الناقلة ما يسبب الضغط والهرس ويمنع التهوية عن الثمار، وتزيد هذه الطريقة في النقل من معدلات الفاقد من الثمار المنقولة.

٤-٣-٢-١ مدي نجاح آلية التسويق الزراعي

إن نجاح أي آلية للتسويق ترتبط بمدي ملائمة البنية التحتية للتسويق الزراعي في فلسطين بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة، وفي غياب البنية التحتية اللازمة ومدي ملائمتها للتسويق الزراعي، فإن هناك العديد من نقاط الضعف التي تحول دون تحقيق نجاح آلية التسويق الزراعي أهمها[٢٨٩]:

- ◊ ضعف شبكة الطرق التي تربط مناطق الإنتاج بالأسواق والمنافذ التصديرية.
- ◊ قلة مراكز الإعداد والتجهيز للمحاصيل البستانية والإفتقار إلى مراكز الموجودة وإلى الخبرات الفنية المؤهلة والمدربة.
- ◊ أسواق الجملة في المدن الرئيسية غير منسقة مع مواصفات أسواق الخضار والفواكه العالمية ، وخاصة الأسواق في قطاع غزة غير منسقة وعشوائية .
- ◊ عدم توفر شركات نقل وتسويق برية وبحرية متخصصة في تسويق وتصدير الخضار والفواكه.
- ◊ إرتفاع تكاليف الشحن الجوي وعدم وجود أسطول نقل جوي مخصص للتصدير .
- ◊ القصور في جهاز الإرشاد الزراعي والتسويقي لعدم خبرته وتدريبه لتنفيذ الخطط والبرامج .

---

[289] / صلاح قعشة ، ٢٠٠٩، مصدر سابق .

◊ إفتقار نظام المعلومات التسويقية على بيانات بعض أسواق الجملة وإفتقار المصدرين إلى المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية، مما يترتب عليه غياب «النظام التسويقي الفعال» .

◊ إن الشبكات التسويقية (البني التحتية، المعلومات الفنية وتلك الخاصة بنشاطات الأسواق، معاملات ما بعد الحصاد ، تمويل عمليات التسويق، الإعلام والترويج لهذه المنتوجات) تؤثر في نجاح أي آلية التسويق .

◊ عدم توفر نظام معلومات تسويقي عن السوق يساعد للوصول إلى نجاح أهداف و آلية التسويق الزراعي ويؤمن إمكانية نفاذ المزارعين إلى متطلبات السوق والمعلومات المتعلقة به، وبناء علاقات شراكة تجارية قادرة على تأمين فعالية أكبر في التسويق الزراعي.

٤ - ٤ المبحث الثالث : تعريف للمسارات والمراحل والوظائف التسويقية الرئيسية للمحاصيل الزراعية.

٤ - ٤ - ١ المسارات (المسالك) التسويقية والهوامش التسويقية

تعريف المسالك التسويقية: بأنها مجموعة الوسطاء والأسواق التي تمر السلعة من خلالها بدءاً بالإنتاج وصولاً حتى مائدة المستهلك[٢٩٠].

الهوامش التسويقية : تعرف بأنها "**الفرق بين قيمة كميات محددة معادلة عند مستويات مختلفة من المسلك التسويقي**" .كما يمكن تعريف الهامش التسويقي أيضاً بأنه الفرق بين سعري الشراء والبيع للوحدة من السلعة ، إما على مستوي مرحلة تسويقية واحدة وإما علي مستوي المسلك التسويقي كله.ويمكن التعبير عن الهوامش التسويقية ، إما بالقيمة المطلقة التي تعرف بأنها الفرق بين سعري الشراء والبيع مقوماً بالوحدات النقدية ، وإما بالفروق النسبية (المئوية) ، وهو عبارة عن الفرق للربح المطلق مقسوماً على سعر البيع ومضروباً في مائة[٢٩١].

إن دراسة الهوامش التسويقية مهمة لقياس كفاءة العمليات المختلفة في المسالك التسويقية لسلعة ما. فقد وجد أن هذه الهوامش تكون جزءاً كبيراً من الثمن الذي يدفعه المستهلك . وبخاصة في السلع السريعة التلف والسلع المصنعة.

إن كيفية حساب تكاليف المحاصيل الزراعية ومعرفة الهامش التسويقي لتلك المحاصيل أمر في غاية الأهمية لكل العاملين في مجال التسويق الزراعي، وبشكل خاص أصحاب القرار، فالمزارعون الراغبون في إنتاج محاصيل جديدة، من

---

290 / عمر طبخنا ،٢٠٠٧، مصدر سابق .
291 / محمود ياسين، التسويق الزراعي، مصدر سابق .

الطبيعي أن يحتاجوا بجانب إلمامهم العام بتكاليف الإنتاج، إلى الإلمام بعملية حساب التكاليف التسويقية لهـذه المحاصـيل بالإضافة إلى الهامش الربحي الذي يمكن الحصول عليه من بيع تلك المحاصيل، لأن ذلك يمكـنهم مـن إتخـاذ قـرارات صحيحة وواضحة لإختيار نوعية المحاصيل المطلوب زراعتها والأساليب التسويقية التي يمكن إتباعها، خصوصاً لو أدرك المزارع أنه وبسبب عدم إهتمام الكثير من المزارعين إلى فهم عملية تسويق المنتوجات الزراعية والإستفادة منها، يـؤدي إلى تحويل الجزء الكبير من الهامش التسويقي لهذه المنتوجات إلى التجار والوسطاء العاملين في السلسلة التسويقية[٢٩٢].

وهناك إصطلاح أخر يعرف " **بالإنتشار السعري** "، ويقصد به مجموع الفروق السعرية لمجموعة من الهـوامش التسويقية، لمجموعة مراحل تسويقية، أي أن الإنتشار السعري بين المزارع والمستهلك يشير إلى الفرق بين الـسعر الـذي يدفعه المستهلك والسعر الذي يتسلمه المزارع للكمية من المنتوجات الزراعية. وهذه الفروق تشمل عنصرين رئيسيين[٢٩٣]:-

الأول : التكاليف التسويقية التي يقوم الوسطاء بدفعها من نقل وتخزين.

الثاني : أرباح هؤلاء الوسطاء .

و يستخدم مصطلح التكاليف التسويقية للدلالة على التكاليف الثابتة والمتغيرة الفعلية التي تنفقها المنشآت والهيئات التسويقية لشراء ما يلزم من مستلزمات في أثناء قيامها بنشاطها التسويقي لإيصال السلع من المنتجين إلى المستهلكين[٢٩٤].

ومن العوامل المؤثرة علي الهامش التسويقي:- هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الهـامش التـسويقي الزراعـي ، والتي لها تأثير سلبي في رفع الهامش التسويقي الزراعي، وهي كما يلي[٢٩٥]:-

١- **عدد الوسطاء في سلسلة التداول**: فالوسيط هو كل من يقوم بنقل السلعة من مكان الإنتاج إلـى المـستهلك الأخيـر ، أو كل من يقوم بعمل ما يهدف من وراءه الحصول على الفائدة مقابل هذا العمل، فكلما زاد عدد الوسطاء في سلسلة نقل وتداول السلعة إرتفع الهامش التسويقي لتلك السلعة.

٢- **محدودية أسواق الجملة**: فمحدودية الأسواق تقيد المزارع عن التفاوض وتحد من حركته في إختيار السوق المناسـب لبيع منتوجاته، مما يجعله مرغماً على قبول أقل ربح يمكن أن يعرض عليه. وهذا ما يدركه كل من التجار والوسطاء العاملين بالتسويق الزراعي في مناطق الإنتاج ويستفيدون منه جيداً.

---

[292] / باقر بن شعبان اللواتي، القيمة المضافة وأثرها علي الهوامش التسويقية، ٢٠٠٧، www.moa.gov.om/ar_Research.aspx

[293] / د. أحمد محمد أحمد، د .نجلاء شعبان، الهوامش والكفاءة التسويقية ،٢٠٠٩، www.kfs.edu.eg/agre/mag/files/12.pdf

[294] / محمود ياسين ، التسويق الزراعي، مصدر سابق .

[295] / باقر بن شعبان اللواتي ،٢٠٠٧، مصدر *سابق* .

٣- **عدم توفر المعلومات التسويقية**: تعتبر المعلومات التسويقية إحدى الخدمات والمنافع الهامة والمساعدة علـى إتخـاذ القرار الإنتاجي والتسويقي، وبالأخص تلك المعلومات المتعلقة بأسعار الكميات المتداولة وربطها بحركة مواسم الإنتاج للبيئات الزراعية المختلفة وعلى مدار العام، وترتبط المعلومات التسويقية إرتباطاً وثيقاً بالمعلومات المتعلقـة بالإنتـاج والإنتاجية وتكاليف الإنتاج والهوامش التسويقية وحركة الأسعار سواءاً على المستوي المحلي أو الخـارجي. وعـدم توفر هذه المعلومات يجعل المزارع في وضع ضعيف عند التفاوض مع التاجر أو حتى الوسيط الـذي يـأتي لـشراء المنتوج عند باب المزرعة.

٤- **المنافع والخدمات المضافة إلي السلعة من قبل المزارع أو الوسطاء**: فالمنفعة هي قدرة المنتوج الكامنة في إشـباع حاجة ورغبات المستهلك. وعرفت أيضاً بأنها نشاط غير ملموس يهدف بها إلى إشباع رغبـات المـستهلك. وتقـسم المنافع إلى (المنفعة المكانية- المنفعة الزمانية- المنفعة التمليكية- المنفعة الشكلية).

٤-٤-٢ المراحل التسويقية ، يمكن إجمالها بما يلي[٢٩٦]:-

١) تركيز أو تجميع السلع من الحيازات الزراعية المتفرقة في محطات تجميع مجاورة لمناطق الإنتاج ، أو إلى أسـواق الجملة هو الخطوة الأولي من المراحل التسويقية. وقد تتضمن عمليات التجميع عمليات الفرز والتعبئة والتـصنيع المبـدئي لتسهيل عملية نقل المنتوجات الزراعية إلى الأسواق البعيدة.

عملية توضيب وتجهيز المنتوج: وهي عملية من اجل تسويق المنتوج وهي تستغرق زمناً غير قـصير، وتكلـف نفقـات إضافية ، مما يجعل المزارع أو الوسيط من التخوف على تحملها، إلا أن ذلك يمكن أن يتم تعويضه من خلال تقليل الفاقـد من عملية التوضيب، والحصول على أسعار أفضل للمنتوج عند البيع. وتشمل عمليات التوضيب الآتي[٢٩٧]:-

- **التنظيف**: ويتمثل في إزالة ما يتعلق في الثمار من أتربة وأوساخ.
- **القص** : ويتم من خلال هذه العملية إزالة الأوراق غير المرغوبة والسويقات والجذور.
- **الفرز**: ويتمثل في إستبعاد الثمار المصابة والمشوهة(غير مرغوبة تسويقياً).

---

[296] / عمر طبخنا، ٢٠٠٧، مصدر سابق .
[297] / باقر بن شعبان اللواتي،٢٠٠٧، مصدر سابق .

§ **التدريج**: ويتمثل في فصل الثمار ذات الأحجام والأصناف المتماثلة قبل عملية التعبئة، مما يساعد على زيادة القيمة التسويقية للمنتوج.

§ **التشميع واللف والتغليف**: حيث يتم ذلك بتشميع البرتقال والتفاح أو تغليف بالبلاستيك للمنتوجات الورقية مثل الخس والملفوف،وذلك للمحافظة على المنتوج وجعله أكثر جاذبية للمستهلك.ولقد كان في قطاع غزة عدة مراكز لهذا الهدف وبخاصة للحمضيات، وأحد هذه المصانع لتغليف وتشميع الحمضيات" مصنع أبو الخير"، ولقد تم إغلاق مصانع الحمضيات في الوقت الحالي بسبب الدمار الشامل والتجريف لمساحات شاسعة مزروعة بالحمضيات.

٢) **تجهيز السلع للإستهلاك** : يتم إجراء بعض التعديلات علي شكل السلعة الخارجي لتتناسب مع رغبات المستهلكين وأذواقهم ، أو لحفظها لفترات لاحقة . فمثلاً الموز بحاجة لتخزينه في ظروف خاصة لإنضاجه . كما أن الفواكه والخضار تتم تعبئتها في علب أو تجميدها ليتم إستهلاكها على مدار العام .

٣) **توزيع السلع** : وهي المرحلة الأخيرة من المراحل التسويقية، حيث يتم توزيع السلع من أماكن تخزينها أو من الأسواق المختلفة إلى باعة التجزئة، ومن ثم إلى المستهلك.

المواصفات التسويقية للمنتوجات الزراعية: - يعتبر مهماً للعملية التسويقية للمنتوجات الزراعية. **إذ** إن الإهتمام بنظافة المنتوجات الزراعية وخلوها من بقايا المبيدات الحشرية، مواكبة التطور في وسائل الإتصال المختلفة، القدرة على المنافسة السعرية[٢٩٨]. لذا يجب أن تكون ثمار المنتوجات الزراعية مهما كانت درجتها التصنيفية(ممتازة- أولي- ثانية) المراد تسويقها محققة لبعض المواصفات التي يجب مراعاتها وهي كما يلي[٢٩٩]:-

§ سليمة وخالية من الرضوض والجروح والعيوب الشكلية.

§ خالية من أي تعفن أو تلف يجعلها غير صالحة للإستهلاك.

§ خالية من الإصابة بالآفات(أمراض ، إصابات حشرية).

§ نظيفة وخالية من أي مواد غريبة مرئية على سطحه.

§ خالية من الأضرار الناجمة عن العوامل الجوية كالبرد أو المطر أو الصقيع أو لفحة الشمس.

---

298 / شاهر سعد ، رفع كفاءة أداء التسويق الزراعي، ٢٠٠٧، http://algomhoriah.net/atach.php?id=9530

299 / التداول والتسويق للمنتجات الزراعية في سورية، http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php?option=com_content&vie

§ خالية من الرطوبة السطحية غير العادية.

§ خالية من أي رائحة أو طعم غريب.

§ أن يكون الأثر المتبقي من المبيدات ضمن الحدود المسموح بها دولياً.

٤ - ٤ - ٣ الوظائف التسويقية والوسطاء التسويقيين

أولا) الوظائف التسويقية: تعرف الوظائف التسويقية: بأنها " مجموعة الخدمات والأساليب اللازمة لتجميع السلع والخدمات من أماكن إنتاجها وإدخال عليها كافة التعديلات والتغيرات الملائمة والمناسبة في الوقت، والشكل، والمكان ، والسعر الذي يرغبه المستهلك النهائي لتلك السلعة أو الخدمة "، ومن ثم فإن الوظائف التسويقية تختلف من سلعة لأخرى ، وغالبا ما يقوم بتلك الوظائف:- الوسطاء، والتجار، والموردين، والمصانع، ومراكز التجميع، وجمعيات نقل البضائع ،وغيرهم ممن يقع على عاتقهم القيام بالوظائف والخدمات التسويقية، وتتعدد الوظائف التسويقية[٣٠٠].

وتضم جميع الجهود المبذولة لإضافة المنافع التمليكية والمكانية والزمانية والشكلية، وتقسم إلى:-

أ ـــ **مجموعة الوظائف التبادلية exchange functions** : وتشتمل على مهام الشراء والبيع وتتعلق بنقل ملكية السلع الزراعية، وتتفاعل فيما بينها محددة أسعار هذه السلع.

ب ـــ **مجموعة الوظائف الفيزيائية physical functions** : تهدف إلى خلق المنافع المكانية والزمانية والشكلية كالنقل والتخزين والتجهيز أو التحضير.

ج ـــ **مجموعة الوظائف التيسيرية facilitating functions** : تسهل تنفيذ الوظائف التبادلية والفيزيائية.

وأهمها: - التدريج والتمويل وتحمل المجازفة والاستعلامات التسويقية وغيرها[٣٠١].

ثانيا) الوسطاء التسويقيون:هم أفراد أو هيئات تعمل كوسيط بين المنتج والمستهلك أو المستعمل للسلعة، وتختص في عمليتي البيع والشراء أو في إحداهما. لإتمام نقل ملكية السلعة، أو تملّكها ثم إعادة بيعها. فقد يعملون إما فرادي أو شركاء و قد ينتظمون في شركات ومنظمات تعاونية. ويصنف الوسطاء التسويقيون إلى ثلاث فئات، كما يأتي :-

---

[300] / أ.د. عزت عوض علي زغلول، المركز القومي للبحوث ttp://ayadina.kenanaonline.com/topics/57564/posts/83993
[301] / محمود ياسين ، التسويق الزراعي، مصدر سابق .

١) **التجار merchant middlemen**: ينقسم التجار إلى فئتين هما :تجار الجملة وتجار التجزئة.وهما تسعيان إلى شراء السلع وبيعها مقابل هامش ربحي معين.

*- **تجار الجملة** : حيث يقوم هؤلاء التجار بشراء المنتوجات الزراعية من الأسواق المحلية أو من تجار جملة آخرين ، ومن ثم يتم بيعها إلى وسطاء آخرين . كما يقومون بإنجاز بعض الخدمات التسويقية كالفرز ، التدريج ، التخزين ، ونقل المنتوجات الزراعية إلى الأسواق الأخرى التي تباع فيها.

*- **تجار التجزئة** : حيث يقوم هؤلاء التجار بشراء المواد الغذائية من الوسطاء الآخرين لبيعها مباشرة إلى المستهلك النهائي.

٢) **الوكلاء agent middlemen**: يعمل الوكلاء مندوبين لعملائهم، من دون أن تنقل ملكية السلعة إليهم، ويحصلون على عمولة تتناسب مع المهمات التسويقية التي يؤدونها، أهمهم: السماسرة والوكلاء بالعمولة ووكلاء الشراء. وتضم فئة الوكلاء مجموعتين رئيسيتين من الوسطاء :-

* **سماسرة بالعمولة** : حيث يقوم هؤلاء السماسرة ببيع منتوجات زبائنهم في الأسواق المختلفة مقابل عمولة معينة تكون في الغالب على شكل نسبة مئوية من قيمة المبيعات.

* **سماسرة التجار** : حيث ينحصر عمل هذه المجموعة على إتمام الصفقة بين المشتري والبائع ، ولا يشترط أن تكون السلعة حاضرة عند إتمام الصفقة.

٣) **المضاربون speculative middlemen**: وهم الوسطاء الذين ينجزون بعض العمليات التجارية غير النظامية في السوق، بهدف الحصول على الربح السريع، نتيجة لتقلبات الأسعار في السوق. وهذه المجموعة هي فئة من الوسطاء يقومون بعمليات تجارية غير منتظمة في تسويق المنتوجات الزراعية بهدف الحصول علي أرباح سريعة ، مستفيدين من تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة . ويري بعض الإقتصاديين أن المضاربين يقومون ببعض الخدمات المفيدة لتحملهم المخاطر ولقيامهم بوظيفة الموازنة بين العرض والطلب في الأسواق المختلفة .

٤) **المصنعون** :يختص المصنعون بتصنيع المنتوجات الزراعية الخام لتصبح أكثر قابلية لتلبية رغبات المستهلكين، من حيث الشكل ، الحجم ، المكان والزمان .

٥) **الهيئات التسهيلية**:حيث تختص هذه الهيئات بتسهيل مهمة الوسطاء لإنجاز الوظائف التسويقية ، ولكنها لا تقوم بالإشتراك المباشر في أداء الوظائف التسويقية . **ومثل هذه الهيئات** : البلديات التي تقوم بتجهيز وإدارة الأسواق المركزية

والمحلية، والمصارف الزراعية التي تقوم بتمويل الخدمات التسويقية المختلفة، وشركات التأمين، ووكالات الإعلان،ومراكز البحوث التسويقية[302].

٤-٤-٣-١ كفاءة الوظائف والأجهزة التسويقية

تُعتبر كفاءة الوظائف والأجهزة التسويقية مطلبا ملحا لأنظمة تسويق المنتوجات الزراعية، لأنها تعني بتعظيم النسبة بين مخرجات الوظائف التسويقية- التي تغطي الأبعاد الثلاثة الرئيسية للأنشطة التسويقية- وتكاليف هذه الوظائف، إذ يتضمن البعد الزمني تكاليف التخزين على كافة مستوياته من وقت الإنتاج في المزرعة إلى وقت البيع للمستهلك، و يتضمن البعد الشكلي كافة تكاليف عمليات الإعداد والتهيئة والتجهيز والفرز والتدريج والتصنيع وغيرها ، و يتضمن البعد المكاني تكاليف نقل المنتوجات الزراعية ومشتقاتها بين مناطق إنتاجها وإعدادها وتداولها وإستهلاكها. هذه التكاليف التسويقية وما يضاف إليها مقابل المخاطر التسويقية هي المبرر الإقتصادي للإختلافات الزمنية والمكانية والشكلية في الأسعار السائدة في أسواق المنتوجات الزراعية. ويعتبر تحسين مستوى الخدمات التسويقية من جانب وتخفيض تكاليفها من جانب آخر عنصرين أساسيين لتحسين كفاءة الوظائف والأجهزة التسويقية، وهنا يجب تطويع التقنيات الحديثة إلى أبعد الحدود في مجالات النقل المُبرد والتخزين المُبرد والتصنيع الغذائي، بما يسهم في تقليل الفقد والتلف للمنتوجات التي يتم تسويقها، ويسهم بمردود إقتصادي للمنتجين والمستهلكين والهيئات التسويقية[303].

ومن أهم الوظائف التسويقية :-

١) **الإنتاج**: حيث لم يعد التسويق قاصراً على تجميع السلع فقط، بل أصبح له دور في تحديد الأصناف المُنتجة من المحاصيل أو السلع أو الخدمات التي تتم بمواصفات محددة تتطلبها أسواق بعينها، ليس هذا فقط بل إن بعض الجهات والدول تطلب سلعاً أو محاصيل زراعية خالية من إستخدام الكيماويات والمبيدات (زراعة عضوية) ، وعلى الجانب الآخر تتطلب بعض الأسواق محاصيل وسلع في مواسم معينة أو شهور محددة، كل ذلك يستدعي القائمين على النظام التسويقي التدخل لتوجيه وتحسين نوعية السلع والمحاصيل الزراعية وفي الوقت المناسب لتسويقها.

302 / عمر طبخنا ،٢٠٠٧، مصدر سابق .
303 / د. صبحي محمد إسماعيل ، مصدر سابق .

٢) **التجميع(التركيز)**: يقصد به تجميع وتركيز المحاصيل والسلع الزراعية أو المنتجات الزراعية سواء على حالتها الخام أو في صورة مصنعة أو نصف مصنعة في أماكن تجميع معينة حتى تصل إلى الحجم المناسب للتسويق ، وعادة ما يقوم بها الوكلاء المحليين، أو المُنتجين أنفسهم، وتساهم عملية التجميع في خفض تكاليف نقل أو شحن الوحدة من المنتوج ، وإنجاز الوظائف التسويقية، وموافاة التجار والأسواق بكميات كبيرة من سلع تتسم بالتجانس والنوعية.

٣) **الفرز والتدريج والمماثلة** : يعتبر الفرز والتدريج من الوظائف الهامة حيث تقم السلع إلى مجموعات أو أقسام متجانسة من حيث الشكل ،اللون ، والحجم،...الخ، أو غيرها من الصفات ،مع عزل التالف وغير الصالح منها وإعطاء كل قسم من السلعة درجة معينة أو مسمي معين أو رتبة معينة كما يلي:-

§ **الفرز** : يشمل العمليات التي يتم بواسطتها فصل المنتوجات ذات الدرجات والرتب المختلفة، وعمليتي التدريج والماثلة تدخل ضمن عملية الفرز :-

*- **التدريج** : هو مطابقة السلعة لمقياس خاص لمواصفات معينة ، وذلك لتعيين رتبتها أو درجتها التي توضع على أساس الحجم والوزن والمظهر والمحتويات الكيميائية والمتانة والصلابة والشكل وصفات أخري ، وتختلف هذه الأسس تبعاً لنوع السلعة أو الغرض من إستعمالها.

*- **المماثلة** : فتشمل تحديد الدرجات المختلفة علي رتب يمكن الإعتماد عليها عند فرز المنتوجات الزراعية . والمماثلة يجب أن تكون على أساس رغبة المستهلكين أو المصانع المعتمدة على المنتوجات الزراعية[٣٠٤].

يجب أن ترتبط وظيفة الفرز والتدريج بأذواق المستهلكين، والغرض من إستخدام السلعة، وبُعد الأسواق، وتتضح أهمية الفرز والتدريج في تسهيل البيع بين المُنتج والمشتري، وتؤدي إلي تحسين الكفاءة التسويقية بمعرفة الرتب ودرجات الجودة لكل سلعة أو منتوج زراعي .

٤) **التعبئة والتغليف**:تعني وضع المحاصيل أو السلع الزراعية في عبوات ملائمة ومناسبة لكل سلعة كما تناسب تلك العبوات ذوق المستهلك النهائي من حيث شكل العبوة، وحجمها، والبيانات المدونة عن السلعة وإسم المنتوج ، وتاريخ الإنتاج، والعلامة التجارية...وغيرها من البيانات اللازمة لكل سلعة، وأن تكون المواد المستخدمة داخل العبوة جديدة ونظيفة ومن نوعية لا تسبب أي تلف خارجي أو داخلي للمنتوج، و أن تكون العبوات خالية من أي مواد

[304] / أ.د عزت عوض علي زغلول ، مصدر سابق .

غريبة، وتختلف أنواع العبوات وفقاً للسلع ،فقد تكون عبوات زجاجية، أو بلاستيكية، أو كرتونية، أو أقفاص، أو غيرها من العبوات. كما يتم تغليف وتعبئة الخضروات والفاكهة الطازجة في عبوات ملائمة وفوائد هذه الوظيفة هي:-

- تسهيل العمليات التسويقية وسرعة إنجازها.
- سهولة تداول وتناول السلع والخدمات والمحاصيل الزراعية .
- حماية السلع من الكسر والتلف والبعثرة أثناء التداول .
- خفض تكاليف النقل والتخزين .
- زيادة المبيعات ورفع الكفاءة التسويقية للسلع الخاصة إذا ما إتفقت مع أذواق المستهلك .

تعمل جميع الشركات المصنعة للأغذية في فلسطين على تطوير نظام التغليف والتعبئة لديها من حيث الجودة والنموذج والأسلوب(الشكل والمضمون) وذلك من أجل تقديم السلعة للمستهلك بشكل جذاب وحديث لضمان إرضاء وزيادة ولاء المستهلك الفلسطيني للسلعة المصنعة فلسطينياً[٣٠٥].

٥) **الشراء** : يعتبر الشراء إحدى الوظائف التسويقية التبادلية لجميع القائمين على تعريف السلع سواء كانت مُنتج أو مؤسسة، أو فرد أو وسيط أو رجل أعمال مُصدر، أو مستهلك نهائي، حيث يحدد المشتري أنواع السلع التي يرغب في شرائها، وتحديد البائعين، ومواصفات السلع ونوعيتها، ومن ثم الإتفاق على الشراء أو نقل الملكية للمشتري، ويتم الشراء بعدة طرق منها :-

أ- **طريقة الرتبة أو الدرجة**: حيث يوجد لكل سلعة رتب أو درجات معينة تحدد مواصفات كل رتبة أو درجة ، أو حسب الإتفاق على شروط ومواصفات معينة يطلبها المشتري ويتم تحديد السعر والشراء.

ب- **طريقة العينة**: حيث يحصل المشتري من المنتج أو البائع على عينة تمثل السلعة تمثيلاً جيداً وعلى أساسها يتم الشراء.

ت- **الطريقة المباشرة**: وفيها ينتقل المشتري لمعاينة السلعة والتعرف على مواصفاتها وتحديد جودتها بنفسه أو من ينوب عنه ويتم الشراء.

---

[305] / تقرير عن الإستيراد والتصدير، *southhebroncc.org/index.php?option=com...view...8%3A...*

وبصفة عامة عند إجراء عملية الشراء يجب مراعاة مواعيد توريد السلع، وتحديد السعر، وتوضيح شروط الشراء مثل نسب الخصم أو مواعيد التسديد أو الدفع[306].

٦) **البيع**: بالبيع تتم نقل ملكية السلع أو المحاصيل أو الخدمات الزراعية من مالكها ومنتجها إلى المشتري سواء كان تاجر أو وسيط أو مستهلك نهائي، وقد يكون البيع مباشر أو من خلال سمسار وتضمن مراحل البيع:-

أ- **خلق طلب على السلع**: ويتم ذلك عن طريق تشجيع المستهلك على إمتلاك السلع ويتم من خلال رغبة المستهلك، والدعاية والإعلان ،ومندوب المبيعات .

ب- **شروط البيع**: يجب أن تكون شروط البيع واضحة من حيث السعر، الكمية، مواعيد التسليم، وطريقة السداد ، إلى غير ذلك من الشروط.

ت- **نقل الملكية**: وفيها يتم نقل ملكية السلع إلى المشتري بعد دفع الثمن أو الإتفاق على طريقة التسديد.

٧) **النقل** : يعتبر من الوظائف التسويقية الرئيسية، حيث يتم نقل السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن إستهلاكها ، أو نقل السلع إلى الأماكن التي يزداد فيها الطلب على السلعة، ويحقق النقل منفعة مكانية للسلع والمنتوجات الزراعية، وذلك عن طريق نقلها من مكان إلى مكان أخر في الوقت المناسب لتلك السلع، والطلب على النقل طلباً مشتقاً من الطلب على السلع والمنتوجات والخدمات التي يتم نقلها، ويتم النقل بوسائل عديدة منها:-

أ- **النقل البري**: ويشمل كافة وسائل النقل البري سواء السكك الحديدية أو النقل بالعربات وسيارات النقل والبرادات، ويستخدم داخل المحافظة أو داخل الدولة مابين المحافظات ، كما يستخدم بين الدول المجاورة والتي ترتبط بشبكة طرق برية مع بعضها البعض ، وتكلفة النقل البري ملائم من حيث سعرها.

ب- **النقل البحري**: ويشمل وسائل النقل النهري والبحري سواء مراكب أو سُفن كبيرة ومتوسطة متخصصة وغير متخصصة، مجهزة أو نصف مجهزة، وهي أرخص وسائل النقل إلا أنها تحتاج إلى وقت لنقل السلع والبضائع أكثر مما يحتاجه النقل الجوي أو البري.

ت- **النقل الجوي**: وهو أحدث وأسرع وسائل النقل وأكثرها تكلفة،إلا أنه يلاءم السلع والمنتوجات سريعة التلف أو التي تنقل بصورة طازجة مثل الزهور والفراولة، ويوجد حالياً طائرات نقل متخصصة لنقل البضائع

[306] / أ.د عزت عوض علي زغلول، مصدر سابق .

والسلع.ويجب التنويه إلى توفير وسائل النقل الملائمة لكل سلعة أو منتوج مع مراعاة مسافة النقل ومنافذ التوزيع وتكاليف النقل ووصول السلع في الوقت المناسب بما يحقق رفع الكفاءة التسويقية للسلع والمنتوجات الزراعية.

٨) **التخزين**: يضيف التخزين المنفعة الزمانية للسلع والمنتوجات،حيث يحقق إستمرار تدفق السلع وتسويقها من وقت الإنتاج (موسم الإنتاج) على مدار العام والحد من التقلبات السعرية للسلع إرتفاعاً أو إنخفاضاً بما يوفر السلع بسعر مناسب طوال العام .كما يؤدي التخزين إلى حفظ السلع والمنتوجات من التلف والفقد، وتسهيل عمليات النقل، وضمان إستمرار السلع وقت الأزمات والحروب، ويتم التخزين في مخازن عارية أو مخازن مُبردة أو ثلاجات تبريد .

وتحدد سعر السلعة وفقاً لسعر شراء السلعة من المشتري أو الوحدة الإنتاجية مضافاً إليها تكلفة التخزين وفقاً للمدة الزمنية وطريقة التخزين المناسبة لكل سلعة أو منتوج. وتظهر أهمية التخزين عندما تكون الظروف غير ملائمة لبيع بعض المنتوجات الزراعية بسعر مناسب بعد حصادها أو جنيها مباشرة ، مما يساعد على توازن العرض والطلب لتلك المنتوجات . كما أن هناك حاجة ملحة لتخزين المحاصيل الأساسية والإستراتيجية كالحبوب ، وذلك تنفيذاً لخطط الأمن الغذائي . بالإضافة إلى المنفعة الزمانية التي يضيفها التخزين للسلع الزراعية ، فإنه كذلك يضيف منفعة شكلية إذا ما تم تحسين أو توفير صفاتها أثناء فترة التخزين ،كإنضاج الموز ، أو بعض أنواع الجبن[٣٠٧].

فمثلا تخزين القمح: يقوم القطاع الخاص بالإضطلاع بمسئولية إستيراد السلع الزراعية الغذائية والتموينية الرئيسة مثل (القمح،الدقيق،السكر،الزيوت،الشاي،اللحوم،المواشي الحية) ولحوم الدواجن المثلجة. ونظراً لأن كفاءة عملية إستلام وتصدير السلع المستوردة يتوقف على مدى توفر البنايات الأساسية اللازمة تم تجهيزها بالمعدات اللازمة وفي حالة القمح وهو أهم السلع الغذائية المستوردة حوالي(٢٠٣٨٠٧ طن ً) لعام ٢٠٠٧م ، كما أن هناك عدة صوامع داخلية متوفرة في البلاد تابعة لمطاحن الدقيق، توجد(٩) مطاحن حديثة كبيرة عاملة في فلسطين وعدد الصوامع (١٥) ، في الضفة الغربية (٣) مطاحن و(٥) صوامع، أما في قطاع غزة فيوجد (٦) مطاحن و(١٠) صوامع لتخزين القمح[٣٠٨].

---

307 / عمر طبخنا ،٢٠٠٧، مصدر سابق .
308 / د. عدلي سكيك ، م . علاء أبو الرب،دراسة سوق طحين القمح وملح الطعام في فلسطين ، ٢٠٠٨ .

ويتم نقل القمح المستورد من المعابر بالسيارات ليتم توصيله إلى المطاحن صباً أو معبئاً. ويتم إستيراد القمح والدقيق المستورد لمقابلة الطلب المتزايد والذي لا تقابله زيادة في الإنتاج المحلي، فتتولي شركات خاصة تعدد ملكيتها لبعض أصحاب المطاحن بفحص القمح وإستلامه وتخزينه وتوزيعه على الجهات المختلفة .

٩) **التجهيز**:- يمثل التجهيز للسلعة أو المحصول الزراعي، التحويل الشكلي من صورتها الخام إلى صورة أكثر ملائمة للإستهلاك أو التخزين أو النقل ،وللتجهيز فوائد كثيرة منها: عدم قابلية السلع أو المحصول للتلف والعطب وتسحين التجهيز الصفات النوعية للسلع والمحاصيل وتحويل بعض السلع من صورة إلى أخرى ، مثل عمل العصائر أو المربيات، ويقلل التجهيز من تكاليف العملية التسويقية التالية بتقليل حجم و وزن السلع كما أن التجهيز يساعد ويشجع على طلب السلعة والمنتوجات، وغالباً يؤدي التجهيز إلى الإستفادة من المنتوجات الثانوية الناجمة عن التجهيز.

١٠) **التصنيع**:- يساهم التصنيع في التحويل الشكلي للسلع والمنتوجات ،حيث يتم تصنيع السلع والمنتوجات الخام إلى تغير في الشكل ،مثل عمل الصلصة أو العصائر أو المربيات، وعمليات طحن القمح، وتحويل القمح إلى خبز أو معجنات، وتحويل قصب السكر أو البنجر إلى سكر. وقد يكون التصنيع كامل للسلعة بحيث تأخذ شكلها النهائي للإستهلاك أو تكون نصف مصنعة، وللتصنيع فوائد كثيرة منها:-

§ تؤدي عمليات التصنيع إلي تحويل شكلي للسلع والخدمات بما يضيف منفعة شكلية وزمانية للسلع المصنعة.

§ يؤدي التصنيع إلى تحسين الصفات النوعية للسلع والحد من قابليتها للتلف.

§ الإستفادة من فائض الإنتاج في مواسمه بتحويله إلى مادة مصنعة .

§ خفض تكاليف النقل والتخزين.

§ الإستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع.

١١) **التجزئة** :- ويقصد بها تجزئة وتقسيم السلعة أو المنتوج إلى أجزاء صغيرة وفقاً لحاجة المستهلك وتعتبر عملية التجزئة الحلقة الأخيرة للمنتوج قبل وصولها إلى المستهلك النهائي، وقد يقوم بها تاجر التجزئة حيث يقوم بشراء السلعة أو المنتوج في عبوة كبيرة ثم يقوم بتجزئتها وتعبئتها في عبوات صغيرة تناسب المستهلك (ربع أو نصف كيلو غرام) ، وتتسم هذه الوظيفة بمزايا كثيرة منها:-

أ- توفير مجموعة متنوعة من السلع والمنتوجات تتناسب مع دخل المستهلك وطريقة إستهلاكه.

ب- سرعة عمليات البيع والشراء .

ت- إرتفاع جودة ونوعية السلع المعروضة نظراً لوضوحها مع الباعة المتجولين،وفي محلات البيع الصغيرة.

١٢) **الدعاية والإعلان** : ويطلق على الدعاية والإعلان بالترويج للسلع والمنتوجات، وهي الجهود المبذولة لإمداد المستهلك بكافة المعلومات والمزايا ،وإثارة إهتمام المستهلك وإقناعه بتلك السلعة عن غيرها، وتتم الدعاية والإعلان بعدة طرق منها :-

أ- الإتصال الشخصي بالمستهلك النهائي عن طريق البائع أو مندوب المبيعات.

ب- الإعلانات والملصقات سواء في الصحف والمجلات أو في الميادين العامة.

ت- المعارض والهدايا والعينات المجانية لجذب إنتباه المستهلك النهائي.

ث- الإذاعة والتلفزيون والفيديو وغيرها من وائل الإتصال بالمستهلكين.

ج- وسائل الإتصال الحديثة كالإنترنت ، والرسائل البريدية.

ح- نسبة خصم على مبيعات السلع والمنتوجات .

والهدف من الدعاية والإعلان إمداد المستهلك بالمعلومات وإثارة إهتمامه وتغيير إتجاهاته وإتخاذ القرار بإستهلاك وشراء السلعة موضع الإعتبار[٣٠٩].

١٣) **المعلومات والأخبار التسويقية**: يعتبر تجميع البيانات والمعلومات التسويقية عملية ضرورية لكل سلعة أو منتوج ، وتهم كل من المنتج، الوسيط، المستهلك النهائي، وكافة الهيئات والمؤسسات التسويقية، وتتضمن تلك المعلومات والبيانات الكميات المطلوبة من السلع، وأسعار تلك السلع وطلب المستهلك، ومواسم إنتاج تلك السلع ومدى توافرها أو نُدرتها، وحركة الأسواق، وأسعار البورصة، والمخزون السلعي. وتساعد المعلومات والبيانات التسويقية على رسم السياسة التسويقية للسلع والمنتوجات، وإختيار أنسب طرق التسويق، ودراسة أذواق المستهلك.

١٤) **التمويل** : يعتبر التمويل من الوظائف التسويقية التي تيسر وتسهل إنسياب مختلف الوظائف التسويقية عن طريق الإقتراض من البنوك أو الأفراد، أو المؤسسات التمويلية المختلفة، ويساعد التمويل على تدبير الأموال اللازمة للعملية

---

309 / أ.د عزت عوض علي زغلول، مصدر سابق .

التسويقية أو شراء المنتوجات، والسلع وعادة يستخدم رأس المال في شراء المنتوجات والسلع، وسداد تكاليف الوظائف التسويقية كالنقل والتخزين والدعاية وغيرها من الوظائف مثل دفع الأجور وشراء الأجهزة والمعدات اللازمة.

تزداد الحاجة إلى التمويل الزراعي عام بعد أخر في فلسطين ، نتيجة لتطور أساليب الزراعة وإزدياد ثمن المستلزمات الزراعية، وإرتفاع أسعار ثمن الأعلاف، علاوة على الحاجة لتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعية المنتوجات الزراعية لغرض تصديرها[٣١٠]. وينقسم التمويل إلى:-

أ- **التمويل الداخلي**: هو التمويل الذي يحصل عليه المزارع من ماله أو مدخراته أو مدخرات عائلته أو من أرباحه في السنوات السابقة.

ب- **التمويل الخارجي**:هو التمويل الذي يحصل عليه المزارع من خارج ماله أو مدخراته أو مدخرات عائلته أو من خارج رأس ماله المخصص للزراعة، أو من غير أرباحه في السنوات السابقة. ويشمل التمويل الخارجي لشراء المستلزمات الزراعية، أو من خلال قروض يحصل عليها من النظام المالي الرسمي وغير الرسمي ، أو من خلال منح يحصل عليها المزارع من برامج محلية وأجنبية وفق مبدأ مشاركة المنتفعين بنسبة من تكلفة التمويل المقدم للمزارع[٣١١].

١٥)**تحمل المخاطر**: - **تعريف المخاطر في الزراعة**: تشمل المخاطر مستويات عدة في سلسلة المنتوج من الإنتاج وحتى المستهلك مروراً بالتصنيع والتسويق.

ومن مصدر المخاطر الزراعية، تتعدد المخاطر التي تحيق بالنشاط والمنتوج الزراعي لتشمل جوانب عدة، مثل[٣١٢] :-

- **مخاطر الإنتاج**: التغير في الإنتاجية بسبب الآفات الزراعية، المناخ، التغير في المحتوي الجيني ، والموسم والتوقيت.
- **مخاطر السوق**: تقلبات وتغير وعدم إمكانية التنبؤ بأسعار السوق.
- **خسارة لأسباب عارضة** : مثل حريق، أو فيضان، أو جفاف، أو صقيع.
- **خسائر لأسباب إنسانية**: مثل السرقة، والإعتداء .

---

310 / نضال صبري ، تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني(ماس)،٢٠٠٨،ص١١ .
311 / نضال صبري ، المصدر السابق .
312 / عبد الحميد برغوثي، التأمين الزراعي في فلسطين: الواقع الراهن وآفاق المستقبل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، ٢٠٠٩،ص٣٤ .

كان القطاع الزراعي الفلسطيني مقيداً بشدة بسبب الحصار و إغلاق الحدود. إلا إنـــه أصـــيب بأضـــرار بالغـــة من جراء الهجمة الإسرائيلية الأخيرة والتي أدت إلى تدمير واسع النطاق للأراضـــي المزروعـــة، والـــدفيئات الزراعيـــة ، والثروة الحيوانية ومزارع الدواجن، وآبار المياه، وشبكات الري وثلاجات لتخزين البطاطس، ومعدات زراعيـــة أخـــري (الفقاسات). ولقد قدرت الخسائر جراء هذا الهجوم البربري بما يفوق ١٨٠ مليون دولار أمريكي. ولقد إستمر تأثر القطاع الزراعي نتيجة الحصار والإغلاق المطول بعد العدوان على قطاع غزة في نهاية٢٠٠٨م وبداية ٢٠٠٩م ،(ضمن الحديث في مؤتمر شرم الشيخ في مصر)[٣١٣].

٤ - ٤ - ٣ - ٢ قنوات التسويق (الأسواق و الوسطاء)

قنوات التسويق(قنوات التوزيع):- يمكن تعريفها "بأنها النظام المؤسسي الذي من خلاله تنتقـــل الـــسلع والخـــدمات من المنتج إلي المستهلك النهائي"، أو بأنها "الطريق الذي تمر به السلع بين المنتجين والمستهلكين النهـــائيين" ، أمـــا منافـــذ التوزيع فهي مجموعة من التنظيمات والمؤسسات المترابطة التي وظيفتا توفير السلعة أو الخدمة للإستهلاك أو الإســـتخدام ، فقنوات التوزيع هي تجسير للفجوة بين المنتج والمستهلك[٣١٤] .

ويقصد بها هو كيفية وصول المنتوجات الزراعية من المُنتج إلى المستهلك ، ومن المُزارع كمُنـــتج إلـــى تـــاجر الجملة، ومن خلال وكلاء العمولة إلى المُصدر للتصدير الخارجي ،أو تاجر المفرق إلى المستهلك المحلي . وعادة ما يبيـــع المُزارع منتوجاته من خلال وسيط أو وكيل يتقاضي عمولة معينة ، وغالباً ما يتم بيع نسبة قليلة من المحـــصول مباشـــرة إلى تجار الجملة أو المفرق أو حتى المستهلك، وفي المقابل فإن المنتوجات الزراعية الإسرائيلية، سواء من داخـــل الخـــط الأخضر أو من إنتاج المستوطنات الصهيونية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تـــدخل الأســـواق المحليـــة مباشرة ودون المرور بالوسطاء في أسواق الخضار والفواكه، وبذلك تكون درجة منافستها عالية بسبب رخص أثمانها.

تعريف الأسواق : - وتعرف الأسواق بأنها المكان أو نظام الإتصال الذي يُمكن كل من البائع والمشتري مـــن التفـــاهم والتعاقد، إما مباشرة وإما عن طريق الوسطاء. ويكون للأسعار التي يتم التعاقد عليها في أحد أجزائه تأثير على الأســـعار في الأجزاء الأخرى كافة من السوق[٣١٥].

---

313 / المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الإعمار في غزة ،شرم الشيخ،مصر،٢مارس٢٠٠٩ www.mop-gov.ps

314 / د.عطا الله فهد السرحان ، ،ص١٦٢ .

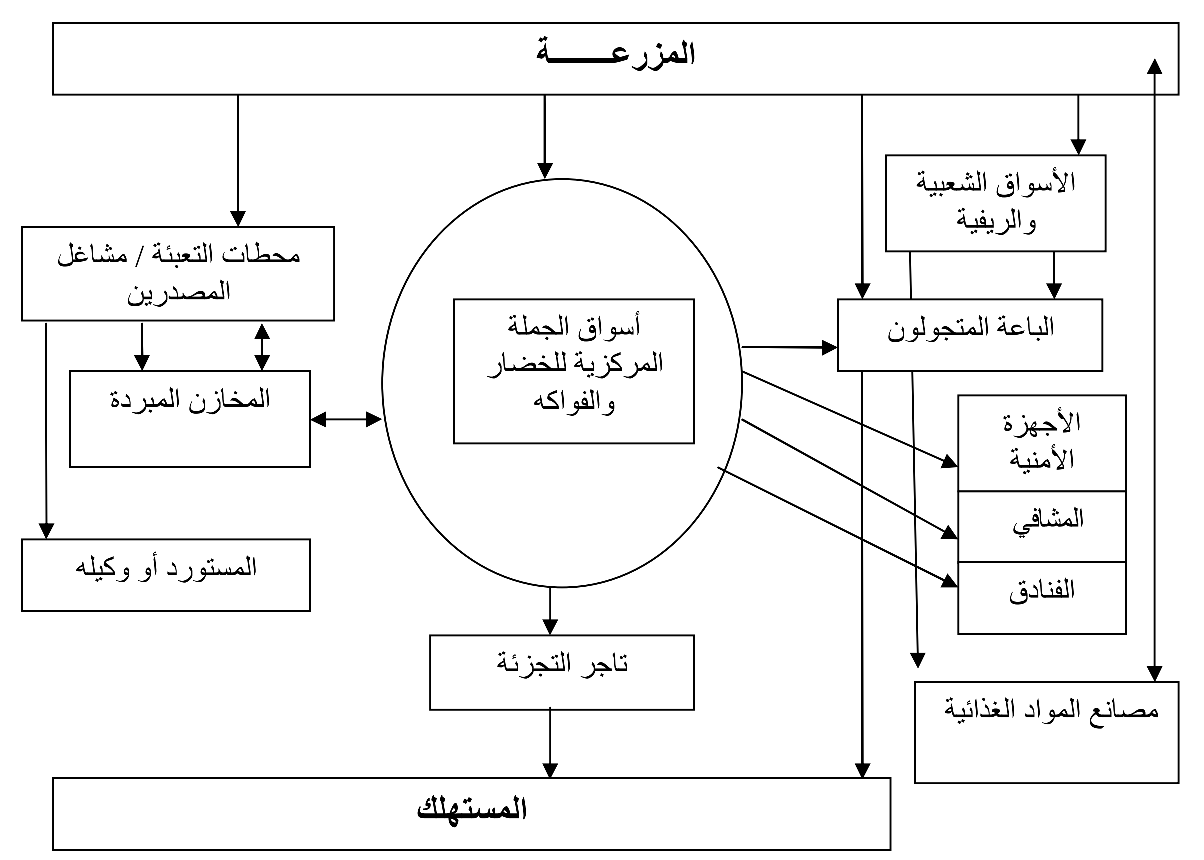
315 / عمر طبخنا، ٢٠٠٧،مصدر سابق .

وتعتبر دراسة الأسواق وأنواعها والوظائف التسويقية التي تؤديها والوسطاء الذين يعملون فيها والطرق المختلفة لبيع السلع ،من أهم الدراسات التي تؤدي إلى رفع كفاءة النظام التسويقي . ويمكن تقسيم الأسواق بشكل عام إلى (الأسواق المحلية والخارجية من عربية وأجنبية وإسرائيلية) .

القنوات التسويقية لمنتوجات الخضار والفاكهة:-

يبين الشكل التالي القنوات التسويقية لمنتوجات الخضار والفواكه*:-

مخطط (٤-١) يبين قنوات التسويق لمنتوجات الخضار والفواكه :-



*- المصدر: الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية ،عمان ، الأردن،٢٠٠٧،www.aardo.orgRegional

وتنقسم قنوات التسويق الزراعي إلى ما يلي: -

أولا : الأسواق المحلية local markets[٣١٦]:- ويتم تصريف المنتوجات الزراعية في الأسواق المحلية من خلال أسواق الخضار والفواكه المركزية التي تسمي في فلسطين (الحسبة) ، وأسواق المفرق.ومنها كما يلي :-

316 / العمليات التسويقية للخضر والفواكه في مناطق أسواق الجملة، http://www.misibb.jeeran.com/m2.htm

١) **الأسواق المركزية concentration markets**: تتوزع هذه الأسواق على المدن الرئيسية في قطاع غــزة، وفـــي الضفة الغربية، حيث يقوم المُزارع بتوصيل منتوجاته لهذه الأسواق، وتباع من خلال الوسطاء أو الوكلاء الذين يدللون على المنتوجات، وتباع غالباً إلى تجار المفرق المنتشرين في المنطقة نفسها، أو مناطق أخري . وتعود هذه الأســـواق لبلديات المدن المتواجدة فيها وتتقاضي رسوم بيع تحددها على مستأجر السوق بنسبة ٢,٥% ، كما يتقاضي الوسطاء أو وكلاء البيع عمولة تتراوح مابين ٦ % من المُزارع أيضاً[٣١٧].

يبلغ عدد أسواق بيع المنتوجات الفلسطينية (١٢) سوق مركزي، (منها سبع أسواق في الضفة الغربية وهي كما يلي:- (١- سوق الخضار المركزي في محافظة نابلس.٢- سوق الخضار المركزي في بلدية البيرة.٣- سوق الخــضار المركزي الجديد في بلدية أريحا. ٤- سوق الخضار المركزي في بلدية الخليــل. ٥- ســـوق طــولكرم وســـط البلـــد. ٦- سوق جنين وسط البلد.٧- سوق قلقيلية وسط البلد) .

أما الأسواق في قطاع غزة فتبلغ خمس أسواق مركزية هي كما يلي:-(١- سوق فراس فـــي محافظـــة غــزة. ٢- سوق جباليا في مخيم جباليا. ٣- سوق بيت لاهيا في مشروع بيت لاهيا. ٤- سوق خانيونس في خانيونس البلـــد . ٥- سوق رفح في مخيم يبنا)[٣١٨].

(**ملاحظة**: النسب السابقة، يتم تحديدها من قبل التجار، بعد إستئجار السوق من البلدية و تتم متابعتها من قبل البلدية) .

تُعد أسواق الجملة حلقة أساسية هامة في مسالك تسويق الخضار والفواكه وعلية تعتبر هذه الأسواق المكان الـــذي تتشكل فيه أسعار نسبة كبيرة من سلع البائعين سواء المزارعين أو تجار الجملة وأسعار المستهلكين كما تعتبر مصدراً هاماً للمعلومات التسويقية خاصة فيما يتعلق بالعرض والطلب والأسعار وأن تـــسويق الخـــضروات والفواكـــه علـــى مـــستوى الجمهورية يحتاج إلى الكثير من الإجراءات التنظيمية والرقابية وخاصة فيما يتعلق بالجودة في التعبئة والعبوات والـــسلامة الصحية لأنهلا يزال يعاني من الإختناقات التسويقية ومن أهمها إرتفاع التكاليف التسويقية سواء للنقل أو التخزين أو التعبئة

[317] / مصدر النسب من المقابلات مع مزارعين و تجار الجملة والتجزئة، وكذلك البلديات.
[318] / أسواق بيع المنتجات الزراعية في فلسطين ، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2530

وغيرها ، كما أن الأسواق الحالية بكافة أنواعها تفتقد إلى شروط الحدود الدنيا من التنظيم والخدمات ويعود ذلك إلى العديد من العوائق التي من أهمها[٣١٩]:-

- غياب نظام محدد للمواصفات القياسية للمنتوجات الزراعية سواء للإستهلاك المحلي أو التصدير .
- الإزدواجية وضعف التنسيق بين المؤسسات والجهات المختلفة .
- البدائية وعدم كفاية الخدمات التسويقية في مجمل الأسواق .

ويمكن القول أن العمليات التسويقية للخضار والفواكه في أسواق الجملة محدودة جداً أو تكاد تكون معدومة حيث يتم تخزين الموز خارج أسواق الجملة وهي تابعة للقطاع الخاص ويتم النقل من أسواق الجملة إلى أسواق التجزئة بواسطة سيارات صغيرة كما أن الخدمة الأساسية في أسواق الجملة هي عملية التمويل ، فدور تجار الجملة والوسطاء تمويل الزراعيين خاصة صغارهم وذلك على إنتاج وتسويق سلعهم من خلال التعاون معهم ، أي أن الوظائف التسويقية التي تقدمها الأسواق بشكل عام وأسواق الجملة بشكل خاص تقتصر على وظيفة البيع والشراء[٣٢٠] .

٢) **أسواق المفرق** : نظراً لصغر حجم أسواق قطاع غزة ، فإن أسواق المفرق غالباً ما تتواجد في مباني أسواق الجملة المركزية نفسها في المدن الكبيرة ، أما في المدن الصغيرة والقرى والمخيمات ،فإن أسواق المفرق ،سواء أكانت في تجمعات محددة أم منتشرة في مختلف المناطق التجارية لهذه المواقع ، فإنها تكون بعيدة عن أسواق الجملة المركزية ، فسوق فراس يقع في وسط محافظة غزة وسوق الفالوجا يقع في غرب محافظة شمال غزة، وهذه الأسواق يتم بيع المنتوجات الزراعية فيها بالجملة والمفرق، وتكون وحدات البيع على مستوي صناديق بأحجام مختلفة للخضار أو الفواكه وليس البيع بوحدات أصغر مثل الكيلو جرام ، ومنها يحصل تجار المفرق على البضائع أيضاً.

٣) **الباعة المتجولون** : إنتشرت هذه الظاهرة في قطاع غزة خلال الإنتفاضة بشكل واسع، وذلك بسبب البطالة بين العمال وكذلك لعوائق التصدير للمحاصيل الزراعية ، السبب الذي أدى إلى زيادة فائض المنتوجات الزراعية في الأسواق المحلية في قطاع غزة .التي وفرت عديد من فرص العمل عمل لعدد غير قليل من العمال الذين طردوا أو تركوا العمل في مناطق داخل الخط الأخضر(إسرائيل) المحتلة. حيث يحصل الباعة المتجولون في السيارات أو على العربات المجرورة من الحيوان على بضائعهم من أسواق الجملة المركزية وأحياناً من المزارعين مباشرة .

---

[319] / العمليات التسويقية للخضر والفاكهة في مناطق أسواق الجملة' http://www.misibb.jeeran.com/m2.htm
[320] / العمليات التسويقية للخضر والفاكهة في مناطق أسواق الجملة' المصدر السابق .

وأنتشرت أيضاً ظاهرة الباعة على جوانب الطرق الرئيسية في قطاع غزة ،ويتم فيها البيع على الطريق وبجانب المزرعة أو الحيازة الزراعية ،وخاصة الحيازات الزراعية الموجودة على الطرق الرئيسية، أما المنتوجات الزراعية الأخرى وبخاصة المصنعة مثل زيت الزيتون، والأجبان، فإنها تسوق من خلال تجار محليين أو مباشرة من المُزارع إلى المستهلك.

حسب إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للقوى العاملة للعام ٢٠٠٨م، كان مجموع السكان حتى منتصف العام ٢٠٠٨م حوالي ٣,٨٢٥,٠٠٠ نسمة ، (في الضفة الغربية ٢,٣٨٥,٠٠٠، وفي قطاع غزة ١,٤٤٠,٠٠٠ نسمة) ، بلغت نسبة القوى العاملة للعام ٢٠٠٨م في الأراضي الفلسطينية ٤٤,٧% ،حيث بلغت نسبة القوى العاملة في الضفة الغربية ٤٦,٧%، أما في قطاع غزة فبلغت النسبة ٤١,٢% من النسبة الكلية للقوى العاملة، وكان مجموع العاملون داخل القوى العاملة في الضفة الغربية وصل إلى(٤٧٩,٠٠٠) عامل، (منها عمالة تامة (٤٣٩,٠٠٠) عامل، عمالة محدودة من ضمنها قطاع الخدمات والباعة المتجولين وصل إلى(٤٠٠٠٠ عامل)، أما في قطاع غزة فوصل العاملون داخل القوى العاملة ١٦٩,٠٠٠ عامل، (منها ١٥١,٠٠٠ عمالة تامة ، و١٨,٠٠٠عمالة محدودة من ضمنها قطاع الخدمات والباعة المتجولون)[٣٢١] .

ثانيا :الأسواق الخارجية : وتشمل الأسواق الخارجية،مثل الأسواق العربية والأجنبية وأسواق أخري .

١) **الأسواق العربية** : تعتبر الأسواق الأردنية ودول الخليج من أكبر مستورد للصادرات الفلسطينية ومن ضمنها المنتوجات الزراعية.

٢) **الأسواق الإسرائيلية** : حيث عمدت سلطات الإحتلال الإسرائيلي منذ بداية إحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧م، إلى إخضاع وإلحاق الإقتصاد الفلسطيني بإقتصادها . وذلك ضمن سياسات إقتصادية وأمنية عديدة ، كان منها فتح أسواق الضفة وقطاع غزة لمنتوجاتها ، وإغلاق أسواقها أمام منتوجات هذه المناطق ، ومنذ بداية الإنتفاضة الثانية إنتفاضة الأقصي المباركة عام ٢٠٠٠م إزدادت قيود السلطات الإسرائيلية على تسويق المنتوجات الزراعية الفلسطينية داخل الأسواق الإسرائيلية ، مما أدى إلي تراجع في كميات الصادرات الزراعية بشكل عام إلى دولة الإحتلال إسرائيل.

---

321 /الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩،ص٢٦،ص٣٦ .

ومن القيود المفروضة على المنتوجات الزراعية التسويقية :-

- رغم إعلان السلطات الإسرائيلية عن إتخاذ خطوات لتخفيف الحصار تشمل السماح بتصدير المنتوجات الزراعية من قطاع غزة، إلا أن الوضع في المعابر الحدودية يؤكد إستمرار القيود الإسرائيلية، مما يتسبب في تلف المحاصيل المعدة للتصدير، وفقدانها في حال السماح بتصديرها إلى نسبة عالية من أسعارها[٣٢٢].
- فرضت السلطات الإسرائيلية العديد من القيود الإدارية على التسويق الزراعي في الأسواق الخارجية، لذا فقد كان الإتجاه لتصدير هذه المنتوجات – والتي تفيض سنوياً عن حاجة السوق الفلسطينية- إلى الأسواق الإسرائيلية، ولكن سلطات الإحتلال الإسرائيلي أعاقت دخول هذه المنتوجات إلى أسواقها بهدف منع منافسة المنتوجات الزراعية الفلسطينية لنظيرتها الإسرائيلية، وحماية للمنتج الإسرائيلي مبررة ذلك بدواعي أمنية[٣٢٣].
- إغلاق كافة المعابر والحدود إغلاقاً تاماً وبشكل كامل أمام جميع الصادرات والواردات إلى قطاع غزة، في مواسم التصدير لمحاصيل التوت الأرضي والزهور خاصة. فمثلا كان من المقرر تصدير ١٥٠٠طن من التوت الأرضي للموسم٢٠٠٧/٢٠٠٨ في الفترة مابين ٢٠٠٧/١١/٢٠ ولغاية ٢٠٠٨/٠١/١٥م، عن طريق شركة "جريسكو" – شركة إسرائيلية وسيطة- ولكن بسبب الإغلاق لمعبر كارني– معبر حدودي- فقد تم السماح لتصدير ١٠٩ طن فقط وعن طريق معبر كرم أبو سالم- معبر حدودي- وذلك بنسبة ١% من حجم صادرات التوت الأرضي. والأمر ذاته بالنسبة للزهور، فقد كان من المفروض تصدير حوالي ٦٠ مليون زهرة إلى الدول الأوربية خلال الفترة ٢٠٠٧/١١/١٥ ولغاية ٢٠٠٨/٠٤/٢٥م . إلا أنه بسبب الإغلاق لم يتم تصدير سوي ٥ مليون زهرة[٣٢٤].
- القيود المفروضة على حرية التنقل ونقل البضائع الزراعية بين مختلف محافظات الوطن وخاصة بين محافظات الشمال والجنوب.

٣) **أسواق التصدير export markets** : تتركز أعمال أسواق التصدير علي تجميع وفرز وتعبئة المنتوجات الزراعية المعدة للتصدير، وفي الغالب تأتي المنتوجات الزراعية إليها من أسواق الجملة المركزية أو الأسواق التجميعية المحلية. تقع مثل هذه الأسواق قرب الموانئ والمدن الساحلية[٣٢٥].

---

322 / نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، http://www.pchrgaza.orge

323 / شادي عثمان ، دراسة عن دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للإقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين،٢٠٠٤، ص٢٣.

324 / محمد فياض ، تقرير حقوقي يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية تشن حرباً على الاقتصاد الفلسطيني ،،٢٠٠٨، http://www1.wafa.ps

325 / محمد سمير الهباب ، تقرير معلومات السوق : أهميتها وطرق جمعها ،٢٠٠٧، www.warm.org

٤ - ٤ - ٤ المسارات التسويقية في قطاع غزة

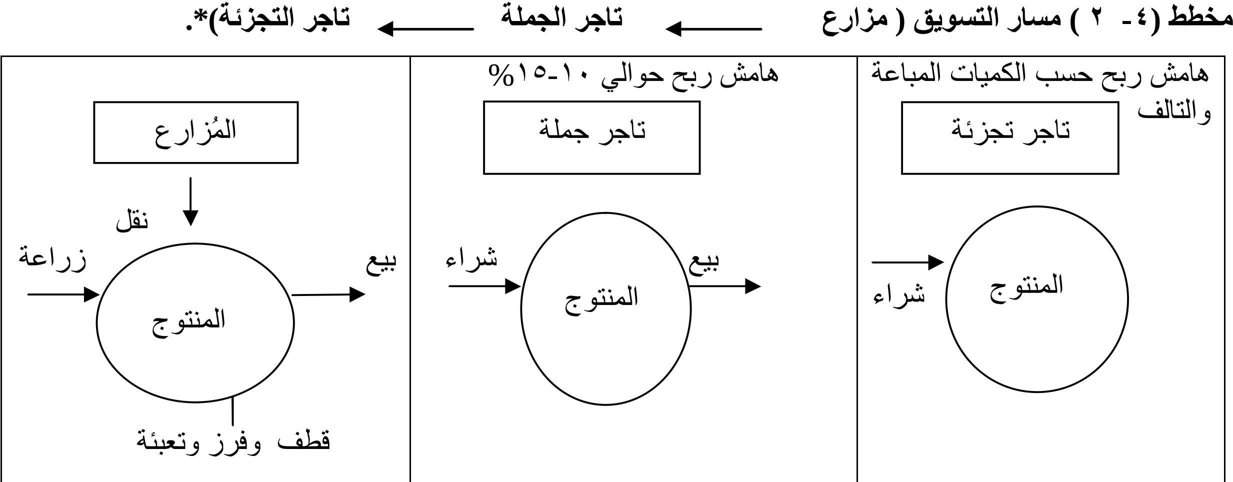
لا يوجد آلية محددة للتسويق الزراعي في قطاع غزة، ولكن هناك مسارات تسويقية متعددة ، حيث ينتقل المُزارع نفسه بينها في الموسم ، أو يتم التغيير ضمن نفس المسار مع تبديل الأطراف في ذلك المسار. وعامة يمكن تمييز المسارات التسويقية كما يلي[٣٢٦]:-

أولا : مزارع ← تاجر جملة في سوق مركزي(رئيسي) ← تاجر تجزئة .

وفي هذه الحالة يقوم المُزارع بعملية القطف للثمار، ومن ثم تجميعها وفرزها بشكل بسيط، وبعد ذلك يتم تعبئتها بعبوات إما خشبية أو كرتونية أو بلاستيكية بسعة تتراوح من(١٠- ١٥) كغم. ومن ثم يقوم بنقلها على حسابه إلى الأسواق المركزية مثل (سوق فراس في محافظة غزة وسوق الفالوجا في محافظة شمال غزة) .

وفي السوق الرئيسي يقوم ببيعها إلى تاجر يتعامل معه سابقاً أو قد يقوم المُزارع بإستطلاع الأسعار في محلات تجارية ومن ثم يقوم ببيع سلعته بأعلى سعر يعرض عليه.أما التاجر فإنه يتقاضي عمولة (٦%)[٣٢٧] من قيمة السلعة ، وبعدها يقوم تاجر الجملة ببيع السلعة إلى تجار التجزئة الموجودين في السوق للشراء . ويمكن توضيح المسار السابق بالمخطط التالي:-

مخطط (٤- ٢) مسار التسويق (مزارع ← تاجر الجملة ← تاجر التجزئة)*.



*- المصدر: د.يوسف محمود،د. غسان يعقوب، واقع التسويق الزراعي في الساحل السوري وأفاق تطويره، ٢٠٠٥، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (٣)٢٠٠٥ ، شبكة الإنترنت .

نلاحظ من هذا المسار أن المُزارع قد قام بالوظائف الفيزيائية (النقل) ، والوظائف التسهيلية(المساعدة) (التجميع والفرز والتدريج والتعبئة والتمويل) بينما قام التاجر فقط بإجراء الوظائف التبادلية (بيع وشراء) ، وتحمل

[326] / د. يوسف محمود، غسان يعقوب ، مصدر سابق .
[327] / قام الباحث بتجميع النسب من المزارعين وتجار الجملة والتجزئة والبلديات .

المخاطر وإن كانت درجة المخاطرة ضئيلة في هذا المسار ، ولكن المُزارع قد قام بإجراء الوظائف التسويقية دون مقابل ، بينما يتقاضي التاجر العمولة والكمسيون .

ثانيا : مزارع ←——— تاجر جملة في سوق مركزي ←——— تاجر ناقل (شاحن) .

في هذا المسار تمر السلعة بالمراحل نفسها لتصل إلى تاجر الجملة في السوق المركزي ، حيث يقوم تاجر الجملة ببيعها إلى التاجر الشاحن الذي يقوم بنقل السلعة إلى المحافظات الأخرى بشاحنات سعة (٣- ٥) طن للإستفادة من الفروقات السعرية بين المحافظات ، ولا يقوم التاجر الشاحن بأية عملية على السلعة بإستثناء النقل والبيع والشراء .

مسيرة إنتاج وتسويق محصول التوت الأرضي (الذهب الأحمر) :-

تشتهر زراعة التوت الأرضي (الفراولة) في محافظة شمال غزة – قطاع غزة ، لملائمة التربة والمياه العذبة والمناخ لزراعته، ويسميه المزارعون(بالذهب الأحمر) لأنه من المحاصيل التصديرية التي تُدر دخلاً كبيراً عليهم ولكن الظروف والحصار والإغلاق المتكرر والمستمر علي قطاع غزة، أثر على هذا المحصول وأيضاً علي مزارعيه.

تمت مقابلة أحد المزارعين المميزين في زراعة محصول الفراولة، بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧م وهو المزارع /حمدي درويش خضير، البالغ من العمر ٤٧ عاماً ويعيل أحد عشر فرداً . وطلبت من المُزارع سرد قصته مع زراعة محصول التوت الأرضي.

بدأ المزارع بالتذكر كيف بدأ زراعة التوت الأرضي في السبعينيات، وبالضبط منذ العام ١٩٧٥م بدأ بزراعة هذا المحصول، وكيف كان يدر أرباحاً كبيرة، حيث كانت مستلزمات التصدير من (كرتون ، عبوات بلاستيكية ، وملصقات، ... وغيره) ترسلها لهم الشركة الإسرائيلية" جريسكو" .وتقوم تلك الشركة بتجميع المحصول ثم تصديره على حسابها وبإسمها.

وذكر المزارع بأنه يزرع في كل موسم بالمتوسط (١٠) دونم بمحصول التوت الأرضي،ثم تحدث عن عملية زراعة الفراولة، فقال: أولاً يتم زراعة أشتال الفراولة(الأمهات) في مشتل خاص، وتبدأ زراعة أشتال الأمهات في تاريخ ٥/١ ويعتني بها حتى تاريخ ٩/١٥ من نفس العام.

وينتج كل (١دونم أمهات حوالي عشرة آلاف شتلة)، ثم يتم نقل أشتال التوت الأرضي (كل دونم يحتاج من ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ شتلة) (واحد دونم أشتال أمهات تزرع (١٠) دونم بأشتال محصول التوت الأرضي) .

ويبدأ محصول التوت الأرضي في الإنتاج بتاريخ ١١/١٥ وهو بداية التصدير ، ويقول المزارع بأنه يُصدرمن المحصول حتى نهاية الموسم في تاريخ :- ١/ ٣ في العام التالي من كل موسم زراعي، وذكر المزارع المذكور بأن إنتاج الدونم الواحد للموسم الواحد تصل إلي ٢,٥ طن.وعند سؤال المزارع عن كمية التصدير ذكر أن بالإمكان تصدير من ١٠٠٠-١٢٥٠ كغم لكل دونم في الموسم الواحد.

وتم سؤال المزارع عن كيفية جمع وفرز وتغليف ثمار الفراولة، أجاب: بأنها تحتاج إلى مهارة عالية في القطف والتجميع وكذلك عند الفرز والتوضيب، لأنها ثمرة سهلة العطب والتلف، وتصاب بالرضوض بسرعة عند الضغط عليها بقوة ، وأجاب بأنه يحتاج لكل دونم (٢) عامل على طول الموسم الزراعي للفراولة. وأكمل المزارع بأنه بعد جمع ثمار الفراولة في عبوات خشبية مبطنة بالإسفنج (كل عبوة تسع ٣ كغم) من داخل الحقل، ثم تجمع في مكان خاص أقامه لفرز وتغليف الثمار، حيث يقوم عمال مهرة، ويقوم هو نفسه وفي بعض الأحيان تساعده زوجته وأولاده، في عملية التجميع والفرز والتوضيب.بعد ذلك توضع العبوات البلاستيكية (تتسع٢٥٠غم) وتوضع في كرتونه سعتها (٨ عبوات بلاستيكية) وبعد ذلك تجمع الكرتونات، وتأتي سيارة الجمعية(تكون مبردة) التي يصدر عن طريقها المزارع ، وتقوم بجمع الكرتونات المجهزة للتصدير في تلك السيارة، ثم تقوم الجمعية بتجميع المحصول من عدة مزارعين للفراولة للتصدير للخارج ، وذكر المزارع أن الجمعية هي التي توفر مستلزمات التصدير من عبوات كرتونية وبلاستيكية وغيره، ثم يتم خصمها من ثمن المحصول بعد بيعه ، ويحصل المزارع على الثمن المتبقي.

وذكر المزارع بأن تكاليف كل دونم يزرع بمحصول التوت الأرضي يصل إلى ٢٥٠٠-٣٠٠٠ دولار أمريكي .وإستطرد المزارع أنه في السبعينيات كان يصل ثمن الكيلو حوالي ٥ دولار أمريكي للكغم، حتى قدوم السلطة في عام ١٩٩٤م وصل ثمن الكيلو غرام إلى ١٥دولار أمريكي.

ولكن ثمن المستلزمات التصديرية من كرتون وعبوات وملصقات أصبح المزارع هو الذي يدفع ثمنها حسب أقوال المزارع حمدي خضير، وبعد إنتفاضة الأقصى في العام٢٠٠٠م تدهورت زراعة الفراولة وبدأت في التناقص والتذبذب بسبب الوضع السياسي والإقتصادي.

وتنهد المزارع عند تذكر الظروف التي يعيشها حالياً، وكيف كان في السابق وأكمل حديثه بأنه في الماضي كان في بعض المواسم تصل أرباحه إلى أكثر من ٥٠٠٠ دولار أمريكي لكل دونم يزرع في التوت الأرضي، أما في الوقت الحالي فإنه في بعض الأحيان ، قد يحصل على التكاليف التي دفعها - أجاب بالعامية حسب المثل الفلسطيني (الرأس بالطاقية) - ومواسم زراعية أخري كثيرة يخسر المزارع فيها ويدفع من مدخراته وأمواله الخاصة.

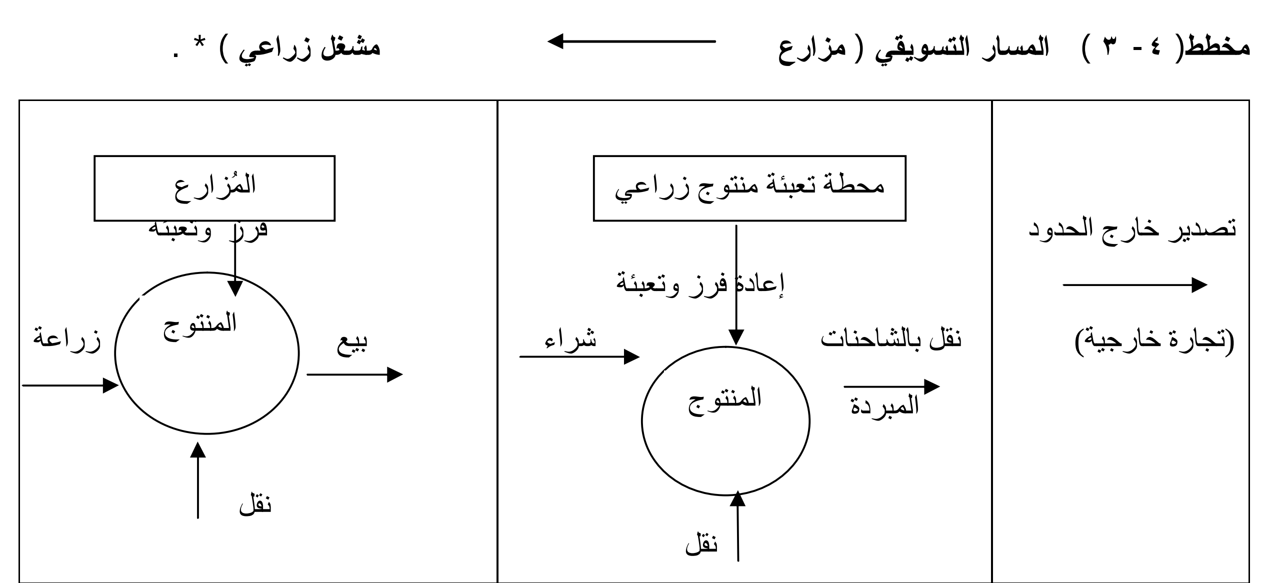
وفي أخر المقابلة سأله الباحث عن أمنياته، أجاب:

- إصلاح الوضع الزراعي ودعم مزارعي التوت الأرضي .
- فتح المعابر للتصدير.
- توفير الأشتال الجيدة لمحصول التوت الأرضي.
- توفير وإدخال المستلزمات الزراعية اللازمة لزراعة الفراولة بأثمان رخيصة.
- توفير الشحنات المبردة لنقل المحصول من المزرعة إلى مناطق التجميع لتصديرها بسرعة.

ثالثا : مزارع ← تاجر مُصدر (محطة تعبئة منتوج زراعي) .

وفي هذا المسار تمر السلعة بالمراحل نفسها عند المُزارع ،الذي يقوم بنقلها إلي أحد محطات التعبئة الزراعية نظير بعض الأسعار المغرية وطُرق الدفع .ومن ثم تقوم محطة التعبئة الزراعية بإعادة فرز السلعة وتعبئتها من جديد في عبوات مناسبة للتصدير، ومن ثم تحميلها بالشاحنات المُبردة وتصديرها خارج أراضي السلطة الفلسطينية ،ويمكن توضيح هذا المسار بالمخطط الأتي:-

مخطط(٤ - ٣)   المسار التسويقي (مزارع ← مشغل زراعي) * .

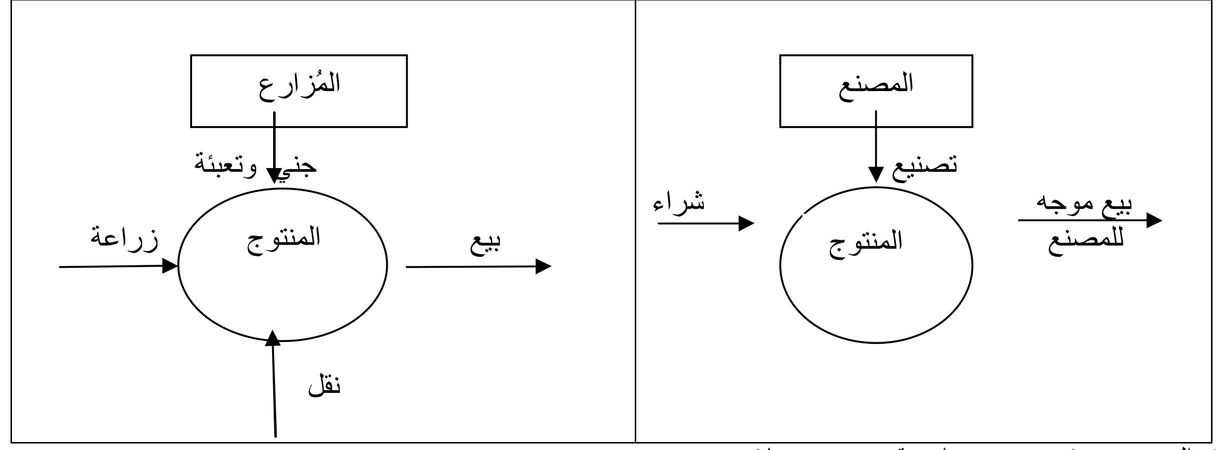


*- المصدر:.يوسف محمود، غسان يعقوب، مصدر سابق

نلاحظ من المخطط أن المُزارع يقوم بالعمليات والوظائف الفيزيائية و التسهيلية، كما تقوم محطة التعبئة للمنتوج الزراعي بتلك الوظائف من جديد ، إضافة إلى عمليات التبريد والتمويل وتحمل المخاطر ، ونظير ذلك يمكن أن يتلقى أرباحاً مرتفعة بنسبة عالية من قيمة السلعة، وتكون هذه الفترة لا تتجاوز شهرين أو ثلاثة أشهر من كل عام مثل تصدير الفراولة (التوت الأرضي) إلى الدول الأوربية.

رابعا : مزارع ← مصنع زراعي .

مخطط(٤ - ٤)   المسار التسويقي (المُزارع ← المصنع)* .



*- المصدر:.يوسف محمود، غسان يعقوب، مصدر سابق .

وفي هذا المسار يقوم المُزارع بإجراء العمليات السابقة، ولكن دون عملية فرز الإنتاج، حيث تدخل فيه البضاعة الأقل جودة ، ومن ثم يتم نقلها إلى المصنع الزراعي (مصنع العصير – شرق محافظة غزة) وبيعها مباشرة.

وتتم هذه العملية عندما تنخفض الأسعار حيث يقوم المصنع بالشراء ،عند إنخفاض الأسعار كثيراً. وقد يمر هذا المسار عبر تاجر الجملة في السوق المركزي .أو مباشرة من المُزارع نفسه .

٤ - ٤ - ٤ - ١ مسارات التسويق الزراعي لبعض منتوجات المحاصيل الزراعية في قطاع غزة

وهنا سيتم دراسة مسارات التسويق الزراعي لبعض المحاصيل الزراعية في قطاع غزة، حيث لا توجد آلية واضحة عن كيفية تسويق الفواكه و الخضار في قطاع غزة، حيث تختلف عملية التسويق بإختلاف الأنواع، وبذلك يمكن تقسيم هذه الآلية إلي ثلاث مجموعات كما يلي[٣٢٨]:-

١) **المجموعة الأولي** :وتضم هذه المجموعة أشجار الزيتون، حيث تصل مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون في الأراضي الفلسطينية حوالي (٩٥٠٦٦٦ دونم) والإنتاج(٨٥٦٥١طن) .وكانت إنتاج الزيتون في الضفة حوالي (٨٢١٦٧ طن) وفي قطاع غزة حوالي (٣٤٨٤ طن)[٣٢٩].

جدول (٤-١) يوضح عدد المعاصر وكمية الزيت المُنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام ٢٠٠٨م*:-

المحافظة	معاصر قديمة ونصف أتوماتيك			معاصر أتوماتيك			المجموع		
	العدد	كمية الزيتون	كمية الزيت	العدد	كمية الزيتون	كمية الزيت	العدد	كمية الزيتون	كمية الزيت
الضفة الغربية	34	4437.3	1045.3	215	65566.6	15496.3	249	70003.9	16541.6
قطاع غزة	6	1016.5	165.5	9	5367.5	876.8	15	6383.9	1042.3

*- المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2522

وتتم عملية التسويق بأن يقوم المُزارع إما بالقطف بمساعدة عائلته ،أو بإيجار عمال مستأجرين لعملية القطف وتتراوح الحصة من ٢٠- ٢٥ % من كمية الإنتاج للعمال المستأجرين، وبعد القطف يقسم الإنتاج إلى ثلاثة أقسام :-

[328] / د. يوسف محمود، غسان يعقوب ، مصدر سابق
[329] / الجهاز الإحصاء الفلسطيني، حسب الإحصائية الزراعية ، للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م .

١. قسم من الإنتاج يقوم المُزارع بتخزينه (ثمار زيتون +زيت) للإستهلاك الشخصي.

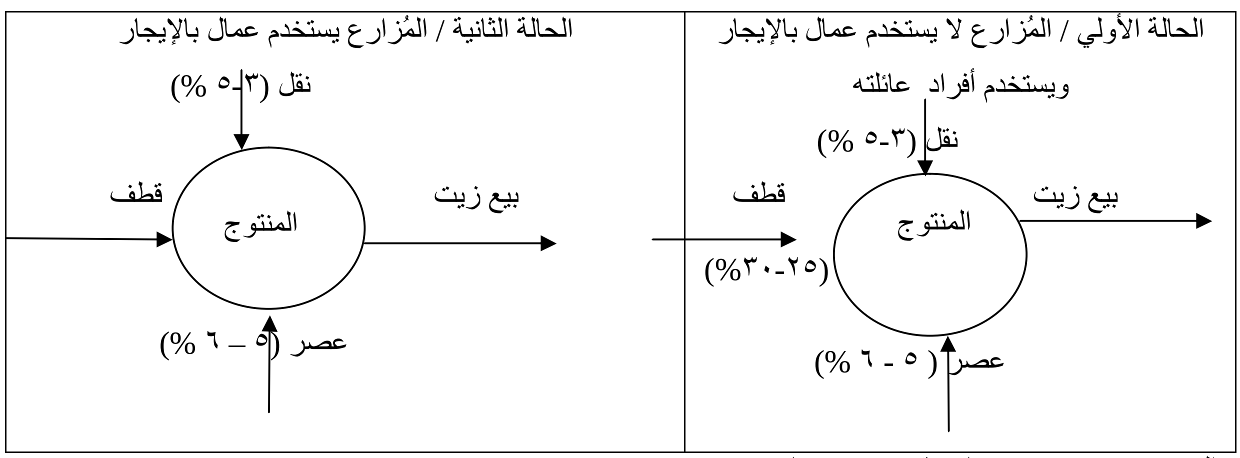
٢. قسم يقوم المُزارع بتحويله إلى زيت وبيعه مباشرة أو بعد مدة زمنية .

٣. قسم يقوم الُزارع ببيعه كثمار زيتون .

من الأقسام السابقة للمجموعة الأولي يمكن تمييز المسارات التسويقية الآتية:-

١-) مزارع ⟵ معاصر الزيتون ⟵ زيت مُباع إلي المستهلك مباشرة .

حيث يقوم المُزارع بنقل إنتاجه إلى إحدى معاصر الزيتون وتتراوح أجرة المعاصر من (٤- ٦) % من الإنتاج، ومن ثم بعد أن يتم عصره إما أن يقوم ببيعه مباشرة إلي الزبون، وفي حالة هذا المسار هناك تكاليف تسويقية(عمال القطف + أجرة النقل + أجرة العصر)، أما في حالة أن إستخدم المُزارع أفراد أسرته(عمل عائلي) في عملية القطف، فهنا يصعب تقدير التكاليف التسويقية لصعوبة إحتساب قيمة العمل العائلي . ويمكن توضيح المسار السابق كما يلي :- **مخطط (٤- ٥) المسار التسويقي لثمار الزيتون** *.



*- المصدر:.يوسف محمود، غسان يعقوب، مصدر سابق .

٢-) منتج ⟵ مستهلك نهائي .

وهنا يقوم المُزارع ببيع إنتاجه مباشرة إلي المستهلك النهائي ،وهنا فقط يتحمل المُزارع تكاليف القطاف إن وجدت والنقل حسب شروط البيع.

٣-) منتج ⟵ مصنع زيت .

وهنا يقوم المُزارع ببيع إنتاجه مباشرة لأحد المصانع الزراعية وتختلف التكاليف بإختلاف شروط البيع.

ولكن بالنسبة لعمليات تسويق محصول الزيتون فهناك مفارقة واضحة حيث أنه مع عدم وجود أسواق منتظمة لتبادل منتوج الزيتون بشكل منتظم ، إلا أن الأسعار تبقي محافظة علي وضعها دون تعرضها لهزات كبيرة لو إزداد الإنتاج؛ وهذه الظاهرة تكون بسبب عدة أسباب منها :-

◊ كون طبيعة شجرة الزيتون تعطي موسماً وفيراً في عام وفي العام التالي ينخفض إلى ما يقارب النصف ، فإن عدم تمكن المُزارع من بيع إنتاجه في الموسم الوفير فإنه يمكن تجاوزه بأن يقوم بتحويل الفائض إلى زيت لبيعه في العام الذي يليه.

◊ إمكانية تحويل ثمار الزيتون إلي زيت أو التخزين بالتخليل لفترات طويلة تزيد عن عامين دون تحمل أي تكاليف.

◊ يستطيع المُزارع أن يبيع إنتاجه علي مدار العام ، وليس فقط في فترة النضوج ، وذلك بعد تحويله إلى زيت على العكس من أشجار البستنة الشجرية الأخرى ، وهذه الميزة هي الميزة الأساسية التي تعطيها إمكانية التحويل إلى زيت بالنسبة لمنتوجات الزيتون دون تحمل تكاليف .

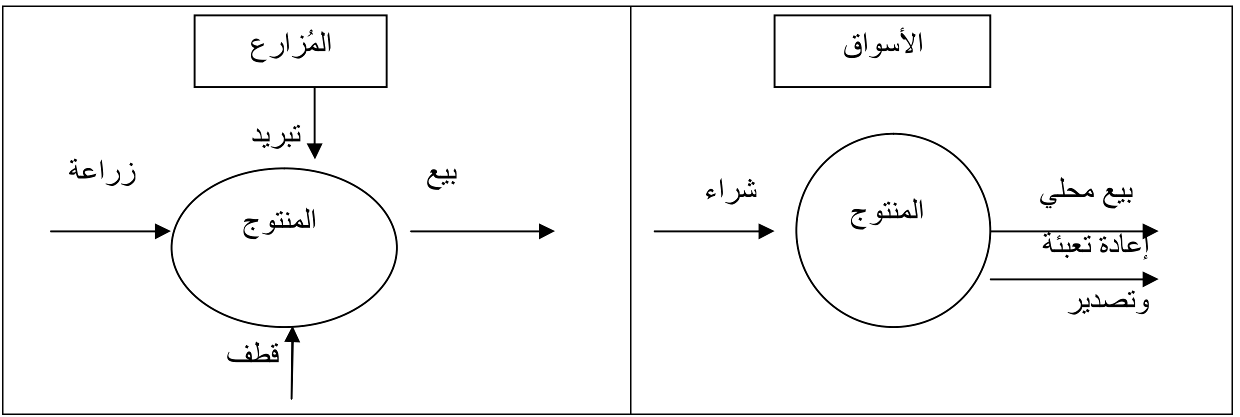
٢) المجموعة الثانية :-

وتضم الخضار، وسنتطرق إلى مسار محصول (البطاطس) الذي تنتشر زراعته في قطاع غزة. أما المسارات التسويقية لهذا المحصول، فهي تكون كما يلي :-

أ- مزارع ⟵ مركز تبريد (لحساب المزارع) ⟵ إعادة البيع في الأوقات المناسبة.

ففي هذا المسار يقوم المزارع بعملية قطاف إنتاجه وبيع جزء منه أو تخزينه في ثلاجة (برّاد) خاص به سعة هذه البرادات الخاصة تصل من(١٠٠-١٥٠ طن)، إذا لم تكن الأسعار مناسبة أو يمكن التخزين لدى أحد مراكز التبريد الخاصة المنتشرة في المنطقة، أو تابعة لجمعية تعاونية، وذلك لقاء أجر مُعين عن كل طن تصل الحصة من التكاليف بنسبة (٢٠-٢٥%) لمدة ثلاث شهور لحين إرتفاع الأسعار. والمخطط الآتي يوضح ذلك:-

مخطط (٤-٦) المسار التسويقي للبطاطس *.



*- المصدر:.يوسف محمود، غسان يعقوب، مصدر سابق

٣) المجموعة الثالثة :-

وتضم الحمضيات التي تُعد من المحاصيل الإستراتيجية الهامة في قطاع غزة ، نظراً لإنتشار زراعتها بشكل واسع، وإعتماد أكثر من ٣ ألاف عائلة على الحمضيات كمصدر رزق لها. كما تتميز الحمضيات الفلسطينية بخلوها من الأثر المتبقي للمبيدات والمواد السامة،والمطلوبة في الدول الأوروبية والعربية لخصائصها وموعد قطافها ولكن عملية تسويقها لم تتطور بشكل مواز لتطور الإنتاج. وبشكل عام يمكن إيجاز عملية التسويق بالمسارات التالية:-

أولا : منتج ← لتاجر الضامن ← تاجر جملة في سوق رئيسي .

وهذا المسار يعتبر الأهم، لأن الجزء الأكبر من الإنتاج يسوق بهذا الشكل، حيث يتولى المُزارع جميع العمليات الزراعية إلى حين نضج الثمرة، يقوم بعدها بعض المزارعين بتضمين إنتاجهم قبل قطفه إلى أحد التجار الضامنين لقاء مبلغ من المال يحدد بشكل تقديري (على أساس تقدير الإنتاج والأسعار)، ومن ثم يتولى التاجر الضامن عملية جني المحصول وتجميعه وفرزه وتعبئته، ومن ثم نقله إلى سوق رئيسي لبيعه إلى أحد تجار الجملة.

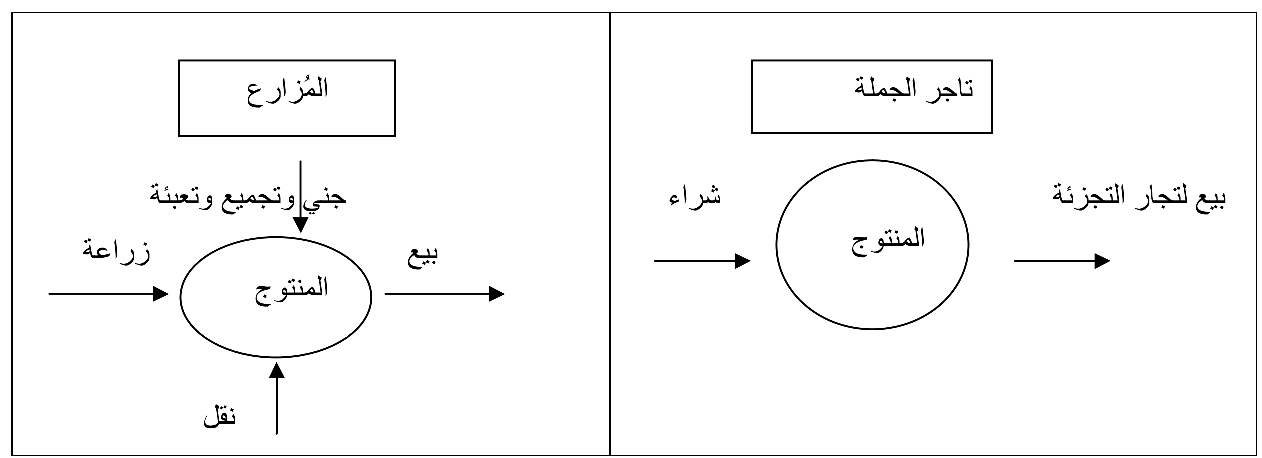
وقد يتم البيع إلى تاجر محدد يتم التعامل معه أو إلى أحد التجار من دون تحديد (السعر الأفضل)،ومن ثم إلى تجار المفرق(التجزئة).

نلاحظ من دراسة هذا المسار أن المُزارع قام بإجراء جزء من الوظائف التبادلية (البيع) فقط ، بينما قـام التـاجر الضامن بإجراء الوظائف الفيزيائية (النقل) والوظائف التسهيلية والمساعدة كالفرز والتعبئة والتمويـل وتحمـل المخـاطر والوظائف التبادلية (البيع والشراء)، بينما تحمل تاجر الجملة فقط الوظائف التبادلية (بيع وشراء). وبالنسبة للتاجر الـضامن ، فإن جميع الوظائف التي قام بها مأجورة كونه يستخدم عمالاً ويتحمل أجورهم على التكاليف.

ثانيا : منتوج ← تاجر جملة في سوق رئيسي .

وفي هذا المسار يقوم المزارع بجني المحصول وتعبئته ونقله إلى سوق رئيسي لبيعه كما في المسار السابق دون المـرور بالضُّمان ويمكن تمثيل المسار بالمخطط الآتي:-

مخطط (٤ -٧) المسار التسويقي (منتوج ← تاجر جملة)* .



*- المصدر:.يوسف محمود، غسان يعقوب، مصدر سابق

نلاحظ من المسار أن المزارع قام بإجراء الوظائف المساعدة (فرز وتعبئة وتجميع) والوظائف الفيزيائية(النقـل) والوظائف التبادلية (بيع)، ولكنه لا يتقاضى إلا ثمن الوظائف الفيزيائية، بينما قام تاجر الجملة بإجراء الوظـائف التبادليـة (بيع وشراء) وتقاضى عمولة (كمسيون) إلى جانب ربح ناجم عن فرق الأسعار بين البيع و الشراء.

ثالثا : منتج ← معمل تصنيع زراعي (عصائر أو مربيات) .

وفي هذه الحالة يقوم المنتج يجني محصوله وفرزه وتعبئته ومن ثم نقله إلى أحد المعامل المتخصصة لبيعه. ويـتم اللجـوء إلى هذه الحالة عند تدني الأسعار وكساد الإنتاج في الأسواق.

ويتم البيع عادة بأسعار منخفضة، وأحياناً يمكن أن يمر المسار السابق بتاجر الجملة، حيث يكون تاجر الجملة حلقة وصل بين المزارع والمصنع الزراعي، خاصة في حالة البيع إلى مصانع خارج البلاد.

نلاحظ من دراسة المسار أن المزارع قام بإجراء الوظائف التسهيلية (فرز وتعبئة وتجميع)، والوظائف الفيزيائية (النقل) والوظائف التبادلية (بيع)، ولكنه لا يتقاضى إلا ثمن الوظائف الفيزيائية. أما المصنع فقد قام بإجراء الوظائف الفيزيائية (تخزين وتصنيع) والتبادلية (شراء) وبعض الوظائف التسهيلية ويتقاضى ثمنها جميعاً من خلال تحميلها على سعر المنتوج المُصَنع.

رابعا : منتج ← مُصَدّر زراعي .

وفي هذه الحالة يقوم المزارع بتجميع إنتاجه ونقله إلى أحد المشاغل الزراعية التي تتولى بدورها إعادة تنظيفه وفرزه وتعبئته في عبوات خاصة تمهيداً لنقله في شاحنات مبردة إلى خارج حدود السلطة الفلسطينية.

نلاحظ من المسار أن المزارع قام بإجراء وظائف فيزيائية وتبادلية وتسهيلية، أما المصدر قام بإعادة إجراء الوظائف التسهيلية والتبادلية والفيزيائية، والفرق بينهما أن المصدر يتقاضى أجور الوظائف التي قام بإجرائها، أما المزارع فإنه لا يتقاضى إلا تكلفة النقل.

٤ - ٥ المبحث الرابع : أهمية تطوير التسويق الزراعي الفلسطيني

يعتبر التسويق الزراعي أحد الأعمدة الأساسية في العملية الزراعية برمتها، ويقصد بتسويق المنتوجات الزراعية ، هي عملية وصول المنتج الزراعي في نهاية المطاف للمستهلك في أجود وأحسن صورة وبأسعار مناسبة . حيث تشمل العملية تسويق المنتوجات الزراعية في الدائرة الأولى وهي المكان الذي تنتج فيه السلعة في المزرعة ، أو في الدائرة الثانية داخل المدن والمناطق المجاورة لها، والدائرة الثالثة هي خارج الدولة، إذا كان هناك فائض من الإنتاج .

ويهدف التسويق الزراعي إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية بين الأطراف المعنية بها وبالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة.

وبناء عليه فإنه يمكن **تعريف التسويق الزراعي** على أنه" ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلي أماكن إستهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[٣٣٠] .

وتتمثل أهمية التسويق الزراعي في سلسلة إنسياب السلع والخدمات من بوابة المزرعة إلى المستهلك (الأنشطة التي تؤدي إلى خلق المنفعة المكانية والزمانية والتمليكية)، وكذلك إدخاله لقيمة مضافة للسلع الزراعية سواء كان ذلك عبر التصنيع أو الفرز والتعبئة الجيدة المراعية للمواصفات العالمية، وكذلك إذكائه للروح التنافسية الزراعية مع الأخذ في الإعتبار تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية الرأسية والأفقية.وهناك عناصر رئيسة تشكل جوهر العملية التسويقية أهمها أولويات ورغبات الزبون وتحديد الأسواق المستهدفة، والترويج للسلعة والثقة المتبادلة بين البائع (المزارع) والمشتري (الزبون. (وتمثلت بعض ملامح السياسات التسويقية في محدودية نجاح السياسات الزراعية في تحقيق الكفاءة اللازمة للتسويق الزراعي.

وتعتمد السلطة الفلسطينية سياسات تصدير المنتوجات الزراعية التي تتوفر بإنتاجها الوفير وذو الجودة العالية والتي لا يمكن إنتاجها في مناطق أخرى نتيجة لعوامل مناخية أو تقنية...الخ.

وعند إعتماد سياسات التصدير لسلعة زراعية ما إلى خارج مناطق السلطة الفلسطينية، فإنه يتطلب كثيراً من الإجراءات، ففي البداية يجب البحث عن أسواق وعقد إتفاقات إلى إختيار الأصناف المطلوبة والمرغوبة في تلك الأسواق أو الأصناف ذات القدرة التنافسية من حيث الجودة والأسعار، وكذلك الأصناف الملائمة للنقل والمناولة والتعبئة والتغليف وتحمل الظروف المتباينة عند عمليات النقل من(برد، حرارة ، رطوبة ...الخ).

وبنظرة علمية فإن النظام التسويقي الزراعي يمكن في المرحلة الأولى إعتباره من مراحل التطور للتسويق الزراعي بشكل خاص والتسويق الغذائي بشكل عام.وإذا ما أريد الإرتقاء إلى مراحل أفضل فإنه يتطلب المزيد من الإهتمام بتوفير البنية التحتية للأسواق وتلافي نقاط الضعف[٣٣١].

---

[330] / أ.د محمد عبيدات ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

[331] / أيوب ودالسيك ، التسويق الزراعي ... إلى أين ؟،٢٠٠٩، صحيفة أجراس الحرية ، http://www.ajrasalhurriya.net/ar/news.php?action=view&id=5439

٤ - ٥ - ١ أثر التسويق الزراعي على زيادة الإنتاج الزراعي

يعتبر التسويق الزراعي أحد القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الرئيسية كما أن النشاط الزراعي هو الغالب في الريف ورغم ما يتميز به الريف من تنوع مناخي وبيئي يساعد على تنوع المنتوجات الزراعية وتوفرها بالأسواق بشكل مستمر .

حيث يتميز الإنتاج الزراعي الفلسطيني بالتنوع بسبب تغير المناطق المناخية و إختلافاته الملائمة للزراعة، وهذا يسمح بإنتاج محاصيل على مدار العام لجميع أنواع الحبوب والخضار والفواكه، ذات قدرة تنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة للعام ٢٠٠٣م(١٩٨٠,٠٠٠) دونم ، وتمثل ٣٢% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وغزة ،والتي تبلغ (٦٢٥٠ كم٢) منها(٢٤٠,٠٠٠) دونم تزرع بالري، و(١٧٤٠,٠٠٠) دونم زراعات بعلية[٣٣٢].

ويوفر القطاع الزراعي المعيشة لنسبة كبيرة من السكان من المزارعين والعاملين في الزراعة، حيث يوفر القطاع الزراعي ما نسبته (١٣%) من إجمالي القوي العاملة في فلسطين[٣٣٣].

إلا أن هذا القطاع الإقتصادي الهام، ما يزال يعاني من العديد من المعوقات الطبيعية مثل محدودية الأراضي الزراعية، (حيث الإحتلال له تأثير مباشر)، وقلة سقوط الأمطار الذي تعتمد عليه عملية الإنتاج بنسبة كبيرة من إجمالي المساحة الزراعية بالإضافة إلى المعوقات المادية والبشرية والخدمات المساندة مثل (قلة الأموال اللازمة، إنخفاض مستوي دخل المُزارع، وكذلك ضعف وغياب آليات العمل التسويقي).

يعتبر التسويق الزراعي الركيزة الأساسية التي تُبني عليها محور عملية الإنتاج، إذا كانت عملية الإنتاج تعني إضافة أو خلق المنفعة للسلعة المُنتجة فإن هذه المنفعة أو المنافع التي تتمثل في (المنفعة المكانية والزمانية والشكلية والتملكية). فإن عملية التسويق هي التي تقوم بأداء المنافع المكانية والتي تتم بنقل السلعة الزراعية من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، وعملية نقل المحاصيل والمنتوجات إلى مكان الطلب عليها ما هي إلا صورة من صور المنفعة المكانية، وهذا ما يلاحظ على نطاق عالمي أو قطري أو محلي، وهي سمة من سمات التجارة في نقل السلع والمنتوجات من مكان لأخر.

---

332 / حلقة العمل حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثيا في المنطقة العربية، السودان، ٢٠٠٣ www.aoad.org/ftp/geneticss.doc
333 / د. خالد أبو القمصان ،دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل ، غزة فلسطين،٢٠٠٥،ص٧ .

ويتطلب من المزارع عرض منتوجاته ومحاصيله في أوقات الطلب المناسبة عليها، قد يلجأ إلى تخزين المنتوجات في مخازن مخصصة للسلعة لغرض عرضها في الوقت المناسب ، فتخزين الحبوب وقت الحصاد في الصوامع (السايلوات) الضخمة ومن ثم تدفقها في أوقات الطلب عليها تُعتبر منفعة زمانية، وهذا ما يُشاهد أيضاً على العديد من المحاصيل الموسمية التي تُنتج في وقت معين من السنة وتستهلك على مدار السنة أوفي أوقات معينة منها[٣٣٤].

والمنفعة التمليكية التي تقوم بنقل ملكية السلعة من المنتجين إلى المستهلكين ، فعملية شراء المحاصيل والمنتوجات حال إنتاجها ودفع أثمانها ومن ثم تملكها في أوقات معينة وقت الجني أو الحصاد ما هي إلا صورة من صور المنفعة التمليكية، وإبرام العقود وتسلم أثمان المواد والمحاصيل مقدماً تمثل في فحواها المنفعة التمليكية[٣٣٥].

ولهذا يمكن القول وكما تؤكده العديد من الدراسات والبحوث التسويقية : أن عملية زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره يرتبط إرتباطاً بتطور عملية التسويق الزراعي مباشرة، وقيامها بمهامها بكفاءة وفعالية وبالتالي كلما توفرت آلات وقنوات التسويق الزراعي كلما أتاح للمنتوج الزراعي الفرصة للتفرغ للعمل الإنتاجي وزيادة الإنتاج وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة دخل المُزارع وتحسين مستوي معيشته وكذلك المساهمة في زيادة الناتج الزراعي مما يرفع مستوي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي[٣٣٦] .

٤ - ٥ - ٢ المعلومات التسويقية ودورها في التسويق الزراعي

لقد كانت وظيفة التسويق الزراعي تبدأ عند أو بعد إنتاج السلع وتصاحبها إلى أن تنتقل ملكيتها إلى المستهلك النهائي. ولكن مع التطور في الإنتاج وإتساع الأسواق وتعددها وشدة حدة المنافسة أصبحت وظيفة التسويق ذات أهمية كبيرة وأمست الحاجة ملحة إلي أن تسبق وظيفة التسويق عملية الإنتاج[٣٣٧] ، أي أن تبدأ قبل الإنتاج بتجميع أكبر قدر من المعلومات والحقائق عن السوق والمستهلك الأخير وحاجاته كماً وكيفاً ، وغير ذلك من المعلومات عن المنافسين ووسائل النقل والتخزين ووسائل الإعلام والترويج والوسطاء. وتستمر أيضاً وظيفة التسويق الزراعي مع الإنتاج وحتى بعد بيع

---

334 / الديوجي أبي سعيد، د. دوخي عبد الرحيم الحنيطي ،٢٠٠٣ ،مصدر سابق .
335 / الديوجي أبي سعيد، د. دوخي عبد الرحيم الحنيطي ،٢٠٠٣ ،مصدر سابق .
336 / نعمان بشر ، أثر التسويق علي زيادة الإنتاج الزراعي،http://www.misibb.jeeran.com/m1.htm
337 / عبد الهادي العجيلي ، مرجع سابق .

السلعة ، لكي يتم الإنتاج على ضوء الحقائق والمعلومات المتعلقة بهذه السلعة ، والتي تزايدت أهميتها في هذا العصر الذي أصبح يُعرف بعصر المعلومات والعولمة[٣٣٨].

٤ - ٥ - ٢ - ١ نظم المعلومات التسويقية

أصبحت نظم المعلومات في السنوات الأخيرة من أهم الأدوات التي يعتمد عليها القائمون على التسويق عموماً ، وهي أداة فعالة في مجال التسويق الزراعي للمساعدة على سرعة إتخاذ القرارات ومواجهة المشكلات التسويقية المختلفة التي تواجه العاملين في المجال الزراعي ، نظراً للطبيعة الخاصة للإنتاج والمنتوجات الزراعية والتي تتطلب قرارات سريعة وتكون هذه القرارات أكثر دقة عندما تتخذ في ضوء توافر المعلومات المناسبة التي توفرها نظم المعلومات.

ولا يزال نظام التسويق في فلسطين يفتقر لمنظومة المعلومات الزراعية والتسويقية ويغيب دور المشاريع التنموية الزراعية والريفية وكذلك دور الجمعيات الزراعية في هذا المجال مع ضعف كبير في أداء جهاز الإرشاد الزراعي لهذه الوظيفة[٣٣٩].

وللمعلومات التسويقية أهمية ، وهي كافة المعلومات التي تحتاجها العملية التسويقية، ويتم توفيرها عن الأسواق الداخلية والخارجية وما يرتبط بها من متغيرات ، وتختلف المعلومات التسويقية من بلد لأخر ومن مؤسسة لآخري ولكن بصورة عامة فإن أهم المعلومات التسويقية التي يمكن الإستفادة منها كما يلي[٣٤٠]:-

١- الأسعار وتشمل أسعار باب المزرعة وأسعار الجملة والتجزئة للمنتوجات الزراعية، ومُدخلات الإنتاج عن الأسواق الداخلية والخارجية لمختلف الأنواع وان تكون مفصلة وواضحة السعر الأغلب، والأعلى ،والأدنى.
٢- الكميات والأنواع الواردة إلي السوق ومصادرها للفترات المختلفة يومياً ، إسبوعياً، شهرياً، سنوياً.
٣- حجم السوق (كميات الطلب).
٤- المنافسة في السوق.

على الرغم من أهمية المعلومات التسويقية في توجيه كافة القرارات وتوازن الأسواق و تطويع التقنية. فواقع الحال في الأنظمة التسويقية للمنتوجات الزراعية يعكس قصوراً شديداً في توفير المعلومات والبيانات التسويقية الدقيقة وتخبط الكثير من أطراف تلك الأنظمة في قراراتها رغم المخاطر التسويقية الكبيرة لهذه الأطراف، ونظرا لأن التجار

---

338 / عبد الله العبسي ، المعلومات التسويقية ودورها في التسويق الزراعي، http://www.misibb.jeeran.com/m3.htm
339 / نبيل العبسي، البنية التحتية للتسويق الزراعي في الجمهورية اليمنية، دراسة جامعية،٢٠٠٥، http://www.yemenID=10343&print
340 / عبد الله العبسي ، مصدر سابق .

والمستوردين والدلالين هم الأكثر دراية بمجريات الأمور في الأسواق وأكثرهم مرونة وأيضا لديهم قوة سوقية كبيرة في الأنشطة التي يمارسونها فإنهم يحققون أرباحاً مرتفعة عادة ما تكون على حساب الأطراف ذات القوة السوقية الأقل أو ذات المعلومات والمعرفة التسويقية الضعيفة وخاصة وأن الوظائف التبادلية (البيع والشراء) من أكثر الوظائف التسويقية التي تتسم ببعض التحكم الناتج من التركز السوقي في عرض هذه الوظائف في إطار النظام التسويقي لمعظم المنتوجات الزراعية، وهذا يفسر فروق الأسعار المبالغ فيها بين أسعار شراء بعض منتجات الخضار من المنتجين على أرض السوق وأسعار البيع للمستهلكين لذات السلعة وفي نفس اليوم وعلى بعد أمتار دون أي تغير في صورتها الخام. ومن أبرز نتائج عدم الإهتمام بالمعلومات التسويقية سوء تخطيط الإنتاج وتركز الطاقات الإنتاجية للكثير من المنتوجات الزراعية على مستوى المناطق الجغرافية[341].

كما أنّ نشرَ الوعي التسويقي بين أوساطِ المزارعين والمسوّقين ونقل المعلومات التسويقية الرئيسية إليهم هي من مهام جهاز الإرشاد الزراعي الذي في سبيل ذلك ينبغي أن يُعاد تدريبه وتأهيل عناصره وكوادره في جميع مناطق الإنتاج وتهيئتهم لممارسة نشاطهم بشكلٍ فعليٍّ ومباشرٍ. و يوجد العديد من الأهداف للمعلومات التسويقية تتلخص في التالي[342]:-

- تحسين وكفاءة أداء ميكانيكية السوق فالمُنتج يحتاج إلى المعلومات التسويقية لتنظيم وتخطيط إنتاجه .
- المعلومات ترتبط بحاجة المُنتج إلى مؤشرات دقيقة لمعرفة متى وأين ينتج وكيف ولمن يسوق ويبيع إنتاجه لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- تلعب المعلومات التسويقية دوراً كبيراً وهاماً في تجارة وإستهلاك السلع الغذائية والزراعية.
- حالة وإتجاه الطلب المُتاح للمستهلكين.
- حالات وأوقات تسويق وعرض السلع من قبل المنتجين.
- بالنسبة لوكلاء النقل والتخزين، تمكنهم من وضع خطط مسبقة لمواجهة متطلبات المواسم الإنتاجية المختلفة للمستهلك ، فالمعلومات التسويقية الدقيقة تساعده في الإختيار بين مختلف البدائل المتاحة في الأسواق بنوعيتها وأسعارها ومواصفاتها وتعظيم منفعته بأفضل الأسعار.

---

[341] / د. صبحي محمد إسماعيل، مصدر سابق .
[342] / د. محمد عبادي ، نظم المعلومات التسويقية للسلع الزراعية ، http://www.mazra3a.net/vb/showthread.php?p=49605

- تساعد الجهات المسئولة عن التخطيط في وضع القرارات والسياسات الإقتصادية وما يتعلق بسياسات الأسعار وتنظيم العرض والطلب والمخزون السلعي.

ولقد أصبح للمعلومات التسويقية الزراعية في عالمنا الحاضر دوراً هاماً فـي توجيـه قـرارات المُنـتج والمستهلك ، ولغياب نظام المعلومات التسويقية المتكامل في بلادنا آثاره السيئة في المستقبل ، خاصة مـع زيـادة الإهتمام بالبحث عن أسواق خارجية لتصدير السلع الزراعية وتوقُّع إنفتاح الأسواق أمام السلع الأجنبية، لذلك لابـد من زيادة الإهتمام بهذه الخدمة وإيجاد مكوِّنات لها في إطار الجمعيات الزراعية والمـشاريع التنمويـة الزراعيـة والريفية في إطار أجهزة الإرشاد الزراعي ، ويتجسَّدُ الدورَ الرئيسيَ في هذا المجال للدولة وأجهزتها المختـصّة التي تقعُ عليها مسؤولية إنشاء وتطوير هذا النظام[٣٤٣] .

٤ - ٥ - ٣ أهمية مواقع العمليات التسويقية

المعلومات التسويقية إحدي الخدمات الهامة المساعدة على إتخاذ القرار الإنتاجي أو التـسويقي وبـالأخص تلـك المعلومات المتعلقة بالأسعار والكميات المتداولة وربطها بحركة مواسم الإنتاج للبيئات الزراعية المختلفة وعلى مدار العـام ، وترتبط المعلومات التسويقية إرتباطاً وثيقاً بالمعلومات المتعلقة بالإنتاج والإنتاجية وتكاليف الإنتاج والهوامش التـسويقية وحركة الأسعار سواءً على المستوي المحلي أو الخارجي كما يتطلب توفرها في السلسلة الإنتاجية والتسويقية وفـي كـل موقع في السلسلة تلعب دوراً مفيداً ففي[٣٤٤]:-

(١) **مواقع الإنتاج** : يؤدي إيصال المعلومات المناسبة إلى المنتجين بواسطة المرشدين ووسائل الإعلام ،وكـذلك التجـار والمصدرين المتعاملين مباشرة مع مواقع الإنتاج إلى إتخاذ القرارات والممارسات الإنتاجية المتوافقة مع متطلبات الأسواق.

(٢) **مواقع التسويق** : توافر أخبار السوق المحلي أو الخارجي ومكامن وحدود وإمكانيات تلك الفرص(الفرص التسويقية).

(٣) **المواقع البحثية** : وهو ما يطلق عليه بالتغذية الراجعة للمعلومة من مواقع الإنتاج ومواقع التسويق إلى المراكز البحثية لإيجاد الحلول والمعالجات للمشاكل الإنتاجية والتسويقية كما أنها تخدم واضعي السياسات والخطط والبـرامج والمهتمـين

---

343 / نبيل العبسي، ٢٠٠٥، مصدر سابق .

344 / عبد الله العبسي ، مصدر سابق .

بالدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية حتى تكون نتائج الدراسات إيجابية وفعالة للقطاع الزراعي ويتحقق الإستقرار الأمثل للموارد الزراعية المتاحة وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية الزراعية[٣٤٥].

٤-٥-٣-١ الأهمية الإستراتيجية لأنظمة تسويق المنتوجات الزراعية

للأنظمة التسويقية الزراعية مكانة محورية في أي بنيان إقتصادي، فهي بوتقة تطبيقية لركائز الفكر الإقتصادي حول الإنتاج والإستهلاك والتبادل والتوزيع، إذ ينطوي على زيادة المنافع الإقتصادية للمنتوجات الزراعية المسوقة ، ويتضمن تبادل السلع وقيمها بين أفراد المجتمع، ويؤدي مهاماً توزيعيـــة للدخول المحققة في جميع المراحل بين الأفراد أو بين عوامل الإنتاج، ويرتبط إرتباطاً وثيقاً بالإستهلاك والذي يعتبر الموجه الحقيقي لكافة العمليات الإنتاجية والتبادلية والتوزيعية.إن نجاح المزارعين لا يتوقف فقط على كفاءتهم الإنتاجية، ولكن يتوقف أيضاً على نجاحهم في تحقيق أسعار مجزية لمنتوجاتهم عند تسويقها، ومن ثم تتمثل قضاياهم التسويقية في أكفأ طرق لتسويق منتوجاتهم التي ينتجونها في مزارعهم[٣٤٦] .

وللأسواق دور في تزويد المعلومات التسويقية: تلعب أسواق المنتوجات دوراً هاماً في كل من القطاع الزراعي والنظام التسويقي. وترجع أهميتها إلي أنها تعتبر مراكز عمليات تبادل المنتوجات الزراعية،إضافة إلى دورها الهام في تحديد الأسعار وتوفير المعلومات السعرية. فالأسعار التي تسود مراكز الأسواق تعتبر مؤشراً ودليلاً للأسعار التي يمكن الوصول إليها خارج هذه المراكز[٣٤٧].

أهمية معلومات السوق : إن للأسواق وظيفة هامة أخري وهي تزويد كل من المنتجين والمشترين والتجار بالمعلومات الفنية والمبتكرات الحديثة. كم تعتبر مراكز الأسواق أماكن هامة لتبادل المعلومات ذات الطبيعة العامة أو تكون ذات طابع إجتماعي. ويمكن إجمال أهمية معلومات السوق في أنها تعمـــل علـــى التقليـــل مـــن المخـــاطر ذات الـــصلة بالتـــسويق عن طريق[٣٤٨]:-

---

345 / عبد الهادي العجيلي، ٢٠٠٩ ،مرجع سابق .
346 / د. صبحي محمد إسماعيل، مصدر سابق .
347 / الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية ،عمان ،الأردن،٢٠٠٧، www.warm.org
348 / المصدر السابق .

- معرفة الأسعار السائدة في السوق مثلاً تساعد في إتخاذ القرار حول جدوى أخذ المنتوجات إلى السوق أم الإحتفاظ بها أو تخزينها لفترة لاحقة.

- ليس بإمكان المعلومات الجيدة وحدها إزالة الخطر نهائياً،لأن الأسعار الموسمية للمنتوجات القابلة للإستهلاك من الممكن أن تتذبذب بسرعة وبدرجات كبيرة حسب كميات المنتوج الذي يصل على السوق في ذلك اليوم.

- إن توفر الأسعار على أساس سلاسل زمنية بعد تحليلها ، يقلل من المخاطر المتعلقة بإتخاذ قرارات تخزين المحصول لعرضه للبيع في وقت لاحق من السنة.

٤ - ٥ - ٣ - ٢ الأسواق في فلسطين

إن نظام التسويق الزراعي في فلسطين يفتقر إلى أسواق التجميع في مناطق الإنتاج أو في مراكزها ، مما يُفقد المزارع مناخاً من المنافسة وقدراً من المعلومات أثناء بيعه لمنتوجاته . أما الأسواق الريفية وكذلك أسواق الجملة والتجزئة فهي في الغالب تفتقر للخدمات التسويقية والخدمات العامة والمنشآت اللازمة للسوق وكذلك التجهيزات المطلوبة في نشاط الأسواق بالإضافة إلى الإدارة الحديثة واللوائح ولجان التحكيم... الخ، وجميعُها تشجِّع على جذب المتعاملين إليها وتدفع نحو زيادة عدد الراغبين في الدخول إلى النشاط السوقي الزراعي .إلا أن أغلب المزارعين يدركون أن بيع منتوجاتهم في الأسواق سيجلب لهم المنافع ، ولكنهم مع ذلك يفضّلون بيعها عند باب المزرعة أو في الأسواق القريبة بسبب تعقيدات نظام التسويق وإرتفاع مصاريفه[٣٤٩] .

تعريف السوق: يُعرف عموماً بأنه المكان الذي تباع وتشترى فيه المحاصيل الزراعية كالخضروات والفواكه ، والحيوانية كاللحم والسمك وغيرها. إذ يجري نقل ملكية السلع. أما من الوجهة الاقتصادية، فيعرف السوق بأنها القوى المتفاعلة (قوى العرض والطلب) بين المشترين والبائعين والمكونة للسعر[٣٥٠].

أنواع الأسواق الزراعية في فلسطين: يمكن تقسيم الأسواق الزراعية كما يأتي[٣٥١]:

١) **الأسواق المحلية**:تقع هذه الأسواق في مناطق الإنتاج الزراعي وتضم :-

349 / نبيل العبسي ،٢٠٠٥، مصدر سابق .
350 / د محمود ياسين، مصدر سابق .
351 / عمر طبخنا ،٢٠٠٧، مصدر سابق .

- **أسواق المنتجين** : حيث يقوم بعض المنتجين ببيع إنتاجهم مباشرة إلى المستهلك النهائي، وقد يتم ذلك على باب مزرعته إذا كانت تلك المزرعة قريبة من المناطق السكنية أو تقع على طريق رئيسية، أو يقوم المزارع نفسه بتوزيعها على المستهلكين في أماكن سكناهم. وتتميز هذه الأسواق بإلغاء معظم الهوامش التسويقية التي يحصل عليها الوسطاء، فيحصل المزارع على السعر الذي يدفعه المستهلك. وفي المقابل يعيب هذا الإسلوب من البيع ضياع وقت المُنتج الذي يقوم ببيع إنتاجه بنفسه، وإمكانية غُبن المُنتج أو المشتري لعدم توفر معلومات حول الأسعار ، إضافة إلى أن الكميات التي يتم بيعها في مثل هذه الأسواق محدودة.
- **الأسواق الريفية** : يؤثر أداء الأسواق الريفية علي التكاليف التسويقية الكلية والتي تتعلق بالهامش السعري بين المُنتج والمستهلك، وبدخل المزارع وبالقوة الشرائية للمستهلك. تمثل الأسواق الريفية تجمع المزارعين والتجار، ولهذا يجب أن يتناسب بناؤها والوسائل المتوفرة فيها مع متطلباتهم ،وتعتمد المساحة التي يجب توفرها على مدى أهمية هذه الأسواق وخصوصاً فيما يتعلق بعدد البائعين وحجم وأنواع المنتوجات المتداول بها. ولهذا يجب أن تتوفر في الأسواق الريفية الوسائل الفيزيقية (البنية التحتية) المناسبة مثل تجهيزها بأرضيات صلبة(معبدة أو مبلطة) مع توفر وسائل الصرف فيها ، وحماية المساحات المخصصة للبيع من الشمس والمطر، وتصميمها بحيث يسهل الدخول والخروج منها ، وتوفير المياه والوسائل الصحية الأخرى، وتوفير الخدمات الأخرى كالتمويل والمواقف.

٢) **أسواق الجملة**، وتضم :-

- **أسواق الجملة المركزية**: وهي تلك الأماكن المركزية والتي توجد في المدن أو المراكز الحضرية ،حيث يتم عرض وبيع المنتوجات الزراعية فيها بالجملة ، ومن الممكن أن تكون هذه المنتوجات محلية أو مستوردة. ويتركز العمل في هذه الأسواق علي تجزئة الكميات الكبيرة إلي مجموعات صغيرة تتناسب مع إحتياجات تجار التجزئة ، بالإضافة إلى موازنة عرض المنتوجات بالطلب عليها.ولهذا فإن للأسعار السائدة في هذه الأسواق أهمية عظمى في إرشاد المشترين والبائعين للمنتوجات الزراعية.
- **الأسواق المركزية الثانوية** : وهي تشبه أسواق الجملة المركزية وتنشأ في المدن الصغيرة ، وفي الغالب فيها يتم بيع نوع واحد من المنتوجات الزراعية.

٣) **أسواق التجزئة** :تمثل أسواق التجزئة المرحلة الأخيرة من المراحل التسويقية، حيث تقوم هــذه الأســواق بــشراء إحتياجاتها في الغالب من أسواق الجملة المركزية، وتقوم ببيعها بكميات صــغيرة تتناســب مــع حاجــة المــستهلك النهائي.وتتنوع منافذ البيع في هذه الأسواق فمنها المحلات المتخصصة ببيع الخضار والفواكه ومنها المتخصص ببيــع اللحوم، ومنها أسواق السوبرماركت التي تتعامل بشتي المواد الغذائية.

٤-٥-٣-٣ أنشطة المنشآت التسويقية

تؤدي المنشآت التسويقية مجموعة من الأنشطة يمكن حصرها في النقاط التالية[٣٥٢]:-

١. **تخزين المواد**: تخزين المواد نشاط أساسي يؤخذ به لمجابهة مجموعة من الحالات المختلفة التي تحــدث فــي البيئــة الواحدة، وبخاصة حالات التباين القائمة في السوق، فالعديد من المحاصــيل، والمنتوجــات الزراعيــة، وبعــد جنيــه أو جمعها يتم خزنها لوقت معلوم لحين الإستفادة منها أو الطلب عليها. ويلاحــظ أن عمليــة التخــزين تبــدأ أحيانــاً من الحقل، فالمزارع قد يعتمد – وضمن إمكاناته المتاحة- إلى تخزين المنتوجات الحقلية، والمحاصيل إذا كــان ذلــك ممكناً ، ويما لا يلحق الضرر بطبيعة المادة، وخصائصها،ومكوناتها، وبما يحقق في الوقت ذاته إيراداً مناســباً،وقــت تدفق المواد للسوق[٣٥٣].
٢. **التقليل من التكاليف**: تتولي المنشآت التسويقية تتولي وعلى نحو واسع وعريض المهام المتعلقة بــشراء المحاصــيل والمنتوجات الزراعية،وبكميات كبيرة، والتي ستنعكس آثارها على الأسعار النهائية التي تخص المستهلك.
٣. **مصدر للمعلومات**: بحكم موقع وطبيعة عمل هذه المنشآت، وتماسها المباشر في السوق فإنها تُعــد مــصدراً حيويــاً من مصادر المعلومات التي تعكس حالة السوق، وطبيعة الطلب على المواد، والتعرف على حاجات المستهلك ورغباته من خلال التجار والوسطاء الذين يتعاملون مع المستهلكين.
٤. **مصدر للتمويل**: المنشآت التسويقية وبحكم توسعها عمودياً أو أفقياً باتت مصدراً للتمويل، فتجار الجملة لديهم القــدرة على منح الإئتمان للعديد من تجار المفرد المحدودي العمل والنشاط .

---

[352] / الديوجي أبي سعيد، دوخي عبد الرحيم الحنيطي ،٢٠٠٣ ،مصدر سابق

[353] / الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية ،٢٠٠٧، مصدر سابق .

٥. إن نظام التسويق الزراعي في فلسطين تفتقر إلى أسواق التجميع في مناطق الإنتاج أو في مراكزها ، ما تفقد المزارع مناخاً من المنافسة وقدراً من المعلومات أثناء بيعه لمنتوجاته . أما الأسواق الريفية وكذلك أسواق الجملة والتجزئة فهي في الغالب تفتقر للخدمات التسويقية والخدمات العامة والمنشآت اللازمة للسوق وكذلك التجهيزات المطلوبة في نـــشاط الأسواق بالإضافة إلى الإدارة الحديثة واللوائح ولجان التحكيم... الخ، وجميعُها تشجِّع على جــذب المتعــاملين إليهـــا وتدفع نحو زيادة عدد الراغبين في الدخول إلى النشاط السوقي الزراعي .

والدورَ الأساسيَّ في وجودِ نظامٍ متكامل للتسويق الزراعي بكلٍّ تشريعاته وأجهزته ومؤسساته وبما يترتب على ذلـــك من تحقيق الطابع الإجتماعي للتسويق وحماية حقوق الأطراف المتعاملة (منتجون وتجار ومستهلكون) ومن ضمن ذلك مراقبة الأسعار، يقعُ تحت المسؤولية المباشرة للدولة وسلطاتها المحلية بأجهزتها المختلفة[٣٥٤] .

٤ - ٥ - ٤ وضع التسويق الزراعي الفلسطيني

يشكل ضعف شبكة التسويق الزراعي في فلسطين بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصـــة والإفتقـــار لنظـــام تسويقي كُفء، وتخلف أسواق تجميع المنتوجات الزراعية فنياً وإدارياً أحد أهم المخاطر والتحديات التـــي تواجـــه القطـــاع الزراعي الفلسطيني ويُعد التسويق الزراعي من المهام المتعددة الجوانب والمعقدة في بعض المراحل إبتـــداءً مـــن الجنـــي مروراً بالنقل والتخزين والتعبئة والتغليف والدعاية والإعلان وصولا إلى المستهلك. ما زالت عمليـــات التـــسويق بدائيـــة ومتخلفة، مقارنة بما وصلت له عمليات التسويق الزراعي في العالم وحتى في البلدان المجاورة.

في الوقت الذي لا يزال فيه التسويق الزراعي أكبر المعضلات التي تواجه العاملين في هـــذا القطـــاع ، ويحتـــاج التسويق الزراعي الفلسطيني للتطوير والتنمية بهدف الرفع من كفاءته وذلك من خـــلال تعزيـــز دور أنظمـــة التعاقـــدات والتعرف على طبيعتها ونماذجها ورفع الوعي بأهمية تحسين جودة المنتوجات الزراعية وتطبيـــق المواصـــفات القياســـية والتعرف على مدى جاهزية الأسواق الزراعية للأدوار التسويقية، فلاشك أن أي تحسين في كفاءة النظام التسويقي يترتـــب على الممارسات التسويقية للمنشأة التسويقية وتطوير المستوى التقني في مجال الخدمات التسويقية وإتاحة هـــذه الخـــدمات

[354] / نبيل العبسي ، ٢٠٠٥،مصدر سابق .

بدون معوقات وبما يتلاءم مع التطورات العصرية مما ينعكس إيجاباً على المنتجين والمستهلكين، إلا أن ضعف القوة السوقية للمنتجين وخاصة صغارهم ستبقى بؤرة مشكلاتهم العملية التسويقية التي لن تنتهي مع قيام المنشأة التسويقية.

و بالإمكان تطوير قطاع التسويق الزراعي الفلسطيني ، وبخاصة في قطاع غزة، من خلال التوسع في إنشاء مستودعات التبريد، إذ يعد التخزين بصفة عامة والتخزين المبرد بصفة خاصة أحد أهم الخدمات التسويقية لمنتوجات المزارعين المستثمرين .ومن هنا تنبع أهمية مشروعات التخزين المُبرد لأنها تقوم بتقديم الخدمات التسويقية من وسائل الفرز والتدريج وتغليف وتعبئة الخضروات والفاكهة وتوفير المخازن المبردة الضرورية لتخزين الثمار وتسويقها تدريجياً تبعاً لظروف السوق المحلية والخارجية.وتعمل على زيادة الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية والعمل على تقليل الفاقد في عمليات التسويق عن طريق النقل والتخزين غير المناسب والتحكم في إنسياب المنتوجات إلى الأسواق في الأوقات المناسبة وبما يضمن عائدات مرضية للمنتجين[٣٥٥].

ومن أنواع التسويق الزراعي في فلسطين :-

١- **التسويق الداخلي** : وذلك عن طريق مرور السلعة عبر قنوات التسويق داخل محافظات قطاع غزة وكذلك داخل محافظات الضفة الغربية، وأيضاً مابين المحافظات وتسمي بالأسواق المحلية.

٢- **التسويق الخارجي** : وهو عملية مرور السلعة عبر قنوات تسويق داخلية ومن ثم إلى الخارج عن طريق التصدير.

٤-٥-٤-١ التسويق الزراعي في قطاع غزة

إزدادت أهمية تسويق المحاصيل والمنتوجات الزراعية ،عندما إرتفع إنتاج الخضار والفواكه في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ قدوم السلطة الفلسطينية، على ضوء دخول التكنولوجيا الوسيطة في الإنتاج الزراعي من مستلزمات إنتاج مثل ، بلاستيك زراعي وري بالتنقيط ، وبيوت بلاستيكية ، وأسمدة ، ومبيدات حشرية.... الخ . إن إرتفاع الإنتاج و العرض في منتوجات المحاصيل الزراعية دفع المزارعين والتجار للبحث عن أسواق جديدة بالإضافة للأسواق المحلية ، وبالطبع فإن الأسواق المجاورة، وبخاصة الأسواق العربية كانت هي المؤهلة لإستقبال هذا الفائض الزراعي .

355 / أيوب ودالسيك ،٢٠٠٩، مصدر سابق .

وتشمل العمليات التسويقية علي(التجميع، الفرز والتدريج، التعبئة، التخزين، النقل) ويشكل التسويق الداخلي والخارجي أحد المفاصل الرئيسية للنشاط التعاوني الزراعي ككل وهو يمثل الحلقة الثانية والجزء المكمل للنشاط الإنتاجي ولهذا يتم الإهتمام بمشاريع التسويق والصادرات الزراعية رغم الإمكانيات المحدودة في قطاع غزة، كون أن هذا النشاط واسع وآثاره المستقبلية والبعيدة تشكل أهمية كبيرة على مستوى البلاد ككل، إضافة إلى متطلبات أساسية داعمة لعملية التسويق والتصدير من موارد بشرية ذات كفاءة إدارية وفنية، مضاف إليها الإحتياجات من وسائل وأدوات ومعدات للحفاظ على المنتوج ما بعد الحصاد وتقليل الفاقد والتكلفة ورفع الكفاءة والجودة[٣٥٦].

ومن أهم عيوب التسويق الزراعي في قطاع غزة:-

- تعاني البني التحتية لقطاع التسويق الزراعي في قطاع غزة من ضعف واضح، وأبرزه في مجال الخضار والفواكه ، حيث لا تمثل أسواق الجملة أسواقاً حقيقية بإستثناء سوق الجملة في محافظة غزة (سوق فراس) ، وسوق (الفالوجا) في محافظة شمال غزة، وأسواق أخري في محافظات قطاع غزة، والتي لا تخلو بدورها من ضعف واضح في مجال عرض وبيع المنتوجات الزراعية وتسعير المنتوجات الزراعية وتوثيق المعلومات .
- تعاني البنية التحتية في قطاع غزة لتقنيات معاملات ما بعد الحصاد من ضعف واضح في مجال التبريد الأولي والتدريج والتعبئة والنقل المبرد والتخزين المبرد والتجهيز والتصنيع[٣٥٧].
- ضعف العقلية الإقتصادية والبساطة عند المزارع في قطاع غزة في حفظ المنتوج والمحاصيل عند قطفها في أماكن صالحة لحين تسويقها، ويعزى ذلك لصغر المساحات الزراعية.
- ضعف طرق المواصلات بين محافظات قطاع غزة للنقل والتي تتوفر فيها المستلزمات الأمنية والإقتصادية.
- ضعف الإتصالات السريعة بين المُنتج والمسوق، فقد يحتاج التاجر أو الوسيط للذهاب إلى المزارع في أرضه في مناطق بعيدة ليشتري منه المحصول.
- عدم وجود منافسة حقيقية في عمليات التسويق، بسبب أن غالبية مزارعي قطاع غزة يزرعون نفس المحاصيل الزراعية.

---

[356] /تقرير التسويق الزراعي http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=68982
[357] / ناصر الحوساني ، وآخرين ، تقرير الإرشاد الزراعي والتسويق الزراعي في الأردن ،٢٠٠٧وwww.warm.org

- تبعثر التسويق الداخلي بين المُسوق والمستهلك.بسبب إتجاه أغلب المواطنين العاطلين عن العمل للبيع كباعة متجـولين لكسب الرزق.
- محدودية المعرفة بالنظم التسويقية الحديثة ، لا تستخدم النظم الحديثة في قطاع غزة بخـصوص التـسويق الزراعـي ، وإنما بعشوائية وتلقائية عن طريق الجمعيات التعاونية.
- ندرة وقلة الشاحنات المُبردة والسيارات الحديثة لنقل المحاصيل الزراعية القابلة للتلف السريع في قطاع غزة.
- بدائية التسويق الزراعي إضافة إلى نقص الكوادر المتخصصة في عمليات التـسويق الزراعـي وإعتمـاد المـزارع على إمكانياته الذاتية في نقل المحاصيل الزراعية في كثير من الحالات.

٤ - ٥ - ٤ - ٢ أهمية تطوير التسويق الزراعي في قطاع غزة

تعتبر عمليات التسويق الزراعي من أهم العمليات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سـواء وقـد إتسمت نظرة العالم اليوم لعملية تسويق الغذاء بنظرتين مختلفتين على الرغم أنهما مرتبطتين ببعـضهما الـبعض وتـشير النظرة الأولى إلى الكيفية التي يتم فيها تنظيم طرق تسويق الغذاء وإلى أي مدى تؤدي هذه الطريقة مهامهـا الإقتـصادية والإجتماعية بكفاءة، وكيف تتغير بمرور الزمن وهذه نظرة الإقتصاديين والمحللين وتسمى بالنظرة الكلية، والنظرة الثانيـة وهي التي يتبعها متخذي القرار (المنتج) وهي نظرة تتعلق بخيارات ماذا ينتج ومتى وأين ومتى يشتري أو يبيع ، أي أنها تتعلق بخطة إستراتيجية معينة لإرضاء المستهلك مقابل حصول المنتج على الربح.

وقد أدى تطور المجتمعات وتطور الإنتاج الزراعي إلى ظهور قاعدة التخصص والذي أدى إلى كـسر قاعـدة الزراعة من الإكتفاء الذاتي إلى التسويق الفائض مما نشأت الحاجة إلى ضرورة إنشاء الأسواق الخاصة بتسويق المنتوجات الزراعية وتسهيل تبادل الفائض في الإنتاج بيـن المنتجين(مواقع الإنتاج) والمستهلكين (مواقع الإستهلاك) وهنا يبـرز الدور للحكومة في إقامة وتوفير البنية التحتية لتطور العملية التسويقية مثل شـق ورصـف الطرقـات وتـوفير وسـائل الإتصالات وتشجيع القطاع الخاص والجمعيات التعاونية الزراعية في إنشاء الأسواق.

ومن خلال المتابعة لتطور العملية التسويقية الزراعية، فإنه قد يطرأ تطوراً واضحاً على النظام التسويقي وتزداد أهميته ليتمشى مع التطور الإقتصادي والتخصص في أداء المهام الإقتصادية الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وزيـادة الثقة بين المنتجين والمستهلكين جغرافياً، إلا أن العملية التسويقية تحتاج للعديد من المقومات لتسهيل أدائها ومهامهـا مثـل وجود وسائل المواصلات لنقل الفائض في الإنتاج من الريف (مواقع الإنتاج) إلى الحضر مواقع الإستهلاك، و إلى جانـب الحكم على تطور النظام التسويقي ومدى نجاحه فيقاس بالعديد من المعايير المتعارف عليها مثل معدل دخل الفـرد ونـسبة التحضر ومستوى نظام النقل والبنية التحتية للإتصالات ودور السلطة الفلسطينية في تطور العملية التسويقي، وبذلك نجد أن النظام التسويقي الزراعي الفلسطيني يمكن إعتباره من مراحل التطور للتسويق الزراعي بشكل خاص والتـسويق الغـذائي بشكل عام[٣٥٨].

٤ - ٥ - ٤ - ٣ مقترحات تطوير التسويق الزراعي الفلسطيني

هناك العديد من المجالات التي يجب أخذها بالحسبان عند تطور التسويق الزراعي وهي كما يلي[٣٥٩]:-

أ) في مجال الإرشاد :-

٢- تصميم وتنفيذ برامج إرشادية تسويقية وترويجية محلية وعالمية.

٣- زيادة الوعي التسويقي بين فئات المتعاملين في مجال التسويق .

٤- تعريف المتعاملين من مزارعين ، تجار ومصنعين بالمواصفات المطلوبة في الأسواق التصديرية العربيـة والأجنبيـة (نوع المحصول ، بطاقات التعريف ، درجة الجودة ، الأوقات المناسبة للتصدير ...الخ).

ب) في مجال البنية التحتية :-

١. تطوير البنية التحتية والخدمات التسويقية المساندة.
٢. إنشاء الأسواق الشعبية قرب المناطق الحضرية خلال مواسم القطف .
٣. إنشاء مراكز تجميع المحاصيل الزراعية بسرعة من جهة إنتاجه وتوجيهه للأسواق المحلية أو لمراكز التجميع لإعداده للتصدير.
٤. إعداد الكوادر الفنية القادرة على منح شهادات ومواصفات معترف بها في الأسواق الدولية.

---

358 / عبد الهادي العجيلي، مصدر سابق .

359 / تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الزيتون وزيت الزيتون في الوطن العربي، ٢٠٠٣، www.aoad.org/ftp/Olive%20Study.do c

٥. إنشاء مراكز لتسويق المحاصيل بإسلوب علمي وأدوات حديثة في مناطق الإنتاج تتولي عملية الفرز والتدريج والتعبئة.

ج) في مجال التدريب: -

١- تدريب القطاع الخاص على الأساليب الصحيحة للتعبئة والتداول.

٢- إنشاء وتدريب القطاع العام المختصة بمتابعة فرز تعبئة وتدريج المحاصيل التصديرية.

٣- إعداد المدراء القادرين على إدارة المشاريع الجديدة في مجال التسويق الزراعي .

د) في مجال خفض التكاليف: -

١. تقليل المسالك التسويقية للمحاصيل التصديرية ، لتقليل التكاليف التسويقية وخاصة العمولات التي يحصل عليها السماسرة والوسطاء التجاريون حيث لا يقومون بإضافة أي منافع أو قيم إضافية علي السلع المتبادلة.

٢. خفض تكاليف النقل من مناطق الإنتاج للمناطق المستهلكة مثلا بتوفير شركة نقل تعاونية تتولي عملية النقل مقابل التكلفة الفعلية.

ه) في مجال التمويل : -

١- توفير مصادر التمويل لغايات التسويق.

٢- توفير برامج ضمان (إئتمان) للصادرات.

ويقصد **بالتمويل** :تأمين المال اللازم للقيام بالوظائف التسويقية المختلفة أثناء إنتقال المنتوجات الزراعية من المنتجين إلي المستهلكين[٣٦٠] . ويمكن تقسيم التمويل إلى قسمين رئيسيين : -

- **الأول** : الإئتمان الذي يعني تأجيل إستلام قيمة المشتريات لفترة محددة بعد إتمام عملية الشراء.

- **الثاني** : التسليف (الإقراض) ويعني منح قروض قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة الأجل، لتمويل الخدمات أو العمليات الإقتصادية. والجدول التالي يوضح القروض من قبل مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين، ومن ضمنها قروض النشاط الزراعي.

[360] / نضال صبري،٢٠٠٨، مصدر سابق .

والجدول (٤-٢) يوضح القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الصغير من١٩٨٧وحتى٢٠٠٧م مليـــون دولار أمريكي*:-

رقم	مؤسسة الإقراض الصغير	المجموع
١.	**المركز العربي**	**10.2**
٢.	**أصالة**	**8.9**
٣.	**فاتن**	**43.4**
٤.	**صندوق التنمية الفلسطيني**	**6.6**
٥.	**لجان الإغاثة**	**6.1**
٦.	**أنيرا**	**8.0**
٧.	**CHF**	**43.4**
٨.	**الأونورا**	**116.0**
٩.	**YAMCA**	**11.3**
	المجموع	**254.0**

*- المصدر: نضال صبري ،دراسة عن تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) ،٢٠٠٨ .

وبلغ عدد القروض خلال الفترة نفسها **٢٧٦٤٤** قرضاً للنشاط الزراعـــي، مـــن ضـــمن **٢١٤٤٥٩** قرضـــاً بمتوسط **١١٨٢** دولار أمريكي للقرض الواحد، من هذه القروض حوالي **٥٩%** في قطاع غزة[٣٦١].

والجدول(٤-٣) يوضح مصادر تمويل القطاع الزراعي في فلسطين*:-

مصادر التمويل	الرتبة
البنوك التجارية	**1**
مؤسسات إقراض غير هادفة للربح	**2**
رأس المال المدفوع والمكتب	**3**
الإئتمان المقدم من المزودين والشراء المشترك	**4**
جمعيات التوفير والتسليف	**5**
مساعدات وفق مبدأ مشاركة المستفيدين	**6**
منح ومساعدات دولية من خلال برامج	**7**
الصيارفة	**8**

*- المصدر: نضال صبري ،٢٠٠٨ ، مصدر سابق .

361 / نضال صبري ،٢٠٠٨ ، مصدر سابق ،ص٤٦ .

بالتعامل مع خصوصية التمويل والإئتمان اللازم للعمليات التصديرية من خلال[362]:-

- توفير التمويل اللازم لإتمام النشاط التصديري من خلال آليات توفير قروض ميسرة خاصة بالتصدير ، وتأسيس ودعم برنامج التأمين على الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة بهدف تقليل الخوف من دخول أسواق جديدة.
- توفير قروض طويلة الأجل بهدف التوسع في الإنتاج الموجه للتصدير.
- إنشاء صندوق لتعويض المزارعين عن التكاليف الزائدة التي يتعرضوا لها في عمليات نقل المنتوجات الزراعية ومُدخلات الإنتاج.
- تفعيل صندوق الإقراض الزراعي وزيادة موارده وتقليل نسبة الفائدة علي القروض.
- توفير قروض ميسرة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في البنية التحتية اللازمة للتصدير الزراعي (مثل بيوت التعبئة والتبريد ووسائل النقل) حيث أن مشاريع البنية التحتية هي ذات تكلفة عالية وعوائد غير سريعة.
- الإسراع في إقرار مشروع التأمين الزراعي لتقليل المخاطر على الزراعة للتصدير.
- ممارسة سلطة النقد الفلسطيني لدورها في التأكيد من أن أموال المنح المخصصة لمشاركة البنوك في مخاطر إقراض القطاع الزراعي مُفعلة، وتمكين المزارع الفلسطيني من الحصول على هذا التمويل في ظل ضعف قدرات المزارع الفلسطيني على توفير الكفالات والضمانات اللازمة .

و) في مجال التنظيم :-

١. تحفيز القطاع الخاص على إنشاء الإتحادات النوعية وتوفير التشريعات لإقامة مثل هذه الإتحادات.

٢. إنشاء مكاتب لخدمات تسويق المحاصيل التصديرية .

٣. تشجيع إنشاء هيئة تسويق وتصدير لتشجيع التصدير.

٤. الإهتمام بدور التعاونيات الزراعية التسويقية ، لكي تقوم بعملية التسويق التعاوني لحماية المزارعين من إحتكار التجار ، وضمان حصول المزارعين على أعلى الأسعار لمحاصيلهم .

ز) في مجال الترويج :-

١. تصميم وتنفيذ البرامج الترويجية للمنتوجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية وفي الأسواق العربية.

---

362 / رؤية القطاع الخاص الفلسطيني حول الإقتصاد المقدسي حوافز التصدير،٢٠١٠،www.paltrade.orgcms...paltrade

٢.تشجيع عقد المهرجانات والمعارض المتخصصة بالمنتوجات الزراعية والصناعات المترتبة عليها، محلياً بهدف الترويج للمنتوجات المحلية داخلياً، وتثقيف وتوعية المستهلكين خارجياً بأهمية الصادرات الزراعية الفلسطينية.

ط) في مجال تحرير الأسواق :-

فتح باب التصدير للمنتوجات الزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية لربط السوق المحلي بالأسواق الخارجية ، مما ينعكس إيجاباً على تطوير جودة الإنتاج ليتمكن من المنافسة ومواجهة متطلبات السوق العالمي.

ك) في مجال معاملات ما بعد الحصاد :-

توعية المزارعين وحثهم على إتباع المعاملات الصحيحة فيما يتعلق بعمليات ما بعد الحصاد مثل القطف ، الفرز والتدريج ، التغليف ، التعبئة والنقل ، وذلك بهدف تقليل الفاقد والتالف النوعي ورفع جودة المنتوجات الزراعية ، مما يساهم في خفض التكاليف وزيادة التنافسية.

ل) في مجال المعلومات والدراسات :-

تزويد كافة المتعاملين بالمعلومات اللازمة حول أفضل أساليب النقل والتداول والعناية بالمحاصيل الزراعية وتوفير المعلومات والدراسات التسويقية المتخصصة حول الأسواق المحلية والخارجية. وكذلك تحسين أساليب توزيع المعلومات وإيصالها إلى المزارعين بالأوقات المناسبة.

م) في مجال المواصفات:-

١- مراقبة دقيقة للمحاصيل التصديرية للمحافظة على سمعة الإنتاج الفلسطيني.

٢- وضع علامات تجارية فلسطينية مميزة.

٤-٥-٥ أثر الإجراءات الإسرائيلية على التسويق الزراعي الفلسطيني

شملت الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض المزيد من الضغوط الإقتصادية على الفلسطينيين لوقف الإنتفاضة، وبخاصة على القطاع الزراعي ، وتمثل ذلك في مصادرة الأراضي الزراعية، وتجريف وتدمير وإتلاف محاصيل زراعية، وفرض العديد من الإجراءات التعسفية والمعيقة للتصدير.

مثل رفع رسوم التصدير ،وتعطيل الشاحنات المخصصة للتصدير فترات طويلة، مما تسبب في إرتفاع تكاليف الشحن، ومنع قطف المحاصيل الزراعية في أوقاتها، وفرض حظر التجوال والحصار العسكري على مناطق الإنتاج الزراعي ، ومنع التصدير في الكثير من الأوقات.وتدمير البني التحتية الأساسية من وسائل نقل ومواصلات وسبل إتصال، الأمر الذي يعوق من تسويق السلع والمنتوجات الزراعية.

٤ - ٦ المبحث الخامس : الإستراتيجية المتكاملة لتحقيق التسويق الزراعي الأمثل .

إن الأهداف الإستراتيجية للنشاط الزراعي والتسويق الزراعي، تتركز في ثلاثة إتجاهات: تأمين الغذاء للسكان ، وتزويد الصناعة بالمواد الخام، وتأمين فائض للتصدير. وبما أن القطاع الزراعي من أهم الركائز الأساسية للتنمية الشاملة، بأبعادها الإجتماعية، والإقتصادية، والبيئية.

إن الوصول إلى زراعة عصرية تتكيف وتستجيب لحاجات الأسواق المحلية والأجنبية وتكون منافسة من حيث النوعية والسعر يتطلب توفير مؤسسات وبنية تحتية وفنية داعمة وملائمة ،حيث ستعمل السياسة الزراعية على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية والتي ستحدد مسار التنمية الزراعية والريفية في فلسطين خلال المرحلة القادمة وضمن السياسات والتوجهات التالية[٣٦٣] :

- الإستغلال الأمثل للموارد الزراعية وبشكل خاص الأرض والمياه بكفاءة واقتصادية وبما يضمن إستمراريتها والمحافظة على البيئة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي .
- تنمية وتطوير الريف الفلسطيني من خلال تحقيق التنمية الريفية المتكاملة والتي تشكل الزراعة العمود الفقري لها وإعتماد مبدأ المشاركة الشعبية ومراعاة التكامل والتنسيق مع المنظمات الأهلية وإدماج النوع في التنمية وتشجيع إنشاء تنظيمات المزارعين والمستهدفين الآخرين .
- زيادة وتحسين التسويق الزراعي و القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في الأسواق المحلية والأجنبية.
- تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التنمية الزراعية والريفية.
- تدعيم وتقوية البناء المؤسسي والإطار القانوني للزراعة وتنمية الموارد البشرية، وتحقيق كفاءة أكبر في تقديم الخدمات

---

363 / البدائل الإستراتيجية للسياسات الزراعية في سورية، دمشق،٢٠٠٢،ص٣٢،www.napcsyr.orgdwnld-filesproceedingsar02_strategy_table_ar.pdf

- تشجيع التعاون والتكامل الزراعي العربي والإقليمي والمشاركة الفعالة في المنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء[٣٦٤] .

إن الاهتمام بالمسألة الزراعية – بكل جوانبها – في وطننا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم بإستيرادها من إسرائيل نذكر منها على سبيل المثـال ، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الإهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقليـة عبـر الأراضي الممكن إستصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، والإهتمام بالمحاصيل التصديرية وذات الميزة التنافسية. لـذا يجب تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تطور القطاع الزراعي كما يلي[٣٦٥]:

١- ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب وإحتياجات الإستهلاك المحلي.

٢- العمل على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الانتاج بما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية للدونم .

٣- استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي في تعديل الأنماط الإنتاجية بما يساهم في الإستغلال الأمثـل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.

٤- العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.

٥- الاستفادة من الأراضي التي أخلاها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة في إقامة مشاريع إنتاجية نموذجية تساهم في سـد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.

٦- تطوير الإرشاد الزراعي وتأمين الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة تساهم في رفـع معـدل الانتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.

٧- الإستغلال الأمثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير أساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.

٨- تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.

٩- إدخال أصناف خضار جديدة تتميز بإرتفاع الإنتاجية ومقاومة الأمراض والآفات وملاءمتها للظروف الجوية.

١٠- تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الانتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.

---

364 / السياسة الزراعية الفلسطينية، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2513

365 / جمال الصوراني ، المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة،،٢٠٠٦،ص١١-١٢ *www.doroob.comc*

١١- إدخال أصناف خضار جديدة تتميز بإرتفاع الإنتاجية ومقاومة الأمراض والآفات وملاءمتها للظروف الجوية.

١٢- زيادة في القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للإستفادة من فائض الانتاج وقت الذروة وطرحه في الأسواق عند الحاجة.

١٣- إدخال أصناف حمضيات جديدة تتميز بإرتفاع الإنتاجية وتجديد المساحات المزروعة، والمساحات المجرفة.

٤-٦-١ إستراتيجية التسويق الزراعي في فلسطين

تتجه السلطة الفلسطينية في إستراتيجية سياساتها الإقتصادية الزراعية نحو رفع مستوى معيشة سكانها من المزارعين عن طريق الإرشاد الزراعي وتوسيع الإنتاجية الزراعية، توسيعاً أفقياً ورأسياً وذلك بتوسيع الرقعة الزراعية وتعزيز إنتاجها أو غير ذلك بإستخدام أكبر قدر من رؤوس الأموال والمعرفة الزراعية الحديثة ومن ثم بتعميم الأساليب التسويقية الحديثة وفي إدخال صناعات تجهيزية وإعدادية للمحاصيل الزراعية المختلفة ، وبالتالي تقديم منتوجات تغري الأسواق الداخلية والخارجية وتلبي حاجات المستهلكين . ولما كان مستوى معيشة المُزارع لا يعتمد على كمية إنتاجه ونوعه فقط ، بل يعتمد أساساً على مقدار ما يدر عليه إنتاجه من ربح ومال يجنيه من خلال عملية التسويق والمساعدة الحكومية الفنية والمالية المجردة من الفوائد أو تلك التي يمكنه إقتراضها من المصارف الزراعية الحكومية بفائدة قليلة أو رمزية.

وتعتبر الأساليب والوسائل والعمليات التسويقية الزراعية السائدة في السلطة الفلسطينية بدائية ولا تخدم المُزارع كثيراً في الحصول على أفضل عائد مالي، خصوصاً لدى صغار المزارعين، فإن هذه الأساليب باتت بحاجة ماسة لإعادة النظر فيها وفي الأسس التي تعتمدها في مساعدة القطاع الزراعي ليبقي المزارعون ، صغارهم وكبارهم ، متعلقون بالأرض وبما تنتجه من خيرات .

تحتاج عمليات التسويق الزراعي (تبدأ قبل الإنتاج وتنتهي مع وصول المنتج للمستهلك النهائي) إلى مجموعة مراحل من إدارة وقطف المنتوج إلى التخزين والنقل والبيع من تاجر الجملة والمفرق لتصل إلى المستهلك بأسعار مرتفعة عادة ما يتحملها المزارع والمستهلك بشكل أساسي[٣٦٦].

من هنا يجب على السلطة الفلسطينية أن تتجه في سياساتها الإقتصادية الزراعية إلى الإهتمام بوضع خطة تسويقية زراعية سليمة تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية[٣٦٧] :-

[366] / واقع التسويق الزراعي في لبنان، http://www.jbf-lb.org/essaydetails.php?eid=271&cid=277

[367] / د. زكي محمود شبانة ، دور التسويق الزراعي في التنمية الإقتصادية في الدول العربية،http://www.al-hakawati.net/arabic/Civilizations/raedindexb24.asp

- تخفيض أو منع الفقد الطبيعي في المنتوجات الزراعية حتى تسويقها .
- تخفيض التكاليف التسويقية بالحد من تعدد الوسطاء بين المتاجرين والمشترين .
- رفع كفاءة العمليات التسويقية أثناء الفرز والتدريج والتغليف والتعبئة والنقل .
- تنظيم الأسواق المحلية والمركزية والتصديرية بإشراف وتوجيه المؤسسات الحكومية المختصة كي تنتظم عمليات البيع وتتحقق العدالة في توزيع الناتج الربحي بين المنتجين والتجار .

ويمكن تحقيق الإستراتيجية للتسويق الزراعي بإتخاذ الخطوات التالية[٣٦٨] :-

◊ العمل على توجيه البنيان التسويقي الزراعي في السلطة الفلسطينية توجيهاً سليماً، ممثلاً في وضع أسعار مستقرة ومجزية للمزارعين وعادلة بالنسبة للمستهلكين .

◊ العناية بطرق ووسائل نقل المحاصيل الزراعية من المزرعة إلى الأسواق المحلية والمركزية والتصديرية .

◊ وضع المعايير والمواصفات الخاصة بمختلف العبوات وطرق التغليف والتعبئة والعمل على تسهيل حصول المُزارع على المواد الخام اللازمة للتعبئة .

◊ إنشاء محطات للتعبئة وللتجهيز وللإعداد لمختلف المحاصيل الزراعية .

◊ وضع المعايير والمواصفات الخاصة بمختلف الرتب والدرجات للمحاصيل الزراعية المختلفة ووضعها في تصرف المُزارع ، وعمل نماذج خاصة توضحها، والعمل على جعل التدريج أساساً للصفات التجارية للمنتوجات الزراعية في مختلف المراحل التسويقية، وتعيين مدرجين حكوميين في مختلف الأسواق يقومون بمساعدة المُزارعين في حصولهم على حقوقهم .

◊ إنشاء الأسواق اللازمة لمختلف المنتوجات الزراعية تحت الإشراف الحكومي وتدعيمها بالمخازن ووسائل التبريد .

◊ العناية بتنظيم التخزين في مناطق السلطة الفلسطينية بإنشاء الصوامع والمخازن والبرادات اللازمة وربطها بنظام تمويلي لمساعدة المزارعين .

◊ دراسة الأسواق الداخلية والخارجية دراسة مستفيضة وتحليل الأنباء والمعلومات التسويقية عن طريق جهاز حكومي متخصص يقوم بنشر هذه المعلومات التي ترشد المزارعين وتوجههم توجيهاً إنتاجياً وتسويقياً صحيحاً .

---

368 / د. زكي محمود شبانة، المصدر السابق .

◊ تنظيم الدعاية للمنتوجات الزراعية في الأسواق الداخلية والعربية والأجنبية تنظيماً يحقق للمزارع الفلسطيني الحصول على أسعار مناسبة مع الأسعار التي يحصل عليها المزارعين الآخرين .

يمكن لهذه الخطوات التنظيمية أن تحقق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وعلى السلطة الفلسطينية أن تسهم إلى حد كبير في تنمية القطاع الزراعي من أجل أن ترفع مستوى مزارعيها ومستوى معيشة سكانها وتحقيق زيادة دخول شعبها.

٤-٦-٢ القطاع الزراعي ودوره في التجارة الخارجية

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية الأكثر بروزاً في الإقتصاد الفلسطيني، سواء من الناحية الإنتاجية أو من ناحية تشغيل الأيدي العاملة، حيث يشكل هذا القطاع حجر الزاوية لهذا الإقتصاد لكونه يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ، ويستوعب حوالي ٢٦% من قوة العمل الفلسطينية، إضافة إلي مساهمته بأكثر من ٥٠% من إجمالي الصادرات الفلسطينية[٣٦٩]، ولقد تذبذب دور القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني خلال الفترات السابقة بسبب الظروف المحيطة به سياسياً وإقتصادياً .

لقد كان القطاع الزراعي أهم قطاع تمكن من تشكيل خط دفاع أمام الإنهيار الإقتصادي الذي أحدثته ممارسات إسرائيل في القطاع الزراعي . فلقد إستوعب القطاع الزراعي بعض العاطلين عن العمل، وأوجد دخلاً (ولو ضئيلاً) لعائلات كثيرة ليس لها أي مورد أخر للدخل. وتشير الإحصائيات أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد إزدادت من ١١% عام ١٩٩٩ إلى ١٥% عام ٢٠٠٢ ولقد تم ذلك لأن كثيراً من العائلات التي وجدت نفسها فجأة بلا دخل، لأن معيلها قد فقد عمله في القطاعات الأخرى أو في إسرائيل، قد عادت تلك العمالة إلى الزراعة حتى تتمكن من تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، وتشير عملية مسح أجرته **جامعة بير زيت** أن نسبة العائلات التي عادت إلى الزراعة وصل إلى ١٦,٨% من العائلات في شباط ٢٠٠١ و ٢٦,٨% في شباط ٢٠٠٢م ، و ٣٢,٦% في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ م.

كل ذلك يؤكد قدرة القطاع الزراعي على توليد عدد مهم من فرص العمل بشكل يقلص من أزمة البطالة إذا حصل القطاع على الدعم المناسب. ومن ناحية أخرى فان قدرة القطاع الزراعي على الصمود أمام التدمير العسكري

---

369 / عبد المعطي زعرب ، ٢٠٠٥، مصدر سابق .

لا تحتاج إلى شرح على أساس أن الزراعة موجودة في كل مكان وليست في أماكن معنية يمكن تدميرها بسهولة أما بالنسبة للموقع الإستراتيجي للقطاع الزراعي، فإن له موقعاً إستراتيجيا هاماً لأنه يستطيع أن يقيم ترابطاً هاما مع القطاع الصناعي عن طريق إمداد الصناعات الزراعية (الغذائية) بكل ما تحتاجه من مدخلات. أما بالنسبة لقدرته على التصدير، فلقد كان من القطاعات المصدرة في السبعينات والثمانيات وإذا دعم القطاع بشكل فعال فانه قادر على إستعادة القدرة على التصدير[٣٧٠].

٤-٦-٣ التجارة الخارجية الفلسطينية

يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً محورياً في الإقتصاد الفلسطيني سواء من حيث حجمه أو تأثيره البنيوي والتنموي،و ويعود ذلك لعوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الإقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير إحتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الإستهلاكية وتسويق المنتوجات الفلسطينية ذات الإرتباط الوثيق بالأسواق الخارجية من ناحية أخري[٣٧١].

بالنظر إلى الظروف الإستثنائية والطارئة، التي عاشها الإقتصاد الفلسطيني على مدى عقود عدة، حيث استتبعت هذه الظروف اختلالاً وتشويهاً لهيكل الإقتصاد، فقد حال ذلك دون أحداث تنمية اقتصادية حقيقية. وان شهد الإقتصاد تطوراً جزئياً في بعض الأحيان فإن ذلك لم يقترن بتطور هيكلي في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وبات بذلك اقتصاداً ضعيفاً يعاني من التشوه والخلل. وعلى ضوء النقص الحاد في الموارد الإقتصادية لفلسطين، الأمر الذي يعمق حدة المشكلة الإقتصادية.

إضافة إلى القيود المفروضة بأشكال عديدة على إستيراد المواد الخام والتي تقلل من فرص تنويع وتعزيز الإنتاج، وبالتالي خفض القوة التنافسية للمنتوجات المحلية. وعلى خلفية ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، فقد نشأت في ظل هذا الوضع سوق إستهلاكية إرتكزت بشكل رئيسي في تلبية الإحتياجات الأساسية على الواردات من الخارج، مما زاد من إتساع الهوة بين الصادرات والواردات. وبسبب محدودية السوق الفلسطيني.

---

370 / أساسيات وآليات ربط أعمال الإغاثة بجهود التنمية، وزارة التخطيط، فلسطين، ٢٠٠٤
371 / عبد المعطي زعرب ، ٢٠٠٥، ص٥

فإن تعزيز الصادرات والتوجه نحو السوق الخارجي لتصريف المنتوجات المحلية، وخفض العجز فـي الميـزان التجاري، يمثل التحدي الرئيسي للسلطة الوطنية الفلسطينية في الإطار العام لرسم معالم إقتصاد قوي وسليم[٣٧٢].

وتعتبر التجارة الخارجية الفلسطينية واحدة من أهم لبنات بناء الإقتصاد الوطني الذي هو بحد ذاته المحرك الرئيسي لعجلة أي تطور وحجر الزاوية في إستقلال أي قرار، سواء أكان سياسياً أو إقتصادياً أو عسكرياً.ويتمثل التحدي الأكبر أمام الإقتصاد الفلسطيني الصغير ذو المصادر المحدودة ومعدلات النمو في القوى العاملة في توظيف التجارة الخارجية من أجل زيادة الدخل وفرص العمل، ويعود ذلك لعدة عوامل تتبع في الأساس من صغر السوق وعدم قدرته على إستيعاب الإنتاج المحلي من بعض السلع الزراعية والصناعية الرئيسية[٣٧٣].

ومن أهداف التجارة الخارجية في فلسطين، ما يلي[٣٧٤]:-

- توفير بيانات تفصيلية عن المواد المستوردة والمصدرة حسب بلد المنشأ والمقصد.
- توفير بيانات تفصيلية عن الدول المتعامل معها تجارياً.
- توزيع السلع المستوردة والمصدرة حسب الغرض الإقتصادي.
- توفير بيانات عن حركة التدفقات السلعية من خلال واسطة الدخول والخروج.
- توزيع الواردات والصادرات الفلسطينية على المستوي الجغرافي للأراضي الفلسطينية.
- توفير بيانات حول حركة التدفقات السلعية من خلال المعابر والحدود.

٤-٦-٣-١ معوقات التجارة الخارجية الفلسطينية

يشار إلى أن من أهم القضايا التي ساهمت في تباطؤ نمو التجارة الفلسطينية، والذي أدى إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري،تمثل في سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الفلسطينية، وتحكمها بشكل شبه تام في حركة الإستيراد والتصدير عبر فرضها شروطاً مباشرة ومجحفة بحق كل من الصادرات والواردات الفلسطينية، مثل تطبيق نظام تعرفة جمركية يحول دون سهولة انتقال الكثير من السلع التي قد تنافس منتجاتها، وكذلك إستخدام الذرائع الأمنية كوسيلة

[372] / جميل الخالدي ، الإتفاقات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطينية، http://www.oppc.pna.net/mag/mag11-12/new_page_9.htm
[373] / عبد المعطي زعرب ، ٢٠٠٥، ص١٣.
[374] / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،إحصاءات التجارة الخارجية ،٢٠٠٧، ص٤.

لمنع دخول الكثير من المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع بشكل خاص، إضافة إلى منع الإستيراد المباشر من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

والى جانب تلك المعوقات، فقد أثرت العوامل الذاتية الناتجة عن الخلل في تركيبة الإقتصاد وحجمه في تباطؤ نمو التجارة الخارجية، حيث أن ضعف البنية التحتية للتجارة، جعل من دخول الأسواق الخارجية أمراً صعباً ومعقداً، الأمر الذي انعكس على قيمة الصادرات الفلسطينية للخارج ونوعيتها.

كما ساهم في ذلك الإفتقار الملحوظ لإستراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة الفلسطينية في هذا الإتجاه. فعلى الرغم من تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لنظام السوق المفتوح والإقتصاد الحر، فإن التخطيط الإستراتيجي لتنمية وتعزيزهذا التوجه لا يزال دون المستوى الفعال الذي يخدم هذه الإستراتيجية، كما أدى إلى عدم مقدرة القطاع الخاص الفلسطيني وضعفه في تعزيز وتنمية أداء وتطوير المعرفة والخبرات في هذا المجال إلى عدم دفع الرؤيا الإستراتيجية التي تخدم عمليات التجارة والتسويق قدماً.

وحيث تتجاوز قيمة الواردات بشكل ضخم قيمة الصادرات، تبرز مشكلة تمويل الواردات. وقد تم تمويل الجزء الأكبر من الواردات الفلسطينية من إيرادات العمالة الفلسطينية، وكذلك المساعدات الأجنبية، وهو أمر انعكس سلباً على مستويات الإستثمار والتوفير في المناطق ولا شك أن هناك معيقات خارجية أخرى ساهمت في إعاقة حركة المبادلات التجارية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي.

وإستندت بالأساس إلى سياسات الحماية المتبعة والإجراءات البيروقراطية والجمركية على الحدود، وإستخدام القيود المتعلقة بالمواصفات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي في دفع التجارة بين الطرفين إلى مستويات أعلى لأسباب عدة سوف يتم التطرق إليها لاحقاً.

٤-٦-٣-٢ ملخص عام للإتفاقات الإقتصادية والتجارية

أهمية الإتفاقات التجارية :تستهدف الإتفاقات التجارية التي يتم توقعيها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف تحقيق أغراض عدة يمكن إنجازها في فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الفلسطينية، مما يستدعي تأهيل القطاعات الإنتاجية، وبخاصة التصديرية وتعزيز الأداء الإقتصادي والقدرة التنافسية للمنتوجات المحلية في أسواق العالم.

إلى جانب إبراز الهوية الفلسطينية في مواجهتهما مع الجانب الإسرائيلي للتحرر من الإحتلال، والتعامل مع فلسطين إقتصادياً بإعتبارها كياناً اقتصاديا قائماً بذاته.

من جهة أخرى تساهم هذه الإتفاقات في تنويع المبادرات التجارية وإعطاء خيار أفضل للمنتج الفلسطيني وتقلص الإعتماد الكبير على إسرائيل كشريك شبه محتكر للتجارة الفلسطينية، كما تساهم مثل هذه الإتفاقات في عملية نقل المعرفة واستقطاب رؤوس الأموال في ظل تعزيز وتنمية أداء القطاعات الإنتاجية التي تعمل بهدف التصدير مما يعزز الإستثمارات المحلية والخارجية.ومن ضمن تلك الإتفاقيات صادرات المنتوجات الزراعية، ويبينه الجدول التالي:-

جدول (٤-٤) يوضح الإتفاقات التجارية بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي ومن ضمنها المنتوجات الزراعية*:-

الجهة	السنة	طبيعة الإتفاق	التصدير	الإستيراد
الأردن	**1995**	**إتفاق تجاري**	**إعفاء لمنتوجات معينة محددة بقائمة في الإتفاق على أن يتم توسيع هذه القائمة بشكل تدريجي**	**إعفاء للمنتوجات المذكورة في القوائم A1.A2.B على أن يتم توسيع هذه القوائم بشكل تدريجي**
الولايات المتحدة	**1996**	**إتفاقية خاصة بموجب قرار رئاسي أمريكي**	**إعفاء جمركي كامل للمنتوجات الأمريكية إلى المناطق الفلسطينية**	**إعفاء جمركي كامل للمنتوجات الأمريكية إلى المناطق الفلسطينية**
الإتحاد الأوروبي	**1997**	**اتفاقية مؤقتة للتجارة والتعاون**	**إعفاء لمعظم المنتوجات الصناعية ومعاملة تفضيلية لبعض المنتوجات الزراعية والزراعية المصنعة**	**إعفاء لمعظم المنتوجات الصناعية ومعاملة تفضيلية لبعض المنتوجات الزراعية والزراعية المصنعة**
مصر	**1998**	**إتفاق تجاري**	**إعفاء جمركي لمنتوجات محددة**	**إعفاء جمركي لمنتوجات محددة**
كندا	**1999**	**إتفاق تجارة حرة**	**إعفاء جمركي للمنتوجات الصناعية والتعامل بنظام الحصص للمنتوجات الزراعية والزراعة المصنعة**	**إعفاء جمركي للمنتوجات الصناعية والتعامل بنظام الحصص للمنتوجات الزراعية والزراعة المصنعة**
EFTA	**1999**	**إتفاق تجارة حرة مؤقتة**	**إعفاء جمركي لمعظم المنتوجات الصناعية ومعاملة تفضيلية متفاوتة للمنتوجات الزراعية والزراعية المصنعة**	**إعفاء جمركي لمعظم المنتوجات الصناعية ومعاملة تفضيلية متفاوتة للمنتوجات الزراعية والزراعية المصنعة**
روسيا	**1999**	**إتفاق تعاون تجاري**	**إعفاء جمركي لمجموعة المنتوجات المحددة ،MFN**	**إعفاء جمركي لمجموعة المنتوجات المحددة ،MFN**

*- المصدر :جميل الخالدي ، الإتفاقات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطينية ، http://www.oppc.pna.net

الأهمية النسبية للتجارة الخارجية الفلسطينية:-

تبين الأهمية النسبية مدى أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠١م حوالي ٦٩,٣% وتعتبر مرتفعة مقارنة مع بعض الدول (الأردن ٥٠% ، مصر ٢٠% ، إسرائيل ٢٥% ، اليابان ١٠%، الولايات المتحدة الأمريكية ٧%).فيما بلغ متوسط قيمة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨م حوالي (٦٧,٨%)[375] .

جدول(٤-٥) يوضح مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة*

النشاط الإقتصادي	1998-1999	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2005-2006	2006-2007	2007-2008
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	4511.7	3749.6	4198.4	4559.5	4322.3	4554.1	7850.9
مساهمة الزراعة(%)	%6.9	%9.2	%11	%7	%8.1	%8.2	%5.6
مساهمة التجارة الداخلية(%)	%11	%9.8	%9.8	%9.4	%9.6	%9.2	%10.8

*- المصدر: غازي الصوراني، دراسة عن الأوضاع الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة،،٢٠١١.

جدول(٤-٦) يوضح تطور التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨م بالمليون دولار أمريكي* :-

العام	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الميزان التجاري	إجمالي الناتج المحلي
1994	407.0	1412	-1005	3012.3
1995	394.2	1658.2	-1264	3193.2
1996	339.5	2016.1	-1676.6	3286
1997	382.4	2238.6	-1856.1	3701.6
1998	394.8	2375.1	-1980.2	4147.9
1999	372.1	3007.2	-2635	4511.7
2000	400.8	2382.8	-1981.9	4118.5
2001	290.3	2033.6	-1743.3	3765.2
2002	240.8	1515.6	-1274.7	3264.1
2003	279.6	1800.3	-1520.5	3749.6
2004	312.6	2373.2	-2060.5	4198.4
2005	335.4	2667.6	-2332.1	4559.5
2006	366.7	2758.7	-2392	4322.3
2007	513	3284	-2771	4554.1
2008	558.4	3466.1	-2907.7	7850.9

*- المصدر: غازي الصوراني، ٢٠١١، مصدر سابق

[375] / غازي الصوراني، ٢٠١١ ، مصدر سابق ص ١٣ .

من المعروف أن نسبة التجارة الخارجية مع إسرائيل وصلت إلى حوالي ٧٧%-٨٠% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية خلال السنوات الماضية، تليها دول الإتحاد الأوروبي، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية، ثم دول المجموعة الأمريكية والدول الأسيوية غير العربية.

٤-٦-٣-٣ تطور الصادرات والواردات الفلسطينية

إنخفضت قيمة الصادرات السلعية (ومن ضمنها الصادرات الزراعية) من ٤٠٧مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٤م إلي ٤٠٠,٨٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠م، أي إنخفضت بنسبة١,٥% خلال الفترة من (١٩٩٤-٢٠٠٠) م ، إلا أن الصادرات السلعية إرتفعت خلال الفترة(٢٠٠٠- ٢٠٠٨)م بنسبة ٢٨,٢% ، في الضفة الغربية بشكل خاص في مقابل التراجع الحاد للصادرات من قطاع غزة بسبب الحصار والإغلاقات والإنقسام[٣٧٦] .

وصلت نسبة الصادرات من الضفة الغربية إلى الأسواق الإسرائيلية إلى الصادرات الفلسطينية الكلية خلال الفترة من (١٩٩٥- ١٩٩٧) م، إلى أعلى مستوى لها (٨٤%) مقارنة مع الفترات السابقة، حيث إستوعبت هذه الأسواق ٧٣% من الصادرات السلعية من الضفة الغربية خلال الفترة من(١٩٩٣- ١٩٩٨)م بعد أن كانت لا تستورد منها إسرائيل سابقاً سوى ٥٨%.من قطاع غزة، ازدادت نسبة الصادرات السلعية من صادرات قطاع غزة السلعية الكلية إلى طولة الإحتلال- إسرائيل، من ٦٢% خلال الفترة من(١٩٦٨-١٩٨٧)م إلى أكثر من ٩٠% خلال الفترة(١٩٩٥- ١٩٩٨) م.

كان حجم التبادل السلعي بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة لحساب السوق الإسرائيلي حتى عام ٢٠٠٦م ، ثم أصبحت حركة التبادل شبه معدومة بسبب شدة الحصار المفروض على قطاع غزة، مع العلم أن زيادة حجم التبادل التجاري الداخلي يصب في مصلحة الإقتصاد الفلسطيني سواء من ناحية إنتاجية أو تسويقية أو إقتصادية.

منذ ٢٠٠٠/٩/٢٨م شددت إسرائيل حدة الحصار على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ وحولتها لمناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي (حتى بعضها عن بعض). حيث منعت الصادرات الفلسطينية – ومنها الصادرات الزراعية-من الوصول للأسواق الإسرائيلية أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها للعالم الخارجي، كما

---

[376] / غازي الصوراني ، ٢٠٠١، ص ٦٨، مصدر سابق .

أعاقت تدفق الواردات الفلسطينية وخصوصاً مدخلات الإنتاج ومنها المستلزمات الزراعية القادمة من أو عبر إسرائيل، مما اثر على العديد من القطاعات ومنها القطاع الزراعي وحيث تسبب بأضرار فادحة في الصادرات في القطاع الزراعي .

ولقد إرتفعت قيمة الواردات الزراعية إلى المناطق الفلسطينية، من ٣٠٤,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤م إلى ٧١٨,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩م . أما قيمة الصادرات الزراعية، فقد إنخفضت من ٧٦,١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤م إلى ٦٢,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٩م. وقد لعبت الزراعة دوراً رئيسياً في التجارة الخارجية، حيث بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى مجمل الصادرات السلعية في عام ١٩٩٩ ما نسبته ٨%. وقد شكلت الواردات الزراعية ما نسبته ٢٧% من إجمالي الواردات لعام ١٩٩٩، فيما شكلت نسبة الصادرات الزراعية نحو ١٧% من إجمالي الصادرات السلعية خلال نفس العام .وقد ساهمت الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات السلعية، حيث استقرت حصتها عند ٢٢% تقريباً بعد العام ١٩٩٦، أما حصة الواردات الزراعية، فقد بلغت في العام ١٩٩٩ حوالي ١٨%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أحد التشوهات التي يعانيها هذا القطاع، وهو تركز معظم التجارة في المنتوجات الزراعية مع طرف واحد فقط، ألا وهو الجانب الإسرائيلي، وكمؤشر على ذلك فقد شكلت الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل خلال العام ١٩٩٧ م حوالي ٩١,٧% ، كما بلغت نسبة الواردات الزراعية في نفس العام حوالي (٩٣,٢%)[٣٧٧].

سُبل تنسيق الجهود العربية في مجال ترويج الصادرات الزراعية : إن إزدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية وصعوبة إيجاد أسواق خارجية للمنتوجات ،وبسبب الحاجة لمعلومات دقيقة وقدرات وخبرات وشروط لا تتوفر للأفراد المنتجين المحليين، والمجهودات الفنية المتعلقة بالمواصفات التي تحتاج إليها ووجود جهة فنية وراء السلعة يحتاج إلي تنسيق لجهود الدول العربية في هذا المضمار. ويسفر الترويج التجاري لتحقيق أعلي قيمة ممكنة للسلعة بمعرفة مناخ السوق والمعرفة بحركة السلع والأسعار ،وبتوظيف خبرات وراء مجهودات التسويق والدعاية والعرض ،مما يحمي المنتوج الزراعي من البيع بأسعار متدنية لسلعة ذات مواصفات جيدة. والجهود العربية في مجال الترويج تدعم الصادرات بشكل متكامل ، لتستطيع منافسة المنتوجات العالمية وتسويقها بدءاً من الإتفاقيات المبرمة لتحرير التجارة والتي تعني[٣٧٨]:-

١) توحيد سياسات الإستيراد والتصدير.

٢) تنسيق السياسات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية الزراعية.

---

377 / غازي الصوراني ،٢٠١١ ، مصدر سابق .

378 / م . صالح الشبلي، آلية الدراسات التسويقية لمنتجات المشاريع التنموية ، http://www.alkherat.com/vb/archive/index.php/t-8765.html

لذا،لابد من النظر بعين العمل الجماعي والتكاملي بين الدول العربية في المرحلة المقبلة و يتطلب هذا العمل الأمور التالية[٣٧٩]:-

- توحيد التشريعات التجارية والمالية والترويجية.
- تشكيل منظومة متكاملة من السلع ومكوناتها التجارية.
- دراسة التدابير التي يمكن إتخاذها مع الأطراف في الإتفاقيات العالمية.
- دعم الهيئة الدائمة لمتابعة تطوير العمل الإقتصادي بتقوية الإدارة السياسية.
- العمل علي إنشاء مركز معلومات وقاعدة بيانات تؤمن بمبدأ الشفافية وتبادل المعلومات.
- تكوين لجنة لمتابعة برامج الترويج مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ولمتابعة الأسواق الخارجية والإهتمام بتطوراتها ودراسة المجالات التي يمكن من خلالها إدخال المنتوجات للأسواق والفرص. واللجنة تهتم بالاتي:-
  ١. التعريف بالمنتوجات في الأسواق العالمية وتحسين جودتها.
  ٢. التعاون مع الجهات المختصة لتوزيع المنتوج وتخفيض التكلفة.
  ٣. يُحبذ إنبثاق اللجان من الممثلين التجاريين في الخارج ومع غرف الصناعة والتجارة.
  ٤. تكوين مركز إستعلام تجاري إقتصادي يوفر معلومات التجارة الدولية، له موقع إلكتروني علي شبكة الإنترنت مرتبط مع شبكة المعلومات للتجارة الدولية.
  ٥. عمل مكاتب خدمات إستشارية وفنية حكومية وخاصة تخدم تسويق المنتوج الزراعي.
- وضع آلية للتعاون بين القطاعين العام والخاص .
- تطوير المناطق التجارية.
- إزالة كل الحواجز الجمركية.

٤-٦-٣-٤ إستراتيجية تطوير التجارة الزراعية الفلسطينية

يتداخل القطاع الزراعي ويتشابك مع العديد من القطاعات الإقتصادية، صناعية، وتجارية ومالية، بل يمكن القول إن القطاع الزراعي يعطي القطاعات الأخرى أكثر مما يأخذ ويتعامل مع الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) أكثر بمرات

379 / م.صالح الشبلي ، المصدر السابق .

من غيره من القطاعات. ويستوعب العمالة بأعداد لا يستهان بها من أبناء وبنات الريف الفلسطيني سـواء كـانوا مـالكين لمواردهم الطبيعية أو مستأجرين لها، عاملين وأجراء محاصصين (بالمشاركة مناصفة).

بل ربما الأهم من ذلك أن القطاع الزراعي، إذا ما أحسن إستخدامه وتمت خدمته وهيئت له الظـروف، يـوفر المادة الخام للعديد من الصناعات ويستخدم من المدخلات الصناعية الكم الكبير منها، ويعتبر سوقاً ليست بالضئيلة لكثير من المنتوجات في القطاعات الأخرى، وبدون شك فإنه يساهم من خلال تصدير المنتوجات الزراعيـة فـي تحـسين ميـزان المدفوعات ونتيجة لخبرته وممارسته الطويلة، يتخذ المزارع (في الأراضي المروية والبعلية) من الزراعة أسـلوب حيـاة ، يمارس فيها عمله مزاوجاً بين زراعة الأشجار والفلاحة وتربية الماشية ضـمن الوحـدة المزرعيـة الـصغيرة الحجـم والمتناثرة أحياناً. لكن الوحدات المزرعية في الغالب لا تضمن له إستقراراً في الدخل بالنسبة للزيادة المطردة في تكـاليف المعيشة، لذلك فهو يعمد في كثير من الأوقات إلى دعم أسرته من العمل خارج المزرعة، بل ومن العمـل خـارج قطـاع الزراعة نفسه. وتتخذ الزراعة المروية (١٠% من مجموع المساحة المزروعة) اتجاهاً متسارعاً نحو تطبيـق التكنولوجيـا المستحدثة، وبالتالي فإن حاجتها إلى الإستثمار مرتفعة، وبالرغم من إرتفاع تكاليف وحدة الإنتاج، فإن الإنتاجية عالية وتـوفر تربية الماشية والدواجن مصدراً هاماً من مصادر الغذاء للمستهلك الفلسطيني، ومجالاً لإستيعاب العمالة الريفية[٣٨٠].

ولتحقيق تلك الإستراتيجيات يجب التالي:-

- تصميم وتنفيذ حملات الإرشاد والتوعية حول الصادرات الزراعية الفلسطينية على المستوي الدولي.
- الترويج للصادرات الزراعية الفلسطينية وذلك من خلال تفعيل المشاركة الفلسطينية في المعارض الإقليميـة والدوليـة المتخصصة.
- إقامة مهرجانات دولية للمنتوجات الزراعية الفلـسطينية والـصناعات المكملـة لهـا (عـصائر، تجفيـف ، تجميـد ، تخليل...الخ).
- إلغاء الضرائب المفروضة على مستلزمات الإنتاج للمحاصيل التصديرية لدعم المزارع الفلسطيني.
- وضع التشريعات اللازمة لإجبار المزارعين والتجار علN وضع بطاقة البيان على المنتوجات الزراعية ،والتي تحدد كافة المعلومات المتعلقة بالمنتج ، وفقاً للإتفاقية الدولية ،وذلك بهدف خلق الثقة بين المصدرين والمستوردين.

[380] / وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، إستراتيجية التنمية الزراعة والريفية، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2512

- توفير التمويل لغايات التصدير من خلال البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وذلك بشروط ميسرة من حيث الفائدة ومدة الإئتمان[٣٨١].
- إنشاء صندوق لدعم التصدير ، بحيث يتولي موازنة الأسعار العالمية والمحلية لتعويض المزارعين والمصدرين في حالة إنخفاض الأسعار العالمية وذلك لتشجيع المزارعين .
- توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنية التحتية[٣٨٢].
- ضرورة توفير قاعدة معلومات تسويقية تتضمن أذواق ورغبات المستهلكين في الأسواق الخارجية ،من حيث الحجم والنوع واللون والطعم والأسعار والمواسم التصديرية وغيرها من المعلومات الهامة .
- تفعيل دور الجامعات ومعاهد البحوث المتخصصة بإعداد الدراسات عن الأسواق الخارجية التي يمكن النفاذ إليها[٣٨٣] .
- تطبيق معايير ومقاييس الجودة العالمية على الصادرات الزراعية.

٤-٦-٣-٥ مؤشرات سياسات الإقتصاد الكلي

لكن السياسات على مستوى الإقتصاد الكلي ما زالت قاصرة عن تمكين القطاع الزراعي في الريف الفلسطيني من المساهمة المطلوبة منه لتحقيق الأهداف المرجوة منه وذلك للأسباب التالية[٣٨٤]:-

- الإتفاقيات التجارية المعقودة مع الدول المجاورة، المبنية على مبدأ الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة وآليات السوق، تميل إلى تحقيق مصالح الطرف الآخر على حساب المنتج الزراعي الفلسطيني، وبحيث يتضاءل مبدأ المنافسة الحرة والميزة النسبية التي تتمتع بها الزراعة الفلسطينية حتى داخل السوق الفلسطينية نفسها .
- تميل السياسات والإجراءات على نقاط التماس والحدود إلى جعل عمليتي الاستيراد والتصدير غاية في الصعوبة من ناحية، وعالية الكلفة من ناحية أخرى. إضافة إلى سياسات التعرفة الجمركية والضريبة المضافة(التي لا تصل في معظمها إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية).

---

381 / جامعة الدول العربية ، السودان،٢٠٠٣، مصدر سابق .
382 / السياسة الزراعية الفلسطينية، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2513
383 / جامعة الدول العربية ، السودان،٢٠٠٣، مصدر سابق .
384 / وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، مصدر سابق .

- أما من حيث سياسات الدعم المباشر أو غير المباشر لمدخلات الزراعة أو للإنتاج الزراعي في البلدان المجاورة، فإنها تؤدي إلى الإرتفاع النسبي في كلفة الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وبالتالي ضعف إمكانات المنافسة الحرة في السوق.
- وكذلك من حيث إستخدامات الموارد الطبيعية والطاقة، فما زالت هناك من السياسات والإجراءات التي تحد من الإستخدام الأمثل لتلك الموارد والتي ترفع من كلفة الإنتاج الزراعي الفلسطيني.
- يؤدي ضعف البنية التحتية التسويقية، وقلة الخبرات التسويقية، وندرة الخدمات التسويقية المساعدة إلى فقدان جزء من الجهد الإنتاجي وضعف ميزته النسبية، وطالما إن النقد المستخدم في التعامل التجاري وهو الشيقل(عملة) الإسرائيلي في الغالب والدينار الأردني أحياناً، فإن التضخم الإقتصادي وما يتبعه من تذبذب في سياسات أسعار الفائدة وتخفيض العملة يؤثر ذلك سلبياً على الأسعار، وبالتالي على صافي الدخل من الإنتاج الزراعي.

٤ - ٦ - ٤ دور السياسات الإستراتيجية في دعم الإقتصاد الفلسطيني

تتمثل السياسات التي يمكن إتباعها لتعزيز قدرة هذا القطاع على تأمين الإحتياجات الرئيسية للإقتصاد الفلسطيني فيما يلي :-

- تعويض المزارعين عن الأضرار والخسائر التي تلحق بهم نتيجة الإجراءات والممارسات العدوانية الإسرائيلية وخصوصاً الخسائر الناجمة عن تجريف الأراضي الزراعية ومصادرتها وقطع الأشجار وعدم تمكن المزارعين من قطف المحاصيل الزراعية.
- توفير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي المستورد، ويشمل ذلك الأعلاف المستخدمة في الإنتاج الحيواني والأسمدة والبذور والمدخلات الأخرى المستخدمة في الإنتاج النباتي.
- التركيز على إنتاج المحاصيل الزراعية التي يحتاجها المستهلك الفلسطيني، أي الإنتاج حسب احتياجات السوق المحلي وليس حسب إحتياجات الأسواق الخارجية – في المرحلة الراهنة- بهدف توفير المنتجات الزراعية محلياً والاستغناء عن المنتوجات الإسرائيلية.

- تقديم حوافز لزيادة الإنتاج من اللحوم والألبان من خلال إعفاء المنتجين من الضرائب وتوفير خدمات الإرشاد والرعاية البيطرية.
- دعم تسويق ونقل وتوزيع المنتجات الزراعية داخل الأراضي الفلسطينية من خلال تقديم تسهيلات تسويقية وحملات توعية لدعم المنتوجات الزراعية الفلسطينية ومقاطعة المنتوجات الزراعية الإسرائيلية التي تغرق الأسواق المحلية.
- المساهمة في توفير التمويل اللازم لعمليات الإنتاج والتسويق وشراء المدخلات وذلك من خلال القروض الميسرة للقطاع الزراعي أو تقديم ضمانات بنكية للمزارعين تتيح لهم الحصول على القروض اللازمة حتى موعد جني المحصول.
- توفير برامج الإرشاد الزراعي لإرشاد المزارعين على كيفية الزراعة بالتقنيات الحديثة وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الزراعية.
- مساعدة المزارعين (خاصة الصغار منهم) في التأمين على محاصيلهم وممتلكاتهم الزراعية من خلال المساهمة في التأمين الزراعي لمواجهة الكوارث الطبيعية التي يمكن أن يتعرضوا لها مثل الخسائر الناشئة عن البرد والصقيع والفيضان والجفاف والعواصف والحرائق وانتشار الأوبئة ونفوق الحيوانات وذلك من خلال إنشاء صندوق للتعويض ضد الكوارث الطبيعية[٣٨٥].

٤-٦-٥ السياسات التسويقية للمنتوجات الزراعية

تشكل السياسات التسويقية جزءاً هاماً من السياسات الزراعية، حيث تلعب سياسات توفير خدمات التسويق الزراعي، من نقل وتخزين وفرز وتعبئة وتمويل الصفقات التجارية وغيرها من وظائف السوق، دوراً مهماً في التنمية الزراعية، وفي تحديد المنفعة الإقتصادية العائدة على كل من المنتجين والمستهلكين.

وتتباين السياسات التسويقية الزراعية في فلسطين مثلها مثل الأقطار العربية، من حيث إختلاف الآليات والإجراءات المتبعة في تنفيذها. فمنذ قدوم السلطة الفلسطينية وهي تخطو خطوات متقدمة على صعيد التسويق من حيث الهيكل المؤسسي ومساراته التسويقية وبنيته الأساسية. ولكن السياسات التسويقية تتحد في الأهداف ،من حيث أنها تسعى

---

[385] / حلقة العمل حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثيا في المنطقة العربية، السودان، ٢٠٠٣، www.aoad.org/ftp/geneticss.doc

إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق الإستقرار للأسعار ، وتقليل الفاقد، وتوصيل السلع إلى المستهلك ، أو المستلزمات الزراعية إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة[٣٨٦].

٤ - ٦ - ٥ - ١ ملامح السياسات التسويقية في فلسطين

تتمثل أبرز ملامح السياسات التسويقية الزراعية في فلسطين مثل الدول العربية كما يلي[٣٨٧]:-

- تتصف كثير من الأجهزة التسويقية بعدم قدرتها على تنظيم الأسواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها.
- لا توجد صلة وثيقة بين قطاعات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، حيث لا تستطيع الأجهزة التسويقية نقل رغبات المستهلكين إلى القطاع الإنتاجي.
- أن تقوم الأجهزة التسويقية بأداء الخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة، مما يؤدي إلى رفع تكلفتها وبالتالي إلى إرتفاع الأسعار.
- بالرغم من إرتفاع أسعار بعض السلع، إلا أن نصيب المزارع من سعر المستهلك قليل بدرجة لا تشجعه على الإنتاج .
- إن تدخل الدولة لدعم الأجهزة التسويقية يقتصر أحياناً علي تسويق بعض السلع الزراعية الرئيسية، كما يتم هذا التدخل بعدم الشمولية لكافة المراحل التسويقية، بل يقتصر في بعضها علي تنظيم الأسواق أو التصنيع لبعض المحاصيل.
- إفتقار أجهزة الدولة إلي التكامل في ما بينها، فقد ترتب على تدخل الدولة في بعض المشاكل التي أثرت على كفاءة أجهزة التسويق، مما أدى إلى آثار عكسية تجلت في إرتفاع نسبة الفاقد أثناء مراحل التسويق وحدوث إختناقات في توزيعها.

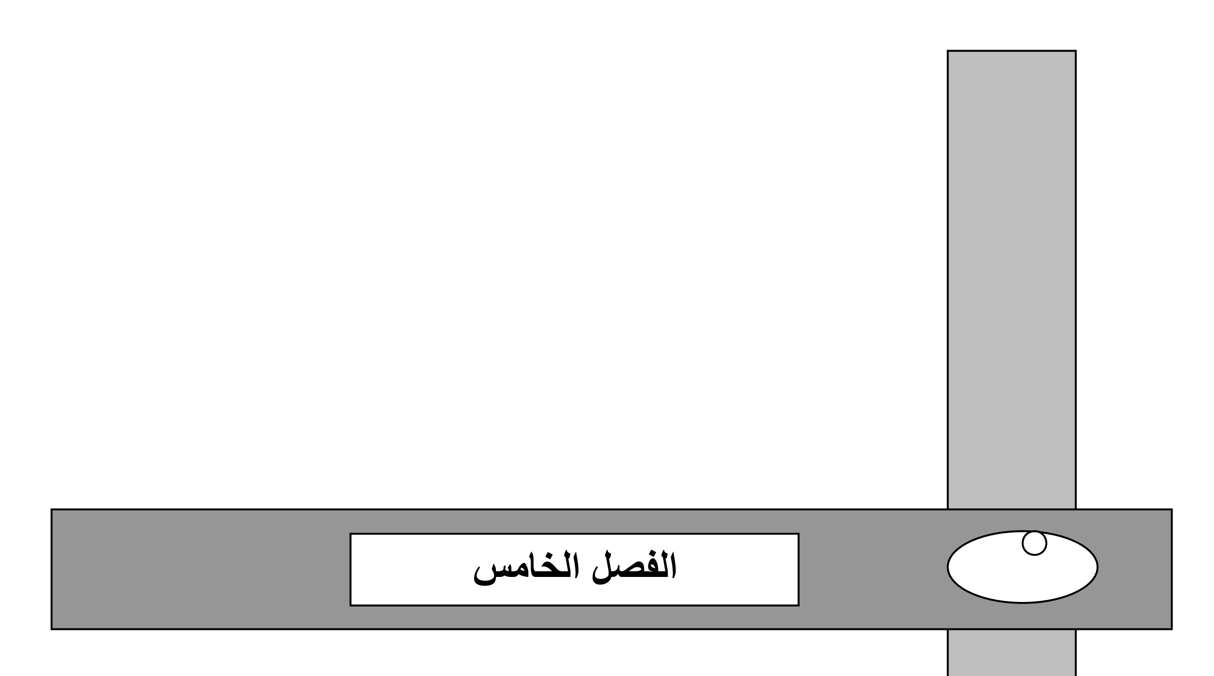
٤ - ٦ - ٥ - ٢ الإستراتيجية المطلوبة لتحقيق التسويق الزراعي

إنطلاقاً من العقبات والمشاكل التي تعتري عملية التسويق الزراعي وللوصول إلى نظام تسويقي فعال كفيل بتسويق المحاصيل الزراعية في فلسطين بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة يجب العمل على التالي:-

- رفع كفاءة ودقة المعلومات التسويقية وتطويرها .

386 / السياسات الزراعية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد٢١، السنة الثانية ، ٢٠٠٣ ص١٤،www.develop_bridg21.pdf
387/ السياسات الزراعية ، العدد٢١، السنة الثانية،٢٠٠٣ ص١٤، المصدر السابق

- رفع الكفاءة التسويقية للمُنتجين والمسوّقين.
- إيجاد أساليب مناسبة للتوسع في تقديم الإرشاد التسويقي للمزارعين.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات إرشادية تسويقية.
- رفع كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد ما بعد الحصاد.
- مشاركة القطاعين التعاوني والخاص في الإرشاد التسويقي.
- تفعيل الأنظمة والتشريعات الخاصة بالأسواق المركزية وتنظيم الأسواق والمراكز التسويقية.
- تعزيز بناء القدرات والبنية المؤسسية للصادرات لضمان جودة المنتج وسلامته ورفع كفاءة وتحسين جودة الصادرات الزراعية.
- تنمية مهارات وقدرات المنتجين والمصدرين في مجال تحسين أساليب الإنتاج وتجهيز الصادرات الزراعية.



قطاع التسويق الزراعي الواقع والمعوقات

٥ - ١ المقدمة :-

يعتبر التسويق الــزراعي في فلسطين بصفة عامة وقطاع غزة بالخــصوص أحـــــد الأعمــدة الأســـــاسية في العمليــة الزراعية، ويقصد بتسويق المنتوجات الزراعية، هي عملية وصول المنتج الزراعــي فــي نهايــة المطــاف إلى المستهلك في أجود وأحسن صورة وبأسعار مناسبة، وقد يتبادر إلى الذهن أن مفهوم التسويق الزراعي هــو تــصدير المنتوجات الزراعية إلى خارج البلاد . ويعتقد الكثيرون أن نشاط التسويق الزراعي يبدأ بعد الإنتاج، وهذا يعتبــر مفهــوم خاطئ إذ أن التسويق يبدأ قبل الإنتاج وذلك بدراسة رغبات وإحتياجات المستهلكين لتحديد المواصــفات الواجــب إنتــاج السلعة من خلالها.

والتسويق ليس مجرد عملية إعلان وبيع للسلع والخدمات المُنتجة بل هو جزء لا يتجزأ من العملية الإنتاجية نفسها بل هو إمتداداً لها، فيجب أن تستمر العملية الإنتاجية حتى تصل السلع في صورتها النهائية إلــى المــستهلكين بالــصورة التي يرغبونها في المكان والزمان المفضلين لدى المستهلكين.وتشمل عملية تسويق المنتوجات الزراعية المكان الــذي يــتم فيه إنتاج السلعة الزراعية (الحيازة الزراعية) ، ويتم التسويق داخل المدن والمناطق المجاورة لها . وتشمل كذلك فيما بــين محافظات السلطة الفلسطينية، وقد تكون عملية التسويق خارج حدود السلطة الفلسطينية إذا كان هناك فائض من الإنتاج .

تتطلب عملية التسويق للمنتوجات الزراعية كثيراً من الإجراءات، في البداية يجب البحث عــن أســواق وعقــد إتفاقيــــات ثنائية، بالإضافة لذلك إختيار الأصناف المطلوبة والمرغوبة في تلــك الأســـــــواق أو الأصــناف ذات القــدرة التنافسية من حيث الجودة والأسعــار، وكذلك الأصناف الملائمة للنقل والمناولــة و التعبئــة والتغليــف وتحمــل الظروف المناخية عند عمليات النقل (برد، حرارة، رطوبة ...الخ).

إن العمليات التسويقية الزراعية تجمع بين ثلاث فئات هم فئة المنتجين وفئة الوسطاء وفئة المستهلكين وكل مــن هذه الفئات الثلاث لها أهدافها الخاصة التي قد تتعارض في بعض الأحيان مع أهداف الفئة الأخرى، وتعمل ضــد بعــضها في معظم الأحيان إلا أنها تتداخل مع بعضها لحد كبير. فالمنتج قد يكون مستهلكاً في نفس الوقت، والوسيط قد يكون هــو المنتج أو من ينوب عنه كالجمعية التعاونية الزراعية التي تعمل في مجال التسويق الزراعي[٣٨٨] .

[388] / د. نسيم حنا ، مبادئ التسويق ،الرياض دار النشر ١٩٨٦م ،ص٦ .

ومهما تباينت المحاصيل والمنتوجات الزراعية في صورها وأشكالها فإن نهايتها تتمثل في الإستهلاك ، والإستهلاك يصدر من المستهلك ،الذي يكون لديه الحرية لتوزيع وإنفاق دخله علي العديد من السلع والخدمات التي يراها مناسبة له أو التي تحقق إشباعاً لحاجاته ورغباته المختلفة[٣٨٩] .

٥-٢ المبحث الأول : تعريف التسويق الزراعي

٥-٢-١ تعريف علم التسويق الزراعي

ولمعرفة تعريف علم التسويق الزراعي لابد من التعرف علي تعريف علم التسويق:-

تعريف علم التسويق:- هو فرع من علم الإقتصاد يضم مجموعة من المعارف الإقتصادية ،يهتدي بها الإنسان للحصول على أكبر قدر من الخدمات التسويقية ،التي تسهل وصول السلع والخدمات إلى المستهلكين بأقل قدر ممكن من التكاليف[٣٩٠].

على ضوء التعريف السابق لعلم التسويق فيمكن القول أن **علم التسويق الزراعي** هو فرع من علم الإقتصاد الزراعي وهو يضم مجموعة من المعارف الإقتصادية الزراعية ،التي يمكن أن يهتدي بها الإنسان في سبيل حصوله على أكبر قدر من الخدمات التسويقية للسلع الزراعية التي تسهل وصول السلع والمنتوجات الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين بأقل قدر ممكن من التكاليف[٣٩١].

علم التسويق الزراعي : إن الغرض الأساسي من تسويق المنتوجات الزراعية هو تسهيل تدفق السلع والخدمات الزراعية من أماكن إنتاجها إلى مكان إستهلاكها بالأوضاع والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية مع العلم إن المستهلك يهتم بالحصول على سلعة زراعية أو غذائية ذات قيمة غذائية عالية وبأسعار معقولة بينما يسعى المزارعون والوسطاء إلى تصريف وبيع السلع الزراعية بأعلى الأسعار وذلك لتحقيق أقصى هوامش ربح .

ولا ينحصر إهتمام علم التسويق الزراعي بالتسويق المحلي بل تمتد إهتماماته إلى التسويق الزراعي الخارجي وتحسين ظروفه، والعمل علي تنميته وتطويره، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الزراعية.ويعمل على الموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية،وتوزيع المنتوجات الزراعية

---

389 / الديوجي أبي سعيد، مبادئ التسويق الزراعي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن، ٢٠٠١ ص ١٣ .
390 / تعريف التسويق الزراعي وأهدافه،أكاديمية الغداقي للتدريب والإستشارات، www.dr-al-adakee.com/vb/showthread.php?t=1853
391 / تعريف التسويق الزراعي أهدافه ، مصدر سابق .

على الأسواق ومنها إلى المستهلك.ولكي يكون لديك تسويق زراعي سليم لا بد أن يكون هناك نظام تسويقي مناسب لكل مجموعة.

و**النظام التسويقي** هو :- العمليات التسويقية بدءً من الحصاد والنقل والتخزين والتحضير وإعداد السوق المناسب وأساليب العرض والترويج المناسبة لكي يصل المنتوج للمستهلك بالشكل المطلوب[٣٩٢] .

ويُعَرِفُ بعض الإقتصاديون **علم التسويق الزراعي** : "بأنه العلم الذي يدرس المهام أو الوظائف اللازمة لتحريك المنتوجات الزراعية من أماكن إنتاجها الأولي إلي أماكن إستهلاكها الإستهلاك النهائي مستوفاة الشروط ، الشكل والمكان والزمن المناسب"[٣٩٣].

عموماً يمكن عرض بعض أهداف علم التسويق الزراعي في النقاط التالية:-

- § وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتوجات الزراعية وتسويقها بطريقة منتظمة ومستقرة ، وبذلك يكون هو الأساس الذي يبني عليه الوضع الإقتصادي المستقر للإنتاج الزراعي.
- § يهتم علم التسويق بالعمل على توجيه الإستهلاك والإستفادة من المنتوجات الزراعية بأكبر قدر ممكن.
- § العمل على تحسين الخدمات والوظائف التسويقية لأقل قدر ممكن وذلك بإستخدام وإستحداث الوسائل العلمية والتكنولوجيا الحديثة ،مما يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين والمستهلكين على حد سواء .
- § العمل على تحقيق المزيد من الأرباح الصافية للمزارعين.

ويعد **التسويق الزراعي** أحد الفروع الرئيسية لعلم الإقتصاد الزراعي وهو يقوم على تحليل وتنظيم وتخطيط ورقابة موارد المشروع وأوجه نشاطاته المتعلقة بالمستهلك الأخير بهدف إرضاء إحتياجاته وبذلك تحقيق أرباح المشروع[٣٩٤].

تعريف أخر **للتسويق الزراعي** :" هو ذلك النظام المرن الذي يهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن إستهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[٣٩٥] .

---

[392] / أ.د. محمد عبيدات ، التسويق الزراعي،عمان،دار وائل للنشر،٢٠٠٥،ص ١٧ .
[393] / تعريف التسويق الزراعي أهدافه ، مصدر سابق .
[394] /المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية،tasweeqjfu.org.joimagestasweeq.ppt
[395] / أ.د. محمد عبيدات ، مصدر سابق ،ص ١٧ .

تعريف أخر **للتسويق الزراعي** :" إنجاز للأنشطة التجارية التي تتضمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتوجات لغاية وصولها وبأي شكل كان إلى المستهلك الأخير"[٣٩٦] .

التعريف البسيط للتسويق الزراعي : هو إيصال المنتوج من المُنتج (المُزارع) إلى المستهلك النهائي[٣٩٧].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن النشاط التسويقي يعمل على إيجاد أو إضافة منافع إقتصادية للسلع الزراعية من بين المنافع التالية[٣٩٨] :-

١) **المنفعة الشكلية :** وهي المنفعة الناتجة من إجراء تحول في شكل السلعة حتى تصل إلى المستهلك في الشكل المرغوب والمناسب مثل عملية تنظيف الخضراوات وتعبئتها وحفظها أو تجميدها وعملية تحويل القمح إلى خبز وعملية نسج الصوف والقطن وتحويلها إلى منسوجات وغيرها من العمليات التصنيعية للمنتوجات الزراعية.

٢) **المنفعة المكانية**: وهي المنفعة الناتجة عن نقل السلعة من مكان إنتاجها إلى مكان إستهلاكها أو نقلها من مكان يقل الطلب عليها فيه إلى مكان يشتد فيه الطلب على هذه السلعة وذلك باستخدام وسائل النقل المختلفة

٣) **المنفعة الزمانية**: وهي المنفعة الناتجة عن تخزين السلعة من وقت إنتاجها إلى وقت استهلاكها أو من وقت ينخفض فيها الطلب عليها إلى وقت آخر يشتد فيه الطلب على هذه السلعة وبذلك فهذه المنفعة مرتبطة أساسا بعملية تخزين السلعة.

٤)**المنفعة التمليكية**: وهي المنفعة الناتجة من نقل ملكية السلعة من منتج إلى مستهلك أو من شخص يستغني عن السلعة إلى شخص في حاجة إليها فهي بذلك عملية تبادل تتم خلالها عملية البيع والشراء.

٥-٢-٢ أهداف التسويق الزراعي

إن الغرض الأساسي من تسويق المنتوجات والمحاصيل الزراعية هو تسهيل تدفق السلع والخدمات الزراعية من أماكن إنتاجها إلى أماكن إستهلاكها بالأوضاع والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية (المُزارع والوسيط والمستهلك) ، مع العلم أن المستهلك لا يهمه الأمر سوى الحصول على سلعة زراعية ذات فائدة غذائية عالية وبأسعار معقولة بينما يسعى المزارعون والوسطاء إلى تصريف وبيع السلع الزراعية بأعلى الأسعار وذلك لتحقيق

---

396 / الديوجي أبي سعيد و د. الحنيطي دوخي عبد الرحيم ،٢٠٠٣، مصدر سابق .
397 / إسماعيل صبحي محمد ، مصدر سابق .
398 / محمود ياسين ، ص ١٠٦، مصر سابق .

أقصى هوامش الربح ويمكن حصر أهداف الخدمات والأعمال الإقتصادية التي يؤديها القائمون بالعمليات التسويقية سواء كانوا أفراد أم هيئات في الأتي[٣٩٩]:-

١- **تركيز وتجميع الإنتاج الزراعي**:- يتم تجميع الإنتاج الزراعي سواء كان مواد أولية تقدم للتصنيع أو مواد غذائية للمستهلكين في نقاط تجميع محلية ومن ثم مركزية من لمنتجين الزراعيين بغرض القيام بالوظائف التسويقية اللازمة لإيصال هذه المنتوجات إلى مراكز الإستهلاك .

٢- **الموازنة بين العرض والطلب**: - وهى عملية مهنية يقصد منها التحكم في العرض حتى يتوافق مع الطلب من حيث المواقيت والكمية والدرجة وغالباً ما يتعرض الإنتاج الزراعي إلى تغيرات طبيعية بسبب المناخ والبيئة فضلاً عن طبيعة الإنتاج الموسمية والإستهلاك الدائم.

إن الأنشطة كالتجميع والتعبئة والتغليف تدخل كلها ضمن الإجراءات والعمليات ومعاملات ما بعد الحصاد الخاصة بالمنتوجات والمحاصيل الزراعية المختلفة.أما البيع والشراء فهما نشاطان مهمان ، ويعدان جوهر الأنشطة التسويقية ، إذ لا تتحقق عملية التبادل بين الأطراف المختلفة(المزارع والوسيط والمستهلك) من دونهما[٤٠٠].

ويؤثر التسويق علي زيادة الإنتاج الزراعي : حيث يعتبر التسويق الزراعي أحد القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الرئيسية كما أن النشاط الزراعي هو الغالب في الريف ورغم ما يتميز به الريف من تنوع مناخي وبيئي يساعد على تنوع المنتوجات الزراعية وتوفرها بالأسواق بشكل مستمر إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى أن هذا بدأ يتزايد في السنوات الأخيرة.

إن عملية زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره يرتبط إرتباطاً بتطور عملية التسويق الزراعي مباشرة ،وقيامها بمهامها بكفاءة وفعالية وبالتالي كلما توفرت آلات وقنوات التسويق الزراعي كلما أتاح للمنتوج الزراعي الفرصة للتفرغ للعمل الإنتاجي وزيادة الإنتاج وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة دخل المُزارع وتحسين مستوي معيشته وكذلك المساهمة في زيادة الناتج الزراعي مما يرفع مستوي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد رافق عودة القيادة الفلسطينية لأرض الوطن وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية نمو ملحوظ وزيادة كبيرة في أنشطة البنية التحتية والخدمات

399 / ملخص ندوة التسويق الزراعي المقامة في ابريل ٢٠٠٣م، http://www.ttea.gov.sd/egtesadiat.htm
400 / الديوجي أبي سعيد ،٢٠٠١، مصدر سابق ،ص ٢٢

بسبب زيادة الاستثمارات فيها، مما أدى إلى تراجع في المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي بالرغم من زيادة مساهمة القطاع الزراعي بالقيمة المطلقة.

٥ - ٣ المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في تطوير التسويق الزراعي.

تعاني السلطة الفلسطينية الكثير من الصعوبات في تصريف وتسويق المنتوجات الزراعية التصديرية الفائـــضة محلياً وخارجياً، الأمر الذي أثر علي المنتوجات الزراعية و المحاصيل التصديرية، وبالمقابل أثر على تطـــوير التـــسويق الزراعي في أراضي السلطة الفلسطينية للأسباب التالية:-

§ الحصار والإغلاقات المتكررة،وإعتداءات الإحتلال الإسرائيلي علي الأراضي الزراعية وتـــدمير مـــساحات شاســـعة من الأراضي الزراعية وتدمير الكثير من المنشآت الزراعية(آبار،وحظائر حيوانية (أبقار وأغنام ودواجن)وغيرها.

§ الوضع الغير ملائم للبُنية التحتية للتسويق الزراعي في فلسطين والتي تعتبر القاعـــدة الأساســـية للتـــسويق الزراعـــي من حيث الأسواق ونظام النقل ومدى وجود الخدمات التسويقية في فلسطين.

§ زيادة عدد السكان في أراضي السلطة الفلسطينية في مساحة تعتبر صغيرة، وتفتت الملكيات الزراعية أدى إلى صغر مساحة الحيازات الزراعية،مما أدى إلى عدم معرفة المزارعين لإحتياجات المجتمع المحلي والخارجي من منتوجـــات زراعية لقلة المعلومات التسويقية وعدم تمرسه في عملية إدارة المحصول وعمليات النقل وأساليب التسويق الزراعي .

§ تحتاج عمليات التسويق الزراعي العديد من عمليات ما بعد الحصاد (قطف،فرز وتوضيب،تخزين،نقل) وعمليات البيع والشراء من تاجر الجملة والمفرق حتى تصل إليى المستهلك، الآمر الذي يؤدي إلى وصـــول المنتوجـــات الزراعيـــة بأسعار مرتفعة يتحملها المُزارع والمستهلك بشكل أساسي .

§ إرنفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج(بذور، أسمدة،مبيدات، أيدي عاملة ،غيرها) على المزارع الصغير، تـــؤثر علـــى أن يكون منافساً في السوق المحلي، وكذلك عدم إمكانيته من الدخول في المنافسة الخارجية.

- عدم توفر الأسواق المركزية المجهزة لتسويق المنتوجات الزراعية ، إنما يباشر المزارعين بالبيع إما بنفسه أو عن طريق وسطاء .
- نظام التسويق الزراعي في فلسطين يفتقر إلى أسواق التجميع في مناطق الإنتاج أو في مراكزها ، ما تفقد المزارع مناخاً من المنافسة وقدراً من المعلومات أثناء بيعه لمنتوجاته ، أما الأسواق الريفية وكذلك أسواق الجملة والتجزئة فهي في الغالب تفتقر للخدمات التسويقية والخدمات العامة والمنشآت اللازمة للسوق وكذلك التجهيزات المطلوبة في نشاط الأسواق بالإضافة إلى نقص في الكوادر الفنية والمهنية .
- غياب أنظمة المواصفات والمقاييس الأمر الذي يضعف كفاءة النظام التسويقي في تقديم سلع لها مواصفات محددة ومدرّجة حسب رتب الجودة . ويؤدي ذلك إلى عدم الإلتزام بمعاملات ما بعد الحصاد للمنتوجات الزراعية، مما يسبب فواقد كبيرة عند تسويقها،وأيضاً تؤثر على المنتوجات وقابليتها للتسويق ويجعل قسماً غير صغير منها غير صالح للإستهلاك بسبب عدم التنظيف وعدم الفرز وإستخدام وسائل تعبئة غير مناسبة .
- يستخدم نظام التسويق الزراعي وسائل نقل غير ملائمة للمحاصيل وأنواعها. ويتمُّ في الغالب نقلها بشكل مكشوف مما يعرِّضها لعوامل المناخ المختلفة ، بالإضافة إلى زيادة الوزن على الناقلة ما يسبب الضغط والهرس ويمنع التهوية عن الثمار ، وترفع هذه المعاملات في النقل من معدلات الفاقد من الثمار المنقولة.
- لا يزال نظام التسويق يفتقر لمنظومة المعلومات الزراعية والتسويقية وغياب دور المشاريع التنموية الزراعية والريفية وكذلك دور الجمعيات الزراعية في هذا المجال مع ضعف كبير في أداء جهاز الإرشاد الزراعي التسويقي.

إن نجاح العملية التسويقية وتطوير التسويق الزراعي (الداخلي والخارجي) يرتبطان بشكل أساسي بتوفير المعلومات التسويقية وإتاحة المعلومات التسويقية المناسبة والكافية في الوقت المناسب ووضعها تحت تصرف مستخدميها وطالبيها يعتبر شرطاً أساسياً من شروط حرية السوق وسلامة المنافسة، كما أن توفير المعلومات يعتبر عاملاً مهماً لتحسين مستوى القرارات المتعلقة بإعداد الخطط ورسم السياسات والإستراتيجيات على كافة المستويات.

٥ - ٤ المبحث الثالث : واقع قطاع التسويق الزراعي في قطاع غزه.

يتميز قطاع غزة بطبيعة خلابة وخاصيات زراعية فريدة وذلك بما حباها الله من تربة خصبة وسهول وأودية ، و مناخ معتدل أدى إلى تنوع المحاصيل والخضروات والفواكه ووفرة في كميات بعضها بعد تغطية حاجات السوق منها على مدار فصول السنة .والنظام التسويقي الزراعي في قطاع غزة متشابك مع النظام التسويقي الفلسطيني العام ويتكامل مع بعضه البعض ويقوم بأداء الوظائف التقليدية التسويقية في مجالي الإنتاج الزراعي (نباتي وحيواني) وذلك من قبل قطاعات الملكية الثلاث الخاص والتعاوني والعام وبدرجات متفاوتة للعمليات التسويقية المختلفة؛ ويمكن إيجاز ذلك في نوعين من التسويق الزراعي :-

أولا : **التسويق الزراعي الداخلي** :- وفيه يتولى القطاع الخاص تأدية معظم الوظائف التسويقية التي يتطلبها الأمر لوصول المحصول من المزرعة إلى المستهلك ؛كما يقوم بعض المزارعين ببعض العمليات التسويقية بالمزرعة كالتجميع والتربيط والنقل إلى باب المزرعة أو لمراكز التجميع والأسواق الريفية أو أسواق الجملة . وبخصوص الأسواق تعتبر البلديات و المجالس القروية مسئولة عن تنظيم ومراقبة تلك الأسواق والتخطيط لتطوير خدماتها ؛كما يتمثل دور وزارة الزراعة الفلسطينية في الإشراف الفني عليها ومتابعة للأسعار والكميات الواردة من خضار وفواكه من خلال وحدات المعلومات التسويقية.

ثانيا : **التسويق الزراعي الخارجي** : ويعتمد على نشاطين هما :-

١) **النشاط التصديري**: يتم فيه تصدير المنتوجات الزراعية النباتية كالخضار والفواكه (توت أرضي،زهور، بطاطس وغيرها) ، بحيث يقوم المنتجون الزراعيون بتسليم إنتاجهم للقطاعين الخاص والتعاوني في مراكز التجميع والأسواق المركزية والمراكز القليلة المتوفرة في قطاع غزة لإعداد المحاصيل التصديرية لتسويقها مثل بعض الفواكه كالحمضيات سابقاً قبل تدمير هذا القطاع في قطاع غزة وتجريف مساحات شاسعة كانت مزروعة بالحمضيات، كانت تقوم الشركات التجارية القائمة والقطاع التعاوني بالتصدير بشراء الكميات المتعاقد عليها مع المستوردين بالخارج من السوق المحلي من المنتجين والوسطاء ثم يتم تجهيز الكميات وتعبئتها في بعض مراكز إعداد المنتوج الزراعي (الحمضيات) ليتم تصديرها للخارج وبخاصة للدول العربية.

وكانت تتم مراقبة الكميات المصدرة من الحمضيات عن طريق مراكز الحجر الزراعي في وزارة الزراعة الفلسطينية ، وذلك بهدف ضمان بطاقة الصادرات للمواصفات المحددة للمنتوجات التصديرية.

٢) **النشاط الإستيرادي** : وهنا يقوم القطاع الخاص بالإضطلاع بمسئولية إستيراد السلع الزراعية الغذائية والتموينية الرئيسة مثل (القمح، الدقيق، السكر، الزيوت، الشاي، اللحوم، المواشي الحية ولحوم الدواجن المثلجة، وغيرها) .

وحسب أنماط التسويق الزراعي السائد وقنوات التسويق ذات التأثير في قطاع غزة نجد أن القطاع الخاص يتولى أمر معظم التسويق في التجارة الداخلية، وكذلك يتولى القطاع الخاص تسويق معظم مدخلات الإنتاج ، ويوفر خدمات صيانة الآلات والمعدات و إلى حد كبير يضطلع بالتخزين والتخزين المبرد ونسبه كبيرة من النقل والتصدير، وكذلك فهو يعتمد على نفسه إعتماداً يكاد يكون كاملاً في مقابلة إحتياجات التمويل ويقتصر دور الحكومة في التجارة الداخلية في تنظيم الأسواق وإدارة بعضها ومراقبتها في فرض رسوم على الأسواق وغيرها كرسوم البلديات و المجالس المحلية ومزاولة العمل التجاري إلى غير ذلك، وتقوم الجمعيات التعاونية بدور هام في التجارة الداخلية والخارجية بعد أن توفرت لها إمكانيات العمل في السنوات الأخيرة في قطاع غزة ،وأتيحت للقطاع التعاوني فرص أكبر للاطلاع بدور أكبر للمساهمة في تنمية القطاع الزراعي والإسهام في إقامة البنية الأساسية للتسويق الداخلي والخارجي من أسواق ومراكز إعداد المحاصيل الزراعية.

٥-٤-١ حالة الأسواق في قطاع غزة :-

- موقع الأسواق في قطاع غزة غير مناسب بيئياً وغير مناسب لمستخدميها إضافة إلى أن سعتها محدودة للتسويق الكفء وغير قابلة للتوسع مستقبلاً وهذا يؤدي إلى أن هذه الأسواق ستكون عائقاً أمام زيادة تسويق المنتوجات وخصوصاً الخضار والفواكه .
- إنعدام البنية التحتية الأساسية في أسواق قطاع غزة مثل مرافق التبريد والتدريج والتعبئة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التلف وعدم كفاءة تسويق المنتوجات الزراعية وخصوصاً سريعة التلف مثل الخضروات والفواكه.
- معظم أسواق الجملة في قطاع غزة غير متخصصة ويتم البيع فيها بالجملة والتجزئة معاً مما يؤدي إلى التأثير على الأسعار.

- § عدم توفر خدمة التخزين الجيدة في أسواق قطاع غزة مما يؤدي إلى إرتفاع معدل الفاقد الخسارة وخصوصاً في الخضار والفواكه سريعة التلف .ولكن توجد بعض برادات متخصصة لتخزين محصول البطاطس ، وبعض البرادات لتخزين الفواكه وكلها مملوكة للقطاع الخاص والتعاوني.
- § لا توجد وحدات متخصصة في أسواق الجملة في قطاع غزة التي تستطيع تزويد المزارعين بالمعلومات التسويقية وإنما التجار والدلالون هم المسيطرون و الأكثر دراية بمجريات الأمور في الأسواق وأكثرهم مرونة مما يوفر لهم قوة سوقية كبيرة في الأنشطة التي يمارسونها مما يحقق أرباحاً مرتفعة عادة ما تكون على حساب المزارعين والمستهلكين ، و الضعف الشديد في المناحي الإدارية والتنظيمية لأسواق قطاع غزة وأغلبها مؤسسات جباية وتتبع البلديات في محافظات قطاع غزة ويتم تأجيرها سنوياً بمبالغ حسب العطاءات التي يقدمها المستأجرين ومن ثم يقوم المستأجرون بجباية ضرائب على كل بائع يدخل السوق حوالي (١- ٢,٥%)، والقائمون على هذه الأسواق لا يعتنوا كثيراً بأمور الصيانة وتحسين المرافق داخل هذه الأسواق لأن مثل هذه الأمور لا تُدر عليهم بالربح الوفير .

٥-٥ المبحث الرابع : المحاور الأساسية لقطاع التسويق الزراعي في قطاع غزة

إن تسويق الإنتاج الزراعي هو كل ما يتعلق بجميع الوظائف المماثلة بين المنتج والمستهلك؛ يبدأ نظام التسويق الزراعي بالتجميع في مناطق الإنتاج - الحيازات الزراعية - ثم يتم نقل هذه المنتوجات إلى مناطق الإستهلاك.

وتشمل نظم تسويق المنتوجات الزراعية على جميع المشتركين في إنتاج محصول زارعي، وكذلك تشمل موردي المستلزمات الزراعية والمزارعين وتجار الجملة والتجزئة الذين يشرفون على تدفق السلع الزراعية من مناطق إنتاجها إلى المستهلك النهائي، وتتضمن أنظمة تسويق المنتوجات الزراعية أيضاً كل المؤسسات والنظم التي تؤثر وتنسق مراحل تسويق المنتوجات مثل الحكومة والمؤسسات الحكومية والتعاونيات، ويمكن التعرف على الوضع الراهن في قطاع غزة لتسويق الخضار والفواكه من خلال التالي :-

- **التجميع**: المزارع في قطاع غزة ليس لديه المعرفة بطرق جمع الخضار والفواكه، حيث يتم جمع المحاصيل في أماكن غير مناسبة في المزرعة، مما يعرض تلك المحاصيل في كثير من الأحيان لحرارة الشمس الساطعة والأتربة وبالتالي حدوث التلف.
- **الفرز والتدريج**: يقوم معظم المزارعين في قطاع غزة بتسويق منتوجاتهم من الخضار والفواكه بدون أي تدريج في إختيار الجودة، ويوجد بعض التدريج البسيط على أساس الأحجام «صغير، كبير» يقوم به المزارع أو تاجر الجملة، أو تاجر التجزئة «أصحاب البقالات» أو الباعة الجوالين لغرض الحصول على أسعار جيدة.
- **التعبئة**: تعتبر محدودة بشكل عام في قطاع غزة وتستخدم الصناديق الخشبية أو البلاستيكية مختلفة الأحجام، حيث يتم تعبئة البصل والبطاطس في صناديق كبيرة بحجم من٤٠٠-٥٠٠كجم، أو في صناديق سعة ١٥-٢٠ كجم كمحصولي الخيار والبطاطس.النقل: النقل السائد في قطاع غزة يتم بواسطة سيارات نقل عادية «غير مبردة» من قبل المزارعين أنفسهم بنقل منتوجاتهم من الفواكه والخضروات إلى أقرب سوق «ريفية، تجميعية، أو جملة» ويتعرض المنتوج إلى عوامل الحرارة والشمس والرياح والغبار، ولا تزال معظم سيارات النقل تعمل وفقاً للتحميل المختلط ، حيث توضع المنتوجات بشكل عشوائي فوق بعضها وهذا يزيد من معدل تلف وفساد تلك المنتوجات .
- **التخزين**: يكاد ينحصر التخزين للمنتوجات الزراعية في قطاع غزة فقط على محصول البطاطس، حيث يتم التخزين في ثلاجات تخص بعض المزارعين وبعض تجار الجملة، لبيعها في أوقات أخري، كما يوجد عدد محدود من المخازن التي تُستخدم في تخزين بعض المحاصيل التي لا تحتاج إلى وقت طويل للتخزين كالبصل والثوم والموز وغيره.

٥ - ٦ المبحث الخامس : المشاكل والمعوقات التي يعاني منها التسويق الزراعي في فلسطين

تعتبر مشكلة التسويق الزراعي في فلسطين من أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي ، حيث يوجد ضعف و تخلف في هذا القطاع، و يوجد تخلف في عمليات الفرز و التغليف و التعبئة و ضعف في إمكانيات التخزين و التبريد، ووجود منافسة قوية من المنتوج الصهيوني، وإرتفاع تكاليف الإنتاج، وغياب المؤسسات التسويقية الفلسطينية ، مع تحكم الإحتلال الإسرائيلي في عملية التسويق للمنتوجات الزراعية .

وكذلك ضعف وغياب آليات العمل التسويقي حيث أن عملية التسويق الزراعي يُعتبر الركيزة الأساسية التي تُبني عليها محور عملية الإنتاج إذا كانت عملية الإنتاج تعني إضافة أو خلق المنفعة للسلعة المُنتجة فإن هذه المنفعة أو المنافع التي تتمثل في(المنفعة المكانية والزمانية والشكلية والتمليكية)، فإن عملية التسويق هي التي تقوم بأداء المنافع المكانية والتي تتم بنقل السلعة الزراعية من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك ، والمنفعة الزمانية القائمة على أساس تخزين السلعة للتحكم بالعرض على أساس الطلب والحفاظ علي الأسعار عند مستوي معين، والمنفعة التمليكية التي تقوم بنقل ملكية السلعة من المنتجين إلي المستهلكين تعتبر مشكلة التسويق الزراعي في فلسطين من أهم العوامل الرئيسية المحددة للتنمية الزراعية، ولكن نصيب المزارعين الفلسطينيين ضئيل ويحصلون على أرباح تسويقية ضئيلة ويتحملون تكاليف تسويقية كبيرة عند تسويق محاصيلهم وتكون العملية التسويقية لصالح الوسطاء، وتكون الكفاءة التسويقية للمحاصيل الزراعية في فلسطين متدنية.

ويمكن تقسيم المشاكل والمعوقات المرتبطة بالتسويق الزراعي في فلسطين إلى نوعين هما(٤٠١،٤٠٢):-

أولا :معوقات ومشاكل التسويق الداخلي :-

- الحصار المفروض على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المناطق بالحواجز العسكرية الإسرائيلية وما يتبع ذلك من منع أو إعاقة وصول المنتوجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق.
- عدم وجود توازن سلعي بين المنتوج الزراعي الإستهلاكي والتسويقي ، ونشوء ظاهرة الإغراق السلعي للمنتوج الزراعي وما ينتج بسبب ذلك من إنخفاض شديد في الأسعار.
- تحكم تجار المنتوجات الزراعية في عمليات الشراء وإحتكار للسلع الزراعية وفرض الأسعار التي لا تتناسب مع السعر الحقيقي للمنتوج في السوق.
- إرتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الزيادة العالية في أسعار المستلزمات الزراعية نتيجة الحصار والإغلاق .

ثانيا : معوقات ومشاكل التسويق الخارجي :-

- عدم وضوح سياسة السلطة الفلسطينية في توفير مستلزمات الإنتاج ، ودورها في عملية تصدير المنتوج الزراعي ،وتوفير المعلومات التسويقية عن الأسواق المحلية والدولية والمنتوجات الزراعية .

---

401 / المركز العربي للتطوير الزراعي، ٢٠٠٢، مصدر سابق ،ص١٢

402 / دراسة واقع القطاعات الاقتصادية بمحافظة رام الله –البيرة في ظل سياسة الحصار ،٢٠٠٠ص٥، ***www.ramallahcci.org/pages/publishing/studies/11.doc***

- عدم توفر محطات فرز وتدريج وتعبئة بالقرب من مناطق الإنتاج ،وعدم توفر وسائل النقل كالشاحنات المبردة لنقل المنتوج الزراعي إلى مناطق التسويق أو مراكز التجميع للحفاظ على سلامة وجودة المحصول .
- الإجراءات الإسرائيلية المتعددة والمتعمدة لإعاقة مرور المنتوج الزراعي في المعابر ، وما ينتج عن ذلك من تأخر وصولها أو تلفها قبل وصولها إلى السوق المستهدفة .
- تحكم الشركات الإسرائيلية الاحتكارية (شركة جريسكو) في تصدير المنتوجات الزراعية للأسواق الخارجية ،وفرض الأسعار.
- عدم وجود خطة زراعية لإستخدامها في توجيه العملية التسويقية للأسواق المستهدفة في الخارج .
- إحجام المستثمرين عن الإستثمار في تصنيع المنتوجات الزراعية لعدم توفر فرص تسويقية ذات عائد مالي جيد.

٥-٦-١ العوامل المؤثر في تطوير قطاع التسويق الزراعي في قطاع غزة

إن من المشكلات المتنوعة التي تواجه المزارعين الفلسطينيين في قطاع غزة خاصة التسويقية منها ،ويعتبر تسويق المنتوجات الزراعية الفلسطينية أحد المحددات الهامة والأساسية للتنمية الإقتصادية الزراعية،ومن المعروف أن العملية التسويقية تسبق العملية الإنتاجية وبالتالي فإن التسويق مُكمل ومُتمم للعملية الإنتاجية، إذ لا يصبح المنتوج ذو منفعة إقتصادية إذا لم يتم إنتاجُها بالشكل الذي يُمكّن المستهلك من إستعمالها في الوقت والمكان الذي يحتاجها فيه .
فالمزارع الفلسطيني ومن خلال مزرعته يقدم منتوجات نباتية وحيوانية مختلفة، ويحتاج إلى حصادها أو جنيها ، ويتطلب منه نقلها إلى السوق وعرضها للبيع، مقابل العديد من المحاصيل والمنتوجات الزراعية المختلفة والمتشابهة الأخرى وخصوصاً المحاصيل التصديرية، وهو لا يقدر على إنجاز هذه المهام لوحده، الأمر الذي يتطلب إنضمامه إلى مجموعة من المزارعين، يلتزمون بتعاليم ومفاهيم وأعراف يتم الإتفاق عليها، إذ من المعروف عليه أن الحيازة الواحدة لا يمكن أن تلبي وتنتج الحاجة الفعلية لمحصول أو منتوج زراعي معين كماً ونوعاً[٤٠٣].

وهناك العديد من العوامل التي أثرت على عدم تطوير التسويق الزراعي في قطاع غزة منها:-

- البُنية التحتية للتسويق الزراعي في قطاع غزة قد تكون مفقودة، من حيث قلة الأسواق المتخصصة ونظام النقل ومدى وجود الخدمات التسويقية في قطاع غزة.

403 / الديوجي أبي سعيد ،٢٠٠١، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

- نظام التسويق الزراعي يفتقر إلى أسواق التجميع في مناطق الإنتاج أو في مراكزها ، أما الأسواق الريفية وكذلك أسواق الجملة والتجزئة فهي تفتقر للخدمات التسويقية والخدمات العامة والمنشآت اللازمة للسوق وكذلك التجهيزات المطلوبة كالمخازن والثلاجات للتخزين.
- أغلب المزارعين في قطاع غزة يبيعون منتوجاتهم في الأسواق القريبة أو يقومون ببيعها عند باب المزرعة بسبب تعقيدات نظام التسويق وارتفاع مصاريفه .
- تجريف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة وتدمير الكثير من المنشآت الزراعية(آبار،وحظائر حيوانية (أبقار وأغنام ودواجن)وغيرها.
- إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج(بذور، أسمدة، مبيدات،حشرية، وغيرها) في قطاع غزة، وعزوف عدد كبير من المزارعين من إعادة زراعة أراضيهم المجرفة، الأمر الذي يؤثر علي عملية البيع في السوق المحلي ، وكذلك عدم إمكانيته من الدخول في المنافسة الخارجية والتسويق الزراعي .
- تفتت ملكية الحيازات الزراعية في قطاع غزة الأمر الذي سبب وجود إنتاج يفوق سوق الطلب ، وعدم خبرة المزارعين لإحتياجات السكان من المنتوجات الزراعية المختلفة .
- غياب خدمات التنظيف والفرز والتدريج للعديد من المنتوجات الزراعية كالخضار والفواكه، بالرغم من أهميتها بإستثناء محصول التوت الأرضي في محافظة شمال غزة، بإعتباره موجهاً لتصدير .
- عملية البيع تتم عن طريق تاجر الجملة والمفرق والباعة المتجولين حتى تصل إلي المستهلك، مما يؤدي إلى وصولها بأسعار مرتفعة يتحملها المُزارع والمستهلك بشكل أساسي.
- مباشرة المُزارع البيع إما بنفسه أو عن طريق وسطاء لعدم توفر الأسواق المركزية المُجهزة لتسويق المنتوجات الزراعية وإلغاء دور الوسطاء في عملية البيع والشراء،ولعدم توفر قنوات تسويقية أو جهات متخصصة تُعني بالإنتاج المحلي – وبخاصة إنتاج صغار المزارعين .

٥-٦-٢ المشاكل والمعوقات التي يعاني منها قطاع التسويق الزراعي في قطاع غزة

يعتبر تخلف قطاع التسويق الزراعي في قطاع غزة ، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات جيدة خاصة بالنسبة للطرق من القرى إلى المدن ، إلى جانب عدم تُوفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول مثل مراكز ووحدات التدريج و التعبئة و التغليف ، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يُمكن المُزارع من المتابعة و الحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر و الإجراءات الأمنية و الإدارية المتعمدة من الإحتلال الإسرائيلي، وأيضاً الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين قطاع غزة والمناطق الفلسطينية من جهة ، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى، إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما أدى إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق الزراعي، وإنخفاض في أسعار السوق المحلية للإنتاج.

بالإضافة إلى محدودية الأراضي الزراعية والمنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى من خلال الزحف العمراني والصناعي والتوسع في الإنشاءات على حساب الأرض الزراعية . وإرتفاع عنصر المخاطرة في القطاع الزراعي مما أدى لإمتناع الكثير من الإستثمار في هذا القطاع .

أيضاً غياب وعدم وجود شركات فاعلة في مجال التصدير الزراعي، حيث إن نجاح عملية التصدير يتطلب بالضرورة وجود شركات فاعلة لها فروع في البلدان التي يتم التصدير إليها، تتمكن من دراسة الأسواق وتحديد مواصفات المنتوج المرغوب فيه والأوقات التي تستطيع دخول الأسواق إليها، ومن ثم تقوم بنقل هذه المعلومات إلى المُنتجين المتعاملين معها ليكيفوا أنفسهم وإنتاجهم وفق متطلبات الأسواق الخارجية، كما يجب أن تكون تلك الشركات على درجة كبيرة من المقدرة المادية (سيارات نقل مبردة – مخازن مبردة – وحدات توضيب وفرز وتغليف ، وغيره....

ولكن في مناطق السلطة الفلسطينية وفي قطاع غزة بالتحديد حتى الآن تُعتبر الخطوات المُتخذة من قبل القطاعين العام والخاص تقتصر على بعض التجار المحليين ، يقومون بشراء المحاصيل الزراعية وإعادة فرزها وتوضيبها بشكل بدائي ومن ثم نقلها بالشاحنات المبردة إلى بلدان أخرى .

كذلك عدم توفر قنوات تسويقية أو جهات متخصصة تُعني بالإنتاج المحلي أدى إلى ضعف تنافسية المنتوجات المحلية في وجه نظيرتها المستوردة رغماً عن المحاولات والقيود المفروضة على السلع المستوردة ، ووجود منافسة قوية من المنتوج المستورد، و إرتفاع تكاليف الإنتاج ، وغياب المؤسسات التسويقية ، مع تحكم الإحتلال الإسرائيلي في عملية التسويق .هناك الكثير من المعوقات والعقبات والمشاكل التي تواجه التسويق الزراعي في قطاع غزة .

وتتمثل المشكلة في أن الكثير من الفواكه المعروضة للبيع في الأسواق المحلية أو أسواق الجملة غير مصنفة وفقاً لمجاميع الجودة، وكذلك عدم كفاءة أسواق المنتوجات الزراعية وإفتقارها للمعلومات التي تعتمد عليه من حيث الأسعار، والكمية والقيمة للمنتوجات المُسوقة،وليس لدى معظم المزارعين في فلسطين وبعض بائعي الجملة الوسيلة للحصول على معلومات عن أسعار الأسواق قبل أن يقرر أن يحصد محصوله ونقل منتوجاتهم للأسواق، إرتفاع المخاطرة المالية لكل من البائع والمُنتج تحت ظروف نظام الشراء المباشر، حيث يساهم كل من بائع الجملة والمزارع بالمثل في مخاطر الأسعار .

وهناك العديد من نقاط الضعف التي تحول دون تحقيق تطوير التسويق الزراعي في قطاع غزة على أكمل وجه أهمها: -

- محدودية الأراضي الزراعية في فلسطين ، وتفتت ملكية الحيازات الزراعية في قطاع غزة.
- ضعف البنية التحتية للتسويق وبخاصة شبكة الطرق في المناطق الريفية في فلسطين التي تربط مناطق الإنتاج بالأسواق والمنافذ التصديرية .
- قلة مراكز الإعداد والتجهيز للمحاصيل الزراعية التصديرية وإفتقار ما هو موجود منها إلى الخبرات الفنية المؤهلة على إدارتها وتشغيلها .
- أسواق الجملة في المدن الرئيسية في قطاع غزة غير مؤهلة وغير منسقة مع مواصفات أسواق الخضار والفواكه العالمية.
- عدم توفر شركات نقل وتسويق برية وبحرية متخصصة في تسويق وتصدير الخضار والفواكه.
- القصور في جهاز الإرشاد الزراعي والتسويقي وإفتقار ما هو موجود إلى أدنى المخصصات لتنفيذ الخطط والبرامج.
- إقتصار نظام المعلومات في فلسطين على بيانات بعض أسواق الجملة وإفتقار المصدرين إلى المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية . الافتقار إلى النظم والمعلومات والتشريعات اللازمة لحماية الأسواق.

- إرتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل خلال مراحل التسويق المختلفة، و إستخدام أساليب للنقل غير المؤهلة،وعـــدم كفـــاءة المهام والخدمات التسويقية التي تتم للمنتج من مرحلة الإنتاج وحتى وصولها إلى المستهلك، صعوبة إتمام عملية الفرز والتعبئة والتخزين بأساليب علمية،
- تعاني المنتوجات الوطنية من الخضروات والفواكه في قطاع غزة تقصير واضح وضعف في مجال الإستخدام الأمثـــل للأساليب السليمة في عمليات الفرز و التعبئة والتغليف، حيث تعتبر التعبئة والتغليف أهم العوامل الأساســـية للجـــودة، والذي أثرت سلباً على قدرة هذه المنتوجات في المنافسة وأيضاً قللت من نسبة أمان هذه السلع سواءً من حيث سلامتها للإستهلاك أو المحافظة عليها وإطالة مدة صلاحيتها.

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات :-

من خلال دراستنا السابقة تم إستنتاج التالي فيما يخص :-

أولا : القطاع الزراعي : -

يشكل وما يزال أهم دعائم الإقتصاد الوطني ومازال على الدوام مصدر الرزق لنسبة كبيرة من المزارعين والمواطنين الفلسطينيين، حيث قيل "إذا كانت الزراعة بخير فان الوطن بخير" ولقد تعرض القطاع الزراعي إلي العديد من الإجراءات والتشوهات نتيجة الإحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ م حتى الآن بالآتي :-

٤- تدهور القطاع الزراعي في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة بسبب تجريف الأراضي الزراعية المستمر ، وتدمير العديد من الآبار والدفيئات الزراعية وأيضاً المنشآت الزراعية كحظائر الأبقار والأغنام والدواجن وغيرها.

٥- قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الأرض ، المياه) لصغر مساحة أراضي السلطة الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة).وهناك تناقص في المساحات الزراعية للأستخدامات الأخرى كالزحف العمراني والإستخدام الصناعي.

٦- عدم الإهتمام المطلوب من قبل السلطة الفلسطينية بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لأهميتة الكبري.

٧- مشكلة إرتفاع ملوحة مياه الري، بسبب الإستهلاك الجائر للمياه الجوفية، الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية الزراعية وصلاحية الأراضي الزراعية.

٨- تفتت الملكيات الزراعية، وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي الأراضي الزراعية من تحويلها لإستخدامات أخري، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج و الإنتاجية بل و أحيانا الإهمال نظراً لقلة الإيراد و تدني العائد من القطاع الزراعي.

٩- إرتفاع أسعار المستلزمات الزراعية للقطاع الزراعي (نباتي وحيواني) ، إذ أن إرتفاع تكلفة الإنتاج تعتمد على إستيراد معظم المستلزمات الزراعية بطريقة غير مباشرة

ثانيا : قطاع التسويق الزراعي :-

١) تخلف وضعف البنية التحتية للتسويق الزراعي والتي تشمل :-

- عدم توفر وسائل نقل خاصة مابين القري والمدن .
- عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول،كوحدات التدريج والتعبئة والتغليف.
- عدم وجود المخازن المبردة و السيلولات المعدة للتخزين.
- غياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكن المزارعين من المتابعة والحصول على المعلومات.

٢) تحكم القطاع الخاص بعمليات التسويق وفي تحديد أسعار الإنتاج لصغار المزارعين .

٣) عدم وجود مجالس تسويقية وشركات متخصصة في التسويق الزراعي.

٤) تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية و الإدارية المتعمدة من الإحتلال الإسرائيلي، والإغلاقات المتكررة للمعابر .

٥) عدم الإهتمام بمراكز ووحدات يتم فيها الفرز والتغليف حسب المواصفات العالمية ، والأسواق يجب إعادة تنظيمها وإنشاءها بحيث تكون ملائمة لعملية البيع والشراء.

٦) نسبة الفواقد مرتفعة بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم إستعمال معاملات ما بعد الحصاد للحفاظ على جودة المحاصيل الزراعية.

٧) عدم التركيز على إجراء تحسينات جوهرية في الإنتاجية بإختيار محاصيل زراعية ذات إنتاجية عالية.

٨) قلة الخبرة لدي المزارعين على ممارسة عمليات مابعد الحصاد كتدريج المحاصيل وتصنيفها.

٩) عدم وجود كوادر فنية ومدربة علي عملية الإرشاد التسويقي والتسويق الزراعي .

التوصيات : -

في ضوء الدراسة السابقة يتضح ضرورة إنجاز العديد من الإجراءات لتصحيح التشوهات والمعوقات والمشاكل التي ألمت بالقطاع الزراعي والتسويقي ،وتعديلها من أجل وضع القطاع الزراعي والتسويق الزراعي في مسارهما الصحيح وموقعهما المناسب على سلم أولويات التنمية الفلسطينية، و تطوير القطاع الزراعي والتسويق الزراعي .

أولا: **القطاع الزراعي** : تطوير هذا القطاع يتطلب ما يلي :-

١) إعادة النظر في السياسات الوطنية والكلية بما يعكس الواقع والحاجات والأولويات الفلسطينية خاصة وأن العديد من الدول والمؤسسات المانحة و البنك الدولي قد بدأت تُعيد الإعتبار للقطاع الزراعي حيث أصبحت تتصدر أولوياتها وذلك بدعم المشاريع لإعادة إعمار الأراضي الزراعية والمنشآت الزراعية المجرفة .

٢) ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي الفلسطيني،من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من تنفيذ البرامج والمشاريع ،لإعادة تأهيل الأراضي والمنشآت الزراعية بعد ما أصابها من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.

٣) إدخال أصناف محسنة من المحاصيل الزراعية ذات إنتاجية عالية، مع إستخدام التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج بما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية للدونم الواحد.

٤) إعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي التي دمرت أو تضررت بشكل كبير أثناء الإجتياحات الإسرائيلية المتكررة أو نتيجة للحصار الطويل، من خلال توجيه المانحين للحاجة الحقيقية والأولويات في تطوير هذا القطاع بناءً على دراسة تحديد الأولويات[٤٠٤].

٥) إعادة النظر في تنسيق آليات العمل وتخصيص المساعدات والدعم والتمويل من قبل المؤسسات والدول المانحة .

٦) وضع برامج وخطط لإستخدامات الأراضي والمياه الخاصة بالمحررات مع تفعيل دور القطاع الخاص للإستثمار في القطاع الزراعي وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية المتخصصة.

---

404 / توصيات المؤتمر- خاصة بعلاج مشكلتي البطالة والفقر www.iugaza.edu.ps/ar

٧) ضرورة تشكيل مجموعات دعم ومساندة للقطاع الزراعي وذلك من أجل إستقطاب مزيد من الدعم الداخلي والخارجي للقطاع الزراعي الفلسطيني.

٨) إصدار قوانين تنظم إستخدام الأراضي وتمنع التصرف العشوائي بها وتوفير الغطاء القانوني لكافة الخطط والبرامج التي تقوم بها الوزارات المعنية باستخدام الموارد المختلفة[٤٠٥].

٩) وضع خطط وإستراتيجيات للتخلص من ملوحة المياه، وخاصة في المحاصيل التي تحتاج لمياه عذبة، كالورود والفراولة (التوت الأرضي) .

١٠)تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه ،بهدف سد الإستهلاك المحلي ، وزراعة الأراضي المجرفة بمحاصيل تصديرية، لتسويقها للخارج.

١١)تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد وإتباع الأساليب السليمة ،وتشجيع الإستزراع السمكي ، مع عمل دراسات جدوى إقتصادية لمشاريع إنتاج السمك في البرك والأحواض.

١٢)إدخال سلالات جديدة من الأبقار والأغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الأعلاف المستهلكة بهدف زيادة إنتاج اللحم والحليب.

١٣)تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات والدواجن في المناطق الريفية ،وتقديم الأعلاف والعناية البيطرية لها.

ثانيا : التسويق الزراعي : -

وإنطلاقاً من العقبات والمشاكل التي تعتري عملية التسويق الزراعي وللوصول إلى نظام تسويقي فعال كفيل بتسويق المحاصيل الزراعية في قطاع غزة ومناطق السلطة الفلسطينية في ضوء الإتفاقيات الزراعية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والشراكة الفلسطينية الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية نستطيع أن نحدد في ضوء الدراسة السابقة ضرورة إنجاز العديد من الإجراءات لتصحيح التشوهات وتعديلها من اجل وضع التسويق الزراعي في مساره الصحيح وموقعه المناسب ،وهذا يتطلب ما يلي:-

---

405 / توصيات المؤتمر، مصدر سابق .

أ) فيما يتعلق بالتسويق الداخلي[406] :-

- تنظيم العمل في المعابر والتنسيق مع الأجهزة الأمنية لإحكام الرقابة ومنع التهريب لصالح التسويق.
- تطوير البنية التحتية التسويق الزراعي المحلي وتنويع سُبل التسويق الزراعي من خلال الأسواق المركزية المجهزة.
- كسر إحتكار تجار المنتوجات الزراعية والقطاع الخاص وإعطاء دور للجمعيات الزراعية في عمليات التسويق (إستقبال المنتج الزراعي من المُزارع وبيعه لصالحه).
- تدخل السلطات الرسمية ممثلة بوزارة الزراعة في الرقابة والمتابعة وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعمها حتى تصل إلى المُزارع الفلسطيني بأسعار مخفضة ومناسبة.
- توعية المزارعين بكيفية أداء العمليات التسويقية المختلفة في حالة تسويق منتوجاتهم بأنفسهم عن طريق الإرشاد الزراعي والتسويقي .
- تعزيز التبادل السلعي بين محافظات قطاع غزة ومحافظات الضفة الغربية من خلال الربط بين الأسواق المركزية والتجارية.
- العمل على توفير خدمات ما بعد الحصاد، خاصة ما يتعلق منها بالمخازن المبردة والعادية، وذلك لكي يكون هناك إمكانية حقيقية لحفظ الإنتاج الزراعي الفائض وغيره، وكذلك أهمية توفير وسائط النقل بكافة أنواعها لنقل الإنتاج الزراعي من أماكن إنتاجه إلى أماكن تسويقه، عندما يكون هناك إنتاج فائض، وأهمية بناء الساليات الزراعية (**silos**) لحفظ الحبوب وبخاصة القمح وغيرها وقت الحاجة.
- تشجيع الإستثمار في الصناعات الزراعية والغذائية وتوفير الدراسات والبيئة الملائمة لذلك.
- تفعيل عملية تصنيع الخضار والفواكه و التركيز على الصناعات الزراعية والغذائية المنزلية والريفية الصغيرة وبشكل خاص التجفيف والتخليل والأجبان.

---

[406] / المركز العربي للتطوير الزراعي ، ٢٠٠٢، مصدر سابق ،ص٣٣

ب) فيما يتعلق بالتسويق الخارجي[٤٠٧] :-

- إنفتاح السوق الفلسطيني وعدم وضع أي محددات كمية أو إدارية على الصادرات أو الـواردات، وضـمان الـشفافية والتماثلية والمنافسة العادلة للسلع المستوردة .
- العمل علي إنشاء المجالس التسويقية المتخصصة ووضع آليـات عملهـا. وتـشجيع إنـشاء مؤسـسات كبيـرة ذات - إمكانيات مالية ضخمة تقدم كافة الخدمات التسويقية المتطورة أسوة بالدول المتقدمة.
- توفير الدراسات والمعلومات التسويقية عن المنتوجات الزراعية للمنتجين والمصدرين .و ضرورة إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات في مجال إنتاج وتسويق المحاصيل التصديرية، وتطوير مشروع للمعلومات التسويقية، ودعم دور الإرشاد الزراعي والإرشاد التسويقي .
- البحث عن أسواق جديدة للمنتوجات الزراعية التصديرية وتفعيل الإتفاقيات الموقعة مع الدول الـشقيقة ودول الجـوار وزيادة التبادل التجاري معها.
- تنظيم وتسهيل عمليات التصدير الخارجي عبر سرعة إصدار أذونات التصدير وتأكيد الرقابة الفنية علـى المنتوجـات الزراعية المصدرة.
- تطوير عمليات النقل الخارجي وتشجيع إقامة أسطول من الشاحنات المبردة.
- إعطاء الأهمية لمواصفات المنتوج الفلسطيني من خلال عمل وحدات فحص الجودة في محطات التعبئـة ،وفحـوص المتبقيات الكيماوية حسب المواصفات العالمية.
- إنجاح التصدير المباشر للمنتوجات الزراعية الفلسطينية تحت شعار منتوج فلسطيني وبعبوات فلسطينية ،وإنشاء شركة فلسطينية عربية مشتركة للتصدير للإستغناء عن الشركة الإسرائيلية المحتكرة(شركة جريسكو).
- ضرورة إجراء دراسات تسويقية تتناول دراسة سلوك وذوق المستهلك المحلي والخارجي،فيمـا يتعلـق بالمواصـفات والجودة المطلوبة للمنتوجات الزراعية والتصنيعية القائمة على المنتوجات الزراعية.
- تشجيع الإستثمار في تنفيذ مشاريع البني التحتية المتمثلة في الآتي: -

---

407 / المركز العربي للتطوير الزراعي ،٢٠٠٢، مصدر سابق ،ص١٤

- مشاريع التصنيع الغذائي .كمشروع تجفيف وتجميد وتسويق الخضار والفواكـــه ومـــشاريع صلـــصة البنـــدورة والعصائر..

- مشروع النقل المبرد لبعض المحاصيل التصديرية مثل (الفراولة – البندورة الشيري (الكرزية)- الزهور).

- إنشاء محطات ومراكز جديدة (فرز وتدريج وتعبئة) بمواصفات حديثة وتحديث المحطات والمراكز الموجودة.

- وضع سياسات وخطط زراعية لتنمية البحث العلمي المرتبط بالقطاع الزراعي، وإيجاد أنماط محاصيل زراعيـــة جديدة ذات إنتاجية عالية لخدمة العملية التسويقية .

المصادر والمراجع

الرقم **المراجع**

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مسوحات زراعية مختلفة (١٩٩٤-٢٠١٠).

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠٠٩، ص٣٣

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوي العاملة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩،ص٢٦،ص٣٦

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الأطلس الإحصائي لفلسطين.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (١٠) ، ٢٠٠٩

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي ،٢٠١٠،ص ١٣- ١٤ .

٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي،أعداد مختلفة

٨. الديوجي، أبي سعيد، الحنيطي،دوخي عبد الرحيم، التسويق الزراعي المفاهيم والأسس،٢٠٠٣، www.mutah.edu.jouserhomepages..Agricultural marketing

٩. الديوجي، ابي سعيد ، مبادئ التسويق الزراعي ، دارالحامد للنشر والتوزيع، عمان،الاردن،٢٠٠١

١٠. عبيدات محمد، ، التسويق الزراعي ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ،٢٠٠٥

رسائل جامعية

١١. جبر القريناوي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فدرة قطاع الصناعات الغذائية علي إحلال الواردات ، دراسة حالة قطاع غزة، ٢٠٠٦ ص٧٩

١٢. شادي عثمان، دراسة عن دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للإقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين،٢٠٠٤، ص٢٣

١٣. لميس محمد عفانة، دراسة عن إستراتيجيات التنمية المستدامة للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، جامعة النجاح ٢٠١٠، ص٣٢

١٤. مرام صوالحة ، دراسة عن استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ علي الأراضي الزراعية- رسالة ماجستير ، جامعة النجاح،٢٠٠٧.

دراسات

١٥. دراسة حول استهلاك المياه في فلسطين ، موقع يافا الإخباري، www.yafa-news.com

١٦. دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، خالد أبو القمصان ،٢٠٠٥

١٧. دراسة جامعية،نبيل العبسي ، البنية التحتية للتسويق الزراعي في الجمهورية اليمنية،٢٠٠٥. http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=10343

١٨. دراسة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطيني، www.drabid.net

١٩. دراسة عن تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر ،٢٠٠٩، www.paltrade.org

٢٠. دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمحطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة ، سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠٠٣ .

٢١. دراسة عن قطاع المحاصيل الإستراتيجية ، منظمة الأغذية والزراعة ، سوريا ٢٠٠١، شبكة الإنترنت

٢٢. دراسة عن الأمن الغذائي المفقود في قطاع غزة ، أكرم أبو عمرو، http://pal-youth.yoo7.com

٢٣. دراسة نقاط ضعف في بنية التسويق الزراعي ،٢٠٠٩ صلاح قعشة ، http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=93943
٢٤. ضياء الدين البابا ، نور الدين صلاح ، بحث تخرج ،دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط، الجامعة الإسلامية،٢٠٠٩
٢٥. يوسف محمود، غسان يعقوب، دراسة عن واقع التسويق الزراعي في الساحل السوري وأفاق تطويره، ،٢٠٠٥، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (٣)٢٠٠٥ ، شبكة الإنترنت
٢٦. عدلي سكيك ، م . علاء أبو الرب ، دراسة سوق طحين القمح وملح الطعام في فلسطين ، ٢٠٠٨ .
٢٧. غازي الصوراني، دراسة عن الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية نقدية ومهمات مستقبلية، فلسطين،٢٠٠٤
٢٨. غازي الصوراني، دراسة عن الأوضاع الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة،،٢٠١١،ص ٦٨ .
٢٩. فتحي السروجي ، دراسة عن ا لتسويق المحلي للمحاصيل النقدية المروية في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الزراعية ماس (٢٠٠٩) http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2524
٣٠. محمد الراعي، عبد الفتاح نصرالله ، دراسة حول الخيارات والبدائل المتاحة للتشغيل بعد الانسحاب من غزة، ٢٠٠٦
٣١. محمود الجعفري، دارين لافي، دراسة القدرة التنافسية للتمور الفلسطينية في الاسواق المحلية وأسواق التصدير،٢٠٠٤
٣٢. محمد مقداد ، دراسة واقع القطاع الزراعي والصناعي في فلسطين، ٢٠٠٥ www.iugaza.edu.ps
٣٣. محمد نصر ، دراسة عن تعزيز القدرة الذاتية للإقتصاد الفلسطيني، مركز ماس،٢٠٠٣
٣٤. نزيه البنا ، دراسة عن إستراتيجيات مواجهة تحديات القطاع الإنتاجي، القطاع الزراعي ، الجامعة الإسلامية ، ٢٠١٠ ، ص٥
٣٥. نصر عبد الكريم، دراسة عن / خلفية عامة علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية ، رام الله-٢٠٠٤

تقارير

٣٦. أحمد محمد أحمد، نجلاء شعبان ، الهوامش والكفاءة التسويقية ،٢٠٠٩، www.kfs.edu.eg/agre/mag/files/12.pdf
٣٧. أحمد محمود القاسم ،الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني ، www.mafhoum.com
٣٨. أثر الإغلاق على القطاع الزراعي في قطاع غزة www.almokhtsar.com
٣٩. إستخدام تقانات حصاد المياه في الدول العربية، www.aoad.org/ftp/waterharvest
٤٠. إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية ، http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=2512
٤١. أسواق بيع المنتجات الزراعية في فلسطين ، http://www.wafainfo.ps
٤٢. إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين ، وزارة الزراعة -٢٠٠٤.
٤٣. أكرم عطوة ، المشاكل التي عاني منها المزارع في ظل حكومة الانتداب البريطاني، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/171108.ht
٤٤. الإحتلال الإسرائيلي والتدهور البيئي في فلسطين، http://www.wafainfo.ps
٤٥. الإرشاد وأهميته في تحسين جودة المنتجات الزراعية، الأردن،٢٠٠٧ ، www.aardo.orgRegional
٤٦. الإعتداءات الإسرائيلية علي الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، http://www.pchrgaza.org
٤٧. الإقتصاد الفلسطيني ،الفصل الثالث عشر، www.atfp.org
٤٨. الإنتاج الزراعي في فلسطين، http://www.l-7ob.com/vb/showthread.php?t=593

٤٩. الإنتداب البريطاني علي فلسطين، http://ar.wikipedia.org
٥٠. التداول والتسويق للمنتجات الزراعية في سورية، http://www.reefnet.gov.sy
٥١. التنمية الزراعية في فلسطين الحبيبة ، http://www.sham4all.net
٥٢. التوازن في السوق ، http://www.google.ps/search
٥٣. الزراعات التصديرية ومشكلاتها، موقع زراعة نت ، http://www.zira3a.net
٥٤. الزراعة في فلسطين خلال الإنتداب البريطاني قبل عام ١٩٤٨ . www.alburayj.com
٥٥. الزراعة في فلسطين، www.nazweb.jeeran.com
٥٦. العمليات التسويقية للخضر والفاكهة في مناطق أسواق الجملة' http://www.misibb.jeeran.com
٥٧. القاعدة الأساسية لزيادة وتحسين مخرجات الانتاج الزراعي، http://www.daraddustour.com
٥٨. القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام ١٩٩٤، http://www.wafainfo.ps
٥٩. القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام ١٩٩٤، http://www.wafainfo.ps
٦٠. القطاع الزراعي في فلسطين وقطاع غزة من حيث التصدير، www.agrischool.yoo7.com
٦١. القطاع الزراعي وآفاق تطويره ، http://sma-p.net/vb/archive/index.php/t-4230.html
٦٢. المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة الإعمار في غزة ،شرم الشيخ،مصر،٢مارس٢٠٠٩
٦٣. المركز العربي للتطوير الزراعي، تقرير المشكلات الرئيسة التي يواجهها المزارعون في محافظات غزة، ٢٠٠٢
٦٤. المركز العربي للتطوير الزراعي، تقرير عن حجم الأضرار في قطاع غزة ، ٢٠٠٣م
٦٥. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تدمير إقتصاد قطاع غزة ،٢٠٠٧- ٢٠٠٨
٦٦. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نشرة خاصة حول الطوق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة،
٦٧. المستوطنات الصهيونية في قطاع غزة، http://www.alarabnews.com
٦٨. الممارسات الإسرائيلية وتدمير قطاع الحمضيات في قطاع غزة ، http://www.poica.org
٦٩. الوضع الديموغرافي خلال فترة الإنتداب البريطاني، http://www.nazweb.jeeran.com
٧٠. آلية الدراسات التسويقية لمنتجات المشاريع التنموية http://www.khairbaldna.com
٧١. أنس الحسيني، آفاق تطوير القطاع الزراعي في دير الزور ،٢٠٠٦، http//: furat.alwehda.gov.sy
٧٢. أيوب ودالسيك ، التسويق الزراعي ... إلى أين ؟،٢٠٠٩، صحيفة أجراس الحرية ، http://www.ajrasalhurriya.net/ar/news.php
٧٣. باقر بن شعبان اللواتي، القيمة المضافة وأثرها علي الهوامش التسويقية،٢٠٠٧ www.moa.gov.om/ar_Research.asp x
٧٤. بحث عن النحل ، http://www.brooonzyah.net/vb/t9301.html
٧٥. تأثير سياسة الحصار على صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور، http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/flowers.html
٧٦. تحليل مؤشرات القطاع الزراعي الفلسطيني، وائل قديح، http://www.oppc.pna.net
٧٧. تربية النحل في فلسطين، www.sher3.com/vb/t466.html

٧٨. تعريف التسويق الزراعي وأهدافه ، http://www.dr-al-adakee.com
٧٩. تقرير البنك الدولي، تقييم القيود المفروضة علي تنمية القطاع الزراعي ٢٠٠٩ ص٣١).
٨٠. تقرير الحصار علي صادرات قطاع غزة من التوت الأرضي والزهور،المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان- ٢٠٠٨.
٨١. تقرير السمات والمميزات الإقتصادية للقطاع الزراعي الفلسطيني، شبكة الانترنت.
٨٢. تقرير القطاع الزراعي والمياه في الأراضي الفلسطينية، وزارة الزراعة ،٢٠٠٩ .
٨٣. تقرير إستخدامات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة
http://olom.info/ib3/ikonboard.cgi
٨٤. تقرير إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين ،وزارة الزراعة ،٢٠٠٤ www.ahewar.org
٨٥. تقرير تدهور قطاع الحمضيات، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس أريج، http://www.poica.org
٨٦. تقرير حصاد عام على حصار قطاع غزة خسائر. http://ferr-gaza.maktoobblog.com
٨٧. تقرير حقوقي لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - www.wafa.ps
٨٨. تقرير سلطة جودة البيئة ، www.paltimes.net/arabic/read.php?news_id=78870
٨٩. تقرير عن الخضار والفواكه ، http://www.arabvet.com/community/topic5007.html
٩٠. تقرير عن الإستيراد والتصدير، www.southhebroncc.org/index.php?option=com
٩١. تقرير عن الطلب والعرض ، http://iseg.voila.net/OD.htm
٩٢. تقرير عن قطاع الزراعة . www.visitpalestine.ps/index.php
٩٣. تقرير عن النشاط الزراعي في فلسطين، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان،
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=z1
٩٤. تقرير عن ملخص الأمن الغذائي رقم (١) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ٢٠٠٦
٩٥. تقرير مراقبة شهر أغسطس حول التطور الاقتصادي و التماسك الاجتماعي، شبكة الانترنت
٩٦. تقرير نهائي حول الإطار العام لإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية في سورية ، سوريا ،٢٠٠٠،
www.napcsyr.org
٩٧. تقرير وزارة الزراعة الإدارة العامة للتسويق تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٠م
٩٨. تقرير١,٦ملياردولار خسائر الزراعة الفلسطينية في ٥سنوات، http://www.insanonline.net
٩٩. تكنولوجيا بعد الحصاد (العمليات الفنية في الحقل ومراكز التعبئة وأسواق الجملة) ،
http://www.reefnet.gov.sy/reef/index.php
١٠٠ جاد إسحق ونادر هريمات ، تقرير عن القطاع الزراعي الفلسطيني وآفاق تطويره من خلال البحث العلمي، فلسطين، ٢٠٠١، www.3asal.or
١٠١ جمال الصوراني ، تقرير عن المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠٠٦.
١٠٢ جميل الخالدي ، الإتفاقات التجارية والتجارة الخارجية الفلسطينية،
http://www.oppc.pna.net/mag/mag11-12/new_page_9.htm
١٠٣ جهاد الخطيب، ورقة عمل بعنوان إستراتيجيات التدخل للقطاع الزراعي في ظل المعيقات الحالية، ٢٠١٠
١٠٤ حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار،
http://www.herepal.com/news .php
١٠٥ حقائق ومعطيات حول القطاع الزراعي في ظل الحصار- موقع www.ngosnews.net

١٠٦ حلقة العمل حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحورة وراثيا في المنطقة العربية، السودان، ٢٠٠٣ www.aoad.org/ftp/geneticss.doc.

١٠٧ حمادي إسماعيل، دور الدولة في إنعاش القطاع الزراعي، http://www.inciraq.com

١٠٨ حملة مناصرة ومطالبة بفتح معبر رفح والمساهمة برفع الحصار عن غزة، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان،٢٠٠٨،ص ٦ .

١٠٩ حميد نعمان ،أهمية تطور التسويق الزراعي في الجمهورية اليمنية، http://www.misibb.jeeran.com

١١٠ خالد البغدادي، التكاليف التسويقية للمنتجات الزراعية، http://www.alfallaheen.org/Mag/MagPrint.aspx?Article_id=93

١١١ خسائر الإقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار الإسرائيلي، http://www.shahidpalestine.org

١١٢ خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني، http://www.mashtalbaysan.com/up/1/5.htm

١١٣ خليل عطا الله ،خصائص النشاط الزراعي وانعكاساته على محاسبة التكاليف الزراعية، ٢٠١٠، ص٨، www.oldamasc.com/vb/uploaded

١١٤ دليل لمصدري الخضر والفاكهة إلي أسواق الاتحاد الأوروبي، شبكة الإنترنت

١١٥ دور القطاع الزراعي في التنمية ، www.merapmis.org

١١٦ زغلول،عزت عوض علي، المركز القومي للبحوث. http://ayadina.kenanaonline.com

١١٧ سعد شاهر، تفرير عن رفع كفاءة أداء التسويق الزراعي، ٢٠٠٧، http://algomhoriah.net

١١٨ سمات المحاصيل الزراعية الفلسطينية. http://www.multka.net/vb/showthread.php

١١٩ صبحي محمد إسماعيل، تشابك أنظمة تسويق المنتجات الزراعية وأهمية التنسيق التسويقي في المملكة العربية السعودية، www.faculty.ksu.edu.sa

١٢٠ عبد الفتاح نصرالله ، التجارة الخارجية الفلسطينية ، تحليل ورؤية نقدية ،٢٠٠٣.

١٢١ عبد الله العبسي ، المعلومات التسويقية ودورها في التسويق الزراعي، http://www.misibb.jeeran.com/m3.htm

١٢٢ عبد الله بن ثنيان الثنيان ، تسويق منتوجات الإحساء الزراعية، www.althnayan.com

١٢٣ عبد الهادي العجيلي ، آلية الدراسات التسويقية لمنتجات المشاريع التنموية، http://www.alkherat.com/vb/showthread.php?8765

١٢٤ عبد الواحد مكرد، معاملات م ابعد الحصاد لمحاصيل الخضر والفاكهة، ٢٠٠٨، http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php

١٢٥ عرض الأنتجة الزراعية ، www.faculty.ksu.edu.sa.

١٢٦ عطا الله السرحان ، تقييم أنشطة التسويق الزراعي في الأردن ، www.misuratau.edu

١٢٧ علاقة السوق والعرض والطلب ، http://www.economics.bravepages.com

١٢٨ عمر طبخنا ، دليل التعاون والتسويق الزراعي،٢٠٠٧، www.t3awnyat.pdf

١٢٩ غازي الصوراني ، تقرير عن الإقتصاد الفلسطيني ...الواقع والأفاق ،٢٠٠٦ .

١٣٠ فارس الجابي ، تقرير عن قطاع الزيتون في فلسطين ، ٢٠٠٦، http://www.pacu.org.ps/arabic/irshad4.htm

١٣١ قطاع الزراعي الفلسطيني خلال أربعين عام من الاحتلال، موقع إنسان أون لاين ،٢٠٠٧، http://eetelaf.org/print_news.php?id=35

١٣٢ مازن الشاعر، تقرير عن زراعة الحمضيات في فلسطين، ٢٠٠٧ . http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/91660.html

١٣٣ ماهر الطباع ، حصاد عام على حصار قطاع غزة: خسائر اقتصادية بأكثر من مليار دولار، ٢٠٠٨، .
١٣٤ ماهر الطباع، تقرير القطاع الزراعي الفلسطيني وواقع التصدير الزراعي الخارجي في محافظات غزة، ٢٠٠٦
١٣٥ محمد سمير الهباب، تقرير معلومات السوق : أهميتها وطرق جمعها ،٢٠٠٧ ، www.warm.org
١٣٦ محمد عبادي ، نظم المعلومات التسويقية للسلع الزراعية ، http://www.mazra3a.net
١٣٧ محمد فياض، تقرير حقوقي يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية تشن حرباً على الاقتصاد الفلسطيني،٢٠٠٨، http://www1.wafa.ps
١٣٨ محمد فياض ،محصول الطماطم الكرزية لا يجد السبيل لتصديره إلي الأسواق الأوربية، جزيرة نت، شبكة الإنترنت
١٣٩ محمد قطنا ، ندوة حول تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، دمشق،٢٠٠٩، www.mafhoum.com/syr/articles_09/qatana.pdf
١٤٠ محمود ياسين ، التسويق الزراعي ، http://arab-ency.com/index.php
١٤١ مركز الميزان لحقوق الإنسان ، أثر إغلاق معبر المنطار علي الأوضاع الإقتصادية بقطاع غزة ،٢٠٠٥
١٤٢ مركز الميزان لحقوق الإنسان ،أثر إغلاق معبر المنطار (كارني) علي الأوضاع الإقتصادية بقطاع غزة، ٢٠٠٥،
١٤٣ مركز الميزان لحقوق الإنسان، أثر الإغلاق علي معبر كارني ، ٢٠٠٥ مصدر سابق
١٤٤ مقتطفات من التاريخ المصور لفلسطين، http://www.usp1.ps/vb/showthread.php?t=77873
١٤٥ موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة ،٢٠٠٨، www.freegaza.ps
١٤٦ موقع وزارة الزراعة الفلسطينية ، www.moa.gov.ps
١٤٧ موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2508
١٤٨ نبيل السهلي، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، www.mafhoum.com/press6/166E18.htm
١٤٩ نعمان بشر، أثر التسويق علي زيادة الإنتاج الزراعي، http://www.misibb.jeeran.com
١٥٠ واقع القطاع الزراعي والصناعي في فلسطين ، www.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload
١٥١ وزارة الزراعة. تقرير حول الخسائر، أغسطس ٢٠٠٢.
١٥٢ وزارة الزراعة، "البيان التوضيحي للخسائر الخاصة بالقطاع الزراعي من ٢٠٠٢/٢/٣١.
١٥٣ وزارة الزراعة، الإدارة العامة للثروة السمكية، دائرة الإحصاء والمعلومات، يونيو ٢٠٠٤.

صحف ومجلات

١٥٤ صحيفة الأيام الالكترونية ، أيام الاقتصاد، الاثنين ٢٠٠٥/١٢/١٩، www.ayyam.com
١٥٥ مجلة التخطيط الفلسطيني ، القطاع الزراعي الفلسطيني، تحليل للمؤشرات،أسامة نوفل، السنة الثانية ،العدد السابع والثامن ،٢٠٠٢
١٥٦ موقع جريدة الايام زينب خليل عودة ، إستنزاف الموارد البيئية في الأراضي الفلسطينية وتدميرها، www.xaying.com
١٥٧ موقع جريدة القدس ،٢٠١٠ . http://web.alquds.com/node/261152
١٥٨ موقع جريدة القدس نظام عطايا، مؤشرات أساسية علي دور الزراعة والريف في مكافحة الفقر والجوع،٢٠٠٩، www.alquds.com
١٥٩ نسيم أبو جامع، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة : العدد ٤٤،٢٠١٠، الإقتصاد الفلسطيني ومعوقات الإستثمار كأحد أهم معوقات التنمية ، غزة

ملحق(١)

قام الباحث بمقابلة موظفين في قسم الأملاك والإيجارات- بلدية جباليا النزلة، التاليةاسمائهم:-

١- سعدالله سميح ابو عميرة . رئيس شعبة .

٢- مصلح محمد ابو خليفة . كاتب في قسم الإيجارات .

٣- هشام يوسف غنيم . مسئول إرشيف.

حيث تم اللقاء معهم في بلدية جباليا النزلة بتاريخ : ٢٠٠١/٥/١٤ ،الساعة : العاشرة صباحا.وتم سؤالهم عن كيفية إيجار الأسواق والطرق المتبعة في الإيجاروكذلك عن نسبة الكمسيون الواجب دفعها من قبل الباعة والتجار .

ملحق (٢)

تم الحصول على إصدارات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- مسوحات زراعية، من م.ز/ سمير الحناوي، وزارة الزراعة الفلسطينية-الإدارة العامة للتخطيط والسياسات.

ملحق (٣)

١- معين سعود ابو سعدة تاجر فواكه وخضار .

تمت مقابلته وسؤاله عن نسبة الكمسيون التي يتم تحصيلها من عملية العرض والبيع للمنتوجات الزراعية من فواكه وخضار.

ملحق (٤)

قام الباحث بلقاء المزارعين التاليةأسمائهم في جمعية التوت الارضي والخضار-منطقة السيفا- محافظة شمال غزة ،حيث تم اللقاء بتاريخ : ٢٠١١/٠٥/٢١ ، الساعة : الحادية والنصف صباحاً ، وأغلبهم يزرعون الفراولة وأنواع أخري من محاصيل الخضار:-

١) محمود أحمد اخليل مزارع ورئيس الجمعية.

٢) محمد صلبر غببن مدير جمعية.

٣) خالد محمد سعيد العطار مزارع .

٤) خالد خضر خضير مزارع .

٥) عبدالله محمد ابو حليمة مزارع

٦) اكرم إدريس خضير مزارع

٧) بكر محمد سلمان ابو حليمة مزارع

٨) حمدي درويش خضير مزارع

وتم سؤالهم عن محصول الفراولة(التوت الأرضي) وكيفية زراعته والعناية به وعملية التجميع والفرز والتوضيب وكذلك عن المشاكل التي يواجهونها في عملية زراعة التوت الأرضي وكذلك عن زراعة محاصيل الخضارأخرى ،والمشاكل والمعوقات لتسويقها